



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

معهد تعليم اللغة العربية

قسم علم اللغة التطبيقي

الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغويات التطبيقية

إعداد:

ريم بنت راشد بن محمد بن دوخي

إشراف:

د. أحمد بن محمد بابكر النور

الأستاذ المشارك في قسم علم اللغة التطبيقي

العام الجامعي

١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى مَنْ دفعا قاطرة البحث إلى النجاح بدعائهما، متذللَيْنِ لخالقهما في ليلة ظلامها

دامس، ورضاهما من رضاه سبحانه.. إلى أطهر قلبين

.. أمي وأبي ..

إلى الجبال التي أسند ظهري إليها عند الصعاب

.. إخوتي ..

إلى من يحملن حنان أمي

.. أخواتي ..

إلى من رافقني طوال رحلة البحث.

أهدي إليكم حصاد سني

الباحثة

شكر وتقدير

لَكَ الْحَمْدُ يَا ذَا الْجُودِ وَالْمَجْدِ وَالْعُلَا
تَبَارَكَتْ تُعْطِي مَنْ تَشَاءُ وَتُمْنَعُ

علي بن أبي طالب

أشكر ربي أولاً على توفيه لي إلى إكمال رسالتي للدكتوراه، ثم أشكره على أعظم نعمتين لا تقدران بثمن، وهما والداي اللذان وقفوا بجاني، بدعمهما غير المحدود، ودعواتهما لي بالسر والعلن، وأقدم خالص شكري وتقديري لمن منحني جهده ووقته، وسار معي في رحلة البحث، وتحمل معي الصعاب والشدائد، وجعل البحث يرى النور، إنه الدكتور أحمد بن محمد بابكر النور، المشرف على هذه الرسالة، جزاه الله عني خير الجزاء.

وشكري موصول لكل من ساعدني وشد على ساعدي بكتاب أو بحث أو معلومة أو كلمة طيبة، كما أقدم شكري لمن وضع أولى بصماته على هذه الرسالة، بإضاءات ملموسة، الأستاذ الدكتور خالد بن سليمان القوسي، أستاذ في معهد تعليم اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ولا أنس بالشكر الجزيل إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وإلى معهد تعليم اللغة العربية، وأخص بالشكر أساتذتي الأفاضل والقائمين على تسهيل أمو الباحثين على ما قدموه لي في فترة علمي في المعهد.

كما أقدم شكري للمناقشين/ الأستاذ الدكتور بدر العبد القادر، عميد معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والدكتور ماجد الحمد، الأستاذ المشارك في اللغويات التطبيقية بجامعة الملك سعود، اللذين خصصا جزءاً من وقتهما

التمين، لقراءة هذه الدراسة، وإثرائها بعلمهما الغزير، فجزاهما الله كل خير، وأسأل المولى
سبحانه أن تكون الرسالة علماً ينفع به.

الباحثة

ريم بنت راشد بن دوشي

مستخلص الدراسة

عنوان الدراسة: "الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً".

الباحثة: ريم بنت راشد بن مُجَّد بن دوخي. المشرف: د/ أحمد مُجَّد بابكر

الدرجة العلمية: دكتوراه. الجامعة: جامعة الإمام مُجَّد بن سعود الإسلامية-معهد تعليم اللغة العربية.

القسم والتخصص: علم اللغة التطبيقي. العام الجامعي: ١٤٤٣هـ-١٤٤٤هـ

هدفت هذه الدراسة للكشف عن مدى الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وميادينه، أهم وسائله مقوماته ومتطلباته، وأبرز معوقاته، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج المزجي، الذي يجمع ما بين البيانات الكمية والبيانات الكيفية، كما تكوّنت عينة الدراسة من ثلاث عينات، هي: عينة المتعلمين والمتعلمات من المستويات المتقدمة وعددهم (٤٨) متعلماً ومتعلمة، وعينة المعلمين والخبراء وعددهم (٣٨) معلماً ومعلمة، وعينة المستثمرين وعددهم (١٠) مستثمرين ومستثمرات، في معاهد ومراكز تعليم اللغة العربية لغة ثانية، داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، من البلاد العربية (السودان، الأردن، مصر)، من العام الجامعي ١٤٤١هـ-١٤٤٢هـ، وقد أعدت الباحثة أداتين لجمع البيانات هما: الاستبانة والمقابلة، كما استخدمت مجموعة من الأساليب الاحصائية المناسبة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- ١- إمكانية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، بتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها من الموظفين، وعقد شراكة مع أصحاب المؤسسات والشركات بوصفها متطلباً للتوظيف، وعليه يتم توظيف خريجي اللغة العربية، والحد من مشكلة البطالة.
- ٢- أن أهم ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، هو الاستثمار في مجال اختبارات اللغة في المهارات الأربع للغة العربية، والحصول على درجة مناسبة تؤهله لدخول الجامعات أو الوظائف.
- ٣- أن أبرز الوسائل والمقومات والمتطلبات للاستثمار يتمثل في أن يكون المعلم متمكناً، ويمتلك كفايات جيدة تؤهله لتعليم اللغة العربية لغة ثانية، وهو ما يبحث عنه كل متعلم غير ناطق باللغة العربية، ويسعى إليه المستثمر للنهوض بمشروعه الاستثماري.

٤- أن أهم عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، هو ضعف العائد المادي لمعاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية، بسبب عدم اشتراط اللغة العربية متطلباً للتوظيف للموظفين غير الناطقين بها، في حين يُلزم الناطق بها اشتراط اللغة الإنجليزية متطلباً لتوظيفه، على الرغم من عيشه في بلده العربي.

وفي ضوء النتائج التي انتهت إليها الدراسة، توصي الباحثة بالآتي:

- ١- التركيز والالتفات للاستثمار المادي غير التعليمي في ميادين، مثل: السياحة والثقافة، وذلك بالتعاون مع الهيئة السعودية للسياحة.
- ٢- إقامة شبكة علمية إلكترونية موثقة برسوم مادية، يقوم عليها مختصون ومؤهلون من الدول العربية، تقوم على تقييم المتعلمين غير الناطقين باللغة العربية، وتصميم برامج إلكترونية لأغراض خاصة، تساعد وتعينهم في دراستهم.

مصطلحات الدراسة: اقتصاديات اللغة، الاستثمار في اللغة، اقتصاديات التعليم.

Abstract

Study Title: "Linguistic investment in the field of teaching Arabic as a second language"

Researcher: REEM RASHID MOHAMMED DOKHI

Supervisor: Dr. AHMED MOHAMED BABIKER

Academic Degree: Doctorate

University: Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University - Arabic Language Teaching Institute

Department and Major: Applied Linguistics

Academic Year: 2022 - 2023

This study aims to reveal the extent of investment in teaching Arabic as a second language, and its fields, most important means, components, requirements, and most prominent obstacles. In order to achieve the objective of the study, the researcher used the mixed approach, which combines quantitative and qualitative data. The study sample consisted of three samples, namely: a sample of male and female learners of advanced levels, numbering (48) male and female learners, a sample of teachers and experts, numbering (38) male and female teachers, and a sample of investors, numbering (10) male and female investors, in institutes and centers teaching Arabic as a second language, inside and outside the Kingdom of Saudi Arabia, from Arab countries (Sudan, Jordan, Egypt). The researcher prepared two data collection tools, namely: the questionnaire and the interview of the academic year 2020 - 2021. The researcher also used a set of appropriate statistical methods. The study concluded the following results:

- 1- The possibility of investing in teaching the Arabic language as a second language by teaching the Arabic language to non-native speakers of the employees, and establishing a partnership with the owners of institutions and companies by declaring it a requirement for employment. Accordingly, graduates of the Arabic language are employed, and the problem of unemployment is reduced.
- 2- The most important field of investment in teaching Arabic as a second language is investing in the field of language tests in the four skills of the Arabic language, and obtaining an appropriate degree that qualifies him / her to enter universities or jobs.
- 3- The most important means, components, and requirements for investment is that the teacher is proficient and possesses good competencies that qualify him / her to teach Arabic as a second

language, which is what every non-Arabic-speaking learner seeks, and what the investor seeks to advance his / her investment project.

4- The most important obstacle to investment in teaching Arabic as a second language is the weak financial return of the institutes for teaching Arabic as a second language because the Arabic language is not a requirement for employment for non-native employees, while a native speaker is required to be proficient in English for employment, despite living in his / her Arab country.

Based on the results of the study, the researcher recommends the following:

- 1- Focusing and paying attention to non-educational financial investment in fields such as: tourism and culture, in cooperation with the Saudi Tourism Authority.
- 2- Establishing an electronic scientific network that is documented with financial fees, as it is supported by qualified specialists from Arab countries, based on evaluating non-Arabic-speaking learners, and designing electronic programs for special purposes, to help and assist them in their studies.

Study Terms: Economics of Language, Investment in Language, Economics of Education.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
إهداء	أ
شكر وتقدير	ب
مستخلص الرسالة	د
Abstract	و
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	م
فهرس الأشكال	ع
فهرس الملاحق	ص
مقدمة الدراسة	٢١-١
١ / الدراسة التمهيديّة	٢
١-١ تمهيد	٢
٢-١ أهمية الدراسة	٥
٣-١ أسباب اختيار الدراسة	٦
٤-١ أهداف الدراسة	٦
٥-١ أسئلة الدراسة	٧
٦-١ مصطلحات الدراسة	٨
٧-١ حدود الدراسة	١٠
٢ / الدراسات السابقة	١١
١-٢ الدراسات العربيّة	١١
٢-٢ الدراسات الأجنبية	١٦
٣-٢ التعليق على الدراسات السابقة	٢١

٢٣ _ ١٢٤	الفصل الأول / أدبيات الدراسة والإطار النظري	
٢٤	المبحث الأول: اقتصاديات اللغة	٢-١
٢٤	تمهيد	١-٢-١
٢٤	نشأة اقتصاديات اللغة	٢-٢-١
٣١	تعريف اقتصاديات اللغة	٣-٢-١
٣٥	علاقة اللغة بالاقتصاد	٤-٢-١
٤١	القيمة الاقتصادية للغة	٥-٢-١
٤٤	التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية	٦-٢-١
٤٩	اللغة والعولمة	٧-٢-١
٥٣	التعدد اللغوي والاقتصاد	٨-٢-١
٥٦	اقتصاد المعرفة	٩-٢-١
٦١	اللغة العربية تعليمها وتعلمها في ظل اقتصاد المعرفة	١٠-٢-١
٦٣	الخلاصة	١١-٢-١
٦٥	المبحث الثاني: الاستثمار في اللغة	٣-١
٦٥	تمهيد	١-٣-١
٦٥	تعريف الاستثمار في اللغة	٢-٣-١
٦٧	تاريخ الاستثمار اللغوي وبداياته	٣-٣-١
٧٠	مبادئ الاستثمار في اللغة العربية	٤-٣-١
٨٢	علاقة الاستثمار اللغوي بالسياسة والتخطيط اللغويين	٥-٣-١
٩٠	عوائد الاستثمار في اللغة	٦-٣-١
٩٣	عوائد الاستثمار في اللغة العربية	٧-٣-١
٩٣	عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية	٨-٣-١
٩٥	الخلاصة	٩-٣-١

٩٦	المبحث الثالث: اقتصاديات التعليم	٤-١
٩٦	تمهيد	١-٤-١
٩٦	اقتصاديات التعليم	٢-٤-١
٩٦	نشأته وأهميته	١-٢-٤-١
٩٨	مفهوم اقتصاديات التعليم	٢-٢-٤-١
١٠٠	العلاقة بين الاقتصاد والتعليم	٣-٤-١
١٠٦	مجالات البحث في اقتصاديات التعليم	٤-٤-١
١١٤	العائد من الاستثمار في التعليم	٥-٤-١
١٢١	المبحث الرابع: الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٥-١
١٢١	تمهيد	١-٥-١
١٢٢	تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة	٢-٥-١
١٢٤	معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٣-٥-١
١٥٥-١٣٠	الفصل الثاني/ منهجية الدراسة وإجراءاتها	
١٣١	تمهيد	١-٢
١٣١	منهج الدراسة	٢-٢
١٣٣	مجتمع الدراسة	٣-٢
١٣٣	عينة الدراسة	٤-٢
١٣٨	أدوات الدراسة	٥-٢
١٣٨	إجراءات بناء أدوات الدراسة	٦-٢
١٣٨	الدراسة الاستطلاعية	١-٦-٢
١٣٩	الاستبانة	١-١-٦-٢
١٤٩	المقابلة	٢-١-٦-٢

١٤٠	صلاحيّة أدوات الدراسة	٢-٦-٢
١٥٣	تطبيق الأدوات	٧-٢
١٥٤	أخلاقيات البحث العلمي في الدراسة	٨-٢
١٥٥	المعالجة الإحصائية	٩-٢
٢٩٠_١٥٩	الفصل الثالث/ عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	
١٥٩	تمهيد	١-٣
١٥٩	عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	٢-٣
١٥٩	النتائج المتعلقة بالمعلمين والمتعلمين	١-٢-٣
١٩١	النتائج المتعلقة بالمعلمين والخبراء	٢-٢-٣
٢٣٣	النتائج المتعلقة بالمستثمرين	٣-٢-٣
٢٨٥	مناقشة نتائج المعلمين والمتعلمين، والمعلمين والخبراء، والمستثمرين	٣-٣
٢٨٦	المحور الأول/ قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية	١-٣-٣
٢٨٧	المحور الثاني/ ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	٢-٣-٣
٢٨٨	المحور الثالث/ وسائل ومقومات ومتطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	٣-٣-٣
٢٩٠	المحور الرابع/ عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	٤-٣-٣
٢٩٩_٢٩٣	خاتمة الدراسة	
٢٩٤	تمهيد	١-٤
٢٩٤	مستخلص الدراسة	٢-٤
٢٩٥	النتائج	٣-٤

٢٩٧	التوصيات	٤-٤
٢٩٩	المقترحات	٥-٤
٣١١_٣٠٠	قائمة المراجع	
٣٠١	المراجع العربية	أولاً
٣٠٩	المراجع الأجنبية.	ثانياً
٣١١	المواقع الإلكترونية	ثالثاً
٣١٣	الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الصفحة	موضوعه	رقم الجدول
١٣٥	إجمالي عدد المعاهد وعينة الدراسة	١-٢
١٣٦	دول المتعلمين والمتعلمات وأعدادهم	٢-٢
١٣٦	مهن المتعلمين والمتعلمات	٣-٢
١٣٧	الدرجات العلمية للمعلمين والخبراء	٤-٢
١٣٧	أعداد المستثمرين وتخصصاتهم	٥-٢
١٤٤	معاملات ارتباط عبارات كل محور بدرجته الكلية لعينة المتعلمين والمتعلمات	٦-٢
١٤٥	معاملات ارتباط عبارات كل محور بدرجته الكلية لعينة المعلمين والخبراء	٧-٢
١٤٦	معاملات ارتباط عبارات كل محور بدرجته الكلية لعينة المستثمرين	٨-٢
١٤٨	قيم معاملات الثبات لمحاور الدراسة المتعلقة بعينة المتعلمين والمتعلمات	٩-٢
١٤٨	قيم معاملات الثبات لمحاور الدراسة المتعلقة بعينة المعلمين والخبراء	١٠-٢
١٤٩	قيم معاملات الثبات لمحاور الدراسة المتعلقة بعينة المستثمرين	١١-٢
١٥٧	الحدود الدنيا والعليا للمقياس الخماسي	١٢-٢
١٦٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات للمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية)	١-٣
١٦٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات للمحور الثاني (ميادين الاستثمار)	٢-٣

	في اللغة العربية لغةً ثانيةً)	
١٧١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات للمحور الثالث (متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغةً ثانيةً)	٣-٣
١٨١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات للمحور الرابع (عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً)	٤-٣
١٨٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلية (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المتعلمين والمتعلمات	٥-٣
١٩١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المعلمين والخبراء للمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية)	٦-٣
٢٠٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المعلمين والخبراء للمحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً)	٧-٣
٢٠٤	مصادر دخل عينة المعلمين والخبراء	٨-٣
٢١٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المعلمين والخبراء للمحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً)	٩-٣
٢١٧	مستوى الرضا الوظيفي من حيث الرواتب لعينة المعلمين والخبراء	١٠-٣
٢٢١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المعلمين والخبراء للمحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً)	١١-٣

٢٣٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلي (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المعلمين والخبراء	١٢-٣
٢٣٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المستثمرين للمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية)	١٣-٣
٢٣٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المستثمرين للمحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية)	١٤-٣
٢٥٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المستثمرين للمحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية)	١٥-٣
٢٦٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المستثمرين للمحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية)	١٦-٣
٢٨٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور الكلية (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المستثمرين	١٧-٣
٢٨٥	مقارنة بين عينات الدراسة (المتعلمون، المعلمون والخبراء، والمستثمرون) تبعاً لدرجة استجابتهم على محاور أدوات الدراسة	١٨-٣

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	موضوعه	رقم الشكل
١٦٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية) لعينة المتعلمين والمتعلمات	١-٣
١٧١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المتعلمين والمتعلمات	٢-٣
١٨٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث (متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المتعلمين والمتعلمات	٣-٣
١٨٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع (عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المتعلمين والمتعلمات	٤-٣
١٩٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلية (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المتعلمين والمتعلمات	٥-٣
٢٠١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية) لعينة المعلمين والخبراء	٦-٣
٢١٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المعلمين والخبراء	٧-٣
٢٢١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور	٨-٣

	الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المعلمين والخبراء	
٢٣١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المعلمين والخبراء	٩-٣
٢٣٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلي (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المعلمين والخبراء	١٠-٣
٢٣٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية) لعينة المستثمرين	١١-٣
٢٥١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المستثمرين	١٢-٣
٢٦٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المستثمرين	١٣-٣
٢٨٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المستثمرين	١٤-٣
٢٨٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلي (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المستثمرين	١٥-٣

فهرس الملاحق

رقم الملحق	موضوعه	رقم الصفحة
١	الاستطلاع المقدم للمحكمن	٣١٤
٢	أسماء محكمي أداتي الاستبانه والمقابلة	٣١٦
٣	استبانه عينة المتعلمين والمتعلمات في صورتها الأولى	٣١٧
٤	استبانه عينة المعلمين والخبراء في صورتها الأولى	٣٢٠
٥	استبانه عينة المستثمرين في صورتها الأولى	٣٢٤
٦	استبانه عينة المتعلمين والمتعلمات في صورتها النهائية	٣٢٧
٧	استبانه عينة المعلمين والخبراء في صورتها النهائية	٣٣٠
٨	استبانه عينة المستثمرين في صورتها النهائية	٣٣٣
٩	أسئلة المقابلة لعينة المتعلمين والمتعلمات في صورتها الأولى	٣٣٦
١٠	أسئلة المقابلة لعينة المعلمين والخبراء في صورتها الأولى	٣٣٧
١١	أسئلة المقابلة لعينة المستثمرين في صورتها الأولى	٣٣٨
١٢	أسئلة المقابلة لعينة المتعلمين والمتعلمات في صورتها النهائية	٣٣٩
١٣	أسئلة المقابلة لعينة المعلمين والخبراء في صورتها النهائية	٣٤٠
١٤	أسئلة المقابلة لعينة المستثمرين في صورتها النهائية	٣٤١
١٥	خطاب تسهيل مهمة باحث	٣٤٢

مقدمة الدراسة

١ / الدراسة التمهيدية:

- ١-١ تمهيد.
- ٢-١ أهمية الدراسة.
- ٣-١ أسباب اختيار الدراسة.
- ٤-١ أهداف الدراسة.
- ٥-١ أسئلة الدراسة.
- ٦-١ مصطلحات الدراسة.
- ٧-١ حدود الدراسة.

٢ / الدراسات السابقة:

- ١-٢ الدراسات العربية.
- ٢-٢ الدراسات الأجنبية.
- ٣-٢ التعليق على الدراسات السابقة.

الدراسة التمهيديّة

١-١ تمهيد :

اللغة وعاء الثقافة ومصدر الحضارة، وهي الخطوة الأولى نحو التقدم والنهضة، وبها تتعارف القبائل على بعضها، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [سورة الحجرات، آية ١٣]. فإذا كانت كل النشاطات التي يمارسها المجتمع من إعلام، وسياسة، وتعليم، والممارسات التجارية كافة، والمناشط الاقتصادية لا تتحقق إلا بلغة ما، فمن المعقول أن يرتبط بقاء الحضارات وتحولاتها بمقدار ما تتقدم فيه لغة هذه الحضارة أو تتأخر؛ لذا كان لبعض مؤسسات الدول الكبرى وعي كبير بأهمية اللغة. (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١٣).

وقد عمدت بعض الدول إلى نشر لغتها عن طريق الاستعمار، وعملت على فرض لغتها لغةً رسميةً على تلك البلاد، ومن أشهر تلك اللغات: اللغة الفرنسية، واللغة الألمانية، واللغة الإنجليزية، فتلقت اللغة الفرنسية دعماً كبيراً من قبل مؤسسات تعمل على نشرها في مناطق واسعة من العالم، ومن هذه المؤسسات (المؤسسة الفرنكفونية)^١ التي تسعى إلى دعم اللغة الفرنسية وبقائها في دول العالم، خاصة في الدول التي كانت مُستعمرة فرنسياً ثم انسحبت منها، فالجزائر مثلاً التي كانت خاضعة للحكم الفرنسي آنذاك تعرضت لصراع لغوي لاهب؛ إذ اجتهد الاستعمار الفرنسي في استبعاد اللغة العربية، وجعل الفرنسية هي اللغة الرسمية في المؤسسات والتعليم، ثم أصبح لهذه المؤسسة الفرنكفونية شأن عظيم، فكان لها مؤتمرات ومشاركات من خلال مؤسسات وتنظيمات لها ميزانيات لدعم أنشطتها المختلفة، كما كان لها حضور قوي في المؤتمرات الدولية، مثل: مؤتمر السكان بالقاهرة عام ١٩٩٥ م. (داود، ٢٠٠٣، ص ٤٤)

^١ هي حركة عالمية، لها أبعاد فكرية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، هدفها نشر النموذج الفرنسي ليكون لوناً منافساً للغة الإنجليزية في الفكر والثقافة العالمية، راجع تفاصيل الحركة الفرنكوفونية (وعلي، بو جمعة، ٢٠١٨، ص ٢١٢).

أما اللغة الألمانية التي لاقت دعماً واضحاً من خلال الهيئات التي تدعم اللغة الألمانية لغة ثانية، وهي: هيئة التبادل الثقافي الألماني، ومعهد جوته الألماني، والمكتب المركزي للمدارس الألمانية في الخارج، وكلها لها دور ملحوظ في دعم اللغة الألمانية لغة ثانية داخل ألمانيا وخارجها. (داود، ٢٠٠٣، ص ٤٨-٤٩).

أما اللغة الإنجليزية التي لها طغيان على مستوى العالم فنجد لها مؤسسات تدعمها وتعلمها لغة ثانية، وهي: الجامعة الأمريكية، والمدارس الأمريكية، ووكالة التنمية الدولية، ووكالة الإعلان الأمريكية، وفرق السلام، وإدارة الدولة، وإدارة الدفاع. (داود، ٢٠٠٣، ص ٥٠)

وقد أقام المجلس البريطاني مؤسسة مدعومة بميزانية سنوية تقدر بحوالي (٢٠٠ مليون) جنيه إسترليني؛ لتنفيذ سياسة ودعم اللغة الإنجليزية، وتيسير تعليمها بطريقة فعالة عن طريق تقديم برامج في الإذاعة والتلفاز، كما كان لهذا المعهد نشاط كبير في تعليم اللغة الإنجليزية من خلال الكتب، والندوات، والمحاضرات، والمنح الدراسية ونحو ذلك. (داود، ٢٠٠٣، ص ٥٠)

ومن هنا أصبحت اللغة أداة من أدوات الهيمنة، فانتقل الاهتمام بها من مسألة النشر إلى مسألة التفكير في الاستثمار فيها، فذهب بعضهم إلى الرأي بوجود علاقة بين اللغة والاقتصاد، وهذه العلاقة "ليست حديثة، بل يمكن القول إنها قديمة قدم اللغة والاقتصاد" (المحمود، ٢٠١٨م، ص ٥٥)؛ إذ تمثل هذه العلاقة دائرة واسعة في (علم اقتصاديات اللغة)، ويشمل هذا العلم قضايا من قبيل "التنوع اللغوي في المجتمع وانعكاساته الاقتصادية، والسياسات اللغوية وكلفتها ومردودها الاقتصادي، والرخاء الاقتصادي وانعكاساته اللغوية، والعلاقة بين اللغة والهوية الوطنية والاقتصاد، والموارد اللغوية واستثمارها، وأثر معرفات لغات معينة على دخل الفرد، وتأثير اللغة في الدخل القومي للدول... إلخ". (المحمود، ٢٠١٨، ص ٥٥)

وبناء على ما سبق يتبين أن (اقتصاديات اللغة) أعم من (الاستثمار في اللغة)؛ إذ ينطلق الأخير من زاويتين: إحداها اللغة، والأخرى الاستثمار، فتكون العلاقة بين اللغة والاقتصاد

-في الاستثمار في اللغة-علاقة تبادلية، فالاستثمار ثراءً للغة يمكن من التوسع في مجالات استخدامها، مع زيادة عدد مستخدميها، وعليه يسهم ذلك في ترسيخها في نطاقات عديدة ومهمة. ومما لا شك فيه أن للاستثمار انعكاسات لغوية كبيرة، مثلما أن له انعكاسات اقتصادية كبيرة (المحمود، ٢٠١٨، ص ٥٦)

ومن الاستثمارات اللغوية الناجحة على سبيل المثال لا الحصر: التجربة البريطانية الرائدة في مجال الاستثمار اللغوي، ومن أبرز مظاهر الريادة فيها هو الاستثمار في اللغة الإنجليزية للناطقين بغيرها؛ إذ عمل الاقتصاد البريطاني على دعم التدريس باللغة الإنجليزية من خلال توفير حوالي (٢٦٥٠٠) وظيفة لما يقارب (٥٥٠) مؤسسة، وتستقطب هذه المؤسسات في المملكة المتحدة ما يقارب (٦٥٠٠٠٠) طالب وطالبة، ومن هنا يكون الإنفاق على تلك المؤسسات التعليمية حوالي (٥٠٠) مليون جنيه إسترليني، وبقيمة مضافة تقارب (٣٥٠) مليوناً، معنى ذلك أن الدعم المقدم من الاقتصاد البريطاني لتعليم اللغة الإنجليزية للناطقين بغيرها في بريطانيا حوالي مليار جنيه إسترليني سنوياً (المحمود، ٢٠١٨، ص ٦٣).

وتعود بدايات الاستثمار في اللغة إلى الحضارات العربية القديمة، إلى رحلة الشتاء والصيف، فعن طريق التجارة انتشرت اللغة العربية والدين الإسلامي في آسيا وإفريقيا بشكل غير مقصود؛ وبسبب تحليّ التجار العرب بالأخلاق السامية، ولذا ربط الأعاجم النجاح في التجارة بالدين واللغة والأخلاق (الزراعي، ٢٠١٥م، ص ١٥).

كما تجب الإشارة إلى أن اللغة العربية واجهت حرباً عليها من انتشار اللغة الفرنسية في المغرب العربي، والجزائر؛ بسبب الاستعمار، وعليه تم دعم اللغة الفرنسية بوصفها لغة الحضارة والتقدم، واتهام اللغة العربية بالتخلف والرجعية (داود، ٢٠٠٣، ص ٤٥)، ليس هذا فحسب، بل أصبحت لغة المعاملات الحكومية ولغة التدريس باللغة الفرنسية، والاكتفاء باللغة العربية في بعض الكتابات لحفظ القرآن الكريم فقط دون تفسيره (داود، ٢٠٠٣، ص ٤٧).

وبعد أحداث (١١) سبتمبر من عام (٢٠٠١م)؛ تزايد الإقبال على الدين الإسلامي في بريطانيا (زيدان، ٢٠١٤، ص ٤)، أما في أمريكا فقد برزت اللغة العربية في بعض البرامج

في الجامعات، والمدارس الثانوية، والمؤسسات التعليمية الأمريكية. (مُحَمَّد، ٢٠١٣، ص ٢)، ومن هنا أُفْتُتِحَتْ معاهد لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً في أغلب بقاع الأرض، وحققت بذلك مردوداً مادياً ومعنوياً؛ فأصبحت اللغة العربية منافساً جيداً للغات الأخرى.

فأصبح مجال تعليم اللغة واحداً من المناشط الربحية التي يمكن الاستثمار فيها، لأن فيه مناشط عديدة لمجال الاستثمار في اللغة، منها: الاستثمار في الترجمة الآلية، والاستثمار في الإعلام، والاستثمار في التعريب، والاستثمار من خلال البرمجيات والتقنيات الحاسوبية، والاستثمار في حوسبة المعاجم العامة والخاصة وتصنيفها، والذكاء الصناعي وغيرها. وقد أوصى العديد من الأساتذة بأهمية الاستثمار في اللغة، الذي يحقق تبعاً لذلك عوائد مادية ومعنوية، ومن هذه التوصيات:

١- وجوب الالتفات للغة العربية في الجانب الاقتصادي، وذلك بإجراء "دراسات ميدانية إحصائية أكثر لبيان حجم الاستثمار والمؤسسات المشتركة فيه، وحجم النفقات والعوائد في هذه السوق". (أبو شعلة، ٢٠١٥، ص ١٦٦).

٢- العمل على استثمار اللغة العربية اقتصادياً؛ بسبب اتساع سوق المنطقة العربية، من خلال توجيه هذه الاستثمارات إلى مجالات الاستثمار اللغوي بقيمة رأس المال، وقدرة المستثمر على سرعة الإنجاز والمنافسة التجارية (البياتي، وأبو حسين، ٢٠١٥، ص ١٧٢)

٣- أن مجال الاستثمار في البرمجيات الحاسوبية مجال خصب يمكن الخوض فيه، وتحقيق بذلك مكاسب خيالية إذا كان العمل متقناً، لذا فإن حث شركات البرمجيات بالمسارعة في إنتاج برامج حاسوبية في تعليم اللغة العربية، يحقق استثماراً مادياً (مُحَمَّد، ٢٠١٣، ص ١٤).

١-٢ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

١- أهمية اللغة العربية وتعليمها لغة ثانية؛ حيث تشكل نقطة تحول للمتعلمين غير الناطقين بالعربية في حياتهم العلمية والعملية.

- ٢- أهمية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية ، بكونها مجالاً استثمارياً ، خاصة عن طريق التعليم المباشر وغير المباشر؛ إذ يركز التعليم المباشر في المعاهد، والجامعات. أما التعليم غير المباشر فهو القائم على إنتاج الأفلام، والتقنيات الحديثة، وإنتاج لعب الأطفال التي تصدر أصواتاً باللغة العربية، أو تشكل مجسمات لحروف اللغة العربية وغير ذلك.
- ٣- أهمية دراسة الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، والوقوف على ميادين الاستثمار فيها، وعوائده، عن طريق الآراء المستهدفة من المستثمرين.

١-٣ أسباب اختيار الدراسة:

جاء اختيار الباحثة للدراسة للسببين الآتيين:

- ١- تزايد الطلب على سوق اللغة العربية في العالم الغربي في الآونة الأخيرة، وذلك بعد أحداث (١١) من سبتمبر من عام (٢٠٠١م) بحسب تقرير (جمعية دراسات الشرق الأوسط)؛ فقد برز أكثر من (٢٠) برنامجاً لدراسة اللغة العربية وآدابها في الجامعات، والمعاهد العليا، وحتى المدارس الثانوية، والمؤسسات التعليمية. (مُجَد، ٢٠١٣، ص ٢).
- ٢- قلة تسليط الضوء على رؤية اللغة العربية من جانب استثماري.

١-٤ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- الكشف عن مدى ملائمة مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية ، على أنه مجال قابل للربحية اقتصادياً وملائماً للاستثمار، بشكل مباشر وغير مباشر.
- ٢- تحديد ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية.
- ٣- معرفة الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية، بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ٤- الكشف عن العوائق التي تحد أو تُضعف من استثمارية مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

١-٥ أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- إلى أي مدى يمكن أن يُعد مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجالاً ملائماً قابلاً للربحية اقتصادياً وملائماً للاستثمار، مباشرةً وغير مباشرةً؟
- ٢- ما ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً؟
- ٣- ما الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مباشرةً أو غير مباشرةً؟
- ٤- ما العوائق التي تحد أو تُضعف من استثمارية مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً؟

١-٦ مصطلحات الدراسة:

١-٦-١ اقتصاديات اللغة Economics of Language:

ظهر هذا المصطلح لأول مرة سنة (١٩٦٥م) عند يعقوب مارشاك Marschak Jacob، الذي حاول تأكيد العلاقة الوطيدة بين اللغة والاقتصاديات (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٥١)، والتعريفات لهذا المصطلح كثيرة ومتعددة، فقد ذكر باري تشيزويك Barry R. Chiswick تعريف فريدمان Friedman لاقتصاديات اللغة بأنها: "هي دراسة مقررات ونتائج مهارة وإجادة اللغة مستخدمين منهج وأدوات الاقتصاد. المنهج الاقتصادي هو المنهج العلمي المطبق لزيادة وتعظيم السلوك" (Chiswick, 2008, p4)، كما عرّف فرانسوا غران Francois Grin اقتصاد اللغة بأنه: "يحيل إلى أنموذج للاقتصاديات النظرية الرائجة ويستعمل مفاهيم وأدوات علم الاقتصاد، في دراسة العلاقات التي تسم المتغيرات اللغوية، ويركز أساساً لا حصراً على تلك العلاقات التي تلعب المتغيرات الاقتصادية دوراً فيها" (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٥٠). ومن هنا يشير التعريفان إلى إمكانية إسقاط منهجية الاقتصاد وأدواته على اللغة.

كما بيّن يوهان جورج هامان J.G. Hamann أن اللغة والاقتصاد مرتبطان أكثر مما هو متصور؛ إذ إن نظرية أحدهما يمكن أن تفسر نظرية الآخر، معنى ذلك أن اللغة لا تستمد معناها من طبيعتها المادية ، بوصفها سلسلة من الأصوات على سبيل المثال ، ولكنها تستمد من الأغراض التي تؤديها في نقل المضمون غير المادي، والأمر كذلك منطبق على المال، فهو لا يقوم على تجسده المادي وإنما يقوم على الوظيفة التي يؤديها بوصفه وسيلة عامة لتبادل السلع (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٩).

التعريف الإجرائي: تعرّف الباحثة اقتصاديات اللغة العربية لغةً ثانيةً بأنها: استهداف الناطقين بلغات أخرى في تعليم اللغة العربية في فترة محددة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، باستخدام أحدث الوسائل المواكبة للعصر؛ وذلك للاستثمار في اللغة العربية مادياً ومعنوياً، لتتوافق مع رؤية المستقبل.

١-٦-٢ الاستثمار في اللغة :Investment in language

ينظر البعض إلى أن مصطلح (الاستثمار) من المصطلحات التي لا تستخدم إلا في المجال المالي، ولكن الأمر غير ذلك، فيمكن أن يستخدم أيضاً في المجال اللغوي (تعليم اللغة)، بمعنى أنه عندما يتحدث الأفراد فهم لا يتبادلون الأفكار مع مستخدمي اللغة فحسب، بل يربطون حديثهم بالعالم الاجتماعي للشعور بالهوية، فعندما يقوم الأفراد بالاستثمار بلغة معينة فإنهم يستثمرون أيضاً في هويتهم الاجتماعية (Melinda، 2016).

فاللغة إذن ليست فقط أداة إنتاج للأفراد الذين يتعاملون بها مهنيًا، بل أيضًا أداة للمجتمع كله، فاللغة إذن تؤدي دوراً مهماً في المجتمع الحديث، خاصة أن في هذا العصر (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٨٦) -أي في عصر المعلومات- "تملك أداة سريعة للمعلومات من كل نوع متصور، ومن أجل التأكد من أن اللغة تساعد على الوصول لهذا الهدف ولا تعوقه، فمن اللازم أن نطوع اللغة ونصقلها، تماماً مثلما تحتاج الأدوات المالية إلى تحسين لمصلحة زيادة الإنتاجية، وبناء عليه فإن اللغات يمكن أن تعد مشروعات استثمار رأسمالي بالمعنى الحرفي وليس المعنى المجازي". (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٨٦).

وعليه يمكن تعريف الاستثمار في اللغة بصورة مبسطة بأنه: "نشاط اقتصادي موضوعه اللغة" (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١٤)، بمعنى أنه لا يخرج عن مسألة الممارسات التجارية والمالية والاقتصادية التي تتخذ من اللغة موضوعاً لها، ومن هنا سيكون هناك ربح وخسارة، وتنمية موارد، ومناقصات وعروض وغيرها من المفاهيم الاقتصادية (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١٤).

التعريف الإجرائي للاستثمار في اللغة: تعرّف الباحثة الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً بأنه: نشاط اقتصادي كباقي النشاطات الاقتصادية يُبنى على رأس مال، ويكون الرأس المال هنا هو اللغة العربية لغةً ثانيةً، ويحقق هذا الاستثمار ربحاً وخسارة حاله كحال أي نشاط اقتصادي، ولا يتوقف أمر الاستثمار عند حدود تعلمها، بل يتعدى ذلك ليصل مستوى الإتيقان، والإبداع، والابتكار، والجودة في طريقة تعلمها وتعليمها.

١-٦-٣ اقتصاديات التعليم Economics of education:

تشير العديد من الدراسات التي بحثت في (اقتصاديات التعليم) إلى أنه علم حديث رغم قدمه، فقد اكتشفه آدم سميث **A. Smith** أحد فلاسفة الاقتصاد، في مؤلفه الشهير (ثورة الأمم، ١٧٧٦م) الذي يرى أن الاستثمار في مجال التعليم لا يختلف عن الاستثمار في المجالات التي تدخل في العملية الإنتاجية، كما أن هناك رواداً آخرين في هذا المجال منهم: ألفريد مارشال **A. Marshall**، وجون ستيوارت ميل **J.S. Mill**، ووليام بيتي **W. Petty**. (اللواتي، ٢٠١٠، ص ١٠).

ولقد برزت العلاقة بين التعليم والاقتصاد منذ زمن ليس بالقريب، فآدم سميث **A. Smith** أكد على أهمية التعليم والتدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل وزيادة مهارته اليدوية، كما أشار إلى أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يعد شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية (النوري، ١٩٨٨، ص ٤٢).

التعريف الإجرائي لاقتصاديات التعليم: تتبنى الباحثة تعريف كوهن **Cohn** وهو: "دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده واستخدام الموارد الإنتاجية؛ لإنتاج مختلف أنواع التدريب

والتنمية الشخصية من خلال المعرفة والمهارات وغيرها اعتمادًا على التعليم الشكلي خلال فترة زمنية محددة وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل". (cohn 1979، مذكور في اللواتي، ٢٠١٠، ص ١٤).

١-٧ حدود الدراسة:

١-٧-١ الحدود الموضوعية: ستقتصر هذه الدراسة على الاستثمار ذي العائد الاقتصادي في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

١-٧-٢ الحدود المكانية : تتمثل حدود الدراسة المكانية في معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً داخل المملكة العربية السعودية في الرياض وجدة، وستُجرى في البلاد العربية في كل من: السودان والأردن ومصر.

١-٧-٣ الحدود الزمانية : استغرقت الدراسة الميدانية فصلين دراسيين من العام الجامعي (١٤٤١هـ - ١٤٤٢هـ) ، الموافق (٢٠٢٠م - ٢٠٢١م) .

٢ / الدراسات السابقة:

على الرغم من قلة الدراسات حول موضوع (الاستثمار اللغوي) فإنه حظي بعدد من الدراسات التطبيقية والنظرية، وقد حاولت الباحثة قدر الإمكان الحصول على تلك الدراسات المتعلقة بموضوع دراستها، فبذلت قصارى جهدها في جمع تلك الدراسات، سواء أكانت عربية أم أجنبية، وهي مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، بدءاً بالدراسات العربية، ثم الدراسات الأجنبية، على النحو الآتي:

٢-١ الدراسات العربية:

٢-١-١ دراسة مُحمَّد، الاستثمار في تعليم اللغة العربية بين الكتب الدراسية وبرمجيات الحاسوب (٢٠١٣م):

هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين العائد من البرمجيات الحاسوبية والكتب الدراسية في مجال تعليم العربية لغير العرب، ومحاولة الوصول إلى إجابة عن سؤاله: أي مجالات الاستثمار أفضل: الكتب الدراسية أم البرمجيات الحاسوبية؟

واستند الباحث في دراسته إلى بعض معايير تقييم برامج تعليم اللغات، التي تعددت وتنوعت بحسب فهم الباحثين المختصين لمفاهيم تعليم اللغة، إلا أن الباحث استقر على (٢٠) معياراً، يرى أنها تصلح لعمل المقارنة ما بين الكتب الدراسية والبرمجيات الحاسوبية؛ لأن كل واحد منهما له طبيعته المتميزة عن الأخرى، وقد بُنيت هذه المعايير على أهم ثلاثة جوانب، وهي: المحتوى العلمي، المواصفات التعليمية، والمواصفات الفنية.

وقد وصل الباحث لنتيجة مفادها: أن الاستثمار في مجال البرمجيات الحاسوبية أقوى أثراً وأقل تكلفة من الاستثمار في مجال الكتب الدراسية بخمس مرات، وما يحقق ذلك الاستثمار من إيجابيات للمتعلمين الناطقين بغير اللغة العربية من ناحية المخرجات التعليمية.

٢-١-٢ دراسة خالد، العربية والاقتصاد، دراسة في الجدوى الاقتصادية (٢٠١٤م) :

هدفت الدراسة إلى بيان علاقة اللغة العربية بالاقتصاد، في ضوء جوانب التعالق بينهما عبر أبرز المصطلحات الاقتصادية من: عرض، وطلب، وتكلفة، وجدوى، وأرادت بذلك أن تلمس وجوه تطبيق هذه المفاهيم على اللغة، بالإضافة إلى قياس مدى الانتفاع المتحقق من الاستثمار اللغوي وفقاً لمنظور اقتصادي.

وقد تناولت جانب الاستثمار اللغوي من حيث الأسس والمقومات، وسبل التخطيط لهذا الاستثمار، وما يمكن أن يترك ذلك الاستثمار من آثار إيجابية على الفرد والمجتمع، عن طريق عرض نماذج وأمثلة لذلك الاستثمار، وعلى أساس ذلك عملت الباحثة دراسة ميدانية على عيّنتين: إحداهما متعلمون من جامعة البتراء، والجامعة الهاشمية في تخصص اللغة العربية وآدابها، فقدمت لهم ثلاث استبانات، والأخرى عينة عشوائية لعينة من المستهلكين ومرتادي الأسواق التجارية الذين قدمت لهم استبانة واحدة، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ازدياد عدد الطلب لتعلم اللغة العربية من قبل الناطقين بغيرها، كما أن اللغة العربية قادرة على تقديم فرص ممتازة للعمل والاستثمار .

٣-١-٢ دراسة حمدامين ومحمود، الاستثمار في اللغة العربية: تجربة معهد إيران مثلاً

: (٢٠١٤م)

سعت الدراسة إلى نقل تجربة رائدة في الجانب الاقتصادي وهو (معهد إيران للغات) الذي مثّل مشروعاً استثمارياً ناجحاً -على حد قولهما-، فقد قدّم هذا المعهد خدمات تعليمية مختلفة، فهو يُعلّم اللغة الفارسية، والألمانية، والفرنسية، والإنجليزية للناطقين بغيرها، وفي عام ١٩٨٩م انضم إلى هذا المعهم قسم جديد وهو تعليم اللغة العربية، اهتم بتعليم العربية بالتركيز على: المحادثة، والقواعد، ثم توزّعت فروع تعليم العربية في العديد من مدن إيران، وقد ضم هذا المعهد في الوقت الذي عُملت فيه الدراسة (٢٤٠٠٠) طالب موزعين على (٢٠٠) مركز في (٧٣) مدينة في جميع أنحاء إيران. أما نتائج هذا المعهد فقد أصدر

العديد من الكتب لتعليم اللغة العربية على أربع مراحل، كما أصدر مواد معينة في التعليم كالمجموعات القصصية. أما الإصدارات فهي قيد الإعداد كالقوامس والجرائد أو الصحف.

٢-١-٤ دراسة العبدالفتاح، الاستثمار في اللغة العربية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية نموذجاً (٢٠١٤م) :

هدفت الدراسة إلى تعريف الاستثمار وبداياته، مشيرة إلى قسميه: الاستثمار الذي لا يرجو نفعاً مادياً، والاستثمار الذي يهدف أصحابه إلى تثمير ما لهم، ثم شرعت بالحديث عن هذين القسمين، كما أوردت نموذجاً للاستثمار وهو مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ولكنه استثمار غير ربحي، بمعنى أن هدفه بالمقام الأول هو الاستثمار في العقل البشري.

ثم بينت الدراسة أن هذا الاستثمار لن تظهر آثاره في التنمية العلمية والثقافية للمجتمع والأمة إلا بعد مدة من الزمن، فالربح هنا يقاس بربح الأمة لهويتها الوطنية عن طريق الحفاظ على لغتها القومية، والنهوض بعلومها وآدابها، والحض على الاعتزاز بها، وتقاس الخسارة بفقد اللغة وانكفاءها .

وقد أشارت إلى أن هذا المركز غير الربحي من أقدم المراكز التي تهتم بالتراث العربي والإسلامي والحفاظة عليه، وقد انبثق هذا المركز بالأصل عن مؤسسة الملك فيصل الخيرية سنة (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م) على يد أبناء الملك فيصل بن عبد العزيز -رحمه الله- في المملكة العربية السعودية، ويعد مركز الملك فيصل اليوم نموذجاً ناجحاً للاستثمار في اللغة العربية؛ إذ حرص على حماية العربية من التهميش في الثقافة والإعلام، ويستهدف كذلك جملةً من الأهداف، أهمها: دعم البحوث والدراسات والأنشطة الثقافية، والعلمية المختلفة، ودعم حركة البحث العلمي، والقيام بالأبحاث العلمية والأكاديمية، فيما يخص الدراسات العربية والإسلامية التراثية والمعاصرة. بالإضافة إلى دعم البحوث الميدانية التي يُعدها باحثون مستقلون، وطلبة الدراسات العليا في المجالات الإنسانية.

٢-١-٥ دراسة الهاشمي والعزاوي، دور اقتصاد المعرفة في الجودة الشاملة لتعليم اللغة العربية (٢٠١٥م) :

هدفت الدراسة إلى الكشف عن نوع لغة التواصل المستخدمة لدى الشباب عبر الشبكة العنكبوتية، وتحديد دور اقتصاد المعرفة في تحقيق الجودة الشاملة في التعليم، والكشف عن المهارات التعليمية لمعلم اللغة العربية في عصر اقتصاد المعرفة بغية الوصول إلى الجودة الشاملة في التعليم، والكشف عن التغيرات المستقبلية لضمان الجودة الشاملة للتعليم.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي. أما العينة فقد استعان الباحثان بدراسة أجراها العناتي وزميلاه (٢٠١٢) على مجموعة من الأشخاص لتُعرف نسبة استخدام عينة البحث من متعلمي الجامعات للغتين العربية والإنجليزية في البريد الإلكتروني باستخدام أداة البحث الاستبانة.

وقد خلّصت الدراسة بالإجابة عن أسئلة البحث، فكان أعلى نسبة استخدام للغة التواصل على (الفيس بوك) هي اللغة الإنجليزية في البلاد العربية، أما في بلاد المغرب العربي فقد غلبت اللغة الفرنسية لشيوعها في حياتهم اليومية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن نجاح الجهود في جودة التعليم لا بد أن تكون مواكبة لعصر اقتصاد المعرفة، ولضمان تلك الجودة يتم التحوّل من اعتماد المؤسسة التعليمية في التعليم إلى اعتماد المتعلم أو المعلم ذاته، معنى ذلك أن المتعلم سيصل إلى إظهار إنجازاته والوصول إلى مستوى من المعارف والمهارات.

أما المهارات التعليمية للمعلم حتى يصل إلى الجودة الشاملة في التعليم ، فينبغي أن يُؤهل المعلم لإتقان مهارة استخدام التقنيات المعتمدة على الحاسب الآلي، وأن يكون قادراً على تعليم مهارات وأساليب التعامل والنجاح في بيئات غير معروفة، بالإضافة إلى قدرته على إيجاد المعلومة وتنظيمها وإدارتها ، ومن ثم تحويلها إلى معرفة وقرارات وإنتاج، وأخيراً تأهيله لامتلاك العديد من الصفات الضرورية للتأقلم مع عصر اقتصاد المعرفة.

وآخر النتائج هي أن الدراسات تشير إلى أن المستقبل سيشهد تغيرات مرتبطة بثلاث قضايا حيوية، وهي: ثقافة الجودة، وعلاقة الجودة العالمية، وضمان الجودة في إطار تطوير التربية عبر الأمم.

٢-١-٦ دراسة البياتي وأبو حسين، اللغة العربية في العلوم والتكنولوجيا ودورها في تنمية اقتصاديات المعرفة في الدول العربية (٢٠١٦م) :

هدفت الدراسة إلى توضيح الرؤية العلمية لمحاور الربط بين اللغة واقتصاديات المعرفة من خلال العلوم والتكنولوجيا، وذلك بالكشف عن إمكانية وجود علاقة بين اللغة والاقتصاد، وهل للغة في الأصل جانب استثماري؟ كما سعيًا إلى الكشف عن دور اللغة العربية في تطوير العمالة العربية علمياً وتكنولوجياً، مع بيان دور اللغة في عملية التنمية البشرية المستدامة، وهل هناك اختلاف بين تدريب العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية وبين اللغة الثانية؟

وقد أجريت الدراسة على المتعلمين في جامعة العلوم الإبداعية؛ لكونهم المجتمع المناسب للدراسة من حيث تنوع الجنسيات والمستويات العلمية، تكوّنت عينة الدراسة من (١٠٠) طالب وطالبة، تم اختيارهم بطريقة إلكترونية عشوائية. أما أداة الدراسة فكانت الاستبانة، حيث قُسمت إلى أربعة مجالات، إذ لم تقدم للعينة إلا بعد تدقيقها وبيان معامل المتغيرات والصدق والثبات فيها.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج منها: إمكانية الاستثمار في اللغة العربية وفقاً لمعطيات العصر الاقتصادية؛ فالعلاقة بين اللغة والاقتصاد علاقة كبيرة يمكنها أن تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية. كما أن للغة دوراً في تطوير الموارد البشرية علمياً وتكنولوجياً، يجعل بين التدريب باللغة الوطنية وبين اللغة الثانية اختلافاً كبيراً.

٢-٢ الدراسات الأجنبية:

١-٢-٢ دراسة إيرز سينفر، الثقافة والاستثمار في اللغة والمكاسب، (٢٠١٥) :

Erez Siniver, Chapter 11 Culture, Investment in Language and Earnings In Migration and Culture, (2015):

هدفت الدراسة إلى تقدير العوائد التي يحققها المهاجرون اليهود من الاتحاد السوفيتي سابقاً إلى إسرائيل، ومدى تحقيق الكسب المادي طوال الحياة، وذلك باستخدام إحدى الطريقتين: إما التفاعل والمخالطة مع الناطقين الأصليين للبلد المضيف، أو التعلم عن طريق دورة رسمية في منظمة أولبان، إذ يُقدم تعليم اللغة العبرية فيها بالمجان من الحكومة الإسرائيلية، لكنها مكلفة من ناحية الوقت والانقطاع عن العمل؛ لأنها تستمر (١٢) شهراً، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أي الطريقتين تحقق عوائد وأرباحاً للمهاجر اليهودي على مدى الحياة.

أما عينة الدراسة فهي (١٢٠٠) أسرة من أسر المهاجرين من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل، وتضم هذه الأسر (٧٧١٥) شخصاً تتراوح أعمارهم بين (١٦-٦٥) عاماً، وقد عمل معهد ستانفورد للأبحاث SRI على توفير المعلومات عن هؤلاء المهاجرين، من حيث الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، وسنوات الدراسة، والقدرة على التحدث باللغة العبرية بطلاقة أو بصعوبة أو عدم التحدث بها على الإطلاق ... إلخ.

كما عمل سينفر Siniver على دراسة تحقيق الاستفادة مدى الحياة من خلال اكتسابهم للغة، الأمر الذي يجعلهم يستثمرون في التعليم، أو يحسنون معرفتهم باللغة الأصلية للبلد المضيف؛ وذلك بغية وصول الفائدة لأعلى حد ممكن من الدخل المتوقع مما يعوض الأرباح الضائعة، وقد عمل أيضاً على دراسة فحص القيمة العائدة على المهاجرين المشاركين في منظمة أولبان، من حيث الأرباح والمكاسب مدى الحياة، بالمقارنة مع مَنْ لم يشارك في تلك المنظمة، وهل ينتج عنهما من تفاوت في الأرباح؟

وعليه تبينّ لسينفر Siniver أن اكتساب مهارات اللغة العبرية تزداد مع مستوى التعليم، والمدة التي يقيم فيها المهاجر في إسرائيل، كما أن الأرباح تزداد مع اكتساب مهارتي الكتابة

والتحدث باللغة العبرية، ولكن هذه النتيجة تتفاوت من مهاجر لآخر بحسب الجنس، والحالة الاجتماعية، ومستوى التعليم الدراسي، والعمر؛ بمعنى أن الذكور، والمهاجرين غير المتزوجين، والمهاجرين الأقل تعليماً، والمهاجرين الأكبر سناً يستفيدون من التعليم في المنظمة أكثر من غيرهم، أي أكثر من الإناث، والمتزوجين، والمهاجرين الأكثر تعليماً، والمهاجرين الأصغر سناً.

٢-٢-٢ دراسة لبينكي فاهالا، اقتصاديات اللغات: التفاعل بين تخطيط اللغة

والسياسة والممارسة اللغوية في جنوب أفريقيا (٢٠١٥م):

Pinkie Phaahla , Economics of languages: The interplay between language planning and policy, and language practice in South Africa, South African Journal of African Languages (2015) .

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن: هل هناك تناسق بين اقتصاديات اللغات مقابل التفاعل بين تخطيط اللغة والسياسة؟ بالإضافة إلى السلوك اللغوي والممارسة اللغوية في جنوب إفريقيا؟ وسعت إلى التحقيق في طبيعة التفاعل بين سياسة اللغة وتخطيطها من جهة، وممارسة اللغة وسلوك شعب جنوب إفريقيا من جهة أخرى، ومناقشة الأسس النظرية للغة كحق فيما يتعلق باللغة بصفاتها مصدراً للنماذج اللغوية، بالإضافة إلى تقديم نظرة موجزة عن اللغات الإفريقية بوصفها لغات ذات قيمة اقتصادية، والتدقيق في الأسلوب اللغوي للمتحدثين بلغة السكان الأصليين في جنوب إفريقيا، نحو استخدام اللغات الإفريقية الأصلية في قطاع الأعمال، عن طريق تحديد سلوكهم وممارستهم في التعامل مع أجهزة الصراف الآلي.

وقد استخدمت الدراسة البحث النوعي للإجابة عن سؤال بحثه، ومعرفة مدى إفادة السكان الأصليين من لغتهم الإفريقية الأصلية في تعاملاتهم اليومية الأساسية في البنوك؛ إذ جمع البيانات من أجهزة الصراف الآلي بإذن من ثلاثة بنوك مختلفة، وهي: بنك أبسا، وبنك ستاندارد، وبنك بنك، وكل واحد من هذه البنوك قدم (خدمة متعددة اللغات) باللغات الإفريقية الأصلية في أجهزة الصراف الآلي، ويتراوح عدد اللغات المقدمة من (٢) إلى (٦) لغات إفريقية أصلية من أصل (١١) لغة رسمية. أما العينة فكانت عشوائية، أُختير بعضهم من

السكان الأفارقة الأصليين الذين كانوا في البنك، وتمت مقابلتهم بعد مغادرتهم لأجهزة الصراف الآلي.

وبينت الدراسة أن العينة المذكورة اختارت اللغة الإفريقية للقيام بمعاملة في جهاز الصراف الآلي، إلا أن الخدمة تتعطل أو تنقطع بسبب أن بعض الكلمات المستخدمة لتنفيذ الأوامر لم تُترجم ترجمةً صحيحةً إلى اللغات الأصلية المقدمة في جنوب إفريقيا، وأن ما تُرجم من الإنجليزية إلى لغتهم الإفريقية كان يعني شيئاً آخر؛ لذا لديهم معرفة جيدة باللغة الإنجليزية، الأمر الذي دعاهم إلى الإقلاع عن محاولتهم الأولى بالنسخة الإفريقية وانتقالهم إلى النسخة الإنجليزية المألوفة والأمنة، توصل الباحث إلى أن الذين أفادوا باستخدام لغات السكان الأصليين في جنوب إفريقيا في أجهزة الصراف الآلي، هم في الواقع أولئك الذين شاركوا في ترجمة المشروع.

وقد أظهرت نتائج البحث أن المتحدثين بلغات أجنبية غير رسمية منطوقة في جنوب إفريقيا، وبين المتحدثين بلغات إفريقية أصلية قد استخدموا اللغة الإنجليزية ولغة إفريقية أصلية واحدة بنسبة عالية، تفوق كل اللغات الإفريقية الأخرى، على الرغم من تعدد اللغات في أجهزة الصراف الآلي.

٢-٢-٣ دراسة رون دارفين وبوني نورتون، الاستثمار وتعلم اللغة في القرن الحادي والعشرين، (٢٠١٦م) :

Ron Darvin & Bonny Norton, Investment And Language Learning In The 21st Century, (2016):

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج للاستثمار في تعلم اللغة، ومن ثم تحديد الاستثمار عند تقاطع الهوية ورأس المال والأيدولوجيات (المذاهب)، وذلك للإجابة عن سؤالين، هما: الأول: كيف يتفاوض متعلمو اللغة مع الأنماط الجديدة من المجتمع والتي تتطلب أشكالاً متطورة باستمرار معرفة القراءة والكتابة؟ والثاني: كيف تعمل السلطة داخل الأماكن المتزايدة غير المحدودة والمعزولة التي تستخدم في تعلم اللغة؟ وقد عبّر عن أن هذا النموذج يوجّه الانتباه

إلى العمليات المؤسسية والأنماط النظامية ، التي تبني ممارسات التواصل في القرن الواحد والعشرين الذي تحركه التكنولوجيا .

وقد طبق الباحثان هذا النموذج على حالتين من المتعلمين مختلفين في الموقع الجغرافي، وهما: الحالة الأولى: الشاب الفلبيني "آيرتون Ayrton" يبلغ من العمر (١٦) عاماً من كندا، شارك في دراسة حول معرفة القراءة والكتابة الرقمية للمتعلمين من خلفيات اجتماعية واقتصادية متناقضة. والحالة الثانية: الطالبة "هنريتا Henrietta" من قرية ريفية في أوغندا، تبلغ من العمر (١٨) عاماً، التي شاركت في دراسة حول استخدام الموارد الرقمية في دراسة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتعزيز تعلم اللغة الإنجليزية.

فمن ناحية الهوية: هاجر "آيرتون" وعائلته إلى كندا لهدف الاستثمار، فوضعه الاجتماعي المتميز زوده بكل إمكانيات التعلم؛ لأن والده رجل أعمال للعديد من الشركات في الفلبين، وإخوته مَهَرَةٌ في استخدام التكنولوجيا، الأمر الذي جعلهم عنده نماذج لتعليمه القراءة والكتابة الرقمية، وقد شارك آيرتون في مناقشات عبر الإنترنت مع محترفين كبار من شبكة عالمية، واستطاع أن يؤكد مكانه متحدثاً شرعياً في هذه الأماكن، ويكتسب معرفة أعظم القيم في السياقات الرأسمالية.

أما "هنريتا" فكانت بعكس حال آيرتون، من ناحية الوضع المادي والجغرافي، فلم تكن لديها أي خبرة بأجهزة الكمبيوتر قبل المشاركة في دراسة محور الأمية الرقمية، لذلك أحضر الباحثون هنريتا وأقرانها إلى مقهى للإنترنت في مدينة مجاورة حتى تتعلم على كيفية استخدام الإنترنت؛ للعثور على معلومات حول فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وقد اعترفت هنريتا بأن المعرفة المكتسبة عبر الإنترنت ستعزز من معرفة الذات، لأنها ستتعلم المزيد عن نفسها عن طريق تبادل الرأي مع الشعب الكندي.

من ناحية رأس المال: فقد توافر لدى آيرتون جميع المواد الكافية من وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة ، وكان ماهراً وبارعاً فيها، فالتكنولوجيا عنده جسر يربطه بالناس في الولايات المتحدة أو في الفلبين، وبحكم وضعه المميز وقدرته على السفر فإنه لم يسعَ إلى

الاتصال بالأشخاص الأذكياء والمطلعين في العالم، ولكنه أشار إلى شبكة ملموسة من الأشخاص الذين يعرفهم في مواقع جغرافية محددة، وقد نصّب نفسه مشاركاً شرعياً ، ومساهماً في مختلف المجالات المتقاربة التي شغلها عبر الشبكة العنكبوتية، وفي ضوء كل هذا فإنه لم يكتسب رأس مال ثقافياً فحسب، بل كسب رأس مال اجتماعياً.

أما هنريتا فلم تتوافر لديها الإمكانيات التي كانت متوافرة لدى آيرتون؛ لأن الانضمام إلى مجموعة من الأشخاص الأذكياء والمطلعين في العالم غير مستدام، فكل من موقعها الاجتماعي والاقتصادي لأوغندا الإفريقية تفتقر للوصول إلى التكنولوجيا اللازمة، ووضعها الاقتصادي والجغرافي يحول بينها وبين رغبتها ، وذلك في الوصول إلى معرفة المزيد عن الأجهزة الحديثة والتواصل مع الأشخاص الآخرين.

من الناحية الإيديولوجية: فقد جاء استثمار آيرتون في مسار تداول العملات؛ لكونها واحدة من أكبر الاستثمارات في حياته، وبعمله هذا قد عكس نظاماً قوياً للغاية في تنظيم المشاريع، ولا شك أن والده ساعده في التصميم، ويتفق هذا الأمر مع الأيدولوجية النيوليبرالية التي تُعدّ الفرد كائناً اقتصادياً أو متعهداً بذاته، ويتحمل المسؤولية الكاملة عن نجاحه أو فشله الاقتصادي، ومن هنا جاء استثمار آيرتون في الهوية المتخيلة لتاجر العملة بقياسات ملموسة للنجاح، وتمت ترجمته إلى تراكم المزيد من رأس المال الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يقوم وصفه لخبرة الهجرة بعكس الأيديولوجيات القائمة حول العولمة؛ لأنه عندما انتقل إلى كندا اضطر إلى الخروج من هذا العالم المنعزل -على حد قوله-، فقد كان ينظر إلى القلبين على أنها معزولة عن بقية العالم، في حين أن كندا البلد الثري والصناعي أصبحت تحتل موقعاً أكثر مركزية في هذا العالم الخيالي.

أما هنريتا فقد صنفت نفسها على أنها ليست على دراية كافية بالتكنولوجيا؛ بسبب عيشها في الريف الأوغندي، وعلى الرغم من ذلك سعت إلى الحصول على إمكانيات التعلم، مثل: الأجهزة والكتب، أما الأنماط المنهجية للتحكم فقد قامت بتحديد هذا الوصول بتخصيصها ميزانيات التكنولوجيا للمدارس المحلية، فهذه الإيديولوجيات التي يتمتع فيها العالم

بامتياز على المستوى المحلي لا تتوافر لديها في العالم الريفي، وهذا الأمر يؤثر حتماً في فرص التعلم، وعلى الرغم من امتلاكها لرأس المال اللغوي وهي الإنجليزية، فإن وصولها إلى أشكال اللغة الإنجليزية القيمة كان محدوداً، وقد أقرت بأن تعلم اللغة الإنجليزية وتبادل المعلومات والاتصالات عبر الشبكة العنكبوتية كان رائعاً جداً ومساعداً للوصول إلى المعلومات وصولاً صحيحاً.

ومن هنا يكون آيرون وهنريتا قد أدركا قوة المستقبلات الرقمية، والمتوقعة أن تكون أكثر عالمية، ولقد كانت هنريتا تطمح إلى التواصل مع الناس في البلدان الخارجية، واعتقدت أنها ستتعلم المزيد عن نفسها عند تبادل الرأي مع الناس الكنديين.

أما آيرون فيرى أن هذا المستقبل مرتبطاً بالمطالبة بهوية قوية متخيلة، واعترف بتراطب العالم وبقيمته في تمكينه من المطالبة بملكية المستقبل الذي يرغب فيه.

وبناء على ذلك يكون نموذج الاستثمار الموسع لدارفين ونورتون Darwin & Norton مدفوعاً بالتغيرات التكنولوجية في المشهد التواصلي، وذلك من أجل تحليل مفارقات العولمة وآليات القوة غير المرئية في العمل في اقتصاد المعرفة، كما يضع النموذج الاستثمار عند تقاطع الهوية ورأس المال والأيدولوجية، واستناداً إلى حالات التعلم الكندية والأوغندية، وتوضح الدراسة كيف أن الاستثمار يأتي من وضع المتدربين، وتفاوضهم على إمكانات التعلم، وأشكال التحكم المنظمة التي تعرض عملهم للخطر، فتعد التربية حاسم التأكيد لمستقبل عالمي يمكن أن تشجع المتعلمين على زيادة الاستثمار في طرق تدريس اللغة ومحو الأمية في القرن الحادي والعشرين.

٢-٣ التعليق على الدراسات السابقة:

لم تنحصر الدراسات السابقة في مسألة الاستثمار في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، فكان معظمها يبين الجانب الاستثماري المعنوي للغة، وهو المطبق على أرض الواقع على حد علم الباحثة؛ لذا أرادت في دراستها هذه أن تجعلها دراسة تطبيقية في الجانب

المادي لتتوافق مع رؤية (٢٠٣٠م) للمملكة العربية السعودية، من خلال دراسة الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية دراسة تطبيقية ميدانية، في معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

فقد جاءت تلك الدراسات متنوعة في موضوعاتها، من حيث المقارنة بين الكتب الدراسية، والبرمجيات الحاسوبية، من ناحية الأكثر منفعة وأقل تكلفة، فالباحث هنا نظر للتكلفة وتجاهل أثر تلك البرمجيات على المخرجات التعليمية، بالإضافة إلى أكثر اللغات استخداماً في الحياة اليومية، وطغيان لغة على الأخرى بسبب الترجمة، واللجوء إلى اللغة الأكثر انتشاراً وهي الإنجليزية، إلى جانب العمل على تعليم المهاجرين على اللغة العربية، إما بالمخالطة، أو إقامة دورات لزيادة الدخل المادي، وهو مقياس يلجأ له البعض لرفع دخله الشهري بتعلم لغة جديدة، كما جاءت إحدى الدراسات لبيان أثر البيئة الجغرافية، والحياة الاجتماعية على تعلم اللغة.

وقد عرضت هذه الدراسات موضوعاتها في مناهج علمية مختلفة، منها: المنهج الوصفي، والدراسة المقارنة، مستخدمين بذلك إحدى أداتي الدراسة: الاستبانة، والمقابلة، ولم تجد الباحثة أن هذه الدراسة طبقت على متعلمين ناطقين بغير اللغة العربية، بل كانت العينة من متخصصين في اللغة الهدف أو غير متخصصين، أو عينات عشوائية من الشعب، أو شريحة من أحد مواقع التواصل الاجتماعي، أو نقل لتجارب معاهد اللغة العربية في مناطق مختلفة.

ومع هذا كله فإن هذه الدراسات هي حجر الأساس للدراسة الحالية، فقد فتحت طرقاً كثيرة أمام الباحثة لبناء الإطار النظري، والتطرق لمعظم مواضيع الدراسات وصياغتها في أسئلة الدراسة، وبيان حدودها في ظل أهم ما ورد من نتائج للعينات الثلاث؛ إذ استندت الباحثة على المنهج المزجي، وهو من المناهج الحديثة، الذي يجمع ما بين أداتي الاستبانة والمقابلة معاً، واختارت لدراستها ثلاث عينات؛ حتى تعطي تصوراً تطبيقياً يستلهم الواقع العملي الماثل في مواقف متعلمي ومتعلمات معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وتجربة العاملين في تلك المعاهد من المعلمين الخبراء، والمستثمرين بعيداً عن التنظير والتوقعات، كما تطمح الباحثة أن تزود هذه الدراسة المهتمين بخوض تجربة الاستثمار الاقتصادي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية، بما يلزم من معرفة حول الإمكانيات المتاحة في هذا الجانب.

الفصل الأول

أدبيات الدراسة والإطار النظري

المبحث الأول: اقتصاديات اللغة.

المبحث الثاني: الاستثمار في اللغة.

المبحث الثالث: اقتصاديات التعليم.

المبحث الرابع: الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

الفصل الأول

أدبيات الدراسة والإطار النظري

المبحث الأول / اقتصاديات اللغة :

١-٢-١ تمهيد:

كان للدراسات البينية^١ سمة بارزة في مختلف العلوم الإنسانية في العصر الحاضر كالتربية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس وغيرها من العلوم التي تعد ذات صلة قريبة أو مباشرة بها، فقد أثرت الدراسات البينية في تلك العلوم، وقامت بتوجيهها نحو تخصصات فرعية ومسارات بحثية، وقد كان للغويات التطبيقية نصيب من تلك الدراسات البينية، التي ساهمت في ازدهار اللغويات التطبيقية من خلال الإفادة من مختلف العلوم، ومن المجالات البينية الناتجة عن دراسة القضايا اللغوية من منظور اقتصادي هو اقتصاديات اللغة. (المحمود، ٢٠١٨م، ص ٥٥).

١-٢-٢ نشأة اقتصاديات اللغة Economics of Language:

كان أول ظهور لمصطلح (اقتصاديات اللغة) عند العالم الاقتصادي يعقوب مارشاك Jacob Marschak سنة (١٩٦٥م)، عندما نشر مقالاً غير معروف نسبياً في العلوم السلوكية يحمل عنوانه هذا المصطلح، فبدأ حديثه عن النظام التواصلي الأمثل لتحقيق الأهداف التواصلية؛ إذ سرد قصة للطائرات الحربية القتالية وما يحدث فيها من الإرسال

^١ هو منهج يساهم في تبادل الخبرات البحثية والاستفادة من الخلفيات الفكرية والمناهج البحثية المختلفة بين الباحثين، ودمجها في إطار مفاهيمي ومنهجي شامل، يساعد على توسيع إطار دراسة الظواهر والمشكلات وتقديم فهم أفضل لها، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الخروج بنتائج دقيقة وتقديم حلول نافعة قابلة للتطبيق. <https://n9.cl/zfpi8s> تاريخ زيارة الصفحة: ١٢/٤/١٤٣٩هـ.

والاستقبال في الكلام، وما يعانيه هؤلاء المقاتلون من التوتر العصبي في نقل الكلام لغرفة الإرسال بصورة سهلة وموجزة، وعندما عُرض الموضوع على طبيب نفسي اقترح أن يكون هناك تخفيف في التعبير اللفظي، والتبادل المعبر؛ لذلك أعجب مارشاك Marschak بالقصة بوصفها مسألة متعلقة باقتصاديات اللغة، فيرى مارشاك Marschak أنه ليس هناك حاجة للرسائل اللفظية؛ لوجود مجموعة صغيرة من الرموز والإشارات التي ستفي بالغرض في هذا الشأن (Marschak، ١٩٦٥م، ص ١٣٥).

وقد أوضح مارشاك أن هذه القصة تبين فرعاً واحداً فقط من اقتصاديات الاتصالات، وهو النوع المعياري الذي يبحث عن أنظمة الاتصال الأنسب لهدف معين، أو بصورة عامة الأكثر مناسبة لمقياس قيم معينة (Marschak، ١٩٦٥م، ص ١٣٦)، بمعنى أنه يتعامل: "مع أنظمة نموذجية وليست أنظمة واقعية، فهذا البحث يُعنى بالخصائص التي تملكها لغة معينة لسد متطلبات معينة، كما تحددها سياسة لغوية مقررّة على سبيل المثال". (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٢٦٦)؛ إذ إن بعض المواقف تتطلب نظاماً تواصلياً مناسباً كما في القصة التي أوردها مارشاك، فإن الاعتماد على الرموز والإشارات يقلل من أمر الضغط النفسي على المقاتلين، الأمر الذي يجعل الإرسال للغرفة الحربية الأرضية أو غرفة الاستقبال ميسراً وموجزاً.

أما النوع الثاني من اقتصاديات الاتصالات فهو النوع التوضيحي (التفسيري/ التأويلي)، الذي يبحث في التساؤل الآتي: لماذا بقيت اللغات المعروفة في الحاضر والماضي على ما هي عليه الآن، أو ما كانت عليه في السابق؟ أو بصيغة أخرى: ما الذي يجعل بعض الخصائص تسود والبعض الآخر لا يسود؟ (Marschak، ١٩٦٥م، ص ١٣٦).

ويعد البقاء على قيد الحياة غاية لتحقيق الهدف، والقدرة على البقاء هي أمر يعتمد على الكفاءة، كذلك الأمر للغة، فدراسة احتمالات البقاء من شأنها أن تساعد على تفسير السبب وراء اللغات الباقية أو المندثرة المعروفة حول ما هي عليه أو ما كانت عليه، فضلاً عن التغيرات التاريخية التي تعكس الجهود الحقيقية لبقاء أو انقراض الأشكال اللغوية (Marschak، ١٩٦٥م، ص ١٣٦-١٣٧).

معنى ذلك أن الصراع اللغوي عبر التاريخ مع الكفاءة اللغوية والقدرة على البقاء هي من تحكم استمرار اللغات أو انقراضها، وكأن الباحثة تجد في كلام مارشاك أن بعض اللغات تبقى، وبعضها ينقرض بفعل الدراسة المعيارية التي تحددها السياسة اللغوية، فإذا فرضت تلك السياسة مجموعة من الخصائص اللغوية المعينة بإشارات، ورموز تعبيرية، تقلل من شأن الاستخدام اللفظي للغة، فإن ذلك يؤدي إلى انقراض بعض الأشكال اللغوية، وبقاء الأشكال الأخرى.

هذا هو النوع الأول من اقتصاديات اللغة التي يقصده **مارشاك**. أما النوع الثاني فهو أسلوب الإيجاز، والمقصود به "الكلمتان اللتان تعملان عمل الكلمة الواحدة" (Marschak، ١٩٦٥م، ص ١٣٧)، ويستخدمها معظم الأشخاص، خاصة الخطباء والأدباء.

ومن العرض السابق فإن مقصد مارشاك من مصطلح (اقتصاديات اللغة) بعيد كل البعد عما ذهب إليه العلماء من بعده، فقد كان يعني به الإيجاز في الكلام، وتعيين رموز معينة للتعبير؛ لمناسبتها لأهداف معينة وفق نظام سياسي لغوي، لكن كيف تطوّر هذا المصطلح ليندرج ضمن معالجة القضايا اللغوية والمجالات الاستثمارية؟

وحيثما ذكر مارشاك Marschak هذا المصطلح لم يذهب إلى أبعد من التمييز بين ما هو معياري وما هو تفسيري لاقتصاديات اللغة، فالأول هو فاعلية نظام التواصل والاتصال، والثاني هو أصل وبقاء نظام التواصل والاتصال (Zhang & Grenier، ٢٠١٢م، ص ٢)، ومن ثم جذبت القضايا المرتبطة بعلاقة اللغة بالاقتصاد اهتمام العلماء، فأستُخدمت أدوات الاقتصاد على مدى الثلاثين سنة الماضية في عدد من القضايا التي تعد حتى الآن من العلوم الاجتماعية الأخرى، وعادة ما تكون هذه القضايا مرتبطة بعلم الاجتماع أو العلوم السياسية، وقد أدى هذا إلى ظهور مجالات تخصص معترف بها، مثل: اقتصاديات الصحة، واقتصاديات التعليم، ومؤخراً اقتصاديات الثقافة (F.Grin، ١٩٩٤م، ص ٢٦).

أما اقتصاديات اللغة فقد ذكر ألبرت بريتون Albert Breton أنه لا يوجد مجال لاقتصاديات اللغة بعد؛ إذ إن ما يمكن أن نطلق عليه المنهج الاقتصادي للغة لا يزال بحاجة إلى مقترحات جيدة التعريف والتحديد (A. Breton، ١٩٩٨، ص ٧).

إن تطورات اقتصاديات اللغة التي ظهرت قبل فترة وجيزة لا ترتبط إلا بجزء مما قدمه مارشاك، فبعد الحرب العالمية الثانية اضطرت بعض الدول القومية التي بقيت لعقود طويلة تحت وطأة الاستعمار إلى اختيار لغة أو لغات رسمية لها (الفهري، عبد القادر، ٢٠١٣، ص ٢٥٢)، فكندا -على سبيل المثال- ظلت تكافح زمناً طويلاً مشاكل لغتها الرسمية، مقدمة بيئة فكرية نموذجية داعمة لبروز تحليل اقتصادي لمسائل اللغة، ومن هنا فإن الصراع اللغوي الرسمي في كندا هو ما أعطى مجالاً للدراسات والأبحاث بالاندفاع المبكر فيها (Zhang & Grenier، ٢٠٢١، ص ٣).

ففي عام (١٩٩٥م) دعت وزارة التراث الكندي مجموعة من الأفراد من الأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية والخلفيات الأخرى إلى مناقشة العلاقات الافتراضية المختلفة بين اللغات الرسمية والاقتصاد الاجتماعي (Darvin & Norton، ٢٠١٦، ص ٦)، فبرزت فيها لأول مرة أدبيات عن السياسة اللغوية، التي كان من أهمها دراسة آثار اللغة في الدخل، عن طريق تعلم اللغة من قبل المهاجرين^١ (F. Grin، ١٩٩٤، ص ٢٥).

ومن هذه الدراسات: دراسة بيرس نورتون Peirce Norton التي نشرت مقالة بعنوان (الهوية الاجتماعية وتعلم اللغة ١٩٩٥)، وكانت دراستها عن (٥) نساء مهاجرات من كندا بمثابة رمز للحظة تاريخية، إذ قامت هجرات واسعة النطاق بتحويل مجتمعات ما بعد الصناعة إلى أماكن أكثر تنوعاً وتعددًا للثقافات، وتمكنوا من التفاوض حول علاقات القوة في العمل والمدرسة التي تنشأ في المجتمع المحلي، وقد سعى هذا الأمر إلى تأكيد مكانهن الصحيح الذي سيتيح لهن مستقبلاً أفضل، لذلك رأت نورتون أن تعلم اللغة الثانية واكتسابها يعد استثماراً؛

^١ يقصد بالمهاجرين هنا من تركوا ديارهم وسكنوا في الولايات المتحدة الأمريكية من غير الناطقين بالإنجليزية،

(F. Grin، ١٩٩٤، ص ٢٥)

لأن المتعلمين بأي لغة سيساعدهم على الحصول على نطاق أوسع من المواد الرمزية والمادية، وسوف يزيد هذا من قيمة رأس المال الثقافي والقوة الاجتماعية (Darvin & Norton ، ٢٠١٦، ص ١٩-٢٠).

ومن هنا فإن درجة إتقان اللغة المفروضة، ومهارة التحدث بها، قد جعل بعض العاملين الذين اكتسبوا لغات غير لغتهم الأم طريقاً لزيادة الدخل؛ لذلك عُدت اللغة: "جزءاً من الاستثمار في رأس المال البشري" (Zhang & Grenier ، ٢٠١٢ م ، ص ٣)، فصار مفهوم (رأس المال البشري) مهماً في حقبة الستينات من القرن العشرين، إلا أن الاقتصاديين لم ينظروا إليها إلا في الثمانينات، وذلك حينما نظروا إلى المهارات اللغوية للمهاجرين بوصفها رأس مال بشري، وهذه المهارات تلبي الشروط الثلاثة لرأس المال البشري وهي: منتجة، ومكلفة، ومتجسدة داخل الشخص، فالناطق والمتقن للغة المحلية وهي اللغة الإنجليزية في أمريكا -مثلاً- سيكون أكثر كفاءة وفعالية في الحصول على وظيفة، مما يجعله منتجاً بصورة جيدة. أما المهاجرون غير الناطقين بالإنجليزية ففرصتهم في الوظائف أقل؛ لذلك يعمدون إلى إنفاق مالههم ووقتهم لتعلم لغة البلد الجديد، حتى يتمكنوا من الحصول على مهارات تلك اللغة، ومن ثم يحصلون على وظائف بدخل جيد. (B. Chiswick ، ٢٠٠٨، ص ٤).

ومن هذا المنطلق توجد علاقة بين اللغة والدخل، فكلما أتقن الشخص اللغة الثانية أصبحت فرصته في الوظيفة أوفر، كما أن مميزات المعيشة تكون أفضل أو تتحسن، فيزيد دخله، لذلك هناك: "أساسان نظريان هاما لتأويل العلاقة بين اللغة والدخل، أحدهما هو نظرية رأس المال البشري، والثاني نظرية الميز". (الفهري، ٢٠١٣ م، ص ٢٥٣)، أو التمييز، ويقصد بها الفروق بين الأشخاص من ناحية القدرة على اكتساب اللغة وإتقانها ، والعرق، وسيتم ذلك لاحقاً.

إن قضية الدخل وزيادته متعلقة برأس مال الفرد وهي اللغة، ومدى إجادته لها لكي يحظى بوظيفة، وحتى يتمكن من إتقان اللغة فهو يحتاج إلى تعلمها؛ لذلك: "أدت نظرية رأس المال البشري واقتصاديات التعليم أو التربية دوراً جوهرياً في تنمية اقتصاديات اللغة" (Zhang & Grenier ، ٢٠١٢ م، ص ٣)، وقد ركزت معظم الأبحاث في اقتصاديات اللغة على ما

يمكن وصفه بالاقتصاد الجزئي وهو سلوك الفرد؛ لأن المنهج المتبع في ذلك هو النظر للمهارات اللغوية ؛ لكونها رأس مال بشري، أي إنها مكلفة، ومنتجة، ومثمرة (B. Chiswick، ٢٠٠٨، ص ٤)، مكلفة من ناحية الإنفاق في تعلمها، ومنتجة من ناحية تعليمها، ومثمرة من ناحية اكتسابها للآخر.

لقد جاء الاهتمام باقتصاديات اللغة بشكل غير مباشر - كما دُكر سابقاً- بعلاقة اللغة مع دخل الفرد لدى الأشخاص المهاجرين، التي تطلبت منهم تعلم لغة الآخر لكسب العيش؛ لأن: "معرفة اللغة تعد مهارة، وتعلم لغة أو أكثر هو استثمار في رأس المال البشري الذي يدّر فوائد اقتصادية، واللغة بوصفها رأس مال بشري تؤدي دوراً هاماً في تحديد الدخل... وفيما يخص الميز لُوحظ أن أفراد لغة أقلية قد يقع تهميشهم في سوق العمل، نتيجة الميز اللغوي، مما يمنعهم من الحصول على عمل جيد، وعلى دخل مرتفع" (الفهري، ٢٠١٣م، ص ٢٥٣-٢٥٤).

ومنذ عام (١٩٧٠م) إلى بدايات عام (١٩٨٠م) كان التركيز خاصةً على حقيقة مفادها: أن اكتساب المهارات اللغوية بشكل متعمد يمكن أن ينظر إليه على أنه مصدر لفائدة اقتصادية، فقد أُجريت العديد من الدراسات حول هذه الفرضية؛ نتج عنها ظهور مادة أولية تجريبية جديدة مطبوعة في مجال بحث اقتصاديات اللغة حول السياسة، والتخطيط اللغويين، والعلاقة بين اللغة والكسب، وفي عام (١٩٩٠م) قام بعض الاقتصاديين بتحليل اللغة من وجهة نظر جديدة تماماً، إذ قاموا بتطوير ومقاربة نظرية اللعبة^١ للمسائل اللغوية، نتج عنه طرح مفاهيم ودلالات الألفاظ وتداولية اللغة، فلم يرقم هذا البحث الجديد بتوسيع الرؤى بين الاقتصاديين واللغويين فحسب، بل وسّع نطاق اقتصاديات اللغة، التي كانت

^١ هو مجال من مجالات اهتمام الرياضيات، وله أهمية كبيرة فيما يسمى بالبحوث العملية (Operation Research)

وفي العلوم الاقتصادية. وتهتم نظرية الألعاب بدراسة استراتيجيات التصرف أو العمل في ظل نظام أو منظومة ذات

قواعد معينة، انظر الرابط: <https://n9.cl/vagsr> تاريخ زيارة الصفحة: ١٨/١٢/١٤٣٩هـ

معروفة سابقاً بدراسة العلاقة بين اللغة والاقتصاد. أما الآن، فتحولت إلى دراسة العلاقة بين اللغة والاقتصاديات (Zhang & Grenier، ٢٠١٢م، ص ٣، ٥).

ومن هنا فإن أول مقارنة اقتصادية للغة قام بها العالم الاقتصادي مارشاك، وذلك بتعميم الفرضيات حول عملية تغيير اللغة الداخلية، إذ يقترح الاحتفاظ بميزات اللغة، أو تجاهلها مع مرور الوقت اعتماداً على قدرتها على نقل الحد الأقصى من المعلومات في أقصر وقت ممكن، إلا أن نظرية مارشاك تبدو بسيطة نوعاً ما، وبعيدة عن العملية الفعلية لتغيير اللغة، ولم يتم تطبيقها إلا في أبحاث لاحقة (F. Grin، ١٩٩٤، ص ٣٠).

ثم توالى الأبحاث وتطورت الدراسات بفعل النظريات الاقتصادية، التي كان لها الدور الفاعل في تنمية اقتصاديات اللغة، وأخذها إلى المنظر الاستثماري، سواء أكان مادياً، أم معنوياً، أم مادياً ومعنوياً معاً.

ولقد ناقش تشانغ وغرينير Zhang and Grenier قضية اقتصاديات اللغة في بحثهما (كيف يمكن ربط اللغة بالاقتصاد؟) من ناحيتين:

أولاً: من ناحية نظرية رأس المال البشري؛ أي تطبيق نظرية رأس المال البشري على قضايا واجهت فيها العناصر مواقف تستوجب تعلم لغة جديدة.

ثانياً: من ناحية تطبيق الاقتصاد على المسائل والمنافع اللغوية، التي تستند بشكل رئيس إلى استخدام نظرية اللعبة لتحليل بنية اللغة.

وقد رأى الباحثان أن اقتصاديات اللغة شيء معقد، إذ تساءلوا عن: ما الذي تبحثه اقتصاديات اللغة؟ وهل بالإمكان جمع ما بحثاه بشكل مجزأ تحت عنوان وحيد هو اقتصاديات اللغة؟ (Zhang & Grenier، ٢٠١٢م، ص ٢٢).

لقد ذهب الباحثون إلى الاختلاف في ذكر عناوين وأسماء لهذا المصطلح، مثل: اقتصاديات اللغات، لغة الاقتصاديات، الاقتصاد واللغة، اقتصاديات اللغة، ولكن هل هذا الاختلاف الراجع إلى تعدد دراسة اللغة في نطاق الاقتصاد، أدى إلى اختلاف المسميات؟ أو

بعبارة أخرى: "هل ساهم هذا الاختلاف في العناوين بشكل جزئي في حالة التجزؤ الراهن لاقتصاديات اللغة، أو العكس تماماً؟ على أية حال، فإن التمييز بين هذه المصطلحات يساعد على الفهم بشكل أفضل حول: لماذا تعد الحالة الراهنة لما يسمى باقتصاديات اللغة مجزأة بهذا الشكل؟" (Zhang & Grenier، ٢٠١٢م، ص ٢١). لكن كيف عرّف الباحثون اقتصاديات اللغة حتى يتم الإجابة على التساؤل قدر الإمكان؟

١-٢-٣ تعريف اقتصاديات اللغة:

عرّف مفهوم اقتصاد اللغة بأنه: "يشير إلى علم الاقتصاد النظري، ويستخدم مبادئ وأدوات الاقتصاد في دراسة العلاقات التي تتضمن متغيرات لغوية، ويركز بشكل أساسي على تلك العلاقات، التي تؤدي فيها المتغيرات الاقتصادية دوراً أيضاً" (F. Grin، ١٩٩٦، ص ٦). ففي هذا التعريف نجد القدرة على دراسة اللغة ومتغيراتها عن طريق مبادئ وأدوات اقتصادية؛ لبيان العلاقة بين المتغيرات اللغوية والمتغيرات الاقتصادية، وكيف يؤثر كل منهما في الآخر؛ أي كيف تؤثر اللغة في المتغيرات الاقتصادية في زيادة الربح والكسب؟ وكيف يؤثر الاقتصاد في اللغة في تطور المهارات اللغوية وتعدد اللغات؟

ثم رأى كل من تشانغ وغرينير (Zhang & Grenier، ٢٠١٢م، ص ٢٨) اقتصاديات اللغة -أو ما أسمياه باقتصاد اللغة- من منظورين: من المنظور الضيق، والمنظور الواسع، فبالمعنى الواسع: "يدرس اقتصاد اللغة اللغة نفسها (بما فيه أصلها، والتطور، والتغير) من وجهة نظر اقتصادية". أما بالمعنى الضيق: "فيتضمن حقول محددة، مثل: اللغة حالتها الاقتصادية، والتحليل الاقتصادي لفاعلية تطور اللغة، والتحليل الاقتصادي لسياسة وتخطيط اللغة، ومنهج نظرية اللعبة للغة، ونظرية اللعبة والمنفعة". ومع ذلك فقد اقترحا أن يكون مصطلح (اقتصاديات اللغة) بمعناه الواسع، وأنه يستحق أن يطلق عليه مصطلح (اللغة والاقتصاد)؛ لأنه -في نظرهما- يعبر عن معناها بشكل جيد.

وترى الباحثة أن المعنى الواسع يدرس اللغة فقط من ناحية تطورها، والتغيرات التي طرأت عليها بفعل العوامل الاقتصادية. أما المعنى الضيق فهو يدرس اللغة عن طريق فاعلية تطورها

من جهة، وتحليلات اقتصادية لسياسة وتخطيط دولة معينة؛ لتحقيق كسب ومنفعة من جهة أخرى، ودراستها عن طريق نظرية اللعبة، والأجدر بهما - في رأي الباحثة - أن يجعل المعنى الضيق هو المقصود بمصطلحهما (اللغة والاقتصاد)؛ لأن المعنى الواسع لديهما يراه كولماس F. Coulmas الاقتصاد الداخلي^١ للغة، أي إن: "اقتصاد اللغة هو نتيجة للحاجة للاقتصاد في الكلام؛ لأن الطريقة التي يستعمل بها كل شخص الكلام هي بالضرورة على نحو اقتصادي". (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٣٠٧-٣٠٨).

لذلك جاء تعريفهما لمصطلح (اللغة والاقتصاد) بأنه: "هو فرع من فروع الاقتصاد، ويستخدم النظرية الاقتصادية والمبادئ والأساليب الاقتصادية لدراسة أفعال الكلام، التي تعد ظاهرة اجتماعية واقتصادية واسعة الانتشار" (Zhang & Grenier، ٢٠١٢، ص ٢٩). وفي هذا التعريف أمران:

أولهما: في بداية التعريف يتضح أن الاقتصاديات لها مجموعة من الفروع، هي: اقتصاديات الصحة، واقتصاديات الأسرة، واقتصاديات التعليم أو التربية، واقتصاديات المعلومات... إلخ، ويعد اقتصاديات اللغة أحد فروع الاقتصاديات العامة؛ إذ يمكن استخدام مبادئ الاقتصاد ومناهجه لدراسة اللغة والظواهر اللغوية والأفعال اللغوية، خاصة أن تشانغ وغرينير Zhang & Grenier قد درسا نظرية اللعبة، والأفعال الكلامية عند غريس^٢ Grice 1989 من منظور اقتصادي (مذكور في Zhang & Grenier، ٢٠١٢، ص ٢٩).

ثانيهما: أن هذا التعريف مثل تعريف روبنشتاين Rubinstein لاقتصاديات اللغة (مذكور في Zhang & Grenier، ٢٠١٢، ص ٢٩)، مع اختلاف المصطلح.

وقد وجدت الباحثة تعريفاً لاقتصاديات اللغة يميز بين اقتصاديات اللغة بمعناه العام، واقتصاديات اللغات المختلفة، أي كل لغة معينة على حدة (كولماس Coulmas، ٢٠٠٠،

^١ للتفاصيل حول الاقتصاد الداخلي والخارجي للغة انظر كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٢٦٦.

^٢ لمزيد من التفاصيل حول نظرية اللعبة ودراستها لمنفعة اللغة انظر تشانغ وغرينير Zhang & Grenier، ٢٠١٢،

ص ١٧: <https://n9.cl/xg8fs> تاريخ زيارة الصفحة ١٤٣٩/١١/٢ هـ

ص ٣٠)، فهو هنا لم يفصل بشكل أوسع في معنى اقتصاديات اللغة العام أو اقتصاديات اللغات، غير أنه ميّز بين الاثنين باعتبار الأخيرة تختلف اقتصادياتها باختلاف اللغة، ولا تجد الباحثة في ذلك اختلافاً؛ بمعنى أن دراسة اللغة بأدوات الاقتصاد هي تقريباً نفسها في كل اللغات، إلا أن سياسة الدولة وتخطيط اللغة فيها هي التي تؤدي إلى اختلاف طريقة تطبيقها.

وبما أن الحديث في هذه الدراسة عن تعليم اللغة العربية لغة ثانية، فقد عرّفت الباحثة تعريفاً إجرائياً لمصطلح (اقتصاديات اللغة) على أنه: "تطبيق فروع ومجالات وأدوات ونظريات الاقتصاد على اللغة العربية، من أجل تعليمها لغة ثانية، باعتبار أن اللغة العربية ظاهرة اجتماعية واقتصادية واسعة الانتشار". ففي الآونة الأخيرة دخلت اللغة العربية مجال الاستثمار، وأصبح لها مستثمرون سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

ومن هنا فإن البحوث والدراسات في اقتصاديات اللغة تزداد أهميتها في الدول المتقدمة؛ إذ نشأت فِرَق بحث في أقسام الاقتصاد في الجامعات ومراكز البحوث. أما دراسات اقتصاديات اللغة في الدول النامية^١ فتكاد تكون غير موجودة إلا ما ندر. (مراياني، ٢٠٠٢، ص ١٠).

وخلاصة القول: إن اقتصاديات اللغة حسب ما ورد، ليس علماً نشأ منذ زمن مبكر، وطوره العلماء على مدى سنوات، وإنما هو -في بداياته- مصطلح ذُكر عند مارشاك Marschak بشكل عرضي، وطوّره من جاء بعده، وترى الباحثة أن اقتصاديات اللغة مجال متعدد التخصصات يدرس العلاقة بين تأثير اللغة على الاقتصاد والعكس، وهذا المجال يندرج ضمن فرع من فروع اللغويات التطبيقية، وهو اللغويات الاقتصادية أو علم اللغة الاقتصادي.

فاقتصاديات اللغة مجال بحث في هذا العلم حاله كحال المجالات الأخرى، وتتفق الباحثة في ذلك مع ما ذكرته غرين F. Grin، بالإضافة إلى أن: "الاهتمام بهذا المجال مدرج ضمن

^١ يقصد بالدول النامية: الدول التي تتسم بمعيّار منخفض لمستوى المعيشة، وتحتوي على قاعدة صناعية مختلفة، وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى، للمزيد حول هذا انظر الرابط: <https://n9.cl/62uzh> تاريخ زيارة الصفحة: ٢٠/٣/١٤٤٠هـ.

البحث في السياسة والتخطيط، فهذا الفرع من اللغويات يضم العديد من مجالات البحث، هي: اقتصاديات اللغة، واقتصاديات المعرفة، واقتصاديات التعليم، والتعدد اللغوي وأثره في حياة الفرد والمجتمع الاقتصادية، والعلاقة بين اللغة والاقتصاد وأثرهما على المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، والتنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية للدولة، وتعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية وأثره الاقتصادي اللغويين" (المحمود، ٢٠١٨م، ص ٥٥)، وترى الباحثة أن هذه المجالات تندرج تحت هذا العلم.

أما مصطلح اقتصاديات اللغة فقد أطلق عليه العلماء عدداً من الأسماء، فمنهم من استخدم تلك الأسماء بالتناوب ولم يفرق بينها (الفهري، غرين F. Grin)، ومنهم من فرق بينها (كولماس F. Coulmas، تشانغ وغرينير Zhang & Grenier)، ولكن الباحثة تفضل استعمال مصطلح (اقتصاديات اللغة) جرياً على اقتصاديات الصحة، واقتصاديات التعليم أو التربية، واقتصاديات الثقافة. أما (لغة الاقتصاد) فتتناول -في نظر الباحثة- اللغة المستخدمة في الاقتصاد والمعاملات الاقتصادية، وأما (اقتصاد اللغة) فتعني الاقتصاد في بنية اللغة أو الإيجاز فيها، ومهما يكن من أمر فإن هذا المصطلح فتح باباً واسعاً للنقاش؛ ليدرس اللغة من وجهة نظر اقتصادية استثمارية؛ لتحقيق منافع ومكاسب للفرد والمجتمع، وسيوضح ذلك لاحقاً.

وقد بينت الصفحات السابقة ما ورد عن اقتصاديات اللغة في الدراسات الغربية. أما الحديث عنها في الدراسات العربية فقد كان شحيحاً، ولم يشيروا إلى أنه تابع للغويات التطبيقية، فحينما ذكر المحمود جملة من المجالات (المحمود، ٢٠١٨، ص ٥٦) فهي في الأصل مندرجة تحت اقتصاديات اللغة، وليس تحت علم اللغة الاقتصادي، وعليه فلم يتنبه العلماء لهذا العلم إلا بعدما ذكر مارشاك Marschak ذلك المصطلح، الذي بات مبهماً لسنوات عدة.

ومن هنا يكون اقتصاديات اللغة مجالاً في علم اللغة الاقتصادي، وهذا الأخير يعد فرعاً جديداً من فروع علم اللغة التطبيقي، لكنه لم يستقر استقراراً تاماً في الدرس اللساني الحديث؛

لأن دراسة العلاقة بين اللغة والاقتصاد لا تزال في بداياتها، ولم تنل حظها من الدراسة الكافية.

١-٢-٤ علاقة اللغة بالاقتصاد:

إن أول دراسة تناولت العلاقة بين اللغة والاقتصاد أو الكسب، أُجريت في كندا بين عامي (١٩٧٠-١٩٨٠م)، فقد كشف الباحثون أن مهارة اللغة هي أحد محددات الكسب، وأن معظم الدراسات أُجريت لدراسة الفوارق في الأجور ما بين المجموعات الناطقة بالإنجليزية، والمجموعات الناطقة بالفرنسية، ووضعها الاقتصادي والاجتماعي، ثم استمرت دراسة العلاقة بين اللغة والكسب في دول مختلفة، مثل: استراليا، وبريطانيا، وألمانيا، وسويسرا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، وإسرائيل، وقد تركزت معظم الدراسات على المهاجرين، وذلك بتطبيق أدوات الاقتصاد المتقدمة؛ لتحليل الجوانب الداخلية للمهارات اللغوية، في ضوء نظريتين لتفسير الفرق بين اللغة والاقتصاد، هما: نظرية رأس المال البشري، ونظرية التمييز. (Zhang & Grenier، ٢٠١٢م، ص٦).

وتذهب النظرية الأولى للنظر إلى المعرفة اللغوية بأنها مهارة، فكلما كان الموظف فصيحاً في اللغة زاد مرتبه الذي يتحصل عليه؛ إذ يعد تعلم لغة أو أكثر استثماراً في رأس المال البشري، الأمر الذي يؤدي إلى جلب الفوائد والمنافع الاقتصادية، وتذهب النظرية الثانية إلى تهميش المجموعات التي لم تحصل على إتقان اللغة، إذ يتحصلون على وظائف برواتب قليلة مقارنة بغيرهم، وهذا راجع إلى ارتفاع تكلفة تعلم اللغة؛ بسبب وضعهم الاقتصادي، وهذا يفسر التفاوت في الأجور، كما تدخل مسألة العرق في العلاقة بين اللغة والاقتصاد، فعندما عادت اللغة الإنجليزية للتحدث بها في جنوب إفريقيا بفعل العولمة، زاد التحدث بالنسبة للبيض وليس للسود، فالعودة للمهارات اللغوية مقرونة إذن بالجنس والتمييز. (Zhang & Grenier، ٢٠١٢م، ص٨).

وفي العصور الأولى ارتبطت اللغة العربية بالاقتصاد، وذلك عن طريق التجار العرب الذين استطاعوا نشر الإسلام واللغة العربية في آسيا وإفريقيا بشكل غير مقصود، إذ كان

هدفهم الأساس هو التجارة، وعلى الرغم من ذلك فقد كانوا يتحلون بأخلاق سامية ومعاملات طيبة، إذ جعلهم يربطون النجاح في التجارة بالأخلاق والدين واللغة. (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١٥).

كما يظهر في لغة العرب ربطاً بين اللغة والاقتصاد، نجده في التوسع في المسائل الاقتصادية، مثلاً: "كثرة الألفاظ الدالة على المال بلغت بضعة وعشرين اسماً، لكل منها معنى من المعاني الاقتصادية تشير إلى الاستثمار وغيره، منها: التلاد: المال الموروث، الركاز: المال المدفون، الضمار: المال لا يرجى، الطارف: المال المستحدث، التالد: المال القديم، ونحو ذلك من أسماء النقود". (زيدان، جرجي، ٢٠١٤م، ص ٣٠-٣١).

وقد ذكر لويس جان كالفي L. J. Calvet أن اللغات الهندية انتقلت إلى مناطق مختلفة بفعل التجارة، فقد انتقلت لغة الكيشوا الهندية، التي كانت في أول الأمر لغة الحديث في السهول الساحلية للبيرو في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جبال الأنديز جنوب الولايات، عبر المبادلات التجارية بين الساحل والجبل (كالفي، لويس، L. J. Calvet، ٢٠٠٨م، ص ١٩٢)، فلم يكن العبور للبضائع فقط، بل انتقلت اللغة أيضاً، ليس هذا فحسب بل: "إن اللغة السواحلية التي كانت في الأصل لغة زنجبار الهندية ازدادت أهميتها شيئاً فشيئاً بازدهار التجارة في الجزيرة". (كالفي، Calvet، ٢٠٠٨م، ص ١٩٢).

وقد بين المحمود العلاقة بين اللغة والاقتصاد، في ضوء التجربة البريطانية الرائدة في مجال الاستثمار اللغوي، ومن أبرز مظاهر الريادة فيها هو الاستثمار في اللغة الإنجليزية لغة ثانية؛ إذ عمل الاقتصاد البريطاني على دعم التدريس باللغة الإنجليزية بتوفير حوالي (٢٦٥٠٠) وظيفة لما يقارب (٥٥٠) مؤسسة، إذ تستقطب هذه المؤسسات في المملكة المتحدة ما يقارب (٦٥٠,٠٠٠) طالب وطالبة، وبلغ الإنفاق على تلك المؤسسات التعليمية حوالي (٥٠٠) مليون جنيه إسترليني، وبقيمة مضافة ما يقارب (٣٥٠) مليوناً، معنى ذلك أن الدعم المقدم من الاقتصاد البريطاني لتعليم اللغة الإنجليزية لغة ثانية في بريطانيا حوالي مليار جنيه إسترليني سنوياً. (المحمود، ٢٠١٨م، ص ٦٣).

ولم يعد الربط بين اللغة والاقتصاد بالتجارة والتعليم فحسب، ففي أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي نشبت حرب لغوية في الولايات المتحدة الأمريكية، أطلق عليها (حرب المعاجم) بين الإنجليزيتين الأمريكية والبريطانية، فأدّت المنافسة التجارية دوراً بارزاً في تلك الحرب، وانتهت بترسيخ الإنجليزية الأمريكية؛ للحفاظ على هويتها من التأثير اللامحدود من بريطانيا العظمى، ونشرها حتى كادت تغطي على اللهجات التقليدية للغة الإنجليزية (بيومي، ٢٠٠٢، ص ١٤٥).

كما أستخدمت اللغة أداة للهيمنة بنشرها عن طريق الاستعمار، مثلما حدث في المغرب والجزائر وغيرهما من الدول الإفريقية والبلدان الأخرى، وقد ساعد الدعم الاقتصادي على نشرها.

وفي عصرنا الحاضر تعد اللغة: "من أشد الأسلحة الأيديولوجية ضراوة، وذلك بعد أن فرضت القوى السياسية وقوى المال والتجارة سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيري". (علي، ٢٠٠١، ص ٢٣٣)، فحينما جاءت تكنولوجيا المعلومات، والهندسة الوراثية وغيرهما، وضعت اللغة على قمة الهرم المعرفي، وسعت إلى نشر اللغة عن طريق ربط العالم أجمع بشبكة عنكبوتية تحت اسم العولمة، فطغت عليها اللغة المشتركة وهي اللغة الإنجليزية، التي أصبحت لغة العلم والتكنولوجيا، والأوسع انتشاراً على مستوى العالم، فكانت الأجهزة الإلكترونية -في الغالب- باللغة الإنجليزية، وعند دخولها للبلدان العربية دعت الحاجة إلى ترجمتها باللغة العربية، فكانت بعض الأجهزة المترجمة أكثر مبيعاً من غيرها. (نبيل، ٢٠٠١، ص ٢٣٢).

وعليه فإن علاقة اللغة بالاقتصاد ثابتة منذ القدم وتتنامي يوماً بعد يوم، حتى غدت ركيزة محورية للاقتصاد العالمي الذي أصبح مبنياً على اقتصاد المعرفة المعتمد أساساً على اللغة -وسياقي الحديث عنه لاحقاً- ومن هنا فإن اللغة تؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد والعلاقات التجارية (وعلي، ٢٠١٨، ص ٦٣).

فحين الحديث عن مجال الاقتصاد والتجارة، فإن اللغة تتقاطع مع المصطلحات الاقتصادية، مثل: رأس المال، والرصيد، والعملة، والسلعة، ووسيلة الإنتاج، والسوق، وأضاف

الفهري (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٥٠). بعض المصطلحات، هي: اللغة والشغل أو الأجر، والحركة اللغوية، واللغة والنشاط الاقتصادي، وتقييم السياسة اللغوية، فاللغة هنا تتقاطع مع الاقتصاد في هذه المفاهيم، وفيما يأتي توضيح لذلك:

١-٢-٣-١ اللغة رأس مال: اللغة جزء من الاستثمار في رأس المال البشري، إذ تعد اللغة رأس مال للبشر يوازي اقتصادياً العملة النقدية في رأس المال المادي، ويعد كل منها أساساً للنمو، إلا أن اللغة يزداد نموها: "بالممارسة والاستعمال، على عكس رأس المال المادي الذي يُستهلك بالاستعمال مع الزمن". (مرايقي ب، ٢٠١٠، ص ٢٣-٢٤)، ويعدّ إتقان المهارات اللغوية للغة الثانية شكلاً من أشكال رأس المال اللغوي (كولماس، ٢٠٠٠، ص ٨٢).

١-٢-٣-٢ اللغة رصيد: يمتلك كل فرد في المجتمع رصيماً لغوياً وثقافياً من لغته الأم، ويزيد ذلك الرصيد إذا أضاف عليه لغة ثانية، فنحن نمتلك: "أرصدة سارية، بقدر ما نمتلك ناصية لغة معينة... وعندما نصف اللغة والنقود معاً بأتهما رصيدين، فإنما نلفت النظر إلى دوريهما في تحقيق الفرد. فهما قدرة كامنة، تجعل تحقق الفردية ممكناً عن طريق توسيع نطاق الفعل عند من يمتلكونها، وبالتالي تعينهم على التكيف مع المجتمع". (كولماس، ٢٠٠٠، ص ٦). فاللغة تُحفظ في الذاكرة كما تُحفظ النقود في الخزنة (كولماس، ٢٠٠٠، ص ٥١)، فعند تعلم اللغة وحفظها في الذاكرة تكون رصيماً، وعندما يستعملها ويمارسها الفرد لتنمو تكون رأس مال.

١-٢-٣-٣ اللغة عملة: قديماً قيل أن كلام الإنسان العادل كالفضة الخالصة، وبعد ذلك ظهرت الحكمة القائلة: "إن لم يكن الكلام من ذهب، فهو من فضة" (وعلي، ٢٠١٨، ص ٦٦)، والمعنى هنا أن الأفراد حينما يتكلمون فهم يصدرون كلمات تختلف في درجة قيمتها، فتكون مثل العملات، إما ذهبية، أو فضية. ومن المعلوم أن قيمة العملة لا تكون في ذاتها، وإنما بالوظيفة التي تؤديها، بوصفها وسيلة لتبادل السلع، كذلك الأمر للغة، فهي لا تستمد معانيها من سلسلة الأصوات المرصوفة، وإنما تستمدّها من الأغراض التي تؤديها (كولماس، ٢٠٠٠، ص ٩)، أي من خلال تبادل الأحاديث.

١-٢-٣-٤ اللغة سلعة: بما أن اللغة تعد رأس مال بشري حالها كحال العملة التي تشكل رأس المال المادي، إلا أن قيمة كل واحدة لا يكون في نفسها وإنما في التبادل؛ بمعنى أن قيمة السلعة تنطلق من أمرين هما: القيمة الاستعمالية، والقيمة التبادلية، فالعلاقة بينهما ليست علاقة طردية، بل تبدو علاقة عكسية في بعض جوانبها؛ بمعنى أنه كلما علت قيمة الشيء الاستعمالية انخفضت قيمته التبادلية (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١١٨)، وسيوضح ذلك لاحقاً.

وبهذا تكون اللغة قيمة سلعية، وإلا لما: "استطاعت طائفة من كل صائغي العبارات الرنانة أن تكسب رزقها". (الرماني، ٢٠٠٤، ص ١٠)، وخير مثال على ذلك الشعراء الذين ينمقون أشعارهم بعبارات رنانة ليكسبوا بها مالاً، أما في الوقت الحاضر فنجد أن تعلم اللغة العربية لغة ثانية في المراكز والمعاهد الخاصة لا يكون -في أغلبها- إلا بمبلغ مادي.

١-٢-٣-٥ اللغة وسيلة إنتاج: حينما يُنظر للغة بوصفها أداة للإنتاج فلا بد من النظر إلى جانبيين، الأول: طبيعة أداة الإنتاج، أي طبيعة اللغة المستخدمة، ومدى إمكانياتها الوظيفية مقارنة ببقية اللغات الأخرى، وثانياً: ظروف استخدامها، أي المكان الذي تستخدم فيه، مع إمكانات تميزها عن غيرها (كولماس، ٢٠٠٠، ص ٨٣).

فالمستثمر العربي في مجال معين مثلاً، تكون أدواته اللغة العربية محدودة الفائدة في البلاد الأجنبية، حينئذ يلزمه وسيلة إنتاج إضافية تخدم مشروعه الاستثماري في تلك الدولة، لذلك قال المستشار الألماني ويلي براندت Will Brandt: "إذا أردت أن أبيعك بضاعتي يجب أن أتحدث لغتك، وإذا أردت أن تبيعني بضاعتك فعليك أن تتحدث بالألمانية". (مذكور في وعلي، ٢٠١٨، ص ٦٣)، فالمسألة متعلقة باستخدام لغة المشتري الشائعة في تلك البلاد لترويج البضائع.

١-٢-٣-٦ اللغة والسوق: تُوصف اللغة العربية في التعبير الدارج بأنها (بنت سوق)؛ وذلك لنشأتها وترعرعها في أحضان التجارة، وهي الوسيلة التي يلتمس بها العرب رزقهم بعد حرفة الرعي، في رحلتي الشتاء والصيف، كما كان للعرب أسواق يعقدونها، وهي ليست

لغرض التجارة وبيع السلع فقط، بل كانت محفلاً يُعرض فيه فنون القول، وتُطرح القضايا والموضوعات الأدبية واللغوية، ويتم مناقشتها والتباحث فيها (بيومي، ٢٠٠٢، ص ١٤٦).

وكانت هذه الأسواق تمتد طوال شهور السنة بصورة منتظمة ومتتابة، مثل سوق (دومة الجندل) الذي يقام في ربيع الأول، وسوق (هَجَرَ) في ربيع الآخر، وسوق (عُمان) في جمادى الأولى، وسوق (المَشَقَر) في جمادى الآخرة، وسوق (صحار) في رجب، وسوق (الشَّحر) في شعبان، وسوق (صنعاء) في النصف الثاني من رمضان، وسوق (عكاظ) - وكانت أكبر أسواق العرب وأجلها شأنًا - في ذي القعدة، وسوق (ذي المجاز) و (مَجَنَّة) قرب أيام موسم الحج في ذي الحجة، وسوق (حَجَر) في المحرم". (الزوكاني، ٢٠١٤، ص ٤).

والجدير بالذكر هنا أن قيمة لغة ما تتحد في إطار علاقتها بقيمة اللغات الأخرى، كما أن القيمة التبادلية التي تمتلكها كل لغة بوصفها سلعة، وتكشف الطبيعة السلعية للغات عن نفسها بشكل أوضح، يكون في مجال تعليم اللغات الأجنبية وتدريسها، وهو ما يمكن وصفه سوقاً، وهذه السوق إما أن تكون محلية، أو وطنية، أو عالمية، وكما أن هناك تقلبات في أسواق السلع، فكذلك الحال في سوق اللغة، وهي تقلبات تحكمها عوامل سياسية، وثقافية، واقتصادية (وعلي، ٢٠١٨، ص ٦٨).

١-٢-٣-٧ اللغة والدخل (الأجر): أكدت العديد من الدراسات أن إتقان اللغة الأجنبية له نتائج واضحة على الدخل وفرص العمل في مختلف دول العالم (وعلي، ٢٠١٨، ص ٦٤)، حيث يتحدد أجر العامل في الوظيفة بحسب المهارات اللغوية التي يمتلكها، إذ يمتلك بجانب مهارات لغته الأم مهارات لغوية ثانية، بالإضافة إلى تجربته أو خبرته في العمل (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٥٠)، ويشهد العالم العربي اليوم طلباً متزايداً على من يتقن اللغة الإنجليزية إلى جانب العربية، إذ يزيد دخله المادي بحسب إتقانه للغة الثانية.

١-٢-٣-٨ الحركة اللغوية: وهي عملية انتشار اللغة أو ضمورها، أو كونها لغة أقلية أو لغة غالبية، بالإضافة إلى ارتفاع قيمتها بالاستعمال المتزايد لتصبح أداة للتواصل (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٥١)، ومثال ذلك الحركة الفرنكوفونية.

١-٢-٣-٩ اللغة والنشاط الاقتصادي: يرى علماء الاقتصاد أن هناك قاسم مشترك بين اللغة وبين التجارة والاتصال، وهي عنصر أساس من عناصر التطور والازدهار الاقتصادي؛ لأنها تؤدي دوراً مهماً في عمليات الإنتاج والاستهلاك والتبادل (وعلي، ٢٠١٨، ص ٦٣).

١-٢-٣-١٠ تقييم السياسة اللغوية: يرتبط تقييم السياسة اللغوية اقتصادياً بالربح والخسارة، فهناك العديد من الاختيارات الممكنة التي تسعى لتحقيق الأهداف ورفع العائد الاقتصادي مع تقليص التكاليف، فيمكن لذلك أن يُقيّم قليلاً، ثم إن هناك سياسات تمّ تفعيلها يمكن أن تقيم بعدياً؛ لمعرفة ما إذا كانت ناجعة بالنظر إلى التكاليف أو تحسين البيئة اللغوية اقتصادياً... إلخ. بالإضافة إلى حماية اللغة الوطنية من هيمنة اللغات العالمية، وعلى السياسة أن تقدر قيمة ذلك بالنسبة لكل اختيار أو توجه، كذلك فإن تقييم سياسة لغوية يعتمد على قياس الفوائد على المستوى الاجتماعي، فإن التحول من بيئة لغوية موجودة إلى بيئة أخرى يؤدي إلى الربح والخسارة أيضاً. (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٦٧).

ومن هنا تعد اللغة أداة اقتصادية تؤدي أدواراً مهمة في جميع الأنشطة والمجالات الاقتصادية، من: تقنية الاتصالات، والمعلومات، والتجارة الإلكترونية، والترجمة الآلية، بالإضافة إلى ميادين التربية والتعليم، وجميع الاتصالات البشرية، ومجالات التسلية والترفيه (الشريف، حسن، ٢٠٠٢، ص ٥١).

فللغة إذن علاقة وثيقة بالاقتصاد، فإذا كان المال له قيمة، ولكنها ليست في المال نفسه، وإنما في الأغراض التي يؤديها في تبادل السلع، فإن اللغة كذلك، فلا تستمد معناها وقيمتها من مجموع أصواتها، وإنما قيمتها في الأغراض التي تؤديها بفعل التبادل في الحديث، وعليه تعد اللغة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة.

١-٢-٥ القيمة الاقتصادية للغة:

أشارت معظم الدراسات الأجنبية إلى وجود علاقة إيجابية بين اللغة والعوامل الاقتصادية، إذ تعد اللغة أصلاً قابلاً للتداول وعاملاً اقتصادياً (P. Phaahla، ٢٠١٥، ص ١٨١). وبفضل العلاقة الوثيقة بين اللغة والاقتصاد، عُدّ تأثير كل منهما في الآخر أمراً حتمياً.

ولكن قبل النظر في الأهمية الاقتصادية للغة، ينبغي التمييز بين ثلاثة أنواع أو مستويات للغة وهي:

أولاً: من وجهة نظر اقتصادية، فإنه عندما تكون اللغة رأس مال بشري فإنه يكون لها عائد اقتصادي، يؤدي دوراً في النمو الاقتصادي.

ثانياً: قد تعد اللغة استهلاكاً ثقافياً.

ثالثاً: قد تعد اللغة مكسباً طبيعياً لا دور له في النمو الاقتصادي (مراياتي، ٢٠٠٢، ص ١٩).

ومن هنا يكون تعلم اللغة لأجل: أن تكون رأس مال بشري، وأداة للاستثمار، وزيادة للنمو الاقتصادي من ناحية الدخل للفرد أو المجتمع، كما تكون وسيلة للثقافة والسياحة؛ فتستهلك دون عائد اقتصادي، بالإضافة إلى كونها أداة تواصل الفرد مع مجتمعه، بعيداً عن التدخلات الاقتصادية، فلا يكون لها أي نمو اقتصادي (السيد، محمود، ٢٠١٥، ص ٨٥٢). والتركيز سيكون على النوع الأول، الذي يعد اللغة رأس مال بشري، لها قيمتها الاقتصادية المتمثلة في القيمتين الاستعمالية والتبادلية.

في بادئ الأمر فإن اللغة تقوم: "بدورين اثنين من الناحية الاقتصادية، أولهما عندما ينظر إليها على أنها أداة في الاقتصاد، وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والأمم... وثانيهما عندما يُنظر إليها على أنها صناعة وسلعة في القطاع الاقتصادي" (السيد، محمود، ٢٠١٥، ص ٨٥٣)؛ بمعنى أن اللغة أداة وسلعة جيدة للاستثمار، إذا أُستعملت استعمالاً جيداً وصحيحاً، وخطط لها تخطيطاً سليماً، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي، معنى ذلك أن للغة قيمة اقتصادية، ولكن أين تكمن هذه القيمة؟

وقد ذكر سابقاً إن قيمة المال لا يكون في ذاته وإنما في تبادله بالسلع، كذلك الأمر بالنسبة للغة، فعندما تُدرس قيمة سلعة ما، فإن الفرد سيواجه معنيين اقتصاديين لتلك السلعة، وهما: القيمة الاستعمالية، والقيمة التبادلية، وقد بيّن علماء الاقتصاد الفارق بين القيمتين؛ لكون العلاقة بينهما علاقة عكسية، فكلما ارتفعت قيمة السلعة الاستعمالية قلت قيمتها التبادلية، مثل: الماء، الذي يُستعمل بكثرة، لكن قيمته في البيع قليلة، وكلما قلت

قيمة السلعة الاستعمالية زادت قيمتها التبادلية، مثل: الأحجار الكريمة، فاستعمالها قليل ومحصور، فجاءت قيمتها التبادلية بالمال مرتفعة. (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٧٢).

وعلى الرغم من وجود علاقة بين القيمتين، فإنه من الصعب استنتاج القيمة التبادلية من القيمة الاستعمالية؛ فبعض الأشياء في بعض المجتمعات تُستخدم لأجل حاجات أساسية، وفي مجتمعات أخرى يكون لها خصائص أخرى، فمثلاً: البيت شيء نافع وهو مأوى، وعليه يستمد قيمته الاستعمالية، بينما في مجتمعات أخرى يُصبح عملاً فنياً بسبب طرازه المعماري (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٧٢)، ومن هنا فإنه لا يمكن تفسير العلاقة المتفاوتة بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية إلا بأدوات مفاهيمية أكثر دقة، مثل فكرة (المنفعة الهامشية) التي تقول: "قد تكون قيمة السلعة عالية لدى أشخاص في مجتمعات معينة، وهي نفسها تكون في مجتمعات أخرى ذات قيمة دنيا، مثل: كثرة المواد الغذائية وانخفاض سعرها تكون ذات قيمة قليلة، حتى عند الأشخاص الذين يعدونها ذات قيمة عظيمة، والعكس صحيح، فارتفاع سعر المواد الغذائية في فترة تنقص فيها هذه المواد فإن قيمتها ستكون عالية". (الرماني، ٢٠٠٤، ص ١٤).

وعند النظر للغة، فإن لها قيمتين أيضاً: قيمة تبادلية وقيمة استعمالية، فحينما يتبادل الأشخاص الأحاديث فإن لهذه الكلمات قيمة معينة. إما أن تكون ذات قيمة عظمى، وهي التي تتمثل في اللغة العلمية والتقنية، أو تكون ذات قيمة دنيا ويكثر استعمالها، مثل: الأحاديث اليومية. أما فكرة (المنفعة الهامشية للغة) فإن الكلمات في مواقف معينة تكون ذات قيمة عظمى في وقت ومكان محددين، والكلمات نفسها في مواقف ثانية تكون ذات قيمة دنيا في وقت ومكان آخرين.

ومن هنا تتحقق مقولة: (لكل مقام مقال)، فعبارات التهئة بالعيد مثلاً ليس لها أي قيمة في محافل الأعراس التي لا تكون في مواسم العيدين، على أنها عبارات تهئة، كذلك الأمر لتعلم لغة الفرد الأم وإتقانه لمهاراتها في بيئته تكون ذات قيمة عظمى، وتقل تلك القيمة في بيئات غير ناطقة بلغته الأم، مثل: التحدث باللغة العربية الفصحى في دولة غير عربية.

ومن جهة أخرى فإن التبادلات الاقتصادية حول العالم والاحتكاك اللغوي فيها يؤكد الأهمية التبادلية لقيمة المال واللغة، فقد وجد بعض الاقتصاديين أن هناك علاقة مطردة بين انتشار عملة دولة ما وانتشار لغتها، مثل: انتشار الإنجليزية والدولار في آن واحد (خالد، ٢٠١٤، ص ٣٣)، ومن هنا تنبّهت دول كثيرة: "الدور اللغة الاقتصادي، والاستثمار فيه، ومن الأمثلة العالمية على ذلك قيام تكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية مبنية على اللغة، مثل: تكتلات الكمنولث، والفرانكوفونية، والجامعة العربية، وتختلف أهمية دور اللغة الاقتصادي بين تكتل وآخر من هذه التكتلات" (مراياتي، ٢٠٠٢، ص ٢١).

ليس هذا فحسب، بل إن العديد من الدول التي تمتاز بالتعددية اللغوية، قد اعتمدت لنفسها لغة رسمية لتدريس العلم والتكنولوجيا، وترجم لها رسمياً، ولم يكن هذا العمل من أجل أغراض ثقافية وسياسية فقط، وإنما أيضاً لأغراض اقتصادية، ومن هذه الدول: ماليزيا، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وتنزانيا (مراياتي، ٢٠٠٢، ص ٢١-٢٢).

أخيراً فإن كلاً من النقود واللغة تقلّ قيمتهما إذا قلّ استعمالهما، وترتفع تلك القيمة بالتبادل، وهذا ما يسميه علماء الاقتصاد (بالقيمة الشرائية)، ويطلق عليه اللغويون (بالمعنى)، فإذا تغير معنى الكلمات في أي لغة كانت، فإن ذلك يساوي تغير قيمة النقود في الدولة التي تنتمي لها تلك اللغة (السيد، ٢٠١٥، ص ٨٥٦).

١-٢-٦ التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية:

التنمية من النماء والعطاء، ولا يحدث ذلك إلا بتقديم بعض الأمور الأساسية والثانوية، ليرتقي وينمو ويعطي نتاجاً واضحاً، فعندما تزرع البذرة لن تنمو بالماء وحده، برغم كونه أهم المصادر الأساسية لنموها، بل تحتاج لأشياء إضافية تساعد على النمو، مثل: السماد، وتهيئة الجو المناسب، والتربة المناسبة لها، كذلك الأمر بالنسبة للبلدان أحادية اللغة، أو ثنائية اللغة، أو متعددة اللغات.

إن التواصل الداخلي للبلدان بعيداً عن احتكاكها بالبلدان الأخرى، لا يعزز من تطورها وتنميتها، بل لا بد لها من تبادل الثقافات واللغات، وحتى في البضائع والسلع، كذلك

التعليم، بالإضافة إلى فتح المجال لبلدهم أن يُستثمر فيه، وإعطاء فرصة للشركات الخارجية أن تعمل على تنمية بلادهم، وبهذا تخرج تلك البلدان من تخلفها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي إلى مجتمع مثقف، وواعٍ، وذو دخل اقتصادي عالٍ.

لكن كيف تحدث التنمية اللغوية والاقتصادية معاً في دولة ما؟

يذهب مفهوم التنمية عامةً لعدة تعريفات، ولكن معناها مع اللغة والاقتصاد يختلف، فيشار إلى التنمية هنا للبلدان التي اهتزت أبنيتها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية؛ بسبب اصطدامها بالمؤسسات الغربية، التي تخضع إلى الآن لتغيرات بعيدة المدى، معنى ذلك أن التنمية نوع من الأساليب التي تدخل على المجتمع، وتعمل على تطويره بأفكار غريبة، وبهذا تكون فكرة التنمية أشبه بفكرة (التغريب) إن لم تكن هي حقاً. (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٦٠).

ويرى شافعي أن موضوع التنمية ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: معالم التخلف الاقتصادي وعقبات التنمية، وعملية التنمية الاقتصادية، وسياسات التنمية. (شافعي، ١٩٦٧، ص ٢١٥).

وتضيف الباحثة لهذه الأقسام الثلاثة قسماً رابعاً وهو: التنمية اللغوية ومعالم التخلف فيها ومعوقاتها؛ إذ تخضع بعض الدول -سواء أكانت أحادية أم ثنائية أم متعددة اللغات- للتنمية، خاصة الدول التي ينتشر فيها التخلف الاقتصادي والبطالة، فعلى حد تعبير البارقي (مذكور في الزراعي وآخرون، ٢٠١٥) فإن التخلف الاقتصادي ينسحب على الجانب اللغوي، لذلك ينجم تخلف لغوي في بلدان العالم الثالث^١، كما أكد أن تخلف لغات بلاد العالم الثالث عبارة عن مؤشر وجزء من التخلف الاقتصادي لهذه البلاد، إذا ما قورنت

^١ قُسمت دول العالم إلى ثلاثة أقسام: عالم أول، وعالم ثانٍ، وعالم ثالث؛ وذلك لأسباب سياسية واقتصادية، فالعالم الأول دول حلف الناتو (كندا، فرنسا، إيطاليا ... إلخ)، والعالم الثاني دول اتفاقية وارسو (روسيا، رومانيا، بولندا ... إلخ)، ودول العالم الثالث هي الدول الشرقية والغربية (دول الشرق الأوسط، وباكستان، وأفغانستان ... إلخ)، للمزيد حول هذا الموضوع على الرابط: <https://n9.cl/a602b> تاريخ زيارة الصفحة: ٢٠/٣/١٤٤٠هـ

باللغات المشتركة الغربية، ومن هنا فإنها لا تستطيع أن ترفع درجة وحدتها الوطنية، مثل: اللغة العربية. (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١١٦).

ومن المعلوم أن التنمية أياً كانت -اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية- لها ضوابط وقواعد ومعايير لكي تتحقق، كذلك التنمية اللغوية لا يمكنها أن تتحقق إلا بشروط ثلاثة، إذا اختلف واحد منها لم تتحقق الغاية من التنمية اللغوية، وهي:

١ - التزام اللغة بالقواعد والأبنية والتراكيب والمقاييس المعتمدة، التي تساعد على اكتساب الصحة والسلامة، ولكن بغير تقعر أو انغلاق، آخذين بالاعتبار المرونة والتكيف مع المستجدات التعبيرية، مع الحفاظ على طبيعتها وأصالتها.

٢ - تلبية اللغة لحاجات المجتمع، مع الارتقاء لشتى ألوان التعبير، بالإضافة إلى كون تلك اللغة متطورة ومواكبة للعصر.

٣ - الموازنة بين لغة الخطاب اليومي عبر وسائل الإعلام جميعاً، وبين لغة الفكر والأدب والإبداع؛ للوصول باللغة إلى المثل الأعلى في استعمالها، كاستعمال الكتاب على اختلاف طبقاتهم، والافتداء بهم، وإن انعدم هذا المثل فإنه لن ينمي ملكته ولن يحافظ عليها. (التويجري، عبد العزيز، ٢٠١٥، ص ٢٠).

لقد صنعت النهضة الغربية فارقاً ملموساً، فأصبحت معياراً للتقدم الاقتصادي لكونها العالم الأول، وبجانب التقدم الاقتصادي هناك تنمية لغوية تسير معها، إذ خضعت مجموعة اللغات الغربية لمنظومة الإصلاحات المتواترة (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١١٥)، وقد ترك الاستعمار الأوروبي آثاره في اللغة، ليس بوصفها رصيذاً ثقافياً فحسب، بل بوصفها واقعاً اجتماعياً ذا منافع اقتصادية وسياسية أيضاً، وبعد التخلص من الاستعمار ظلت اللغة في جدول أعمال الدول المستقلة حديثاً، كما كانت جزءاً من الخطاب السياسي المعني بوصفها أداة ورمزاً وحافزاً وطنياً وقومياً (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٦٢).

ومن هنا يكون للغة دور في التنمية الاقتصادية؛ إذ دخلت في العديد من المجالات الاقتصادية التي تتجلى في (مذكورة في السيد، ٢٠١٥، ص ٨٥٨ - ٨٥٩):

١- المجال الاتصالي للغة: التي تُستعمل عند جماعة لغوية بوصفها لغة أم، وعند جماعة لغوية أخرى بوصفها لغة ثانية.

٢- المجال الوظيفي للغة ومستوى تطوره: فاللغة في المجال الوظيفي تتيح فرصاً وظيفية متعلقة باستخدامها، كما تُعد أداة إنتاج مجتمعية.

٣- اللغة سلعة: إذ يكثر الطلب على اللغة بوصفها سلعة في السوق الدولية للغات الأجنبية.

٤- اللغة رصيد: إذ تعد اللغة رصيماً حسابياً جاريّاً لكل جماعة لغوية تنتمي لهذه اللغة.

٥- الاستثمار في اللغة: إذ يمكن للتدوين المعجمي، وكثافة شبكة المعاجم ثنائية اللغة أن تربط لغة ما باللغات الأخرى، بالإضافة إلى الترجمة من لغة لأخرى.

فالترجمة مثلاً لها أثر في التنمية اللغوية، فهي: "من أنجع وسائل التنمية اللغوية، وكان أسلافنا العرب قد نشطوا في ترجمة كتب الطب والعلوم والفلسفة والآداب" (النص، ٢٠٠٤، ص ١٧٤)، ومن أشهر التراجم وأقدمها ترجمة كتاب (كليلة ودمنة) من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية، الذي ترجمه عبدالله بن المقفع، وقد أضافت تراجم الكتب في العصرين الأموي والعباسي حتى في عصرنا هذا العديد من الألفاظ والمصطلحات لم يكن للعرب عهد بها، وبهذه التراجم اتسعت آفاق العرب المعرفية، ونضجت عقولهم، الأمر الذي أظهر طائفة من الفلاسفة والعلماء والمفكرين، الذين كان إبداعهم متميزاً في العديد من المجالات المتخصصة، ونتج عن ذلك تألق الحضارة العربية الإسلامية في القرنين الثالث والرابع الهجريين وما بعدهما (النص، ٢٠٠٤، ص ١٧٥)، وهذا مثال على أثر الترجمة التي هي أحد مظاهر التنمية اللغوية في تألق حضارة كاملة.

ولا تتوقف التنمية على أمر الترجمة فحسب، بل إن الاقتداء ودخول ما هو غالب على الساحة العامة له تأثير على أحوال المنطقة بالسلب أو الإيجاب، فحينما يدخل على الدولة أمور دخيلة عليها كالاقتصاد الأجنبي، واللغة الأجنبية، فإن ذلك يؤثر في عملية التنمية اللغوية والاقتصادية، ناهيك بالتخلي عن اللغة الأم؛ لأن: "خبراء الاقتصاد يؤكدون على أن لا تنمية بدون معرفة ولا معرفة بدون لغة أم". (السلامي، ٢٠٠٧، ص ١٥٠).

فاللغة الأم إذن هي العنصر الأساس لاقتصاديات اللغة، لأن عملية الإدراك تحتاج إلى بنية ثقافية متناغمة، وأداة لغوية جماهيرية قادرة على توسيع نطاق الاستهلاك؛ ليشمل كافة المواطنين، فإذا استعملت اللغة بمردودية وبكفاءة عالية، فإن ذلك يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي؛ لأن اللغة أداة للتبادل والتواصل ونقل للمعرفة والخبرات بين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، كما أنها أداة لنقل العلم والتكنولوجيا، وإذا كان التعامل بلغة الأم، فإن ذلك يؤدي إلى عمل مشترك، ويؤدي بدوره إلى زيادة دخل الجميع؛ لأن تحويل العمل المشترك إلى تدريب ونقل المعارف يحتاج إلى لغة، وكل هذا يساعد على انتشار لغة الأم عبر العلوم، والمعارف، والتكنولوجيا، والوصول بها إلى مجتمع المعلومات. (السلامي، ٢٠٠٧، ص ١٥٠-١٥١).

ولكن مع كل هذه النجاحات في التنمية اللغوية والتنمية الاقتصادية للدول، يبقى أمامها عقبات تعوق تلك التنمية، فإما أن تكون تلك العقبات داخلية أو خارجية؛ فالأولى تتعلق بقصور عوامل الإنتاج من ناحية الكم والكيف، والثانية تتعلق بعقبات خارجية من دور الاستعمار في فرض سياسات اقتصادية معينة على البلاد التابعة (شافعي، ١٩٦٧، ص ٢١٦).

وعند الحديث عن التنمية في البلاد العربية، فإنها في واقع الأمر لم تحقق انسجاماً لغوياً، فدعا ذلك إلى انشطارها اقتصادياً ولغوياً؛ والسبب راجع في حقيقة الأمر إلى أن البلاد العربية تحت جماعات لغوية لهجية، وليس تحت جماعة لغوية واحدة، وبالرغم من محاولات في إصلاح هذا الحال إلا أنه ما زال غير متزن في بعض الأحيان (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١١٦).

ومع ذلك تعد اللغة العربية الخيار الأمثل لأهم ما يمكن إجراؤه من إصلاحات؛ فاللغة العربية تحقق نظاماً لغوياً مشتركاً للبلدان العربية كافة، وتتحقق بها الأبعاد الثلاثة المتصلة بالتنمية اللغوية كما ذكرها فرجسون Ferguson (مذكور في الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١١٦، Ferguson، ١٩٦٨) وهي: البعد الكتابي: أي تحويل المنطوق إلى مكتوب، والتوحيد: أي تأسيس نمط فوق إقليمي يتجاوز التنوعات الاجتماعية، والترجمة: أي تبادل

العلوم العلمية والتقنية للمجتمعات الصناعية عن طريق الترجمة للغات الحديثة. (مذكورة في كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٦٦).

وهناك ثلاث محاولات للتغلب على التخلف اللغوي، أو تهيئة لغة ما لتكون وسيطاً مناسباً للاتصال الحديث، هي:

١ - تبني لغة غربية بفعل الاستعمار، كما في (مالي) التي اتخذت الفرنسية اللغة الرسمية الوحيدة.

٢ - إدخال كلمات وتراكيب وأنماط لغوية من اللغات الغربية، كما هو الحال في (إندونيسيا).

٣ - تطويع المفاهيم الغربية لتكون تعابير محلية بالاستعانة بالترجمة، كما هو الحال في (الصين). (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٦٨).

وعليه فإن اللغة العربية لغة تتوافر فيها شروط التنمية اللغوية الثلاثة، ولكن ينقصها تعزيز ثقة أبنائها بها أولاً؛ ثم نشر هذه اللغة لتصل لمستوى التعاملات العالمية، وإلا ستهمل وتتخلف، فالتخلف اللغوي لأي دولة ناجم عن عدم رسم خطط لسياسة التنمية اللغوية لتلك البلاد، وعدم العمل على تنميتها، وإنما التسليم للغة الآخر، ليس لترتقي تنموياً ولغوياً فحسب، بل اقتصادياً أيضاً.

١-٢-٧ اللغة والعولمة:

شهد العالم في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين تطورات جديدة، إذ شكّلت نظاماً عالمياً جديداً، اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصل لأعلى درجاته، وأطلق عليه مصطلح العولمة (مُجَّد، ٢٠١٥، ص ٣٩)، وتعد العولمة من القضايا المعاصرة التي تناولها الكثيرون من جوانب عدة، فظهرت: العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية، والعولمة الثقافية، والعولمة اللغوية... إلخ (طرية، ٢٠٠٨، ص ٦٦).

فقبل البدء بعلاقة اللغة والاقتصاد بالعولمة ينبغي الإشارة أولاً إلى تعريف العولمة، الذي عرّف بتعريفات متعددة، منها تعريف علوي أن العولمة: "هي انسلاخ عن قيم ومبادئ

وتقاليد وعادات الأمة، وإلغاء شخصيتها وكيانها وذوبانها في الآخر، فالعولمة تنفذ من خلال رغبات الأفراد والجماعات، بحيث تقضي على الخصوصيات تدريجياً من غير صراع إيديولوجي". (علوي، ٢٠١٤، ص ٩٢). وعرفت بأنها: "تزايد الاندماج الدولي في أنظمة اقتصادية، وثقافية، وسياسة، ودينية، ومجتمعية". (الفهري، ٢٠١٣، ص ٦٩). كما عرفها الحسن بأنها: "سيطرة اللغة القوية على اللغات الأخرى الضعيفة، وتهميشها في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية، فتحل محلها اللغات الأقوى، وبصورة خاصة اللغة الإنجليزية". (الحسن، ٢٠١٦، ص ٥٦).

بالنظر إلى التعريفات السابقة، يتبين أن مصطلح العولمة يرمي إلى كون العالم أجمع في قرية صغيرة تحكمها لغة واحدة، وهذه اللغة لها القدرة في السيطرة على ذلك العالم أجمع، فهي لغة السياسة، والاقتصاد، والعلوم، والتكنولوجيا، والمعرفة، والتواصل ... إلخ، وهذه اللغة المسيطرة في عصرنا الراهن هي اللغة الإنجليزية، التي أجمع معظم الباحثين على كونها لغة العالم أجمع.

فالعولمة بوصفها اندماجاً عالمياً، ووعياً متنامياً للعالم، ساهم في تحقيق التدفق العالمي لرأس المال والسلع والأفراد والأفكار؛ لكونها مشروعاً مستمراً لعقود من الزمن، ولقد أدى التطور السريع للتكنولوجيا في السنوات الأخيرة إلى دعم عمليات العولمة في مجالها ونطاقها التي أثرت في المجتمعات بطرق متميزة (Darvin & Norton، ٢٠١٦، ص ٢١).

ومما ساعد على ظهور العولمة بصورة متزايدة ارتكازها على ما يسمى بـ(اقتصاد المعرفة)، التي صارت العنصر المهم في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ومن المعلوم أن اللغة أداة لتبادل الأفكار ونقل العلوم والمعارف، ونشرها عبر وسائل الاتصال الحديث، وتلك الوسائل ازدادت أهمية اللغة بوصفها عنصراً اقتصادياً أساسياً؛ لأن ثقافة المعرفة أصبحت صناعة بحد ذاتها ومدخل رئيس لعناصر الاقتصاد الجديد، لذلك أخذت اللغة بُعداً اقتصادياً جديداً، بالإضافة إلى بعدها الثقافي والحضاري (الشريف، ٢٠٠٢، ص ٤٣).

أما كيفية تشكّل العولمة، فإنها تتركز على عناصر أساسية، هي: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء أكانت المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أم في انتقال رؤوس الأموال، أم في انتشار المعلومات والأفكار، أم في تأثير أمة في قيم وعادات غيرها من الأمم، فكل هذه العناصر يعرفها العالم منذ حوالي خمسة قرون (مُجّد، ٢٠١٥، ص ٣٩)، وبهذه العناصر دخلت العولمة العديد من المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، واللغوية وغيرها، لكن كيف تمثلت العولمة في اللغة والاقتصاد؟

شهد العالم توجهاً لدعم اللغات في مقابل العولمة، خاصة تعليم اللغة الثانية، وهذا أعطى مؤشرات واضحة على توجه العالم إلى وجود عدة لغات عالمية تحني عائدات اقتصادية، مثل: اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والصينية، والألمانية، والعربية (مراياتي، ٢٠١٠، ص ٢٦).

فتداول العلوم والأفكار والإبداع عن طريق تعلم الآخر للغات معينة، يجعل من تلك اللغة لغة عالمية يُعترف بها في أغلب الدول، وقد تكون مقياساً لدخول الجامعات، مثل: اختبار التوفل العربي في كوريا بوصفها اللغة الثانية، فقد اختارت الجامعة الكورية اللغة العربية متطلباً رسمياً ضمن امتحان القبول في الجامعات، بصفتها اللغة الأجنبية الثانية الرسمية منذ عدة سنوات.

وحين الحديث عن مصطلح العولمة اللغوية نجده يتقاطع مع مصطلحات مثيلة، نحو: اللغة المشتركة، واللغة العالمية ... إلخ، ويمكن تبني هذه العولمة اللغوية والدفاع عنها أو رفضها، وفق القدرة على فصل وظيفة اللغة التواصلية عن أبعادها الثقافية والهوياتية، وقضايا السلطة والسياسة، وأبعاد الصراع والهيمنة (الفهري، ٢٠١٣، ص ٦٥).

ومنذ القدم اتضحت الحاجة إلى لغة مشتركة تمكن من التواصل مع جماعات تختلف لغتهم الأم؛ إذ رأى بعض العلماء أن يجتمع العالم بأسره على لغة واحدة هي الإنجليزية؛ والسبب في ذلك أن اللغات بعضها بدأ بالموت وبعضها الآخر بدأ بالانقراض (الفهري،

٢٠١٣، ص ٦٦). فالعولمة اللغوية إذن هي اتفاق العالم على لغة واحدة في جميع المعاملات السياسية، والتعليمية، والثقافية العالمية.

وقد ظهرت جذور عولمة اللغات مع موجة الاستعمار في دول العالم الثالث عامةً، والعالم العربي خاصةً، فبرزت العديد من الهجمات على اللسان العربي، في محاولة لإلغائه واستبدال اللسان الإنجليزي به، كما ظهرت محاولات لاستبدال العربية باللهجات المحلية، أو كتابتها بالحروف اللاتينية، أضف إلى ذلك أن اللغة العربية باتت لغة ثانية في البلاد العربية المستعمرة، في محاولة للتقليل من أهميتها. (الحسن، ٢٠١٦، ص ٥٧).

لذلك كان للعولمة إسقاطات لغوية تمثلت في استعمال اللغة وسيلة للتواصل والتفاعل مع الآخرين مهما بعدت المسافات الجغرافية، ولم يشكل ذلك البعد أي عائق أمام الاتصالات الجماعية والمحلية، وهذه اللغة لا بد أن تكون مشتركة بين العالم؛ لذلك تعد اللغة الإنجليزية اليوم هي اللغة العالمية، فهي لغة التواصل بين الأمم، ولذلك فهي إحدى سمات العولمة، ومن هنا تكمن أهمية تعلم وتدريس اللغة الإنجليزية في معظم أنحاء العالم، والواقع اليوم يشهد سلطان اللغة الإنجليزية وهيمنتها على لغات العالم، فمن أراد الانخراط في العالم والتطورات العالمية يلجأ للغة الإنجليزية. (مُجَّد، ٢٠١٥، ص ٤١).

أما اللغة العربية فتتعرض لحركة تهميش نشطة في ظل العولمة، على الرغم من أنها لم تكن في يوم من الأيام عاجزة عن مسابقة الحضارة ومواكبة العصر (طرية، ٢٠٠٨، ص ٧٠)، وما يدل على ذلك حمل اللغة العربية كتاب الله سبحانه منذ نزوله، وقدرتها على تسمية أي آلة أو مخترع بشري؛ لأن بقاء اللغة: "مرهون بما يُداول فيها من إبداع وابتكار علمي وتكنولوجي وثقافي، وهذا كله يستدعي دعم الترجمة العلمية والتكنولوجية إلى اللغة العربية، ويستدعي تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية حتى تبقى إحدى اللغات العالمية، وهي لا تزال إحداها حتى الآن". (مراياتي، ٢٠١٠، ص ٢٦).

وتبقى قضية العولمة، خاصة عولمة اللغة العربية، عملية تاريخية مستمرة؛ والسبب في ذلك راجع إلى أن العولمة ليست مجال اختيار إيديولوجي أو سياسي، بل كيف يتم التعامل مع

معطياتها، وكيف يمكن أن يُستفاد من تلك المعطيات لتمكين من إعادة إحياء وتطوير الثقافة العربية والتراث الإسلامي. (الشريف، ٢٠٠٢، ص ٤٦).

١-٢-٨ التعدد اللغوي والاقتصاد:

إن أول من واجه قضية التعددية اللغوية هم المستثمرون، الذين عبروا حدود بلدانهم للقيام بأعمالهم التجارية في الخارج، وكانوا واعين تماماً لأهمية التحدث بلغة غير لغتهم في تلك البلاد، ومن هنا أكدت الأبحاث الاجتماعية واللغوية ومنهجية اللغات الأجنبية أهمية المهارات اللغوية الأجنبية التي تستند قراراتها على معايير اقتصادية واجتماعية. (Stanciu , D & Ștefan, L ، ٢٠٠٩، ص ١٢٧).

وعند الحديث عن العلاقة بين التعددية اللغوية والاقتصاد فإن الآراء حولهما تباينت سلباً وإيجاباً، فالتعدد اللغوي لبعض الدول ذو منفعة كبيرة، وله أثر كبير في رفع الاقتصاد، وفي بعض الدول الأخرى يشكل خطراً عليها، ولكن كيف كان تأثير التعدد اللغوي على الاقتصاد في تلك الدول؟

وقد أشار المحمود إلى وجود علاقة بين التعدد اللغوي والاقتصاد، وبيّن أنه ليس بالضرورة أن يرتبط ارتفاع الاقتصاد بالتعدد اللغوي في كل الأحوال؛ لأن المخططيين اللغويين يرون أن المجتمع المتعدد اللغة قد يكون اقتصاده محدوداً، في حين يكون المجتمع محدود اللغة اقتصاده مرتفعاً، وهذا الأمر من الصعب أن نسلم به؛ لأن هناك بلداناً متعددة اللغات تمتاز باقتصاد قوي، وفي المقابل فإن بعض البلدان التي تمتاز بتعددية لغاتها تواجه إشكالات اقتصادية يصعب حلها، وهي تلك التي تشهدها الدول النامية. (المحمود، ٢٠١٨، ص ٥٦).

وذهب الفهري إلى أن الاقتصاد والتعدد اللغوي وجهان لعملة واحدة، فتعدد اللغات في البلدة الواحدة أدى إلى دخول بعض الكلمات، مثل: حساب، وشيك وغيرها في التعاملات التجارية، وقد أفادت بعض الدراسات الأوروبية أن التعدد اللغوي وإتقان مهاراته اللغوية أصبح ضرورياً لاستهداف الأسواق على مستوى العالم؛ لأنه يخلق امتيازات تنافسية، فإذا

غابت التعددية وقدراتها اللغوية فقدت الأسواق التجارية فرصها الاستثمارية (الفهري، ص ٢٥٧-٢٥٨).

ففي الاتحاد الأوروبي مثلاً شكّل التعدد اللغوي أمراً: "أساسياً للحفاظ على السلام في أوروبا، وعلى وحدتها وازدهارها، كما أصدر منتدى الأعمال للتعددية اللغوية... وثيقة حول أهمية اللغات الأجنبية، وحول تحسّن أداء الشركات مع وجود اللغات المتعددة". (جابر، ٢٠١٤، ص ٤)، وبناء على ذلك أكد الخبراء في أوروبا إلى ضرورة التنوع اللغوي، الذي يؤدي إلى منفعة تنافسية فعلية، بحيث يُبنى ذلك على سياسات لغوية لتعزيز تعلم اللغات الرسمية وغير الرسمية (جابر، ٢٠١٤، ص ٤). والواضح هنا أنه كلما تعددت اللغات في بلد ما ارتفع الاقتصاد وزادت الأرباح، والعكس صحيح؛ إذ ينعكس التعدد هنا بالإيجابية على الدولة.

إلا أن هذا لا يمكن التسليم به، فبعض الدول التي تتسم بالعديد من اللغات الرسمية كـ بعض الدول الإفريقية، لا يفيد هذا التعدد في التنمية الاقتصادية بشيء؛ لأن السمة في علاقة التعدد اللغوي بالاقتصاد يعود إلى مدى شيوع تلك اللغات على مستوى العالم، فاللغة الإنجليزية مثلاً: "ازداد الطلب عليها بشكل هائل بسبب العولمة". (جابر، ٢٠١٤، ص ٣).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشارت الدراسات إلى ضعف القدرة اللغوية للمتعلمين، الذين تحضّرهم النظم التربوية في بلادهم للسوق تكنولوجياً لا لغوياً، فقد حذرت السياسة اللغوية الأمريكية من التعدد اللغوي حفاظاً على الإنجليزية، بصفتها لغة واحدة مشتركة بين ولاياتها المختلفة (جابر، ٢٠١٤، ص ٤).

ومن جانب آخر فإن التكلفة المرتفعة في الإنفاق على تعلم اللغة الثانية، تصل إلى (٢,٤) بليون دولار سنوياً، ناهيك بالضرائب التي يؤديها المواطنون، فبدلاً من السؤال عما إذا كان سياسة التعدد جيدة أم رديئة، أصبح السؤال عن التكلفة المضافة (الفهري، ٢٠١٣، ص ٢٥٩)، وبهذا يكون التعدد اللغوي في أمريكا مكلفاً أكثر من كونه ذا منفعة وقيمة اقتصادية رابحة. ولكن بعد أحداث (١١) من سبتمبر من عام (٢٠٠١م) تغير الحال تماماً،

فزاد الاهتمام باللغة العربية زيادة واضحة، فـ: "برزت في الجامعات الأمريكية وحدها أكثر من (٢٠) برنامجاً لدراسة اللغة العربية وآدابها، ولم يقتصر هذا الاهتمام على الجامعات والمعاهد العليا فحسب، بل اتسع ليشمل بعض المدارس الثانوية والمؤسسات التعليمية الأخرى، والوكالات الأمنية الدفاعية التي جعل بعضها تعليم اللغة العربية في مقدمة أولوياته". (مُجَّد، ٢٠١٣، ص ٢).

هذا بشأن التعدد اللغوي على مستوى الدولة. أما التعدد على مستوى الفرد فإن المتعددين في اللغة لديهم إمكانيات أفضل من زملائهم وحيدى اللغة للنجاح، والقيام بأعمالهم بكفاءة، ولديهم القدرة على التواصل والاتصال مع الآخرين بشكل أفضل، فالمتعددون اللغويون لهم رصيد كبير ليس من ناحية تفضيلات المرء، بل من ناحية قدرته على إدارة الأعمال وغيرها بأكثر من لغة (كولماس F. Coulmas ، ٢٠٠٠، ص ١٢٤). ومن هنا فإن الأفراد يسعون إلى تعلم لغة ثانية بغية الحصول على فرص عمل أفضل، والبعض الآخر يجعل من تلك اللغة مجالاً استثمارياً، وكلاهما يسعى إلى رفع مستوى الدخل.

وعليه فإن الدولة التي تتعدد فيها اللغات، خاصة اللغات ذات الانتشار الواسع، في التعاملات الاقتصادية مع الدول المجاورة وفي السوق الدولية تزداد مبيعاتها، بعكس الدول التي لا تتعامل إلا بلغة واحدة أي بلغتها الرسمية، ولا تقصد الباحثة هنا التعاملات الداخلية في السوق المحلية للدولة نفسها، إنما في السوق العالمية، فالبضائع تأتي بلغات أجنبية عدة لا تدخل الدولة إلا بعد ترجمتها بلغة أهل البلاد، وهذا يتطلب معرفة بلغة الآخر، فللترجمة أثر فاعل في الاستثمار.

أما على المستوى الفردي فإن صاحب اللغتين يحظى بوظيفة أكثر من أحادي اللغة، ففي السعودية مثلاً يشترط للتوظيف في بعض الجامعات إتقان اللغة الإنجليزية بجانب اللغة العربية، حتى وإن كان مجال تخصصه لا يستدعي وجود اللغة الثانية، وإنما يكون متطلب من متطلبات التوظيف.

١-٢-٩ اقتصاد المعرفة Knowledge Economy:

كان الاقتصاد قديماً قائماً على ثلاثة عوامل رئيسية: الأرض، والعمالة، ورأس المال، (جابر، ٢٠١٤، ص ٥) أي كانت النظرة له مادية، وبعد عدة قرون، ومع مواكبة الاقتصاد للعوالم أخذ الاقتصاد توجهاً جديداً، ولم يعد الجانب المادي فيه من الأمور الأساسية، بل صار قائماً على المعرفة، والفكر، والثقافة، والابتكار، والإبداع، أي على رأس المال البشري. (عبد العظيم، ٢٠١٢، ص ١٧١).

وحيث دخل العالم في مجال العوالم أصبحت مفاهيم الاقتصاد العالمي تكتسح مختلف جوانب حياة الإنسان، فأصبح لتقنية المعلومات الدور الرئيس في عملية الاكتساح هذه، ومن هنا اكتسبت المعلومات والمعارف قيمة اقتصادية، وأصبحت المعرفة عنصراً اقتصادياً بارزاً له أثره الواضح في الاقتصاد الحديث (عبد العظيم، ٢٠١٢، ص ١٧٢).

وقد توجه الاقتصاد في هذا العصر إلى إيجاد بدائل لدعم الاقتصاديات الوطنية، بدلاً من الاعتماد على الجانب المادي كالنفط مثلاً؛ لهذا بدأ الاهتمام بقضايا المعرفة واستثمارها وإنتاجها، الأمر الذي جعلها مورداً أساسياً للتنمية الوطنية المستدامة، بالإضافة إلى جعلها مجالاً خصباً لتوظيف الطاقات الفكرية والبحثية؛ لأن الحديث عن المعرفة والاستثمار فيها هو حديث عن اللغة، فالأخيرة وعاء المعرفة. (المنذري، ٢٠١٧، ص ١١٦٢).

لكن ماذا يُعنى باقتصاد المعرفة عموماً؟، ومعناه في التعليم خصوصاً؟ وأين تكمن أهميته؟ وهل وجوده يعد ذا فائدة للاستثمار؟ وهل له علاقة باللغة؟ فإذا كان الأمر كذلك، فما الخصائص التي تميزه من الاقتصاد المادي؟ وإلى أي مدى يذهب اقتصاد المعرفة باللغة العربية؟

يُعرّف اقتصاد المعرفة بأنه: "الاقتصاد الذي تسهم فيه المعرفة إسهاماً واضحاً في النمو الاقتصادي وتكوين الثروة، وتمثل تقنية المعلومات أدواته الرئيسة، ويكون فيها رأس المال البشري نواته، بفضل قدرة الإنسان على الابتكار والإبداع والتوليد والاستثمار للأفكار الجديدة، مع تطبيق التقنيات الحديثة واكتساب مهارات جديدة وممارستها". (المنذري، ٢٠١٧، ص ١١٦٣).

كما يُعرف أيضاً بأنه: "الاقتصاد الذي يُنشئ الثروة عن طريق عمليات المعرفة وخدماتها (الإنشاء، والتحسين، والتقاسم، والتطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة، بالاعتماد على الأصول البشرية والملا مملوكة، ووفق خصائص وقواعد جديدة". (أبو الشامات، ٢٠١٢، ص ٥٩٩).

ويُعرف اقتصاد المعرفة أيضاً بأنه: "المنهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقانتها، والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة". (الرهيمي، ٢٠١١، ص ٢).

كما يُعرف بأنه: "الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة، كمحركات أساسية للنمو، وتوليد الثروة والتوظيف عبر كافة الأنشطة". (حوتية، ٢٠١٦، ص ٦).

في ضوء التعريفات السابقة لاقتصاد المعرفة، يتضح أنه منهج يجعل العقل البشري الركيزة الأساسية للاستثمار فيه، فكل إنسان يختلف بطبيعة ذلك العقل، لذلك تتعدد وتنوع الإبداعات، والابتكارات، والتطورات، لمواكبة عصرهم التكنولوجي الحديث في كافة الأنشطة المختلفة.

وبما أن اقتصاد المعرفة قائم على إحداث الإبداع والابتكار، من أجل استثمار فاعل في العقول البشرية، كان الأولى دخوله في مجال التعليم، خاصة تعليم اللغة العربية لغة ثانية، لذلك عرّف اقتصاد المعرفة في ظل التعليم بأنه: "استثمار عقول الطلبة منذ الطفولة في مدارسهم؛ لإنتاج المعرفة وتطويرها واستخدامها بتحقيق شروط الجودة الشاملة في تعليم اللغة العربية". (الهاشمي، والعزاوي، ٢٠١٥، ص ٢٥).

ومن المعلوم أن تقدم الحضارات يكون بالعلم والمعرفة، وتحقيق بهما رفاهية الشعوب، لذلك ينبغي الاعتماد على نظام تعليمي جيد، يحقق جودة في التعليم في ظل اقتصاد المعرفة، فبدخول هذا الاقتصاد في مجال التعليم يمكن إعادة تشكيل هيكلية البرامج التعليمية، بطريقة تضمن أفضل نوع لاستثمار القدرات العقلية، من حيث إنتاج المعرفة ونشرها واستثمارها في مختلف المجالات (الهاشمي، والعزاوي، ٢٠١٥، ص ٢٤).

كما أنه اقتصاد يسهم في: "خلق روابط مشتركة ما بين المؤسسات التعليمية والأكاديمية مع التجارية، حيث أنها ستساهم في التماشي مع المعارف، التي سينصب اهتمامها بدرجة أساسية على تلبية الاحتياجات المحلية واحتياجات الإنسان، ومن هنا كان التعليم الركيزة الأساسية لهذا الاقتصاد". (الشيخ، ٢٠١٦، ص ٢٢).

أما أهمية اقتصاد المعرفة فتنتقل من استخدام تقنية المعلومات بدلاً من الموارد الملموسة، وتبين هذه الأهمية في الآتي (القرني، ٢٠٠٩، ص ٤٣):

- ١- يتضمن اقتصاد المعرفة المعرفة العلمية والعملية، اللتين تعدان الأساس لتوليد الثروة.
 - ٢- يسهم اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء، ورفع الإنتاج القومي، وخفض التكلفة، وإنتاج المشروعات، بالإضافة إلى تحسين نوعية الاقتصاد، باستخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة.
 - ٣- يسهم أيضاً في توليد فرص للعمل، خاصة في المجالات التي توظف التكنولوجيا والتقنية الحديثة؛ إذ تعد هذه الفرص الوظيفية متنوعة ومتعددة.
 - ٤- يسهم في توسيع التجديدات، والتحديثات، والتطورات في الأنشطة الاقتصادية، وفي نموها إسهاماً كبيراً، الأمر الذي يسهم في تطوير الاقتصاد ونموه بدرجة واضحة ومستمرة.
 - ٥- يسهم في توفير الأساسيات الضرورية للتوسع في الاستثمار، خاصة استثمار المعرفة العلمية والعملية، وذلك من أجل تكوين رأس مال بشري يسهم مباشرة في توليد إنتاج معرفي.
- وبهذا يتحقق من اقتصاد المعرفة فوائد عدة في كل الأنشطة، فهو يمهّد الطريق أمام كل فرد وكل فئات المجتمع؛ لفتح آفاق واسعة للوصول لأي مكان لنشر عمليات التجديد والإبداع بشكل لا يقبل الانتظار، بالإضافة إلى نشر المعرفة في جميع المجالات الحياتية للفرد والمجتمع، الذي يمكّن من استحداث وظائف جديدة وبشكل سريع (طعان، ٢٠٠٩، ص ١٠).

ومن هنا يكون اقتصاد المعرفة من الاستثمارات الناجحة في نشر اللغة، والعلوم، والثقافة، لأي دولة تعمل على نشر لغتها ورفع عائدها الاقتصادي، وتحقيق رؤية مستقبلية للاستثمار كرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م.

وبما أن اللغة وعاء المعرفة، فمن الطبيعي أن تكون بينهما علاقة مشتركة في بعض المفاهيم الاقتصادية: كالتكلفة والعائد، والعرض والطلب، وقيمة اللغة التبادلية. (حوتية، ٢٠١٦، ص ٧).

١-٢-٨-١ التكلفة والعائد: يعد هذا المبدأ من أساسيات في الاقتصاد، والنقطة المهمة في التخطيط لأي مشروع استثماري، وحينما دخل في مجال اللغة خاصة في التعليم، شكّل نشاطاً ربحياً للمستثمرين، خاصة في تعليم اللغة لغة ثانية، فأى متعلم مهتم بلغة غير لغته سيدفع المال لتعلمها، ويعني هذا أن المؤسسات التعليمية تقدم اللغة برسوم مادية، فيكون هناك إنفاق من المتعلم وعائد للمستثمر، ومن هنا أصبح مجال الاستثمار في اللغة أولاً، ثم في التعليم الذي يشكّل سوقاً تنافسية حقيقية على مستوى الأفراد والدول. (حوتية، ٢٠١٦، ص ٧).

١-٢-٨-٢ العرض والطلب: أصبحت اللغات في هذا العصر أشبه بالأسهم في التعاملات البنكية، فيكثر الطلب وينخفض على لغات معينة وفقاً لمبدأ العرض والطلب، ومن وجهة نظر اقتصادية وحتى يكون لأي سلعة إقبال وثن بالسوق، لا بد من تفاعل قوى العرض والطلب، فمن ناحية زيادة الطلب على لغات معينة وتعلمها يعتمد على نسبة مقدار احترام اللغة لدى الناطقين بها (حوتية، ٢٠١٦، ص ٧)؛ لذا فإن انتشار اللغة الإنجليزية أكثر من اللغة العربية، ولغات عالمية أخرى.

١-٢-٨-٣ قيمة اللغة التبادلية: للغة قيمة تبادلية؛ لكونها لا تستمد قيمتها من ذاتها، وإنما من استعمالها وتبادلها، وهنا حقيقة مفادها أن كلاً من اللغة والمال يبني على كونهما أداة للتبادل، فالسلع تختلف أسعارها بحسب جودتها الإنتاجية؛ لأن السلعة ذات المواصفات

الجيدة ترتفع قيمتها أكثر من ذات المواصفات الرديئة، كذلك اللغة فتبادل الكلمات الحالية من أي محتوى مفهوم، أو في غير موضعها تفقد قيمتها التبادلية، وتصير كالسلعة الرخيصة.

ومن هنا يكون اقتصاد المعرفة اقتصاداً حديثاً، يجعل من العقل البشري أداة الاستثمار بطريقة الإبداع والابتكار، وذلك في تطوير العلوم، والمعارف، والتكنولوجيا، وتقنية المعلومات، بما يتماشى مع العصر الحالي؛ لهذا فإن اقتصاد المعرفة يمتاز عن رأس المال المادي بعدة خصائص ذكرها كل من (أبو الشامات، ٢٠١٢، ص ٥٩٨، وطعان، ٢٠٠٩، ص ١٠، الشيخ، ٢٠١٥، ص ٧-٨)، هي:

١- من المحلية إلى العالمية: يمتاز اقتصاد المعرفة بالانفتاح والمنافسة العالمية، أي إنه يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح بفضل التطورات التقنية الهائلة، ويدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي، فلا حواجز للدخول إلى هذا الاقتصاد، بل يكون اقتصاداً مفتوحاً بالكامل، وفق قوانين الاقتصاد العالمي.

٢- من التمرکز إلى الانتشار: إذ أتاحت التقنية الحديثة للجميع الاطلاع على المعرفة، فلم يعد الأمر محتكراً بيد الشركات، بل أصبح الأفراد يتشاركون ويستوردون المعارف الجديدة من الآخرين.

٣- من النمطية إلى التنوع: يوفر اقتصاد المعرفة كميات من المنتجات الفكرية الجديدة، التي لم تكن الأسواق تعرفها من قبل، والتي تلبي حاجات الأفراد والشركات معاً، بعكس ما كانت عليه في السابق من إنتاج نوع واحد تستهدف فيه الشركات الكبرى.

٤- من الانغلاق إلى الانفتاح: فبعد أن كان إنتاج السلع في إطار حدود الدولة الواحدة، أصبح الآن مع اقتصاد المعرفة إنتاج السلعة الواحدة في أكثر من دولة، وصار بين الشركات والأفراد تعاون في إنتاج المعرفة ضمن شراكة بينهما، تتخطى الحدود الضيقة.

٥- فريق عمل متكامل: حيث يكون الاعتماد على القوى العاملة التي تمتاز بالمؤهلات والخبرات العالية، والمدرّبة، والمتخصصة في التقنيات الحديثة، التي تعمل ضمن فريق عمل متكامل؛ إذ يستطيع كل فرد في هذا الفريق في أي مرحلة من مراحل المشروع أن يبدي رأيه

ومقترحاته، بعكس ما كان عليه العاملون في الصناعات القديمة، الذين يعملون ضمن مرحلة منعزلة عن المراحل الأخرى.

ومن هنا كانت النقلة النوعية للاستثمار من المادي إلى المعنوي (عقل الإنسان)، الذي يعد أقوى أنواع الاستثمارات في نظر الباحثة؛ لأنها أولاً: تواكب عصر التكنولوجيا، والعولمة، والتطورات التي يشهدها القرن الحالي لأغلب الدول، وثانياً: تواكب تطورات جديدة خاصة في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، التي لن تعتمد في الاستثمارات على النفط وحده، بل على الاستثمار باللغة الكامنة في العقول البشرية، التي يكون أثرها أكثر فعالية من الاستثمار المادي.

لذا فإن الاستثمار المعنوي في التعليم خاصة يجلب الاستثمار المادي وليس العكس، فإذا كان التوجه في افتتاح مجال استثماري للتعليم همه المادية فقط، فلن ينتج بذلك استثماراً للغة في العقول. أما إذا كان ذلك المجال الاستثماري للتعليم همه استثمار اللغة والجانب المعنوي، فإن ذلك سيجلب المادة على حسب قدرة المركز على تعزيز اللغة المتعلمة، فكما ذكر سابقاً أن اللغة يزداد نموها عن طريق الممارسة والاستعمال. أما رأس المال المادي فيستهلك بالاستعمال مع الزمن.

١-٢-١ اللغة العربية تعليمها وتعلمها في ظل اقتصاد المعرفة:

جاءت المعرفة لتكون قوة دافعة ومحركاً رئيساً للاقتصاد الحديث؛ إذ تعد من أهم الوسائل لزيادة إنتاج الأفراد والمجتمعات في أغلب اللغات إن لم يكن كلها، وهذا الأمر في الوطن العربي يمكن تحقيقه إذا أتقن المواطن العربي لغته، وأحسن استعمالها، واعتز بها، فإنه يمكن أن يبدع ويشارك في إثراء بلده. (المنذري، ٢٠١٧، ص ١١٦٣).

لكن واقع الحال في البلدان العربية كما ذكر الرهيمي، يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم، إلى جانب انخفاض الاستثمار كثيراً في مجال البحث والتطوير، كما أن استخدام المعلوماتية أقل من أي مكان آخر في العالم، فقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في سنة ٢٠٠٢م، أي ما يُقارب ٢٠ سنة، أن ما يحتاج

إليه الوطن العربي هو توافر الإدارة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية، التي بُنيت على أسس ضعيفة. كما أكد التقرير ضرورة زيادة الإنفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة، والتعليم، والبحث العلمي والتقني، وإعطاء العامل الإنساني ما يستحقه من اهتمام. (الرهيمي، ٢٠١١، ص ٥).

يبد أن الوطن العربي بدأ في الانفتاح والتطور والاستطلاع على علوم الغير، والعمل على زيادة الإنتاجية في استثمار العقول البشرية في ظل اقتصاد المعرفة، آخذين في الاعتبار ارتباط العالم بشبكة تقنية واحدة، هي الشبكة العنكبوتية، التي تعرض الأفكار والابتكارات والإبداعات والسير بالعلوم والتكنولوجيا نحو الأفضل.

ولكن الجهود العربية في الاستثمارات الكبيرة، التي تضعها الدول العربية للتوجه نحو مجتمع المعلومات، لن تجدي نفعاً إذا لم يرافقها وجود المعرفة، والمعلومات العلمية والتكنولوجية باللغة العربية، أي تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية، التي تعد المسألة الجوهرية في العملية الاستثمارية المعرفية، فلن يقوم مجتمع المعلومات في الدول العربية بدون وجود معرفة باللغة العربية (مراياتي، ٢٠١٠، ص ١٢-١٣).

ومع القرن الحادي والعشرين الذي يعد قرن اقتصاد قائم على المعرفة، سيشهد تغيرات كبيرة، وذلك لتوجهه نحو العولمة، والاندماجات الاقتصادية، والانفتاح العالمي؛ إذ سيشهد تطورات تكنولوجية وتقنية عالمية، تحقق بذلك تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية (الرهيمي، ٢٠١١، ص ٦) كالتّي تشهدا المملكة العربية السعودية في رؤيتها ٢٠٣٠، ومشروع نيوم^١.

^١ لمعرفة المزيد عن مشروع نيوم راجع الرابط: <https://n9.cl/sixjb> تاريخ زيارة الصفحة: ١٩/٣/١٤٤٠هـ.

إلا أنه حدث ما لم يكن بالحسبان، فقد تناول تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة ٢٠٢١م تداعيات جائحة كورونا (COVID-19)^١، التي أحدثت وقعاً مدمراً على التنمية البشرية، وخطة التنمية المستدامة لسنة ٢٠٣٠م في العالم بأسره، حيث أثرت بسرعة على كل أبعاد التنمية البشرية ومنها التعليم، فكشفت أوجه القصور في الدول العربية، ومنها "عدم جاهزية الحكومات، وأظهرت عدم كفاية الوسائل الاقتصادية والمالية والبنى التحتية، وعدم استدامة الممارسات المتبعة، فضلاً عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية الشديدة، وأوجه الضعف البشرية" (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٢٢، ص ٢٦).

وعليه انتقلت جميع النشاطات إلى ممارسة الأعمال عن بُعد، وكشف هذا الاعتماد الكبير خاصة في التعليم عن الفجوة الرقمية الصارخة في الدول العربية؛ حيث أدى التفاوت الكبير بين ظروف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية — وكذلك العالم — إلى مشاكل في إمكانية الوصول والاتصال بالشابكة العنكبوتية، وقد وصل الأمر ببعض المنشآت التعليمية لإغلاقها؛ بسبب قلة فرص الاتصال بالشابكة (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٢٢، ص ٣٠). وسيتم الكشف عن أثر جائحة كورونا على التعليم، خاصة في معاهد ومراكز تعليم اللغة العربية لغة ثانية، في المملكة العربية السعودية، وبعض البلاد العربية.

١-٢-١ الخلاصة:

تعد اقتصاديات اللغة مجالاً من مجالات علم اللغة الاقتصادي، الذي يعد أيضاً فرعاً من فروع اللغويات التطبيقية، ولم يجد الاهتمام إلا في وقت متأخر، فقد ذُكر عَرَضاً لدى عالم الاقتصاد مارشاك Marschak ، وأخذ من بعده ليطوّره، ويدخل مجال اللغويات التطبيقية.

ثم أخذ هذا المجال مساراً ليرتبط بالمسائل الاقتصادية، والربح، والخسارة بفعل العولمة، ومع بزوغ القرن الحادي والعشرين أخذ مساراً آخرًا بعيداً عن رأس المال المادي نحو رأس المال

^١ أعلنت المنظمة العالمية في ٣٠ يناير من عام ٢٠٢٠م أن تفشي فايروس كورونا أصبح حالة طوارئ عالمية، وخوفاً من تفشي المرض تم إصدار قرارات صارمة، منها: فرض حظر التجول، ومنع السفر، لمزيد من التفاصيل راجع الرابط:

<https://n9.cl/pq2up> تاريخ زيارة الصفحة ١٠/١٤٤١هـ

البشري، ويصير الاستثمار في العقول البشرية عن طريق اقتصاديات المعرفة، الذي يعتمد على نقل العلوم، والمعارف، والابتكار، وإبداع الأفكار الحديثة، التي تتوافق مع عصر التكنولوجيا والتقنية الحديثة؛ ليكون أمرها فاعلاً في كل القطاعات.

المبحث الثاني / الاستثمار في اللغة :

١-٣-١ تمهيد:

كانت بدايات الاستثمار في اللغة غير مباشرة، ثم تبين لاحقاً أن اللغة أداة استثمارية؛ لكونها أداة للهيمنة بالأصل، فدخلت في الكثير من المجالات الاستثمارية خاصة في تعليم اللغة للغة ثانية، والتي حققت تبعاً لذلك عوائد اقتصادية جيدة وإن واجهتها بعض العوائق والعقبات، وفي الصفحات الآتية توضيح لهذه المسألة.

١-٣-٢ تعريف الاستثمار في اللغة:

يرى البعض أن مصطلح الاستثمار من المصطلحات التي تستخدم في المجال المالي فقط، ولكن الأمر غير ذلك، فيمكن أن يُستخدم أيضاً في المجال اللغوي (تعليم اللغة)؛ بمعنى أنه عندما يتحدث الأفراد فهم لا يتبادلون الأفكار مع مستخدمي اللغة فحسب، بل يربطون حديثهم بالعالم الاجتماعي للشعور بالهوية، فعندما يقوم الأفراد بالاستثمار بلغة معينة فإنهم يستثمرون أيضاً في هوياتهم الاجتماعية (M. Kong ، 2016)؛ لأن اللغة ليست أداة إنتاج فقط للأفراد الذين يتعاملون بها مهنيًا، بل أداة للمجتمع كله، فاللغة إذن تؤدي دوراً مهماً في المجتمع الحديث، خاصة في هذا العصر، أي في عصر المعلومات، إذ: "تملك أداة سريعة للمعلومات من كل نوع متصور، ومن أجل التأكد من أن اللغة تساعد على الوصول لهذا الهدف ولا تعوقه يلزمنا أن نطوع اللغة ونصقلها، تماماً مثلما تحتاج الأدوات المالية إلى تحسين لزيادة الإنتاجية، وبناء عليه فإن اللغات يمكن أن تعد مشروعات استثمار رأس مالي بالمعنى الحرفي، وليس المعنى المجازي". (كولماس F. Coulmas ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٦).

ولم تُرَ كلمة الاستثمار في المعاجم اللغوية العربية القديمة؛ لأنه مصطلح حديث في المعاجم العربية المعاصرة، بل مادة (ثمر) في معجم تاج اللغة وصحاح العربية وردت بمعنى: "الثمرة: واحدة الثمر والثمرات، وجمع الثمر ثمار، مثل: جبل وجبال... والثمر أيضاً: المال

المثمر... وأثمر الرجل إذا كثر ماله، وثمر الله ماله: أي كثره" (الجوهري، ١٩٩٠، ج ٣، مادة ث م ر)، فكلمة (ثمر) جاءت بمعنى الزيادة والكثرة في المال.

أما في معجم اللغة العربية المعاصرة فالمصدر (استثمار) ورد تحت جذر (ثمر): "استثمر يستثمر استثماراً، فهو مستثمر، والمفعول مستثمر. استثمر المال ونحوه: نمّاه، وظّفه في أعمالٍ تُدرّ عليه ربحاً وتحقق مزيداً من الدخل [استثمر رأس ماله في التجارة]" (عمر، ٢٠٠٨، ج ١، ص ٣٢٧).

واصطلاحاً يُعرّف بأنه: "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح". (حدا مين، ومحمود، ٢٠١٤، ص ٣)، وهو أيضاً: استخدام الأموال في الإنتاج بطريقة مباشرة كشراء الآلات والمواد الأولية، أو غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات، كما أن للاستثمار أساليب متنوعة، منها: تعزيز الاستثمار: أي الزيادة في رأس المال المستثمر بأموال مقترضة؛ بهدف زيادة الأرباح، ومن سلبيات هذا الأسلوب أنه قد يزيد الخسائر (عمر، ٢٠٠٨، ج ١، ص ٣٢٧). أما محمود فقد عرّف الاستثمار بأنه: "الحصول على نتائج وحلول إيجابية مناسبة، وتكون اقتصادية تنموية عادة". (محمود، ٢٠١٠، ص ٣٠١).

وتعرف الباحثة الاستثمار بأنه: "مبلغ مالي يستثمر في مشروع اقتصادي معين، يهدف إلى الربح المادي في ذلك المشروع، الذي يحقق ربحاً أو خسارة".

أما المعنى السياقي (للاستثمار في اللغة) فترى الباحثة أن معناه لا يختلف كثيراً عن معناه الاصطلاحي، فقد عُرّف بأنه: "نشاط اقتصادي موضوعه اللغة"، بمعنى أنه لا يخرج عن مسألة الممارسات التجارية، والمالية، والاقتصادية، التي تتخذ من اللغة موضوعاً لها، ومن هنا سيكون هناك ربح وخسارة، وتنمية موارد، ومناقصات وعروض وغيرها من المفاهيم الاقتصادية. (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١٤).

كما عرّف بوارس الاستثمار في اللغة بأنه: "توظيف اللغة في زيادة الإنتاج وتحقيق العائدات والأرباح، من خلال تسخيرها وتسخير الألسنة البشرية الناطقة بها في تحقيق هذا الهدف"، فهو مرتبط أساساً بعلم الاقتصاد، الذي يهتم بدراسة عمليتي الإنتاج والتوزيع،

وذلك بتوظيف رأس المال بنوعيه: المادي (المال)، والعيني (الآلات والمعدات... إلخ)؛ من أجل تحقيق عوائد اقتصادية. أما الاستثمار في اللغة فهو لا يخرج من هذه الدائرة، التي يتم توظيفها للاستثمار في العقول البشرية؛ لتحقيق الأرباح والعوائد الاقتصادية (بوارس، ٢٠١٧، ص ٨٧-٨٨)، بحكم أن اللغة ليست شيئاً مادياً، بل هي شيء معنوي، وبهذا يكون رأس المال إما مادياً، أو عينيّاً، أو معنوياً.

أما خسارة فقد عرّف الاستثمار في اللغة خاصة اللغة العربية بأنه: "توظيف المال من أجل تطوير اللغة العربية أولاً، ثم تحقيق الربح المادي والمعنوي ثانياً". (خسارة، ٢٠١٦، ص ٣٨)، ويتضح من هذا التعريف أنه يرمي إلى استثمار العقول البشرية في المقام الأول؛ وذلك بتطوير اللغة، وإنتاج الأفكار، والإبداعات، والتقنية، والتكنولوجيا، خاصة إذا كان ذلك الاستثمار في اللغة الأم، ثم النظر إلى الربح المادي والمعنوي.

وعليه فإن الاستثمار في اللغة الأم يعد استثماراً طويلاً الأجل، يأتي في تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة الأم، وبهذا تتعاضد فوائده التي لا تعود على المستثمر فحسب، إنما على المجتمع والأمة جميعاً (العبد الفتاح، ٢٠١٤، ص ١)، فكلما كان تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة الأم زاد إبداع المتعلم، فيتحقق بذلك استثمار حقيقي للعقول البشرية، تظهر فوائده مع مرور الزمن.

وبما أن هذه الدراسة تتناول الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، فقد عرّفته الباحثة بأنه: نشاط اقتصادي، رأس ماله تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، ويحقق هذا الاستثمار ربحاً وخسارة حاله حال أي نشاط اقتصادي، فلا يتوقف هذا الاستثمار عند حدود تعليمها، بل يتعدى ذلك ليصل مستوى الإتقان، والإبداع، والابتكار، والجودة في طريقة تعلمها وتعليمها.

١-٣-٣ تاريخ الاستثمار اللغوي وبداياته:

كانت اللغات منذ القدم وتزال رديفة للنشاط الاقتصادي، وحين النظر في تاريخ الشعوب عبر العصور، تظهر هذه الحقيقة واضحة جلية، فعندما كانت الريادة الحضارية للأمة

العربية انتشرت اللغة العربية بانتشار نشاط أهلها، خاصة في مجال التجارة (الزوكاني، ٢٠١٤، ص ٤)، إذ استطاع التجار العرب أن ينشروا الدين الإسلامي واللغة العربية في آسيا وإفريقيا بشكل غير مقصود في رحلتي الشتاء والصيف؛ لأن هدفهم من الترحال بالأساس هو التجارة، وعلى الرغم من ذلك كانوا يتحلون بأخلاق سامية ومعاملات طيبة، وبطبيعة الحال ربط الأعاجم بين النجاح في التجارة وبين الدين واللغة والأخلاق، وبناء على ذلك نُشر الإسلام وتعليم اللغة العربية شيئاً فشيئاً بسبب التجارة. (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١٧-١٨).

وبعد مدة من الزمن واجهت اللغة العربية حرباً من قبل اللغة الفرنسية في المغرب العربي، إذ تلقت اللغة الفرنسية دعماً كبيراً من مؤسسات تعمل على نشرها في مناطق واسعة من العالم، ومن هذه المؤسسات (المؤسسة الفرانكفونية) التي تسعى إلى دعم وبقاء اللغة الفرنسية في دول العالم، خاصة في الدول التي كانت مُستعمرة فرنسياً ثم انسحبت منها (داود، ٢٠٠٣، ص ٤٣).

فالجزائر مثلاً التي كانت خاضعة للحكم الفرنسي آنذاك تعرضت لصراع لغوي لاهب، فاجتهد الاستعمار الفرنسي في استبعاد اللغة العربية، وجعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في المؤسسات والتعليم، ثم أصبح لهذه المؤسسة الفرانكفونية شأن عظيم، فأقامت مؤتمرات ومشاركات عن طريق مؤسسات وتنظيمات لها ميزانيات تدعم أنشطتها المختلفة، كما كان لها حضور قوي في المؤتمرات الدولية، مثل: مؤتمر السكان بالقاهرة عام (١٩٩٥م). (داود، ٢٠٠٣، ص ٤٤).

وعليه كانت الفرنسية لغة المعاملات الحكومية ولغة التعليم في الجزائر، وشجعت فرنسا مجانية التعليم باللغة الفرنسية؛ بحكم أن اللغة العربية منافس خطير، ومن هنا وضعت الإدارة الاستعمارية في الجزائر كل الأساليب لمحاربة اللغة العربية، ومن ذلك: عدم السماح للجزائريين بتأسيس مدارس ومعاهد لتعليم اللغة العربية، والاكتفاء ببعض الكتابات لحفظ القرآن الكريم فقط دون تفسيره، ومن يخالف الأوامر يزوج به في السجون. (داود، ٢٠٠٣، ص ٤٧).

وما حدث في الجزائر حدث كذلك في المغرب، فبعد استقلال المغرب عام (١٩٥٦م) واجهت: "مخططاً فرانكفونياً، كان من أبرز محاوره اللغة، عمل على دعم حضور اللغة الفرنسية لتمثل الحضارة والتقدم، ومدافعة إحياء اللغة العربية، وإظهارها في ثوب التخلف والجمود والتأخر والرجعية". (داود، ٢٠٠٣، ص ٤٥).

وبعدما كانت اللغة العربية محاربة ومقيّدة في حدود ضيقة، جاء الانفتاح عليها بعد عقود، وتحديدًا بعد أحداث (١١) سبتمبر من عام (٢٠٠١م)، فتزايد الإقبال على الدين الإسلامي في بريطانيا، ودفعهم الفضول إلى التعرف إليه، فسجّلت المراكز الدينية الثقافية أعداداً غير مسبقة من الراغبين في اعتناق الدين الإسلامي (زيدان، ٢٠١٤، ص ٤). أما في أمريكا فقد برز في الجامعات الأمريكية أكثر من (٢٠) برنامجاً لتعليم اللغة العربية وآدابها، إلا أن هذا الاهتمام لم يقتصر على الجامعات والمعاهد فحسب، بل اتسع ليشمل بعض المدارس الثانوية والمؤسسات التعليمية الأخرى (زيدان، ص ٢).

أما بدايات الاستثمار في الدراسات الغربية فكانت في كندا، وذلك حينما نشب الصراع اللغوي الرسمي فيها، الأمر الذي أعطى مجالاً للدراسات والأبحاث بالاندفاع المبكر فيها، فدعت وزارة التراث الكندي مجموعة من الأفراد في مجالات عدة، لمناقشة العلاقات الافتراضية المختلفة بين اللغات الرسمية في كندا، فبرزت فيها لأول مرة أدبيات عن السياسة اللغوية، التي كان من أهمها: دراسة آثار اللغة في الدخل بفعل تعلم اللغة من قبل المهاجرين، وهي دراسة دارفين ونورتون (R. Darvin & B. Norton، ٢٠١٦م)، التي توصلت إلى أن تعليم اللغة الثانية يعد استثماراً.

وعليه فقد توالى الأبحاث التجريبية التي تتعامل مع اللغة على أنها عنصر من عناصر رأس المال البشري للفرد، والوصول إلى نتيجة مفادها: أن اكتساب لغات جديدة يفتح المجال أمام الأفراد للحصول على أجور أعلى في أعمالهم، فضلاً عن لغاتهم الأم، ويتم التعامل مع تعلّم اللغة الثانية على أنه استثمار في رأس المال البشري، الذي قد تتساوى فيه العوائد المتوقعة لقيمة التكلفة، أو تتجاوز العوائد قيمة التكلفة الحالية ويتحقق بذلك ربحاً أكثر. (غرين F. Grin، ١٩٩٤، ص ٣٣).

ومن هنا فإن فكرة تعليم اللغة الثانية هي استثمار في العقول البشرية، التي تجني معها عوائد للفرد والمجتمع، واستمر توارد هذه الفكرة إلى أن ظهر ما يسمى **باقتصاديات التعليم** (هيجان، ٢٠٠٠، ص ٤) التي سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

إذاً فقد نشأت الحاجة إلى تعلم اللغة الثانية وقرنها بالاستثمار؛ لأنها تحقق عوائد للفرد والمجتمع بزيادة دخل الفرد، وتعلمه للغة سوف يفيد مجتمعه، لذلك عمد بعض المستثمرين إلى فتح مراكز لتعليم اللغة لغة ثانية، وتتفاوت هذه المراكز في أهدافها، فهناك مراكز همها الكسب المادي فقط، وبعضها ترمي إلى الكسب المعنوي، والأخرى إلى الكسب المادي والمعنوي معاً، وتتفاوت رسوم الدراسة بحسب جودة المراكز التي تُعَلَّم اللغة، وبحسب البرامج التعليمية، ومؤهلات الكادر التعليمي، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

١-٣-٤ ميادين الاستثمار في اللغة العربية:

يصعب حصر ميادين الاستثمار في اللغة خاصة اللغة العربية؛ لأن اللغة تدخل في جميع المجالات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، والتعليمية... إلخ، ولكن ليس أي لغة يمكن أن يُستثمر فيها، وإلا لما سمعنا بموت بعض اللغات.

وعليه فإن اللغة التي يُستثمر فيها لا تقاس بكثرتها، فالدراسة التي أجراها فاهالا Phaahla مثلاً، كشفت أن اللغات الأصلية الإحدى عشرة في جنوب إفريقيا يقل استخدامها في الصراف الآلي، كما أن الاستثمار في اللغة لا يقاس بعدد متحدثيها، فقد بين كولماس F. Coulmas أن جماعة الجوجاراتي اللغوية^١ مثلاً أكبر حجماً من الجماعة العربية بستة أضعاف، إلا أن الأخيرة عملت على ترقية لغتها والاعتناء بها عبر برامج معالجة النصوص؛ فأصبحت لغة قابلة للمعالجة إلكترونياً، وعلى الرغم من أن حجم الجماعات اللغوية للغة معينة يعد عاملاً مهماً، ومن الممكن أن يكون حاسماً في قابلية النمو الاقتصادي

^١ لغة يتحدث بها أكثر من ٣٣ مليون فرد في غرب الهند، وما يقارب نصف مليون في باكستان، وتعد لغة رسمية في ولاية جوجارات، كما كانت اللغة الأم في لمهاتما في غاندي، انظر كولماس F. Coulmas ، ٢٠٠٠، ص ٨٦، المترجم.

للاستثمارات في اللغة، إلا أن أهميتها لا تعود إلى القوة العددية للجماعات اللغوية، وإنما قوة ذلك الجزء الذي يمثل جماعة مستهدفة محتملة؛ لتكون اللغة المراد الاستثمار فيها منتجاً يمكن تداوله (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٨٦-٨٧).

فمثلاً يعد الاستثمار في بيع الكتب العربية في جماعات لغوية كبيرة غير ناطقة بها، غير ذي جدوى، لأن الشراء يكون محصوراً على الجماعات اللغوية المتعلمة، التي لها شغف في الاطلاع عليها، مما يجعل للمنتج قيمة لديهم.

ومن هنا فإن ميادين الاستثمار في اللغة العربية تأتي في نطاقين، هما: الاستثمار الداخلي، والاستثمار الخارجي، ويقصد بالاستثمار الداخلي: "الاستثمار الذي يتم داخل الدول العربية، ويبدأ بتشجيع حكومات الدول العربية والمنظمات الثقافية العربية على تطوير التعليم العام والعالي باللغة العربية، وتشجيع الباحثين على إجراء البحوث بهذه اللغة في مختلف مناحي المعرفة، والاقتصاد، والسياسة، والمجتمع وغيرها" (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ٢٠).

أما الاستثمار الخارجي فهو استثمار دولي، فالصين مثلاً يمكن اعتبارها دولة خصبة لاستثمار اللغة العربية فيها؛ لكونها دولة صناعية عظمى، يمثل السوق العربي فيها نسبة استهلاك كبيرة للمنتجات الصينية، فيبحث المستثمر الصيني عن فرص لمعرفة العربية وتعلمها؛ لكونها مدخلاً نفسياً ومعرفياً لإنتاج الصناعات، وتشجيع العربي على استهلاكها، فدعم مراكز تعليم اللغة العربية من قبل الصين له عوائد مشتركة بين المستثمر الصيني والمعلم العربي. (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ٢١-٢٢).

ومن المبادرات العربية والدولية في الاستثمار باللغة العربية والعمل على تنميتها مؤتمر (صاحبة الجلالة اللغة العربية) الذي بدأ مسيرته في عام (١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م)، وانهقد في عامه الأول في بيروت بلبنان، ثم انتقل ليكمل مسيرته في الإمارات العربية المتحدة بدبي، وهو مؤتمر ينعقد كل عام في غرة شهر شعبان مدة (٥) أيام، وهي مبادرة مهمة بقضايا اللغة العربية، وتشجيع تعليمها وتعلمها، وتقديم الابتكارات والإبداعات والتجارب الناجحة،

وتبادل الخبرات، وهو تجمع يضم عدداً غفيراً من الباحثين من الجنسين في مختلف مستوياتهم التعليمية، والمهتمين بأمور اللغة العربية^١.

وكما هو معلوم أن المجالات الاستثمارية في اللغة العربية تكون إما مادية، أو معنوية، أو مادية ومعنوية معاً، وهي موزعة على: المجالات الاستثمارية التعليمية المباشرة، والمجالات الاستثمارية التعليمية غير المباشرة، والمجالات الاستثمارية غير التعليمية، وفيما يأتي بيان ذلك:

١-٣-٤-١ الميادين الاستثمارية التعليمية المباشرة:

١-٣-٤-١-١ التعليم:

إن الاستثمار في التعليم هو استثمار في الإنسان الذي يعد أساس التقدم والإنتاج وصانعه (خسارة، ٢٠١٦، ص ٤٢)؛ لأنه يجد في التعلم وسيلةً لتحصيل المعرفة العلمية، وذلك بنشر اللغة بين جميع أبناء الوطن، حتى تكون مُلك أكبر عدد من أفرادهم، ناهيك بتوفير اليد العاملة المؤهلة لتيسير القطاعات الاقتصادية في المجتمع بما فيها قطاع الزراعة، والصحة، والهندسة، والبناء، والصناعة، ويسعى هذا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث الإنتاج (بوارس، ٢٠١٧، ص ٩٣ - ٩٥)، ويكون ذلك في تعليم اللغة الوطنية، حتى يمتلك الأفراد المعرفة العلمية، ويحظوا بفرص عمل مناسبة، فالتعلم باللغة الأجنبية يعد مكلفاً أكثر من كونه منتجاً.

لذلك فإن تعلم اللغة الوطنية توفّره الحكومات، لكن الأعداد الزائدة بالفصل الواحد أدت إلى نقص خدمات المدارس، وأدى تبعاً لذلك إلى تدني مخرجات التعليم، وعليه جاءت المدارس الأهلية الخاصة، وبما فُتح مجال الاستثمار في جانب التعليم، أي تعليم اللغة العربية السليمة، ويدخل تحت هذا المجال العديد من الميادين (خسارة، ٢٠١٦، ص ٤٢ - ٤٥)، منها:

^١ للمزيد حول هذا المؤتمر راجع الرابط: <https://n9.cl/69qb3> تاريخ زيارة الصفحة: ٤/٤/١٤٤٠ هـ.

١- إنشاء المدارس الخاصة المتطورة: المدارس الخاصة لا تعد بديلاً كمياً عن المدارس الحكومية، بل بديلاً كيفياً؛ بمعنى أن تقدم خدمات تعليمية متطورة ومواكبة للمتطلبات التربوية، من بناء المدرسة إلى المناهج التعليمية، وينبغي أن تضع هذه المؤسسات التعليمية اللغة العربية، والثقافة الوطنية، وتراث الأمة من أولوياتها، حتى لا تخرج أجيالاً ضعيفة الارتباط بأمته ومجتمعها، لهذا ينبغي أن يُستثمر التعليم باللغة العربية في المدارس الوطنية تحت إشراف كادر عربي، حتى لا تفقد تلك المؤسسات قدرتها على تعليم العربية.

٢- المدارس العربية في المهاجرات الأجنبية: وهي المدارس الموجودة في البلاد الأجنبية لتعليم أبناء العرب المهاجرين، يتعلم فيها العربي المهاجر لغته وثقافته، وبهذا توفر مجال لتعليم العربية لأبنائها وغير أبنائها.

٣- وسائل التعليم السمعية والبصرية: مثل الكتاب المدرسي الإلكتروني، الذي يعد من أوسع أبواب الاستثمار مقارنة بالكتاب الورقي، إذ يفصل ما بين الاثنين مميزات كثيرة في الحجم، والصوت، والحركة، بالإضافة إلى الوسائل الحديثة: كالحواسيب اللوحية، وأفلام الفيديو التعليمية.

٤- مراكز البحث والاستشراق: زاد اهتمام الغرب باللغة العربية، فأصبح الأجنبي يقيم في البلاد العربية؛ ليمارس اللغة ويتعايش معها، في حين أن الوطن العربي يفتقر لوجود مراكز تقدم الخدمات اللغوية، والعلمية، والسياحية، والمعاشية، التي يحتاجون إليها، فلو أنشئت مثل هذه المراكز؛ لأصبحت خطوة رائدة في الاستثمار في اللغة والثقافة العربية.

علاوة على ما سبق، فإن الباحثة تُدرج ضمن الميادين السابقة مجالين اثنين، تراهما ضمن ميادين التعليم، وهما: تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية، وتعليم اللغة العربية لغة ثانية، وفيما يأتي بيان ذلك:

١- تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية:

وهو من المجالات التعليمية الاستثمارية المباشرة، فقد صارت المعرفة العلمية والتكنولوجية في العصر الحديث جزءاً من الاستثمار الاقتصادي، وتشكل اللغة الوطنية وعاء المعرفة العلمية

والتكنولوجية، فإذا كان إتقان اللغة يمثل قيمة ربحية تسهم في العملية التنموية للفرد والمجتمع، فإن إتقان العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية يجعلها سلعة تنافس مثيلاتها في سوق اللغات الدولية (حوتية، ٢٠١٦، ص ١١).

وقد أكدت التجارب والدراسات التربوية، والنفسية، والاجتماعية، أن استيعاب العلوم والتكنولوجيا تتم بشكلها العميق باللغة الوطنية، أكثر من اللغات الأجنبية في جميع مراحل التعليم خاصة التعليم العالي، ومن الدول التي عملت بذلك: اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، فقد حصدت بتعليمها العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية نتائج مبهرة في الاقتصاد، والتطور العلمي، والتقني، والصناعي، في مدة وجيزة؛ والسبب في ذلك راجع إلى توطيئهم للمعرفة، وتطويعها لثقافة المجتمع ولغته (الودغيري، ٢٠١٤، ص ٢٥).

فتعلم العلوم والتكنولوجيا باللغة الأجنبية يحتاج إلى تعلم اللغة الأجنبية أولاً، وهذا الأمر يدعو إلى دخول معاهد لتعليم اللغات الأجنبية بكلفة مالية؛ مما يؤدي إلى هدر في الطاقة والمال والوقت في تعلم اللغة الثانية. أما تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية فهو أجدى نفعاً وأقوى أثراً على الفرد والمجتمع؛ لأنه على دراية بلغته الوطنية، ومتقناً لها.

٢- تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً:

وهو من المجالات الاستثمارية التعليمية المباشرة، وهذا النوع من التعليم يأتي رغبة من المتعلمين لتعلم العربية لأغراض خاصة أو عامة تهمهم في حياتهم، سواء أكانت سياسية، أم ثقافية، أم دينية، أم تعليمية، أم اقتصادية أم غيرها، وتكون هذه المعاهد المتخصصة في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً داخل البلاد العربية أو خارجها، وسيأتي الحديث مفصلاً عن هذا لاحقاً.

١-٣-٤-١ المعاجم العامة والخاصة:

وهو من المجالات الاستثمارية التعليمية المباشرة؛ إذ تعد المعاجم الحجر الأساس للتهذيب اللغوي، ولكن من الخطأ الافتراض أن المعجميين العظماء الأوائل قد بدأوا عملهم أملاً في

الكسب المادي، بل على العكس من ذلك، فقد كانوا يعملون جاهدين في ظل تهديد مستمر بالإفلاس المالي (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٩٠)، ولكن قادم الوعي التام في خدمة اللغة بجمع ألفاظها في معاجم، وتقديم الشروح لها؛ لتكون إراثاً للأجيال القادمة.

وعند الحديث عن حوسبة المعجم العربي، فهو حديث عن معاجم عدة، قد تكون معاجم عامة، أو متخصصة في مصطلحات علم من العلوم، إذ تُنشأ برامج حاسوبية منسقة، يكون بناؤها من الذخائر اللغوية، فلا يكون الاعتماد على المعاجم القديمة وحدها، بل يُدرج معها واقع الدراسات اللسانية المسحية الميدانية، كما تكون قادرة على رصد الإطارات والاشتقاقات من كل جذر، وهذا يتطلب متابعة المعاجم لإضافة كل ما يستجد وتقبله العربية (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١٢١-١٢٢).

وهذا كله يحتاج إلى كادر متخصص في حوسبة المعاجم من لغويين، وفنيين، ومهندسين وغير ذلك؛ حتى يعالج كل مختص ما يليه في هذه المعاجم، فحوسبة المعاجم لا تحتاج إلى إدخال ذخائر لغوية فقط، بل ذكر الجذور والشروحات والاستشهادات، وطريقة البحث عن الجذر وتصميم المعجم، وهذا كله يحتاج إلى أيدي عاملة في المجالات المتخصصة بصناعة المعجم الإلكتروني، الذي يحقق أيضاً استثماراً للفرد والمجتمع.

ومن هنا فإن وجود المعاجم في أي لغة من اللغات يعد مطلباً مهماً ومصدر قوة، خاصة لمن أراد أن يتعلم لغة جديدة (خالد، ٢٠١٤، ص ٩٢)، فالمعاجم الإلكترونية تسهل للمتعلم غير الناطق باللغة الهدف سرعة الوصول لمراده، ويتحقق بذلك منفعة له وللمستثمر.

١-٣-٤-١ الترجمة:

وهي من المجالات الاستثمارية التعليمية المباشرة، فقد كان الكلام لعدة قرون يُنقل من لغة إلى لغة أخرى عن طريق الترجمة بالمشافهة أو الكتابة، ومع مرور الزمن دعت الحاجة إلى إنشاء معاهد للترجمة المتخصصة بنوعيتها التحريرية، والفورية أو الشفهية، التي يمكن أن تعد مشاريع استثمارية، وبعد اختراع الحواسيب أُدرجت التطبيقات اللغوية فيها، فظهرت الترجمة

البشرية، ثم الترجمة الآلية (خسارة، ٢٠١٦، ص ٥١)، وهناك ما يقارب الألف برنامج للترجمة الآلية مختصة باللغات الأوروبية، وعلى الرغم من أن نوعيتها ليست جيدة، فإن الطلب عليها عالٍ جداً؛ لكونها وسيلة سهلة تتيح المادة المترجمة لمن يحتاج إليها (خضر، ٢٠١٢، ص ٢٣٦). فالحاجة للترجمة في هذا العصر: "لم تعد خياراً، بل هي ضرورة ملّحة تفرضها حاجة التواصل العلمي، وتفرضها من وجه اقتصادي حاجة السوق والاستثمار، (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ١٢٥).

ويتوقع أن يشهد المستقبل القريب عملاً متكاملاً بين المترجمين من البشر والترجمة الآلية، لحاجة الترجمة الآلية إلى مترجمين أكفاء، لتطويرها ومتابعة عملها، وإدخالها في مجالات لم تدخلها بعد. أما استعمال أنظمة الترجمة الآلية قليلة الدقة فستدفع الحاجة بها إلى تحسين النوعية باطراد، وسينقلب التوتر السابق بين المترجمين البشر ومؤيدي الترجمة الآلية إلى تعاون، بعد أن يدرك الجميع أن الترجمة الآلية لن تستطيع إلغاء دور المترجمين البشر (خضر، ٢٠١٢، ص ٢٣٦)؛ خاصة أن من يقوم بتطوير وتحديث برامج الترجمة هم البشر أصحاب الخبرة، والعمل على مراجعتها، وإضافة ما يتلاءم من مستجدات العصر عليها، فضلاً عن توفر العديد من الفرص الاستثمارية لأغلب الشركات والمؤسسات التعليمية، وستحقق بذلك عوائد مادية ومعنوية، منها: زيادة فرص العمل لخريجي الجامعات، وبهذا ينتقل الفرد من كونه مستهلكاً إلى كونه منتجاً، ونقل المعارف العلمية من اللغة الهدف، وترجمتها باللغة الوطنية بدلاً من أخذها من المصدر نفسه؛ وذلك خدمة لطلبة العلم، ومن يصعب عليهم الوصول للمصدر، وزيادة في القيمة العلمية في السوق المحلية والعالمية، وسيؤدي إلى زيادة فرص الربح والاستثمار فيها (بوراس، ٢٠١٧، ص ١٠٥).

١-٣-٤-١ البحث العلمي:

وهو من المجالات الاستثمارية التعليمية المباشرة، ويعد: "سوقاً من الأسواق الاستثمارية فيها، لما للبحث العلمي من دور في إنتاج المعرفة العلمية ذات العائد الاقتصادي العالي في السوق المحلية والعالمية". (بوراس، ٢٠١٧، ص ١٠٠). وحين الحديث عن دور الجامعات الأمريكية مثلاً في استثمار نتائج البحث العلمي في بعض جامعاتها، تظهر برامج جديدة

للبحث العلمي تسعى في خدمة البيئة المحلية، وتقدم طرقاً وأساليب جديدة في معالجة المشكلات البيئية، كما تقدم برامج لدرجات علمية جديدة تماماً، تتناسب مع طبيعة التحولات المرتقبة في المستقبل. (القصي، ٢٠٠٣، ص ١٩).

وقد ظهر شكل الجامعة الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة الجامعات التي ترتبط بمراكز تنمية التكنولوجيا، أو معاهد التكنولوجيا المتعددة، مثل: جامعة نيويورك، وتقوم هذه الجامعات الاستثمارية باستخدام التطبيقات والأبحاث، التي يكون الدافع إليها نقل نتائج الأبحاث العلمية من الجامعة إلى المؤسسات والقطاعات الإنتاجية، ومن هنا فإن نقل النتائج واستثمارها يؤدي إلى تغييرات عديدة في الجامعة، بما في ذلك الأشكال التنظيمية (القصي، ٢٠٠٣، ص ١٩)، أضف إلى ذلك أنها تؤدي إلى تبادل الأفكار وتحسينها أو تطويرها، والعمل على تغيير بعض المسارات التي تهم المؤسسات، وتقدمها الجامعات لتعطي نتائج أفضل، ويكون سوقها الاستثماري أعلى.

ومن الوسائل التي تعمل بها الجامعات الأمريكية في نقل نتائج الأبحاث العلمية واستثمارها، القيام بالعديد من البرامج الهادفة لتسويق التكنولوجيا ونتائج الأبحاث العلمية للمستثمرين، مثل: ضم الجامعات للمشروعات والصناعات الجديدة، التي تهدف إلى معاونة المستثمرين في تطوير شركاتهم؛ إذ إن معظم المشروعات توجد في حرم الجامعات، وتسفر عن وجود شركات مستقرة قابلة للنمو، تعمل على رفع معدلات التنمية وزيادة فرص عمل جديدة (القصي، ٢٠٠٣، ص ١٩)، الأمر الذي يفتح مجالاً لاستثمار العديد من الشركات بالجامعات، ومحاولة القضاء على مشاكل المجتمع خاصة مشكلة البطالة.

أما الوطن العربي، فعلى الرغم من أنه يعد سوقاً واسعة للاستثمارات التقنية، فإن استثمار البحث العلمي في مشاريع التنمية الاقتصادية كان ضعيفاً جداً في أوائل الخمسينيات؛ أما في العصر الحالي فقد انتبه المستثمرون للبحث العملي، ولدوره في إنتاج المعرفة العلمية، وإيجاد عائد اقتصادي عالٍ في السوق المحلية والعالمية، باعتبار أن الاستثمار في اللغة الوطنية يعد ثروة اقتصادية، خاصة أن المعرفة في اللغات وتراكمها تمثل تراكم الثروة المادية على وجه الأرض أو باطنها؛ لذلك اعتمدت الدول المتحضرة على لغاتها بوصفها

مصدر تقدم المجتمع، وتوطين المعرفة في الفرد والمجتمع لإنتاج معرفة جديدة، وعليه تعد مورداً مالياً في السوق العلمية. (بوارس، ٢٠١٧، ص ١٠١).

ومن هنا فإن العمل على توطين البحث العلمي باللغة العربية في جميع التخصصات، وتطبيقه التطبيق الصحيح بدعم من المؤسسات الإنتاجية يؤدي إلى استثمار اقتصادي جيد، يسهم في ارتفاع في نسبة مستوى الأرباح، ليس للفرد فحسب، إنما للمجتمع أيضاً، وهذا كله لا بد أن يعتمد على توسيع مجالات البحث العلمي باللغة العربية في تخصصات العلوم الإنسانية والطبيعية كافة، وتوفير مؤسسات للبحث العلمي؛ لتحضن الأعمال البحثية للأفراد والمجتمعات والعمل على تطبيقها (بوارس، ٢٠١٧، ص ١٠٣).

١-٣-٤-٢ الميادين الاستثمارية التعليمية غير المباشرة:

١-٣-٤-١ الإعلام:

يعد الإعلام بشتى أنواعه سوقاً استثمارية تُوظف فيه اللغة؛ لتحقيق عائدات وأرباحاً، وهنا تؤدي اللغة دوراً مهماً في تزويد الأفراد بالأخبار المحلية والعالمية، بالإضافة إلى كونها سوقاً ترويجية للمنتجات المحلية والأجنبية، كما تؤدي اللغة إلى توسيع دائرة النشر الإعلامي، بزيادة عدد الجماهير الإعلامية من قراء ومستمعين ومشاهدين، وهذه جميعها تسعى إلى زيادة فرص عرض المنتجات وتسويقها عبر الإشهار أو الإعلان في جميع وسائل الإعلام (بوارس، ٢٠١٧، ص ١١٠)، لأن الوسائل الإعلامية تهدف إلى: "تكوين الرأي العام وإعلامه، كما أنها تسلي، وتبيع السلع التي يعلن عنها، وهاتانوظيفتان تؤديان بصفة مستمرة، وبطريقة مباشرة وغير مباشرة" (مشري، مُجدد، ٢٠١٠، ص ٩-١٠).

والاستثمار في اللغة العربية عن طريق الإعلام، خاصة الإعلام المرئي، ذو عائد اقتصادي عالٍ، يجعل كبار المستثمرين في الإعلام يؤسسون قنوات ناطقة باللغة العربية، سواء أكانت قنوات دينية، أم إخبارية، أم رياضية، أم ترفيهية، أم تثقيفية، بالإضافة إلى ترجمة بعض الأفلام والمسلسلات الأجنبية باللغة العربية. (بوارس، ٢٠١٧، ص ١١٣).

وقد يسعى بعض المستثمرين إلى حجب تلك القنوات، فيجعل مشاهدتها برسوم مالية، كذلك عرض الأفلام المترجمة في دور السينما برسوم مالية أيضاً، بالإضافة إلى عرض الأفلام، وبرامج الأطفال، عبر القنوات الفضائية، مثل: قناة براعم، وقناة مجد للأطفال، التي يكون التحدث فيها باللغة العربية الفصحى، فيتأثر الطفل بها ويتعلم منها.

١-٣-٤-٢ الذكاء الصناعي:

من أعظم مشروعات التكنولوجيا طموحاً هو جعل الآلات قابلة للتعامل باللغة الوطنية، فمجالات الأبحاث في الذكاء الصناعي، خاصة تكنولوجيا المعلومات، والهندسة الحاسوبية وغيرها من الإلكترونيات الدقيقة التي تتعاون مع بعضها؛ من أجل تحرير المستخدمين لها من الحاجة لتعلم لغات البرمجة المعقدة حتى يتعاملوا معها، فكلما تيسر الوصول لهذه التكنولوجيا باللغة الوطنية كان من السهل التعامل معها، والوصول إلى بنوك المعلومات الشاملة، والقدرة على حل المشاكل فيها (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ١٦٦).

وكلما واجه المستخدم مشاكل في الأجهزة، كان بمقدوره حلها على مراحل، يتم عن طريقها فك الشفرات المعقدة بلغته الوطنية، بعكس الأجهزة باللغة الأجنبية التي تتطلب مختصاً أو خبيراً يجيد اللغة الأجنبية.

وبما أن العالم يعيش عصر التكنولوجيا ونظم المعلومات؛ فمن الطبيعي أن يتوجه نحو استثمارات جديدة ومبتكرة تتوافق مع تطلعات المستقبل، خاصة أن الاستثمار في هذا المجال جاء في منتصف التسعينات من القرن الماضي عند ظهور الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، فقد ازداد توجه منظمات الأعمال إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وساعد على ذلك ظهور عدد من الدراسات، التي أكدت أن الزيادة الكبيرة في إنتاجية الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، كان عائداً بقوة إلى تبني تكنولوجيا جديدة، ودراسات أخرى أكدت أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال ذات العمالة الماهرة قد أدى إلى تسهيل، وتحفيز ظهور العديد من الإبداعات الجديدة على مستوى المنظمة. (العجلوني، محمد، ٢٠٠٥، ص ١٧٩).

أما الوطن العربي فقد اندفعت المنظمات العربية والمؤسسات العامة والخاصة إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات خاصة في المعاجم، على الرغم من ندرة دراسات تقييم جدوى الاستثمار فيها على حد قول العجلوني، وعدم وجود بيانات أو تقديرات تمثل حجم العوائد الاقتصادية ومنافعها من هذه الاستثمارات (العجلوني، ٢٠٠٥، ص ١٧٥)، ومع ذلك لا يمكن إغفال الجهود العربية الكبيرة التي تسعى إلى سد الثغرات في محركات البحث على شبكة المعلومات، والسعي لإنشاء أفضل المواقع في مجتمع المعرفة والمعلوماتية، باستغلال طاقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ومن أبرزها:

١- موقع الوراق www.alwarraq.com: هو أحد أبرز مواقع التبادل الثقافي العربي، إذ يعد مكتبة إلكترونية عربية مختارة، تقدم الثقافة العربية خطوطها الأساسية، التي تعكس صورة التراث والنهضة العربية، وقد ركز الموقع على كتب العلوم، والفلسفة، والمنطق، والطب، والأدب، والموسيقى، إلى جانب كتب الفقه، والحديث، والأنساب، والتراجم وغيرها، مما يشكل في مجموعة المكتبة العربية الكلاسيكية. (عباس، ٢٠٠٦، ص ٣٥٨).

٢- موقع عجيب www.ajeeb.com: وهو معجم محوسب يغطي قرابة (٧) معاجم عربية، هي: المحيط، ومحيط المحيط، والوسيط، والغني، والقاموس المحيط، ولسان العرب، ونجعة الرائد، ويضم ما يقارب (١٠) ملايين كلمة، وهو موقع مجاني لكل متصفح وباحث (عباس، ٢٠٠٦، ص ٣٥٩).

٣- موقع الباحث العربي www.baheth.info: وهو موقع يقدم خدمة البحث في القواميس والمراجع اللغوية العربية، ويضم هذا الموقع (٤) ملايين كلمة، من (٥) معاجم، هي: لسان العرب، ومقاييس اللغة، والصحاح في اللغة، والقاموس المحيط، والعباب الزاخر^١.

ولم يتوقف الأمر عند المعاجم، بل اهتم العرب بالبرمجيات في: "جميع البنوك والمؤسسات المالية، وشركات الخدمات التي أصبحت أكثر اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات في تقديم

^١ لمعرفة المزيد انظر الرابط: <https://n9.cl/pgi9b> تاريخ زيارة الصفحة ١٢/٤/١٤٤٠هـ.

خدماتها، إلى درجة أن أي عطل أو خلل في تكنولوجيا المعلومات يؤدي في الغالب إلى توقف الخدمة ذاتها". (العجلوني، ٢٠٠٥، ص ١٧٤)، فأصبح الاعتماد على البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في العصر الحالي عنصراً مهماً في أغلب القطاعات الحكومية والأهلية، وصارت المعاملات والتبادلات التجارية، فضلاً عن تقديم المشروعات الاستثمارية، جُلّها تعاملات إلكترونية أكثر من كونها ورقية؛ إذ يسهل الوصول إلى أي معاملة بيسر وسهولة.

أضف إلى ذلك أن أغلب الوزارات السعودية أصبحت تُقدم معاملاتها إلكترونياً، كما أصبح رفع الدعاوي والشكاوى عبر البوابة المخصصة إلكترونياً، فيتم إصدار الأحكام وإشعار العميل بها عبر هاتفه النقال، برسائل نصية بمواعيد صدور تلك الأحكام، وليس هذا فحسب، بل إن إصدار بطاقات المواعيد في المستشفيات تتم بشكل إلكتروني، الأمر الذي يسعى لتيسير العمل، وتنظيمه، وتخفيف زحام المراجعين في الدوائر الحكومية والأهلية.

١-٣-٤-٣ الميادين الاستثمارية غير التعليمية:

لم يتوقف الاستثمار في اللغة العربية على الميادين الاستثمارية التعليمية المباشرة وغير المباشرة، بل هناك ميادين استثمارية تستعمل العربية وسيلة لها في الاستثمار، ومن هذه الميادين:

- ١- تعريب الهواتف النقالة التي يكون الإقبال عليها أكثر من غيرها.
- ٢- إنتاج لعب الأطفال المزودة بتقنية التحدث باللغة العربية.
- ٣- الطباعة باللغة العربية على الملابس، بالإضافة إلى طباعة الأسماء باللغة العربية على الأكواب، والنحت على الحلي، وفي البلاد العربية وبالأخص في السعودية، نجد طباعة الأبيات الشعرية العربية الفصيحة أو العامية على الأيدي. أما في البلاد الغربية فنجد أن بعض المشاهير يلجؤون إلى استخدام اللغة العربية في الوشم على أجسادهم.

أما عملية تسويق المنتجات فتتحقق غالباً عن طريق الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الحديثة، فمثلاً: عند الترويج لبضاعة باللغة الأجنبية، يتم ترجمة المادة الإعلانية إلى اللغة

العربية، وإنتاج مقاطع فيديو متعددة تعرض المنتجات وتجربتها، والحديث عنها لإقناع المتلقي، واستخدام أساليب لغوية تسهم في ترويج المنتج.

ولا يتوقف الاستثمار في اللغة العربية عند هذه المجالات فحسب، فقد ركزت الباحثة على أبرز تلك المجالات، فاللغة العربية أداة استثمارية قابلة للتشكل في أي مجال من المجالات، وقد أورد السيد (١٥) مجالاً استثمارياً للغة العربية، منها: "الاستثمار في وضع برامج دينية مبسطة لتفسير القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف... الاستثمار في مشروعات إصلاح الكتابة وتيسير قواعد الإملاء والنحو" (السيد، ٢٠١٥، ص ٨٧٢).

كما اقترح الحسامي تعليم العمّال اللغة العربية عن طريق ثلاثة برامج، هي: "برنامج تعلم لتعيش، برنامج مهنتي، برنامج مربيتي" (الزراعي وآخرون، ٢٠١٥، ص ٤١). وكل برنامج يستهدف فئة معينة من العمّال المستقدمين سواء للمنزل، أو لأصحاب الشركات والمؤسسات، ولكي يسير الاستثمار بالشكل المطلوب، لا بد من التخطيط السليم للغة وفق سياسة لغوية محكمة، وهذا ما تبينه الفقرة الآتية.

١-٣-٥ علاقة الاستثمار اللغوي بالسياسة والتخطيط اللغويين:

تعد اللغة وعاء الثقافة ومصدر الحضارة، وتشكل خطوة نحو التقدم والنهضة، لذا عمدت بعض الدول إلى الاستثمار فيها، ومن ثمّ رفع عائدها الاقتصادي، وحتى تتمكن الدولة من الاستثمار في لغتها، عليها أن تسعى إلى نشرها، ومن أهم العوامل التي تساهم في انتشار اللغة: "الغلبة، والهجرة الكثيفة، والاستعمال، والتحول الديني، والتخطيط اللغوي الرسمي، والنقل والتجارة، ونادراً ما تصبح هذه العوامل فعّالة بشكل مستقل". (كولماس F. Coulmas، ٢٠٠٠، ص ٢٢١)، وإنما بشكل متكامل.

فانتشار اللغة وفقاً للظروف والتطورات الاقتصادية، مع ممارسة استعمالها يحقق تغيراً في أوضاع الاقتصاد (الرماني، ٢٠٠٤، ص ٢٠)، ليس هذا فحسب، إنما أيضاً استعمالها في جميع المجالات الدينية، والتعليمية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، حيث تتم المبادلات مع الدول الأخرى بهذه اللغة التي تكون في أغلب الأحيان اللغة الرسمية بعد الاستعمار أو اللغة

الثانية، فتتشكل القدرة على تحقيق الاستثمار في البلاد، وهذا كله يتم وفق سياسية لغوية وتخطيط سليم، ولكن السؤال هنا هو: كيف تكون السياسة والتخطيط اللغويين أمراً جوهرياً في الاستثمار في اللغة، ورفع العائد الاقتصادي لأي دولة؟ وما العلاقة بينهما؟

وتعد السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من موضوعات علم اللغة الاجتماعي، إلا أن أول مصطلح أُستُخدم في مجال الأنشطة التي يمارسها المخططون اللغويون هو مصطلح (الهندسة اللغوية)، وكان هذا المصطلح أكثر استعمالاً من مصطلحي السياسة والتخطيط اللغويين، اللذين لم يكونا متداولين كثيراً آنذاك، وبعد مدة من الزمن أخذ مصطلح التخطيط اللغوي في الانتشار والشيوع أكثر من السياسة اللغوية، بل عدّ البعض أنهما مصطلحان مترادفان (دربال، ٢٠١٤، ص ٣٢٧).

لذلك عرّف هاوجن Haugen التخطيط اللغوي بأنه: "كافة الأنشطة المتعلقة بإعداد دليل الكتاب (قواعد الإملاء)، أو إعداد كتاب في قواعد اللغة، أو معجماً لغوياً؛ من أجل إرشاد الكتّاب والناطقين بلغة ما في مجتمع غير متجانس لغوياً". (Haugen, 1959) مذكور في كوبر، روبرت، Cooper, Robert، ٢٠٠٦، ص ٦٨)، فالتعريف هنا يشير إلى وضع نظام للكتابة للناطقين بها وبغيرها، في مجال الإملاء والمعاجم، وهذا جزء من التخطيط اللغوي؛ لأن التخطيط يشمل كل الأنشطة اللغوية من نظام اللغة الرسمية، وقطاع السياسة والتعليم، وإحياء لغة ما أو نشرها... إلخ.

وقد ظهرت تعريفات عديدة بيّنت فرقاً بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فقد عُرِفَت السياسة اللغوية بأنها: "اتخاذ قرارات تتعلق بتعليم واستعمال اللغة، إذ يقوم المختصون المخولون بهذا العمل بصياغة دقيقة للقرارات اللغوية من أجل إرشاد الآخرين" (Markee 1989 مذكور في كوبر، Cooper، ٢٠٠٦، ص ٧٠).

وهذه القرارات تتخذها منظمة أكبر من المخططين أنفسهم، والدليل على ذلك ما جاء في تعريف آخر للسياسة اللغوية بأنها: "مجموعة من الاختيارات الواعية، والمواقف الرسمية التي تتخذها الدول والحكومات، في شأن العلاقة بين لسان ما، أو ألسنة ما، والحياة الاجتماعية

أو الوطنية، فهي عبارة عن تعامل أجهزة الدولة مع اللسان أو الألسنة المستعملة داخل كيانها". (كندو، ٢٠١٥، ص ١٠٥)، بمعنى أن كل دولة، أو منظمة إقليمية، أو دولية، تعتمد سياسة معينة لإحداث وضع لغوي أفضل، أو للحفاظ عليه، أو من أجل أن يتماشى مع المشروع النهضوي للمجتمع، أو من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة (حساني، ٢٠١٤، ص ٨).

وعادة ما يأتي التخطيط اللغوي نتيجة للسياسة اللغوية، أي يقوم بعملية تنفيذ القرارات المتخذة بشأن اللغة المخطط لها، ثمّ تنفيذها (جايت، Djite، ١٩٩٤، ص ٦٤)، وعليه يُعرّف التخطيط اللغوي بأنه: "تغيير متعمد في اللغة، أي أنه تغيير في بنية اللغة وأصواتها، أو في وظائفها، أو في كليهما، تقترحه منظمات تم إنشاؤها لهذا الغرض، وبالتالي فالتخطيط اللغوي يتمحور حول إيجاد حلول للمشكلات اللغوية، ويتصف بصياغة وتصميم البدائل لحل مشكلات اللغة، وتوفير أفضل الخيارات المحتملة وأكثرها فعالية" (Rubin & Jernudd, 1971 مذكور في كوبر، Cooper، ٢٠٠٦، ص ٦٩).

وهذا التعريف يبين أن التخطيط منوط بالمنظمات القائمة على هذه المهمة، ويعني هذا أنه أمر أكبر من المخططين، كما أن العمل على التخطيط اللغوي في البلد الواحدة لا يشمل لغة دون غيرها، أي على اللغة الأم وحدها، بل حتى على اللغة الثانية، بمعنى أن: "يكون التخطيط عملاً متوازناً دقيقاً، ما بين اللغة القديمة واللغة الجديدة، ليحقق الأهداف المرجوة منه، فيتقبل المجتمع المستهدف اللغة الجديدة أو النظام الجديد، ويتعلمونه ويستخدمونه". (Djite، ١٩٩٤، ص ٦٦).

وتشير معظم التعريفات إلى أن السياسة اللغوية عبارة عن: فرض أوامر وقرارات معينة في دولة ما، ثم تأتي عملية التخطيط اللغوي، وبعبارة أدق: إن السياسة اللغوية لأية دولة تسير وفق إجراءات وآليات هدفها تعزيز اللغة المعنية، ومن ثم التخطيط اللغوي لها.

وتعد السياسة اللغوية مرتكزاً أساسياً في الأنظمة الدولية، فجميع دول العالم تتبنى سياسات لغوية بحسب ما يقتضيه وضعها الاجتماعي (حساني، ٢٠١٤، ص ٦)، وحين

ترسم آلية السياسة اللغوية للغة ما لا يلزم بالضرورة تغيير النظام اللغوي كله، بل يمكن أن يكون تغييراً جزئياً، مثل: "صك المصطلحات الجديدة، إصلاح نظام التهجئة، وتبني أبجدية جديدة لرسم الكلمات. ويدل مستوى تنفيذ السياسة اللغوية باختصار على خلق نظام لغوي جديد، أو تعديل النظام اللغوي الموجود، أو اختيار بدائل أخرى من لغة مكتوبة أو محكية". (كوبر، Cooper، ٢٠٠٦، ص ٧١).

وتختلف آليات وإجراءات السياسة اللغوية للغة في كل دولة بحسب الأغراض التي تسعى لها، فعلى سبيل المثال: سعى الاستعمار الفرنسي - كما ذكر سابقاً - إلى محاربة اللغة العربية، وفرض اللغة الفرنسية لغة رسمية في الجزائر، بوصف أن اللغة العربية من أخطر اللغات، فوضعوا سياسة لغوية حصرت اللغة العربية في المساجد وقراءة القرآن دون تفسيره، وفرضت العقوبات على من يخالف النظام، في حين أن الغرض من وضع الآليات للغة الإنجليزية ونشرها حول العالم، لم يكن لمحاربة اللغات والقضاء عليها، وإنما في نظر الباحثة لكي يرتفع العائد الاقتصادي لدولة اللغة نفسها، فأصبحت الإنجليزية لغة العصر، والتكنولوجيا والمعلومات، ولغة التعاملات التجارية الخارجية والداخلية أيضاً.

لذلك يبين حساني الإجراءات والآليات التي تقوم عليها السياسة اللغوية، وهي تتمثل في إجراء دراسات مسحية لوضع اللغة في المجتمع المراد تطبيق السياسة فيه، فتشخص اللغة من جميع جوانبها، وطريقة ممارستها، واستعمالها من قبل هذا المجتمع، وبعد الانتهاء من عمل الدراسات التي تخلص إلى وضع تصورات ومعطيات مبدئية للغة المعنية، يتم اتخاذ القرار بشأنها، فتُعطي هذه التصورات للمؤسسات التنفيذية لتُطبق، وهنا يأتي دور المخطط اللغوي الذي يعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك المجتمع، ومنها: "التنقية اللغوية... ترقية اللغة أو الإصلاح اللغوي... إحياء اللغات الميتة... إحلال اللغات الوطنية محل اللغات الأجنبية في التعليم... تحديث المفردات... والدفاع عن منزلة لغة ما". (حساني، ٢٠١٤، ص ٧-٨).

وعندئذٍ تُنفَّذ وتُطبق هذه التصورات والوسائل المرسومة في دراساتهم التشخيصية، التي نُوقشت قبل تنفيذها، وبعد التطبيق يتم ملاحظة سير الآلية اللغوية الجديدة، والعمل على

تقومها، ومراقبتها لتسجيل الملاحظات؛ حتى يتم اتخاذ الإجراء اللازم إزاء النقاط السلبية، والعمل على تعديلها وتحسينها. أما النقاط الإيجابية فيسعون إلى التركيز عليها وتطويرها نحو الأفضل.

وخلاصة الأمر أنه توجد آلية لرسم السياسة اللغوية، لها مراحل ثلاث هي: وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية المراد التدخل فيها، لتحديد أهداف هذه السياسة، ثم وضع الآليات والاستراتيجيات التي تسعى السياسة اللغوية لتحقيقها. (دربال، ٢٠١٤، ص ٣٣٣)

وتتجلى السياسة اللغوية في الحركات الاستعمارية في سبعينات القرن العشرين، عندما أسهم الاقتصاديون في وضع السياسات اللغوية في بلدان مختلفة، منطلقين من التصورات الاقتصادية التي وضعوها حيال الواقع اللغوي في البلدان المستعمرة، إذ كان المحرك الأساسي لرسم السياسة اللغوية هو الاقتصاد، لذلك عملوا على توظيف السياسة والتخطيط اللغويين؛ من أجل خدمة الجوانب الاقتصادية للمستعمر، وبعد انتهاء الاستعمار ظلت السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي مقرونين بالاقتصاد (المحمود، ٢٠١٨، ص ٥٨-٥٩).

لذا فالتخطيط اللغوي ليس هدفاً ثقافياً فكرياً فقط، بل اقتصادي مالي أيضاً، أسهم في خلق مجتمع واقتصاد معرفيين، ولم يحدث أن حصلت تنمية شاملة لدولة ما بتبنيها للغة غيرها، فضلاً عن تبنيها لغة مَنْ يعاديه ويستهدفها، ويناقضها في الدين والفكر والقيم والثقافة، فالاهتمام باللغة والتخطيط يعدّ استثماراً مالياً مربحاً، كما أن المال عصب الاقتصاد به نكسب الكثير، وبفقدانه نخسر الكثير، كذلك اللغة، بامتلاكها نمتلك زمام المعرفة والتقنية، ودفة التقدم، وبضعفها نتقهقر، ونتوسل ضروب المعرفة من لغات العالم. (ابن ناجي، ٢٠١٨، ص ٥٣).

وحتى تنجح السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي لا بد لهما من دعم مالي؛ لتثمر اللغة المخطط لها، وحتى تعود على البلاد بفوائد اقتصادية تفوق التكلفة، وحينما يُنظر للغة على أنها ثروة، تعد منطلقاً رئيساً لرسم السياسات اللغوية، ويُنظر إلى العائد الاقتصادي من تبني سياسة لغوية معينة، وتشهد اقتصاديات اللغة أمثلة عدة (المحمود، ٢٠١٨، ص ٢٦)، فعلى

سبيل المثال: "في السياق الكندي جعلت السياسة اللغوية الصناعة اللغوية في ثلاثة مجالات، هي: الترجمة، والتدريب اللغوي، والتقنيات اللغوية. حيث تسهم الصناعة اللغوية في الاقتصاد الكندي بحوالي (٢,٧) مليار دولار كندي، كما تسهم في توفير (٥١٧٠٠) وظيفة في مختلف أرجاء كندا، أغلبها في القطاع التجاري". (المحمود، ٢٠١٨، ص ٢٦).

إلا أن هذه النظرة الاقتصادية البحتة للسياسة اللغوية، أصبحت أكثر عقلانية في تسعينيات القرن العشرين وما بعدها، حيث اتسمت بشيء من الرؤية النقدية، فأضحت الممارسة البحثية في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي تتبنى منهجيات إثنوغرافية^١، ومنهجيات في تحليل الخطاب، وذهبت إلى الإفادة من تلك الممارسات البحثية في الميادين ذات العلاقة بها كالقانون، والاقتصاد، والعلوم السياسية. (المحمود، ٢٠١٨، ص ٥٩).

وينظر إلى العلاقة بين الاستثمار اللغوي والسياسة والتخطيط اللغويين، أو بصورة أوسع علاقة اقتصاديات اللغة بالسياسة والتخطيط اللغويين وفق الآتي:

١ - أن اللغة مورد استثماري، تطمح بعض الدول لاغتنام فرصة الاستثمار فيها، للإفادة منها بصورة فاعلة؛ لتحقيق عوائد اقتصادية للدخل الوطني، بتبني العديد من المشروعات، مثل: تعليم اللغة لغة ثانية داخل البلاد وخارجها، والنشر العلمي وغيرهما؛ من أجل رفع العائد الاقتصادي للدولة، وخلق فرص عمل تزيد دخل الأفراد، وتحسن مستوى معيشتهم.

٢ - أن الاقتصاد داعم للغة، من جانب استغلال الدولة لمكانتها الاقتصادية، ودعم لغتها والاستثمار فيها، فمقولة المستشار الألماني الأسبق ويلي براندت Will Brandt: "إذا أردت أن أبيعك بضاعتي يجب أن أتحدثَ لغتك، وإذا أردتَ أن تبيني بضاعتك فعليك أن تتحدث بالألمانية" (وعلي، ٢٠١٨، ص ٦٣)، تبين أن اللغة المستخدمة عامل حاسم في الاستثمار وزيادة الدخل.

^١ المنهج الإثنوغرافي: هو نوع من البحث النوعي الذي يتضمن الانغماس في مجتمع أو منظمة معينة؛ لمراقبة سلوكهم وتفاعلهم عن قرب. للمزيد انظر الرابط: <https://n9.cl/82xjc> تاريخ زيارة الصفحة ١٥/٣/١٤٤٠ هـ.

٣- الإفادة من المعطيات الاقتصادية في اتخاذ قرارات السياسة والتخطيط اللغويين؛ فاللغة ترتبط بالاقتصاد في كل من التكلفة، والإنتاج، والعملية وغيرها، ومعظم المعاملات التجارية تتم باللغة، سواء أكانت المكتوبة أم المنطوقة، فالعمل على تطوير العلاقة يزيد من دخل الفرد والمجتمع، ويحقق عوائد اقتصادية تفوق التكلفة، إذا حُطط للغة بطريقة جيدة.

٤- الإفادة من النظرة الاقتصادية لعملية تقييم السياسة والتخطيط اللغويين؛ بهدف الوصول إلى تعديلات منجزة، تسعى باللغة إلى رفع عائدها الاقتصادي (المحمود، ٢٠١٨، ص ٥٩-٦٠).

ومن هنا فإن رسم السياسة اللغوية لأية دولة والتخطيط اللغوي لها، لا بد لهما من دعم اقتصادي مالي، سواء للغة الأم الرسمية، أو اللغة الثانية، وإذا سار نظام السياسة اللغوية، وعَمِل على تنمية اللغة، وكانت: "الفوائد أعلى من التكلفة، فإن ذلك يشكل أساساً مفاهيمياً قوياً للتوصية باعتماد السياسة، وتنفيذها أو استمرار العمل بها". (المحمود، ٢٠١٨، ص ٦٠)، كما أن عائدها الاقتصادي يعم الدولة وأفراد المجتمع؛ إذ تتوفر الفرص الوظيفية في قطاعات متعددة. أما إذا حدث العكس، فإنه يشير إلى خلل في تنظيم السياسة أو في عملية تخطيطها، يستدعي النظر فيها، وتعديلها؛ لتحقيق نتائج وعوائد اقتصادية مستهدفة.

ولا يسهم الاقتصاد واللغة وحدهما في رسم سياسة لغوية ناجحة، بل تتداخل مجموعة من العوامل الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والنفسية، في عملية التخطيط اللغوي، ففي أستراليا مثلاً أظهرت الدراسة التاريخية لمراحل التخطيط اللغوي فيها، أن هناك عوامل عدة من جوانب مختلفة (اجتماعية وسياسية واقتصادية) كانت هي الدافع للحراك في قضايا السياسة والتخطيط اللغويين، لذلك يصعب القول بتحديد عوامل معينة لرسم سياسة لغوية وتخطيط لغوي في أستراليا، وعليه يراعي التخطيط ثلاثة جوانب، هي:

١- الجانب الاجتماعي: الذي يراعي قضايا حقوق الأقليات اللغوية، والحقوق اللغوية، وهما من أبرز دوافع تغيير السياسة والتخطيط اللغويين في أستراليا، وقد أدى هذا الوعي المجتمعي

إلى الإسهام بمؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا حقوق الأقليات، ومن أبرزها: اتحاد مجالس الجاليات العرقية في أستراليا.

٢- الجانب السياسي: ففي أستراليا، فقد كانت الإشكالات الناتجة من تطبيق السياسات اللغوية السابقة حجر عثرة في بناء مجتمع متضامن، تسوده العدالة الاجتماعية، مثل: سياسة النقاء العرقي، لذا كان امتلاك الأقليات حق التصويت في الانتخابات الأسترالية بعد حصولهم على الجنسية له أثر واضح في الجانب السياسي.

٣- الجانب الاقتصادي: فقد أصبحت النظرة للتعدد اللغوي في أستراليا مصدر ثراء وثروة اقتصادية، يمكن أن تسهم في نهضة البلاد الاقتصادية؛ لهذا فإن النظر إلى التعدد اللغوي لا يقتصر على النواحي السياسية والاجتماعية فحسب، بل على الناحية الاقتصادية كذلك؛ لأن اندثار التعدد اللغوي يعد خسارة فرص عظيمة، ولأجل ذلك عمدت الدولة إلى إقامة مشروعات لتعليم اللغات الآسيوية في التعليم العام؛ بوصفها فرصة لها قيمة اقتصادية. (مذكورة في المحمود، ٢٠١٥، ص ٢٠٥-٢٠٦).

ومن هنا فإن توافر التعددية اللغوية في معظم المجتمعات خاصة المجتمعات الغربية، لا يعني أن العملية في غاية السهولة؛ فقد أشارت التوترات السياسية المحيطة بالقضايا اللغوية إلى أن التعددية تحتاج غالباً إلى الإدارة بواسطة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي (Grin, 1996, p36)، دون أي تعصّب للغة ما، أو إجبار الأفراد على التخلي عن لغاتهم الأم، وهذا يحقق نتائج إيجابية لها فوائد اقتصادية للفرد والمجتمع.

ومن جهة أخرى فإنه ليس كل السياسات اللغوية ناجحة، فقد عملت محمود على بيان حجم الاستثمار، في جانب البحث العلمي، في مشاريع التنمية الاقتصادية في العراق، وقد أظهرت النتائج تعثر السياسة الاستثمارية وفشلها النسبي في تنفيذ خططها، وبيّنت أن هذا الفشل لا يعود لأسباب اقتصادية من عدم توفر المال، بل إلى العديد من العوامل، (محمود، ٢٠١٠، ص ٣٠٣)، أبرزها: عجز الدوائر المنفذة لمشاريع الخطة، إذ تتطلب توفير فنيين مدربين وإداريين أكفاء لتيسير عملية التنفيذ، بالإضافة إلى عدم الالتفات للعوامل النفسية

والاجتماعية للباحث، وضعف الأجهزة الإدارية الحكومية وقلة كفاءتها في التنسيق (محمود، ٢٠١٠، ص ٣٠٤).

وخلاصة القول إن السياسة اللغوية ارتبطت في بداية أمرها بالعوامل الاقتصادية، وأفادت من استراتيجيات المجال الاقتصادي وآلياته، ومع مرور الزمن وتطور الأحوال لم تعد العوامل الاقتصادية وحدها كافية لرسم سياسات لغوية، بل تدخلت العديد من العوامل الأخرى، منها: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والنفسية، وبتكامل العوامل وتطبيقها بحسب ما يقتضيه المجتمع له ستحقق نتائج أفضل، وعوائد مادية ومعنوية لأفراد مجتمع الدولة.

١-٣-٦ عوائد الاستثمار في اللغة:

تطمح الدول في رفع عائدها الاقتصادي بتنويع المجالات الاستثمارية الربحية، وقد عُدَّ الاستثمار في اللغة من أهم المجالات الاستثمارية؛ لأن المشروع الاستثماري يتطلب دراسة جدوى تحدد حجم العوائد الاقتصادية، فإن اللغة -أيًا كانت- لها نصيب من ذلك الاستثمار؛ بوصفها رأس مال بشري، ينمو ويتطور بالاستعمال والممارسة.

إن الاستثمار في اللغة هو أحد المجالات الاستثمارية، إلا أن عوائده تختلف عن بقية المشاريع الاستثمارية الربحية؛ لأن هدفها المردود المادي. أما الاستثمار في اللغة وإن حقق عوائد مادية، إلا أنه يحقق مردودًا معنويًا، يترك آثاره على الأمة، وعلى بنيتها العليا المتمثلة في بقائها، وحفظ خصائصها المميزة. (خسارة، ٢٠١٦، ص ٥٨). ولغة مجموعة من الشروط التي تؤهلها للاستثمار فيها، وقد بينها الودغيري (٢٠١٤، ص ٣٥) فيما يأتي:

- ١- أن تكون اللغة منتشرة من حيث الاستعمال، ومتجذرة في نفوس المجتمع.
- ٢- أن تكون لغة العلم والمعرفة، ومؤهلة للاستعمال في توطين المعرفة وإنتاجها وتوليدها.
- ٣- أن تمتاز بمركز ثقافي وتاريخي وحضاري عميق، ولها تجربة طويلة في الاستعمال.
- ٤- أن تكون قادرة على مواجهة اللغات الأخرى في الاستعمال، ولا يسهل افتراسها أو القضاء عليها، كما حدث لبعض اللغات الإفريقية.
- ٥- أن تكون صالحة للتواصل بين أكبر عدد من أبناء الشعوب.

٦- أن تكون صالحة لاستعمالها في العديد من المجالات، كالتعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام -وتضيف الباحثة شرطاً تراه مهماً، هو: التخطيط السليم للغة وفق سياسة لغوية محكمة.

وعليه يمكن ذكر العوائد المعنوية والمادية للاستثمار في اللغة على النحو الآتي:

١-٦-٣-١ العوائد المعنوية:

١-٦-٣-١-١ عوائد لغوية: تتمثل عوائد الاستثمار اللغوية في تقوية النظام الداخلي للغة، أي تقويتها في عقل الفرد من الناحية المعجمية والتركيبية والدلالية، بالإضافة إلى إثراء رصيده اللغوي وتنوعه، سواء أكان ذلك في التعليم العام، أم في إتقان العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية، أم في الإعلام، أم في الترجمة، أم في البحث العلمي، فكل هذه المجالات تزيد من عدد الناطقين بها، وتصبح هذه اللغة قادرة على التنافس في سوق اللغات الدولية (حوتية، ٢٠١٦، ص ١٣).

وبناء على ذلك فإن الاستثمار هنا يكون استثماراً في العقل البشري، وتنمية اللغة فيه؛ ليحقق عوائد يوظفها في العديد من المجالات الاستثمارية، أضف إلى ذلك أن توطين المعرفة العلمية وتأهيلها باللغة الوطنية أجدى نفعاً وأقل تكلفة من تعلمها بلغة الآخر، وليس هذا فحسب، بل إن الاستثمار اللغوي يحقق بقاء الأمة، واستمرارها حية فاعلة، فبقاء الأمة الناطقة باللغة مرهون ببقاء اللغة نفسها (خسارة، ٢٠١٦م، ص ٦٠ و ٦١)، وإلا لما لجأت إسرائيل ذات الجنسيات المتعددة والألسنة المختلفة والمتباينة إلى بعث لغتها بعد (١٧٠٠) سنة، بعد أن كانت لغة ميتة (السلامي، ٢٠٠٧، ص ١٤٦).

١-٦-٣-٢ عوائد اجتماعية: تتمثل عوائد الاستثمار الاجتماعية للغة في حفظ التراث اللغوي وثقافته، وتناقله عبر الأجيال، وتعزيزه في نفوس أبنائه، بالإضافة إلى أن التوسع في المجالات الاستثمارية المذكورة آنفاً تؤدي إلى اتساع المجال التفاهمي؛ ليشمل قارات وقوميات وأجناس أخرى، للتواصل بلغة مشتركة، فيسود بينهم التعاون في أغلب مجالاتهم

الاستثمارية، ويسهم في اكتساب الخبرات ونقل للأفكار والمعارف والقيم الإنسانية (حوتية، ٢٠١٦، ص ١٣).

١-٣-٦-٢ العوائد المادية:

تتمثل عوائد الاستثمار المادية للغة في توفير العديد من الفرص الوظيفية للعاطلين عن العمل من خريجي الجامعات، فتنقل الفرد من كونه مستهلكاً إلى كونه منتجاً، بالإضافة إلى فتح مراكز لتعليم اللغة للناطقين، وللناطقين بغيرها، ويكون هدف بعضها الكسب المادي فقط، دون الالتفات لأهمية تعليم اللغة. كما أن تعلم اللغة وإتقانها يزيد من فرص الحصول على العمل، بل تتنوع نشاطاته الاقتصادية، ويزيد معها الإنتاج المحلي للدولة. (بوراس، ٢٠١٧م، ص ١٠٢).

كما يسهم الاستثمار المادي للغة في تحقيق عوائد لغوية؛ بمعنى أن تعلم اللغة الأجنبية تقوي النظام اللغوي الداخلي للفرد، وحينئذ تساعده في التواصل مع الآخر في بناء مشاريعه الاستثمارية، التي تحقق معها فرصاً وظيفية جيدة تعمل على تحسين ظروف العيش، كما يسهم في تطوير الإنتاج الصناعي في تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة الوطنية؛ إذ يتطلب الأمر استعمال لغة مشتركة لدى أفراد المجتمع المشاركين في العملية الاقتصادية للإنتاج العلمي (حوتية، ٢٠١٦، ص ١٤)، ويسهم أيضاً في تسويق المنتجات والبضائع أو ما يسمى بالمبادلات التجارية عن طريق اللغة، بتسويقها بطريقة كتابتها، أو تقديمها في لعب الأطفال مثلاً.

وبهذا تتداخل العوائد المادية والمعنوية للاستثمار في اللغة؛ لتعطي نتائج جيدة تعود على الفرد والمجتمع بالفائدة، خاصة التي تحقق استثمار رأس المال البشري قبل رأس المال المادي؛ لأن الاستثمار في العقل يبقى بالاستعمال والممارسة، وقلما تحدث فيه الخسائر، بعكس رأس المال المادي الذي إن ذهب خسر المشروع الربحي.

١-٣-٧ عوائد الاستثمار في اللغة العربية:

تتمثل عوائد الاستثمار في اللغة العربية بنوعيتها المعنوي والمادي في الآتي:

١-٣-٧-١ العوائد المعنوية:

يتمثل الغرض من الاستثمار المعنوي للغة العربية في بقاء الأمة العربية حية فاعلة، ولن تبقى الأمة بدون أن تبقى لغتها معها، لذا فقد تكفل الله - سبحانه وتعالى - بحفظ الذكر الحكيم وحفظ لغته، وعلينا أن نحافظ على بقاء الأمة العربية فاعلة وحية؛ لتحافظ على لغتها العربية، وأن تسعى الأمة العربية أيضاً إلى حفظ الموروث الثقافي والحضاري والإسلامي، وتعزيزه في نفوس أبنائها، كما تسعى أيضاً إلى التواصل والعطاء باللغة العربية في الميادين الحضارية خاصة العلوم والثقافة، أضف إلى ذلك حماية السيادة الوطنية، والأمن الثقافي العربي للغة العربية، والمحافظة عليها من الاندثار، أو التشويه. (خسارة، ٢٠١٦، ص ٥٩).

١-٣-٧-٢ العوائد المادية:

يتمثل الاستثمار المادي للغة العربية في فتح مراكز لتعليمها، سواء أكان ذلك داخل البلاد العربية أم خارجها، بالإضافة إلى بناء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة؛ بمعنى امتلاك العلم والخبرة المؤدية إلى زيادة الإنتاج، والتجديد، والابتكار في شتى الميادين باللغة العربية، مما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، ليس هذا فحسب، بل يسعى الاستثمار المادي إلى إغناء المحتوى العربي الرقمي عبر الشبكة العنكبوتية والمكتبات الإلكترونية، أو المدونات، أو المعاجم، كذلك تعليم العربية لغير أبنائها (خسارة، ٢٠١٦، ص ٦٠ - ٦١)؛ لتيسير المبادلات التجارية.

١-٣-٨ عوائد الاستثمار في تعليم اللغة العربية:

على الرغم من تزايد الطلب والإقبال على تعلم اللغة العربية، وتوافر الإمكانيات للاستثمار فيها، وتحقيقه عوائد مادية ومعنوية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع في البلاد العربية، فإن اللغة العربية قلما تُستثمر مثل: اللغات العالمية، والسبب في ذلك يعود للآتي:

١- ضعف الوعي بأهمية الاستثمار في اللغة العربية من قبل أصحاب القرار، وأصحاب رؤوس الأموال، والجهل بما سيحققه هذا الاستثمار من عوائد اقتصادية، وثقافية، وحضارية، وسياسية أيضاً (محمود، ٢٠١٨م، ص ٧٠).

٢- السياسة اللغوية المتخذة ضد اللغة العربية؛ وذلك باشتراط إتقان اللغة الإنجليزية متطلباً لإكمال الدراسة أو التوظيف، دون اشتراط إتقان اللغة العربية (الزراعي، ٢٠١٥م، ص ٢٨).
٣- فرض بعض البلدان قيوداً على ممارسة أنشطة اللغة العربية بوصفها لغة دينية، لا لغة حضارة، بالإضافة إلى ترويج الإعلام الأجنبي برسم صورة نمطية تربط اللغة العربية بالإرهاب (الزراعي، ٢٠١٥، ص ٢٨).

٤- تفوق اللغة الإنجليزية على اللغة العربية في حقل المحتوى الإلكتروني لمصادر المعلومات بشقيها العام والأكاديمي، وهو ما يدفع الباحث العربي لاستعمال اللغة الإنجليزية (الزراعي، ٢٠١٥، ص ٢٨).

٥- صعوبة اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستثمار في اللغة العربية في أغلب البيئات غير المؤهلة للاستثمار؛ والسبب في ذلك يعود إلى وجود تعقيدات، مثل صعوبة استخراج التصاريح الرسمية لإنشاء مؤسسة تعليمية، وصعوبات استخراج تأشيرات الدخول للمتعلمين الأجانب (محمود، ٢٠١٨، ص ٧١).

٦- الأوضاع السياسية المربكة في البلاد العربية، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستثمار في اللغة العربية (محمود، ٢٠١٨، ص ٧١).

ولو أن هناك وعياً تاماً بأهمية الاستثمار في تعليم اللغة العربية، لتسابق أصحاب القرار ورؤوس الأموال للعمل على تخطيط سليم، لإنشاء مشاريع استثمارية للغة العربية، ولكن إذا كان أبناء العربية أنفسهم يتعلمون اللغة الإنجليزية بغية إكمال دراستهم الجامعية، أو الحصول على وظيفة مناسبة لهم في بلادهم العربية، فكيف سيكون حال العربية إذن في البلاد الأجنبية؟

١-٣-٩ الخلاصة:

بدأ الاستثمار في اللغات بشكل غير مباشر منذ القدم، ومع تقدم الزمن ومجيء عصر العولمة تبدلت الأحوال، وأصبح يُنظر للغة على أنها أداة للهيمنة ومورد استثماري، فاللغة أيا كانت تستطيع اقتحام العديد من المجالات التي يمكن أن تُستثمر اللغة فيها، سواء أكان ذلك الاستثمار من الناحية المادية، أم المعنوية، أم المادية والمعنوية معاً، وحتى تسير الاستثمارات بالشكل الجيد لا بد لها من رسم سياسية لغوية محكمة؛ لتُطبق وفق تخطيط لغوي سليم، فينتج عن ذلك عوائد اقتصادية تعود على الفرد والمجتمع بالفائدة، ولكن البعض منها قد لا ينجح في الاستثمار؛ بسبب بعض العوائق التي تقف في طريق نجاح اللغات.

المبحث الثالث / اقتصاديات التعليم :

١-٤-١ تمهيد:

يعد التعليم ميداناً استثمارياً لكثير من المستثمرين، ويطمح بعضهم للكسب المادي وحده، دون النظر لما تحقّقه من فوائد للمتعلم، كـبعض المدارس والمعاهد الأهلية، أو تحقّق الكسب المعنوي المعمول به في المدارس والجامعات الحكومية بدون رسوم مادية، أو تحقّق الكسب المادي والمعنوي معاً، كما يطمح إلى تحقيق الربح المادي والفائدة للمتعلم بأفضل الطرق والوسائل، وبهذا تعددت مراكز تعليم اللغة العربية خاصة تعليمها للناطقين بغيرها في المملكة العربية السعودية، والعديد من الدول العربية والدول المجاورة، ومن هنا عُرف علم (اقتصاديات التعليم Economics of education)، سنتناوله في الصفحات الآتية:

١-٤-٢ اقتصاديات التعليم Economics of education:

١-٤-٢-١ نشأته وأهميته:

تشير الدراسات إلى أن (اقتصاديات التعليم) مجال قديم وحديث في الوقت نفسه، فمنذ القدم حظي التعليم باهتمام مختصين بارزين في علم الاقتصاد، مثل: آدم سميث A.Smith، وألفريد مارشال A.Marshall، وجون ستيوارت ميل J.S.mill، الذين ركّزوا على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية عن طريق التربية، وأشاروا إلى إسهامها في تنمية الاقتصاد، فحينما تُثَرى قدرات الفرد واستعداداته بالتعليم لن تزيد قدراته الإنتاجية فحسب، بل تزيد معها قدراته على التعامل مع البشر عامة (محمود، ١٩٨٩، ص ٣٥).

ويصعب تحديد تاريخ ظهور هذا العلم، لهذا اختلفت الآراء حوله، فقد ذهب الرشدان إلى أن جذور هذا العلم ضاربة في أعماق التاريخ، وتمتد إلى أفلاطون وبعض حكماء الصين في القرن الخامس قبل الميلاد، وقد أشار أحد حكماء الصين كوان-تسو Kuan-tsu منذ حوالي (٢٥) قرناً إلى أفضلية الاستثمار في البشر عن طريق التعليم، مقارنة بالاستثمارات

المادية الأخرى، فالحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة، والشجرة التي يغرسها يقطعها (١٠) مرات، أما إذا تعلّم الشعب فسيحصد (١٠٠) مرة. (الرشدان، ٢٠٠١، ص ١٣).

فقد ذهبت الحكمة الصينية إلى أن تعليم الإنسان كيفية الاستفادة من المادة المقدمة له وطريقة انتقائها، يكسبه القدرة على الاستفادة منها إفادةً أكبر، كذلك الشأن في تعلم اللغة؛ بمعنى ينظر للغة التي تحقق فائدة له في حياته وعمله، فيتعلمها ويتدرّب عليها، ثم يمارسها مع الناطقين بها ليحيد استخدامها؛ فتتحقق الفائدة له ولمجتمعه.

وفي عام (١٩٢٤م) قام أستروملين Astromeline بدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم، مؤكداً أن تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتباط التعليم بعمليات التخطيط القومي يعد سبباً ونتيجة في الوقت نفسه لعمليات التنمية. أما مارشال A.Marshall فهو أول من عدّ التعليم نوعاً من الاستثمار، مؤكداً على ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، كما أشار إلى قياس العوائد من الاستثمار في التعليم، لا بما أنفق على التعليم فحسب، وإنما مردوده أيضاً على الشعب الذي تتاح له فرصاً متزايدة من التعليم، تمكنه من اكتشاف مواهبهم وإبداعاتهم (اللبد، ٢٠١٣، ص ١١٦).

وفي عام (١٩٦٣م)، ظهرت أول فكرة تبين العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في ضوء نظرية رأس المال البشري، وذلك عندما ألقى ثيودور شولتز T.Schultz خطاباً عند توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية، أكد فيه دور رأس المال البشري في التنمية، وأن التعليم ضروري لتحسين القدرة الإنتاجية، فلم يدرك الاقتصاديون قبل شولتز Schultz حقيقة تفسير النمو الاقتصادي عن طريق تشكيل رأس المال البشري بواسطة التعليم والتدريب (ستراك، ٢٠٠٨، ص ٤١).

وعليه تعد المدة من (١٩٦٠م) إلى (١٩٧٠م) هي المرحلة التي تبلور فيها هذا العلم، وتطورت فيها الأبحاث والدراسات التطبيقية، وأطلق عليهما مرحلة الحماس، وبرز فيها العديد من الباحثين والدارسين الاقتصاديين والتربويين في دراسة هذا العلم والتعمق فيه (الجابري، ٢٠١٦، ص ١٦).

ومن هنا عُدَّ (اقتصاديات التعليم) اليوم أحد فروع علم الاقتصاد العام، الذي لا يقتصر على دراسة بعض المشكلات كالتكلفة وغيرها، بل يدرس تأثير التربية والتعليم على بعض الظواهر، مثل: الهيكل الوظيفي للقوى العاملة من التعيين والترقية، وانتقال القوى العاملة من منطقة لمنطقة أخرى، وميل الأفراد إلى تحسين وضعهم المعيشي ... إلخ، وقد رأى بعض الكتّاب الغربيين أن الغرض الرئيس من اقتصاديات التعليم هو وصف الظواهر السابقة وتفسيرها. (الرشدان، ٢٠٠١، ص ١٤).

وبما أن هذه الدراسة تتناول تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، فإن هذا المجال يندرج ضمن اقتصاديات التعليم، الذي تراه الباحثة أحد فروع اللغويات الاقتصادية أو علم اللغة الاقتصادي كما ورد في المبحث الأول.

١-٤-٢-٢ مفهوم اقتصاديات التعليم:

تعددت تعريفات اقتصاديات التعليم بحسب وجهات نظر أهل الاختصاص وحدائته؛ إذ لا يمكن الإجماع على تعريف جامع ومانع لاقتصاديات التعليم. ففي بداية الأمر حظي هذا العلم باهتمام الاقتصاديين، وعرفوه من ناحية اقتصادية؛ وفق التكلفة والعوائد، ثم تبعهم التربويون فعالجوا أمر التعليم من ناحية الجوانب النفسية والاجتماعية وغيرها، وفي حقيقة الأمر فإن علم اقتصاديات التعليم عبارة عن: ثمرة التفاعل ما بين الاقتصاد والتربية، وإن خالطه نوع من التباين في التعريف، بحكم اختلاف وجهات النظر والتخصصات والزمان والمكان، كما أن كان لحدثة هذا العلم أثر في عدم بلورة تعريف محدد له، واكتفوا بعرض مجالات البحث فيه، مفترضين أن يلم القارئ بفكرة عامة عن مفهوم هذا العلم (عابدين، ١٩٨٩م، ص ٦٥).

وعرّف كوهن Cohn اقتصاديات التعليم بأنه: "دراسة كيفية اختيار المجتمع وأفراده استخدام الموارد الإنتاجية؛ لإنتاج مختلف أنواع التدريب والتنمية الشخصية، عن طريق المعرفة

والمهارات وغيرها، اعتماداً على التعليم الشكلي في فترة زمنية محددة، وكيفية توزيعها بين الأفراد والمجموعات في الحاضر والمستقبل". (مذكور في اللواتي، ٢٠١٠، ص ١٤).

وقد قصد كوهن Cohn بتعريفه هذا الكيفية التي يختارها الفرد من أجل التعلّم بأحد الوسائل التي تنمي قدراته الشخصية، بالتعليم الرسمي، أو غير النظامي القائم على الندوات وورش العمل، التي توفر تعليمًا في مدة محددة.

وعرّف الغنام اقتصاديات التعليم بأنه: "علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً، وبشرياً، وتكنولوجياً، وزمنياً؛ من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب، عقلاً، وعلماً، ومهارة، وخلقاً، وذوقاً، ووجداناً، وصحة، وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها، حاضراً ومستقبلاً، ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين". (الغنام، ١٩٨٣، ص ٧)، ويذهب الغنام إلى تعليم الفرد بأفضل الطرق والوسائل التعليمية، التي تساعد على مواكبة عصره، وتحقيق له مهارات وعلاقات مع المجتمعات الأخرى حتى يستفيد ويُفيد.

كما عرّفه بدر بأنه: "ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يسعى إلى تطبيق الفكر الاقتصادي على التربية والتعليم؛ بهدف ترشيد الإنفاق على التعليم، وإعداد الكوادر البشرية اللازمة؛ لتغطية عنصر العمل بكفاءة وفعالية وبأقل كلفة ممكنة، كما يحاول هذا العلم قياس مساهمة التربية والتعليم والتدريب في التنمية الاقتصادية". (بدر، ١٩٨٩م، ص ٩٤).

وكأنما يذهب في تعريفه إلى حساب تكلفة التعليم من ناحية الإنفاق، وفي الوقت نفسه يسعى إلى إعداد كوادر بشرية للتعليم بكفاءة عالية وبتكلفة أقل، وهذا ما يسمى في نظر الباحثة بالتخطيط الجيد للتعليم؛ إذ لا تشير بعض معدلات الإنفاق العالية إلى ظهور مخارج جيدة، بل يعود ذلك إلى عملية التخطيط، وقد كشفت تجربة الاستثمار بالعراق، أن التكلفة المالية لم تكن العائق وراء الاستثمار، وإنما ضعف التخطيط السليم هو العائق.

أما أخضر فقد بيّنت أن لاقتصاديات التعليم جزأين، هما: الاقتصاد والتعليم، وفصلت الحديث عنهما، لتعرفه بأنه: "اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة، مع مراعاة انسجامها مع البيئة، والكفاية التمويلية لها؛ لضمان أعلى

مردود ممكن، بأقل تكلفة ممكنة". (أخضر، ٢٠٠٣، ص٤٢٦)، فهي تشير إلى البرامج البديلة عن التعليم، وهي: الدورات، والمؤتمرات، وورش العمل، التي تحقق التعلم عن طريق الحوار والمناقشات.

وعليه فإن هذا العلم يسعى إلى تعليم لغة ما، والتدريب عليها وممارستها، فتتحقق معها تنمية عقلية، ورفعاً لقدراته المعرفية؛ لتكشف إبداعاتهم وابتكاراتهم ومواهبهم التي تحقق فائدة لهم ولمجتمعهم، والعمل على التخطيط السليم لطرق التعليم التي تعالج قضية التكلفة والعوائد.

١-٤-٣ العلاقة بين الاقتصاد والتعليم:

كانت النظرة لرأس المال المادي في ثلاثينيات القرن العشرين عند العالم الاقتصادي كينز Keynes على أنه العامل الأكبر للتنمية الاقتصادية لأي دولة، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت هذه النظرة، فقد بدأت الدول المتضررة من الحرب تعيد بناء اقتصادها بالإنسان نفسه، أي التركيز عليه بوصفه قوة فاعلة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، استناداً إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يُستثمر في البشر. (صباح، ٢٠٠٨، ص٣).

وعليه أصبحت التنمية البشرية ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية؛ نتيجة لما تنميه من قدرات، وما توفره من كفاءات بشرية تخدم الاقتصاد، وتعود على المجتمع بالفائدة والربح، لذلك أصبح الاختيار الأفضل للتنمية هو اختيار نظام التعليم، الذي صار من أهم دعائم التنمية، ومن أقوى عواملها وأحد مجالات الاستثمار المهمة فيها (صباح، ٢٠٠٨، ص٤).

ومن هنا كوّنت الدراسات جهودها في البحث عن العلاقة بين التعليم والاقتصاد، من ناحية ارتفاع مستوى الدخل، فمن الدراسات الرائدة في هذا المجال دراسة أستروملين Astromeline عن اقتصاديات التعليم في الاتحاد السوفييتي سابقاً، التي أظهرت أن الأجور والرواتب لفئات العمال اليدويين، الذين نالوا قدراً بسيطاً من التعليم الابتدائي أكثر فائدة من العمال الأميين. (خلف، ٢٠٠٦، ص١٦٦).

ولم تغفل الدراسة العوامل المؤثرة في هذه العملية، كالعمر، والخبرة المهنية، والمؤهلات الفنية، وبيّنت أيضاً أن ما يحصل عليه العمال خلال سنة تعليمية واحدة يزيد من إنتاجيتهم

بمعدل (٣٠%)، بينما تتحسن مؤهلات العمال الأميين وتزداد إنتاجيتهم بفترة مماثلة من التدريب بمعدل (١٢,٦ - ١٦ %) (خلف، ٢٠٠٦، ص ١٦٧).

وهذا يعني أن التعليم له أثر فاعل في زيادة دخل الفرد والمجتمع، ومن ثم زيادة الدخل القومي، ولكن ليس كل تعليم يؤدي إلى زيادة الدخل؛ فقد يحصل الفرد تعليماً معيناً لا يعود على دولته بالنفع والفائدة، كما حدث في دول المغرب العربي التي تعلّم مواطنيها اللغة الفرنسية؛ بسبب الاستعمار، فقد هاجرت الأدمغة: "التي أنفقت أسرها ودولها الأصلية أموالاً طائلة من أجل تكوينها وتعليمها، حتى حصلت على أعلى الدرجات العلمية (ماجستير ودكتوراه)، فتدفق عشرات الآلاف إلى فرنسا بحثاً عن عمل لائق؛ لأنها لا تستطيع الحصول على ذلك في بلدانها الأصلية" (الودغيري، ٢٠١٤، ص ٤٧)، وهو ما دعا القوى العاملة للهجرة والعمل في بلاد الغير، بدلاً من نفع دولهم.

وقد أكد المصرفي أن الإنفاق والاستثمار في التعليم بوصف الإنسان رأس مال، لا يمكن الجزم بصحته وسلامته، خاصة إذا كانت المخرجات التعليمية ممن أتموا تعليمهم الجامعي، قد يعزفون عن المشاركة في بناء مجتمعهم، بل يظنون أنفسهم غرباء عن هذا المجتمع الذي ينتسبون إليه. (المصرفي، ٢٠٠١، ص ٦).

ومن هنا لا بد من النظر إلى التعليم من زاوية تنمية الإنسان _ في المقام الأول _ تنمية روحية اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وإدارية، وأخلاقية، (هيجان، ص ١٥ - ١٦). فالتعليم من وجهة نظر رجال التربية لا بد أن يُنظر إليه على أنه عملية اجتماعية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية؛ لأن النظام التعليمي لأي أمة يمثل شخصيتها الحاضرة، ومن هنا لا يمكن الجزم بأن التغيير الاجتماعي والاقتصادي يأتي قبل التعليم أو العكس، بل أن كليهما وجهان لعملة واحدة، فالتغيير الاجتماعي والاقتصادي يقود إلى التعليم، كما أن التعليم حجر الزاوية في الارتقاء بمستوى الفرد، ويعد أداة من أدوات إحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي (المصرفي، ٢٠٠١، ص ٦-٧).

وقد استخدم معظم الأبحاث في اقتصاديات التعليم العديد من المفاهيم والقضايا التي لها علاقة بعلم الاقتصاد، أهمها ما يأتي:

١- رأس المال البشري ونظريته: يُعرّف رأس المال البشري بأنه: العامل المجهول الذي يسهم في إحداث النمو الاقتصادي الذي يتكوّن أساساً من التعليم والتدريب، وتفترض نظرية رأس المال البشري أن الإنفاق على التعليم يعد استثماراً في رأس المال البشري، وهذا الاستثمار يؤدي بدوره إلى زيادة دخل الأفراد والدخل القومي، وقد أبرزت الفروق التي أظهرتها الدراسات التي أجريت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين أهمية التعليم في زيادة الدخل، وهو ما جعل رجال الاقتصاد يستخدمون نظرية رأس المال البشري في دعم فكرة زيادة الاستثمار في التعليم (المركز العربي للبحوث، ٢٠١٢، ص ١٦)؛ لأن الاستثمار في العقول البشرية ينمو ويتطور، وهو أبقي من الاستثمار المادي.

٢- التكلفة: وهي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية؛ لتحقيق الأهداف المرجوة (أخضر، ٢٠٠٣، ص ٤٢٨)، إذ يتم تقديرها وحسابها وفقاً لدراسة جدوى.

٣- الفائدة أو المنفعة: وهي العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية، سواء أكان المستفيد الفرد أم المجتمع عامةً، فأي عمل يؤديه الفرد فإن له مردوده المادي أو المعنوي، الذي يعود على الفرد أو أفراد المجتمع، فبحسب التقديرات العالمية فإن العائد من رأس المال البشري يفوق العائد من رأس المال المادي بثلاث مرات على الأقل (أخضر، ٢٠٠٣، ص ٤٢٨).

٤- معدل العائد: وهو النسبة بين العائد والكلفة، سواء أكان للبرنامج التعليمي أم للمتعلم، إذ تقاس نسبة العائد المادي للبرنامج التعليمي مع كلفته، وتقاس نسبة الفرق بين منافع الفرد المتعلم وغير المتعلم، ولا يقاس معدل العائد المادي فقط، بل المعنوي أيضاً، فقد تسعى العوائد المعنوية للمعادلة في التكلفة المادية.

٥- مصادر التمويل: وهي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية والتدريبية، أو تساهم فيها هذه التكلفة، ولا يقتصر الأمر على الدولة فحسب، إنما أيضاً أصحاب القرار والشركات والمستثمرين.

٦- الكفاية والفاعلية: وهي جودة الخدمات التعليمية والتدريبية، ومستوى الأداء، ومدى مواءمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع، فقد تكون هذه الكفاية مؤثرة تأثيراً إيجابياً؛ لجودة العناصر البشرية والبرنامج التعليمي، مما يحقق فاعلية جيدة وواضحة في المخرجات التعليمية للخريجين. (ستراك، ٢٠٠٨، ص ٤١-٤٢)

أما علاقة التعليم بالاقتصاد، فبينهما تشابه كبير، فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية؛ فالتعليم في جزء منه عملية إنتاجية، يشترك فيها جميع الأطراف، من معلمين، ومتعلمين، وإدارة، ومناهج، وتقنيات، وحتى رؤوس الأموال؛ وذلك لإنتاج مخرجات تتمثل في المعارف والقيم والمهارات التي يكتسبها الخريجون، ومن ثمَّ توظيفها في الأعمال الاقتصادية، والحصول منها على دخل معين، كما أنه: "عملية استهلاكية، تتضمن تلبية حاجات المتعلمين إلى التعلم والمعرفة، وهكذا يجري تحليل العملية التربوية تحليلاً اقتصادياً، من حيث المدخلات والمخرجات، والعائد المترتب عليها، إضافة إلى الحاجة التي تشبعها". (الجابري، ٢٠١٦، ص ٢٤).

وقد برزت العلاقة بين التعليم والاقتصاد وتطورت على مراحل ثلاث، حددها الرشدان في الآتي: (الرشدان، ٢٠٠١، ص ١٤-٣٥).

المرحلة الأولى: وتشمل المحاولات والدراسات السابقة، التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد كان للتعليم والتعلم دور بارز في تطوير عمل الإنسان، والتأثير على نتاج عمله في جميع مراحل تطور الإنسانية، وأدى ذلك إلى تراكم الخبرات في كل المجالات؛ لبناء الحضارة الإنسانية التي بدأت بسيطة، واستمرت إلى أن وصلت إلى درجة عظيمة من الدقة والتعقيد في الوقت الحاضر.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي أدّاه التعليم والتعلم، فإن العلاقات المتبادلة بين النشاطات الاقتصادية والتعليمية بقيت قروناً بعيدة عن المعالجات التربوية، ولم تنل أي اهتمام يذكر، إلى أن جاء المربي السويسري بستالوتزي Bastalutzi الذي ربط النشاط التعليمي بالنشاط الإنتاجي في العملية التعليمية.

ومن هنا عُولجت هذه الموضوعات من قبل غير المختصين بشؤون التربية والتعليم، فقد توجه عدد كبير من الاقتصاديين إلى الاهتمام بمهارة العاملين؛ نتيجة للتعليم أو الخبرة عن طريق العمل، دون الارتقاء لدرجة الاهتمام بالعوامل الأخرى للإنتاج، كحجم القوى العاملة، وحجم رأس المال، ووسائل الإنتاج.

وتبناه سميث Smith إلى إخضاع النشاطات التعليمية للمعايير الاقتصادية، ولأن سميث Smith عالم اجتماعي إلى جانب كونه عالماً اقتصادياً، فقد ضمن القابليات النافعة المكتسبة من التعليم والتدريب لجميع السكان ضمن مفهوم رأس المال الثابت، كما أكد أهمية التعليم والتدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، وزيادة مهاراته اليدوية، وأشار أيضاً إلى أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية.

ودعا سميث Smith أيضاً إلى جعل المؤسسات التعليمية أكثر كفاءة وفعالية، إلى جانب النظر للتعليم على أنه الأكثر تأثيراً في إعداد الفرد للحياة الاجتماعية، وبما أن التعليم في نظر سميث Smith حق اجتماعي توفره الدولة، فمن الضروري توجيه نفقات معينة للنشاطات التعليمية، تؤدي في النهاية إلى تكوين (رأس المال)، يتمثل في العلم والمعرفة، وكيفية استخدامها من قبل الإنسان.

وبعد مرور الزمن ظهرت أفكار مارشال Marshall التي تعد نقطة تحول في المعالجات الاقتصادية في التعليم، فقد مهدت آراؤه لنقل دور التعليم من كونه عاملاً خارجياً في النمو الاقتصادي، إلى كونه عاملاً مباشراً في عملية الإنتاج، ويؤثر تأثيراً مباشراً في النمو الاقتصادي.

ويعد مارشال Marshall أول من جعل التعليم نوعاً من الاستثمار، مؤكداً الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للتعليم، مما يبرر رأيه في تخصيص نفقات للنشاطات التعليمية، التي تقدم مردوداً اقتصادياً عالياً، تسهم في الكشف عن المواهب الكامنة والإمكانات الخلاقة عند أفراد المجتمع، ويصل في النهاية إلى أن التعليم يعد استثماراً اجتماعياً ذا مردود اقتصادي عالٍ،

ومن هنا تكون معالجة التعليم معالجة اقتصادية صرفة، دون إعطاء أهمية للخصائص التربوية في معالجة النشاطات التعليمية.

المرحلة الثانية: شملت هذه المرحلة الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم في القرن العشرين، وتتمثل في تراكم الخبرات النظرية قبل القرن العشرين، حول أهمية التعليم ودوره في النمو الاقتصادي، وقد اتسمت هذه المرحلة بالدراسات ذات الطابع التطبيقي الميداني، واتساع نطاقها وشموليتها، فتناولت مجالات لم تكن معروفة من قبل، مثل: عناصر الكلفة والفاعلية، وكمية نفقات التعليم، وأساليب الإنفاق وفعاليتها، وأوجه العائد الفردي للتعليم، ونتج عن ذلك إظهار التعليم بوصفه نوعاً من النشاط ومجالاً لا يمكن تجاهله، وأصبح التعليم من وجهة نظر اقتصادية مجالاً يمتص حجماً كبيراً من القوى البشرية العاملة في المجتمعات.

كما أُجريت عدد من الدراسات لمعرفة مدى التطور الذي حدث في هذا المجال، منها معالجة جون فيزي J.Vaizey وبيكوك A.Peacock للاستثمارات الموظفة في التعليم، وتوصلاً إلى أن الاستثمارات سيحقق فوائد اجتماعية، تسمى بالفوائد الخارجية، تتمثل في:

- ١- الفوائد التي يحصل عليها أفراد المجتمع من بعضهم البعض من ذوي المستويات التعليمية في مجال العمل والإنتاج، وذلك بانتقال أثر الخبرات من الأفراد الذي يمتلكون تأهيلاً، ومهارة، وخبرة عالية، إلى أفراد في مستوى أدنى منها.
- ٢- تعميم صيغ الإنتاج بنقلها من جيل إلى جيل.
- ٣- الفوائد الناتجة عن ارتفاع المستوى الثقافي للمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى الحضاري، وتحسين نوعية القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وخلق أجواء وظروف أفضل للنشاطات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة البحث عن أساليب وأدوات علمية، تتجاوز الجوانب غير الدقيقة للطرق التي أستخدمت خلال الدراسات في المرحلتين الأولى والثانية، فبدأ التوجه نحو تعريف اقتصاديات التعليم، وبيان حداثة العلم، وليس بمستغرب أنه لا يعمل بصورة مستقلة عن بقية العلوم التربوية والاجتماعية، فقد توثقت الصلة بينه وبين غالبية العلوم الأخرى.

ففي قضايا تحديد التكلفة والعوائد الاقتصادية في التعليم على سبيل المثال، يلجأ الباحث في اقتصاديات التعليم عادة إلى التعاون مع زملائه في علم الاقتصاد، أما إذا تجاوز الأمر حدود العوائد الاقتصادية إلى العوائد الاجتماعية والنفسية وغيرهما، فإن الباحث لا يعمل منفرداً عن زملائه في علم الاجتماع، أو علم النفس التربوي، أو الصحة النفسية وغيرها من العلوم. كما تعددت دراسات اقتصاديات التعليم وتعمقت، حتى غدا هذا العلم واضحاً في مجالاته. وفيما يأتي بيان هذه المجالات:

١-٤-٤ مجالات البحث في اقتصاديات التعليم:

منذ أوائل ستينات القرن العشرين تعمقت الدراسات والأبحاث حول اقتصاديات التعليم، فأصبح هذا العلم واضحاً في مجالاته ونظرياته، وارتبطت مجالاته بعضها مع بعض ارتباطاً وثيقاً. (عابدين، ١٩٨٩، ص ٦٨)، وهذه المجالات هي:

١-٤-٤-١ التعليم بين الاستهلاك والاستثمار:

كانت نظرة معظم الاقتصاديين للتعليم قديماً نظرة استهلاكية؛ لأن التعليم خدمة تقدم للأفراد ولا يُرجى عائد مادي من ورائه، بل كانت النظرة على الإنفاق في بناء المصانع وإصلاح الأراضي، وغيرهما من الأمور المادية التي يطلق عليها مجالات استثمارية؛ لضخامة العوائد التي تأتي منها، فتوجهت معظم الميزانيات في السابق لمثل هذه المشروعات المادية، والاستثمار فيها، وفي المقابل أهمل جانب التعليم إهمالاً كبيراً.

وبعد مرور الوقت لاحظ المختصون الفروق الواضحة ما بين العامل المتعلم والعامل الأمي من ناحية: الكفاءة والقدرة الإنتاجية، وتحسين أساليب الإنتاج، وحسن التعامل مع الزملاء، وطريقة التصدي للشائعات... إلخ، ومن هنا بدأت النظرة للتعليم تتغير تدريجياً، وأدى ذلك إلى شيوع مفهوم رأس المال البشري بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية، وحينئذ علموا بأن التعليم يصقل مهارات وقدرات الإنسان، ويكسبه القدرة على التفكير والإبداع وتنمية العقل الذي يفيد في حاضره ومستقبله، بشكل يفوق إلى حد بعيد ما أنفق عليه من الوقت والمال والجهد. (عابدين، ٢٠٠٠، ص ٤٥).

لذلك رأى آدم سميث في مؤلفه الشهير (ثورة الأمم، ١٧٧٦م) أن الاستثمار في مجال التعليم لا يختلف عن الاستثمار في المجالات التي تدخل في العملية الإنتاجية (عابدين، ١٩٨٩، ص ٧٠)، أي أن الاستثمار في التعليم له حساب معدلات التكلفة والعوائد على الفرد والمجتمع، ومن ثم على الدولة، بمعنى أن الاستثمار في العقول البشرية يحسن دخل الفرد ويرفع مستوى عيشه، ثم يكتسب الخبرات، ويتبادلها مع أفراد المجتمع، وعليه يرفع مستوى العائد الاقتصادي للتعليم في الدولة.

وعليه: "فإن التعليم يؤثر بصورة غير مباشرة في معدلات نمو الدخل، وأن العلاقة بين حجم الموارد المخصصة للاستهلاك، وبين حجم الموارد المخصصة للاستثمار تؤثر في معدلات نمو الدخل القومي... وأن قياس معدلات النمو القومي استناداً إلى مؤشرات الادخار وترشيد الاستهلاك هي نماذج صالحة لبيان دور التعليم في النمو الاقتصادي". (سلامة، ٢٠١٠، ص ١١٢).

لذا تسعى معظم الدول جاهدة للاستثمار في المعرفة، ببناء نظام تعليمي للقرن القادم، يعمل على تحقيق مستقبل أفضل لجميع الأفراد دون استثناء، ويتصدى للأزمات ويواجه التحديات المستقبلية، ويتفاعل مع مشكلات المجتمع بامتلاكه لإرادة التغيير وإعادة التشكيل (فليه، ٢٠٠٧، ص ٢٦٣).

١-٤-٤-٢ تكلفة التعليم وتمويله:

تحتل تكلفة التعليم والإنفاق عليه وتطويره أهمية كبرى؛ لتنمية الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، فيتم الإنفاق على الوسائل التعليمية على سبيل المثال، وفي هذه الحالة فإن الإنفاق على التعليم من ناحية المعدات دون استخدامها يؤدي إلى زيادة الإنفاق، كذلك إذا أُستُخدمت استخداماً جيداً فإن أسعار الموارد تزيد والتكلفة تعلق، لذا لا بد أن يحقق الإنفاق على التعليم توازناً وتناسباً في توفير الموارد العينية الحقيقية من الأجهزة وغيرها، وتوزيعها على مراحل وأنواع التعليم المختلفة، لتحقيق الأهداف المنشودة. (خلف، ٢٠٠٦، ص ١٩٥).

ومن هنا تعد دراسة تكلفة التعليم وتمويله من أكثر القضايا جدلاً في اقتصاديات التعليم، خاصة من ناحية المصادر التي تموّل هذه التكلفة، أهى من الدولة وحدها؟ أو الدولة وأصحاب الشركات والقطاعات التي تستفيد من العمالة المتعلمة؟ أو مصادر أخرى (عابدين، ١٩٨٩، ص ٧٣)، كالمستثمرين أصحاب المعاهد لتعليم اللغة، أو من الضرائب التي تفرضها الدولة؟ أو البنوك التي تدعم جميع قطاعات الدولة؛ لكونها تتحمل مرتبات الموظفين من الجنسين لمدة شهر أو شهرين، شريطة أن يستلم الموظفون مرتباتهم عن طريق مصرف محدد، وهذه سياسة كثير من الدول. وتُعزى زيادة تكلفة التعليم في معظم دول العالم لأسباب كثيرة، منها:

١- النمو السكاني الطبيعي، وتزايد عدد الأطفال في سن التعليم، يتطلب التوسع بصورة مستمرة في إنشاء المؤسسات التعليمية.

٢- الاهتمام بعوامل الجودة في التعليم، كالحاجة المستمرة لتغيير مواصفات الأبنية المدرسية والأجهزة والآلات؛ لتلائم متطلبات التعليم الحديث.

٣- تطبيق معظم الدول فكرة التعليم الإلزامي المجاني للمراحل الثلاث: الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية.

٤- ازدياد الإقبال على التعليم العالي، وهى من أكثر المراحل التعليمية كلفة؛ نظراً إلى طبيعة الدراسة ولأهدافه المتميزة. (سلامة، ٢٠١٠، ص ١٢٩ وما بعدها).

ومن هنا ترى الباحثة ضرورة فتح معاهد لتعليم اللغة العربية ومؤسسات تعليمية أهلية، تُخفف من كلفة التعليم؛ لأنها ستحقق مردوداً مادياً يعود على المؤسسة والمستثمر بالنفع والفائدة، ويقلل من تحمل الدولة لوحدها تكلفة التعليم.

١-٤-٤-٣ الكفاءة والإنتاجية في التعليم:

لم يعد التعليم في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية خدمة تقدمها الدولة للمواطنين، بل أصبح عملية إنتاجية واستثمارية تساهم في بناء رأس المال البشري مع تحقيق الكفاءة العالية، للتدخل بين الكفاءة والإنتاجية في العملية التعليمية (الرشدان، ٢٠٠١، ص ٢٣٧).

بداية لابد من تعريف الكفاءة من المنظور الاقتصادي ممثلاً في: الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال وفي أسرع وقت. أما معنى الكفاءة في العملية التعليمية فهي: الحصول على أكبر قدر من المخرجات التعليمية مع أكبر اقتصاد في المدخلات، أو الحصول على مقدار معين من المخرجات باستخدام أدنى حد من المدخلات (الرشدان، ٢٠٠١، ص ٢٣٨)، فكلما زادت الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، تحسنت نوعية المتعلمين، وقلّت نسبة الإهدار (ستراك، ٢٠٠٨، ص ٥٩).

بمعنى أنه كلما ازدادت كفاءة العناصر البشرية داخل العملية التعليمية، من معلمين ومشرفين وإداريين، خرجنا بمخرجات جيدة من المتعلمين وبتكلفة أقل، فالبحث عن الكادر التعليمي الجيد والأساليب الحديثة للتعليم، وإمكانية المعلم من استخدامها، وابتكار أفكار لنفسه، كلما انعكس ذلك على المتعلمين بالإيجاب، فالمعلم الجيد هو من ينوّع في طرق التدريس بحسب ما يقتضيه كل موضوع من موضوعات المادة المقدمة.

وتُعرّف الإنتاجية في العملية التعليمية بأنها: العلاقة بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها، بمعنى أن نسبة الإنفاق على المدخلات توافُق نسبة المخرجات، أو قد تقل نسبة الإنفاق على المدخلات، وتزيد نسبة المخرجات، أو قد تقل نسبة الإنفاق على المدخلات، وتقل معها نسبة المخرجات، أو ترتفع نسبة الإنفاق على المدخلات وتقل نسبة المخرجات التعليمية (خلف، ٢٠٠٦، ص ٢٤٣-٢٤٤)، وهذه العلاقات تتأثر بالعناصر البشرية في المؤسسة التعليمية، ومدى قدرتها على التخطيط السليم الذي يحقق نجاح الإنتاجية المنشودة في التعليم أو لا يحققها.

ومن هنا فإن العلاقة ما بين المدخلات والمخرجات في الإنتاجية التعليمية هي التي توضح (الكفاءة الإنتاجية المتحققة في العملية التعليمية)، والتي تعني: "مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المرجوة منه. والكفاءة الإنتاجية في التعليم قسمان، هما: الكفاءة الإنتاجية الداخلية، والكفاءة الإنتاجية الخارجية" (الرشدان، ٢٠٠١، ص ٢٣٩)، فلكل مؤسسة تعليمية أهداف خاصة تسعى لتحقيقها، مع تنظيم في نسبة المدخلات والمخرجات، فما الكفاءة الداخلية والخارجية التي يقصدها الرشدان؟

وتعرّف الكفاءة التعليمية الداخلية: "بأنها العمليات التي تنشأ داخل الميدان التعليمي، وتشمل كل الموارد المستخدمة في التدريس" (F. Grin، ٢٠٠٨، ص ٨٥).

ويشير التعريف إلى كل ما يتعلق بالقائمين على العملية التعليمية لتنظيم المناهج الدراسية، وإدخال الوسائل التكنولوجية، واقتراح الأنشطة المصاحبة للتعليم، وطرق سير المناهج، وكل ما يعين العملية التعليمية، مع توفير الإدارة التعليمية الرشيدة التي تنظم ساعات الدراسة، وتقسيمها وتحدد المستويات، وحتى تتحقق هذه الكفاءة لا بد من الانسجام والتفاهم بين القائمين على الحركة التعليمية داخل المؤسسة نفسها، من أعضاء هيئة تدريس والمشرفين والإداريين، مع توفير وتنسيق الأمور المالية والفنية والتنظيمية. (الرشدان، ٢٠٠١، ص ٢٤٠).

وترى الباحثة أن الكفاءة الداخلية تركز أكثر على المعلم نفسه؛ لكونه أعلم بنفسية متعلميه في المقام الأول، وبمناسبة المنهج المقرر على المتعلم، والطرق المناسبة في تقديم المواد اللازمة والممكنة لاستخدامها في العملية التعليمية، وقد ينفرد كل معلم بوسائله التعليمية، وابتكاره واستحدثاته للطرق التدريسية.

لذا فإنه: "كلما ازدادت الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، تحسنت نوعية الطلبة وقلت نسب الإهدار". (ستراك، ٢٠٠٨، ص ٥٩)، أي كلما زادت كفاءة العناصر البشرية في العملية التعليمية حصلنا على خريجين بمستويات جيدة، وعليه فإن الأمر متوقف على الإدارة الجيدة، وحسن التصرف في تكلفة التعليم الذي يحقق نسبة إنفاق أقل بنسبة مخرجات أكثر.

أما الكفاءة التعليمية الخارجية فهي: "المنافع والفوائد التي تبدأ بعد الانتهاء من مراحل التعليم" (F. Grin، ٢٠٠٨، ص ٨٥)، وعرفها الرشدان بأنها: "قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وُضع النظام من أجله، بتقديم الخريجين للمساهمة في مجالات الأنشطة المختلفة بكفاءة واقتدار، تؤدي إلى كسب ثقة أصحاب الأعمال ورضاهم" (الرشدان، ٢٠٠١، ص ٢٤٣)، ومن المعلوم أن النظام التعليمي في أي دولة يُوضع

من أجل خدمة المجتمع وأفراده، لذلك كان من الطبيعي أن تتساير أهداف التعليم مع أهداف المجتمع، وتلبي احتياجاته، وخطط التنمية فيه (الرشدان، ٢٠٠١، ص ٢٤٣).

فالحديث عن الكفاءة التعليمية الخارجية يؤكد على ضرورة مراعاة النظام التعليمي للبيئة المحلية، التي تفرض متطلباتها من الخبرة والمعرفة واحتياجاتها من القوى العاملة المؤهلة، ومن هنا يتضح أهمية الربط الوثيق بين المدرسة والمجتمع في جميع دول العالم على اختلاف مستوياتها التنموية، خاصة الدول النامية ذات الإمكانيات الضعيفة، التي لا تستطيع تحمل المزيد من الإهدار في إنتاجاتها. (الرشدان، ٢٠٠١، ص ٢٤٣).

وعليه فإن العلاقة بين الكفاءتين الداخلية والخارجية وثيقة، لا سيما من ناحية تحديد أهداف النظام التعليمي، على أساس من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وعادة ما يؤدي ضعف التناسق بين أهداف المجتمع وأهداف النظام التعليمي إلى ضعف أو تضاد العلاقة بين الكفاءتين (عابدين، ١٩٨٩، ص ٧٦)؛ إذ لا بد أن يتوافق تعليم الأفراد والمجتمع مع احتياجات الدولة، حتى لا تحصل هجرة العقول البشرية فتُحرَم دولها الفائدة المرجوة.

١-٤-٤-٤ مجالات أخرى أكثر حداثة:

بالإضافة إلى المجالات السابقة أضاف عابدين بعض المجالات الحديثة، من أبرزها:

١- **العدالة:** للعدالة أكثر من مدخل، منها ما يتعلق بعدالة توزيع التعليم والتدريب بين الأفراد والجماعات، وآخر يتعلق بأثر التعليم في توزيع الدخل.

٢- **دوال الإنتاج التربوي:** عادة ما تُستخدم هذه الدوال في صناعة قرارات بشأن توزيع الموارد التربوية، أي إن دالة الإنتاج عبارة عن علاقات رياضية، تصف كيف يمكن أن تتحول الموارد التربوية _ المدخلات _ إلى مخرجات تربوية، وفقاً لدرجة ارتباطها بالمخرجات.

٣- **الجودة التربوية:** فقد زاد الاهتمام بجودة التربية في الآونة الأخيرة عالمياً وعربياً، وتشير الدلائل إلى إمكانية زيادة الاهتمام بها في المستقبل، فالجودة مرتبطة بالتكلفة، مما دعا إلى ظهور مجال جديد، يسمى باقتصاديات الجودة، ويبرز تأثيرات الجودة من ناحية المال والجهد والوقت الذي تتطلبه الجودة في التربية. (عابدين، ١٩٨٩، ص ٧١).

وقد أضاف الرشدان إلى هذه المجالات مجالاً خامساً وهو **هجرة العقول** (الرشدان، ٢٠٠١، ص ٣٥)، أو ما أسماه فلييه **بهجرة الكفاءات**، أي هجرة أصحاب المستويات العالية في التعليم، فهجرة مثل هؤلاء من مشكلات الدول النامية، خاصة أن التعليم عنصر جوهري من عناصر التنمية الاقتصادية لهذه الدول (فلييه، ٢٠٠٧، ص ٢٤٦)، مثلما حدث من هجرة العقول البشرية المغربية إلى أوروبا؛ بسبب تعلمهم اللغة الفرنسية.

ومن هنا فقد نشأ علم اقتصاديات التعليم في أحضان دراسات الدول المتقدمة، التي تتميز بالثراء المتنامي، فقد حرصت على تطبيق معظم أو كل ما يُنادي به هذا العلم من استثمار جيد لمواردها التعليمية، بالإضافة إلى الحرص على رفع عوائد التعليم، مع الاعتدال في الإنفاق، دون التضحية بالجودة وتقليل عوائد ذلك التعليم. (عابدين، ١٩٨٩، ص ٧٨)

فعلى سبيل المثال: قامت سياسة اليابان في ثمانينات القرن العشرين، على أساس التوزيع الكفء للموارد المحددة أكثر من مجرد التوسع في التمويل، استناداً إلى فكرة مفادها: أن الاستثمار الناجح لا يعتمد على كيفية زيادة الموارد المالية فحسب، بل على حسن توزيعها واستغلالها. ومن هذا المنطلق عُد هذا الاتجاه اتجاهاً عالمياً آخذاً في التزايد، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية (عابدين، ١٩٨٩، ص ٧٨).

ومن هنا فإن الجودة في الإنتاجية أو المخرجات التعليمية لا تتعلق بضخامة الإنفاق، فقد تتحقق الإنتاجية بتكلفة معتدلة، وفق دراسة جدوى وتخطيط جيد للعملية التعليمية، مع استخدام الموارد المالية والعينية بشكلها الصحيح.

وبالنظر إلى إمكانية الاستفادة من اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، فإن تزايد أعداد المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة أدى إلى تنوع مؤسسات التعليم وزيادة عدد سنواته، وبذل بعض المحاولات للارتفاع بمستواه نحو الأفضل، فنتج عن ذلك ارتفاع النفقات، وصارت الحاجة ماسة لتطبيق بعض مبادئ اقتصاديات التعليم في البلاد العربية (عابدين، ١٩٨٩، ص ٧٨)، وإمكانية استخدام هذا العلم في العديد من المجالات، ومن أهمها:

١- تحديد أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية البشرية والمالية والتكنولوجية المناسبة للأهداف التعليمية، التي ترغب البلاد العربية في تحقيقها في مراحل التعليم المختلفة، فتُحدد تبعاً لذلك الاعتبارات التي تناسب كل دول، من حدود التكلفة، والإمكانات المتاحة وغيرهما.

٢- تحديد تكلفة المراحل التعليمية المختلفة للمستقبل القريب والبعيد؛ وفق ضوء مؤشرات الحاضر، وطموحات وتوقعات المستقبل؛ لتسهيل عملية تدبير التكلفة وتمويلها.

٣- البحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم، مثل أصحاب القرار والشركات والمستثمرين، بالإضافة إلى ميزانية كل دولة وفق ظروفها.

٤- دراسة كيفية توزيع ميزانية التعليم على مراحل المختلفة وفقاً لمعايير علمية مقبولة، مثل: تحديد أعداد المتعلمين في كل مرحلة، وخصائص المتعلم، ومستويات الجودة المنشودة، وغير ذلك.

٥- دراسة عوائد التعليم، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التكلفة، وأهمية النظرة الشاملة للعوائد المادية والمعنوية معاً.

٦- دراسة الطرائق التي تكفل رفع كفاءة وإنتاجية النظم التعليمية من المنظورين الكمي والكمي. (عابدين، ١٩٨٩، ص ٧٩).

وبناء على ما سبق يمكن الجزم بأن التعليم أحد المجالات الاستثمارية، لكنه مجال استثماري طويل الأمد؛ لأنه في المقام الأول استثمار في العقول البشرية، مع مراعاة طريقة الإنفاق وحساب التكلفة المعتدلة فيها، بوضع دراسة جدوى وتخطيط سليم يحقق مخرجات أفضل، بالإضافة إلى استخدام الموارد التي تخدم العملية التعليمية المناسبة لكل مرحلة دون الإفراط فيها؛ حتى لا تكون نسبة التكلفة عالية مقارنة بالمخرجات.

فالمستثمر حينما يضع في مؤسسته جميع الموارد التكنولوجية الحديثة التي قد لا تتناسب مع عمر المتعلمين، أو لا تخدم المناهج، بالإضافة إلى الإنفاق على المعلمين ذوي الخبرات القليلة، فلن يحقق مخرجات جيدة، كذلك الأمر بالنسبة لقلة التكلفة مع مخرجات جيدة، فإن التكلفة القليلة لن تغطي مصاريف المؤسسة بما فيها المعلم والمناهج وغيرهما، وبهذا سيزيد

العبء على المعلم وقد لا يصل بالمتعلم إلى مبتغاه، لكن حينما تكون العملية متزنة ومدرسة ومعتدلة، فإن ذلك يجعل المؤسسة التعليمية قادرة على تحقيق أفضل المخرجات.

١-٤-٥ العائد من الاستثمار في التعليم:

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، لكن هذا العنصر لن يؤدي دوره بدون تعليم؛ إذ يسهم الأخير في تراكم رأس المال البشري، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأمد، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليماً، ومن هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني، ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام. (غربي، ٢٠٠٨، ص ٢١).

وقد أُجريت العديد من الدراسات حول مفهوم (معدل العائد من التعليم)، أظهرت أن العائد من الاستثمار في التعليم أعلى وأكثر إيجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، ومن بين الإسهامات الأساسية في تحليل معدل العائد من التعليم وأثره على تمويل التعليم ما جاء في تقرير البنك الدولي لعام (١٩٩٥م) من أن العائد من الاستثمار في التعليم الابتدائي يساوي ضعف العائد من الاستثمار في التعليم العالي، ومع ذلك فحكومات هذه الدول تدعم التعليم العالي على حساب التعليم الابتدائي، كما يشير تقرير إلى أن معدل العائد من الاستثمار في التعليم الأساسي (الابتدائي والمتوسط والثانوي) في البلدان ذات الدخل المتوسط والضعيف أعلى من معدل العائد من الاستثمار في التعليم العالي، وعليه ينبغي وضع التعليم الأساسي على قمة أولويات الإنفاق العام في تلك البلدان، التي لم تحقق حتى الآن درجة الاستيعاب الكامل في التعليم الأساسي. (المركز العربي للبحوث، ١٩٩٥م، ص ١٧).

ويؤكد ما أورده البنك الدولي أن بعض الوظائف لا تُلزم صاحبها شهادة جامعية، أو ما بعد الجامعية ليتسنى له الحصول على وظيفة، فبعض المهن تتطلب تعلم القراءة والكتابة للعمل في أحد المحال التجارية التي لا تتطلب لغة ثانية، أو العمل موظف استقبال في أحد

القطاعات؛ لذلك جاء التركيز والإنفاق على المستويات الأساسية من التعليم، وعليه تكون عائدات هذه المستويات أعلى من عوائد المستويات العليا.

أما العائد من الاستثمار في التعليم، فيتم احتسابه بمقارنته بمقدار العائد الذي يدره هذا النشاط، قياساً بما ينفق عليه من أموال في المباني والرواتب والأجور والكتب... إلخ (الرشدان، ٢٠٠١، ص ١٧٥)؛ لذا جاءت العوائد في التعليم منطلقة من وجهات نظر مختلفة ومتعددة (مذكورة في خلف، ٢٠٠٦، ص ٢٢١-٢٢٧)، على النحو الآتي:

١- من وجهة نظر الفرد: يلبي التعليم حاجاته في الحصول على المعلومات والمعارف، وتشبع ميوله ورغباته، بالإضافة إلى أنه يطور درجة وعيه وثقافته، ويزيد من إحساسه وشعوره بتوفير مستوى أفضل لحياته، كما تزيد معلوماته ومعارفه ومهاراته بصورة تزيد معها قدراته الإنتاجية، وتزيد كفاءته في أداء عمله، وعليه ترتفع معها إنتاجيته، وبهذا يحقق الفرد زيادة في الدخل بحسب ما توصل له من المستوى التعليمي.

٢- من وجهة نظر المجتمع: هو عبارة عن العائد على عدد العاملين بمستويات تعليمية معينة، وإسهام ذلك التعليم في تطوير وتنمية معظم جوانب الحياة الاجتماعية، والحضارية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، كما أن هذه العوائد إما أن تكون مباشرة كزيادة إنتاجية العامل بسبب تعليمه، وقد يكون العائد غير مباشر كإسهام المستوى الصحي في زيادة إنتاجية العامل، وسيأتي الحديث عنه لاحقاً.

٣- من وجهة نظر الاقتصاد: إن العائد من التعليم يحقق زيادة الإنتاج والدخل القومي، فيتم قياس العلاقة بين زيادة الإنفاق على التعليم وزيادة الإنتاج والدخل القومي، لذا فإن إسهام التعليم في نمو الدخل القومي عن طريق زيادة الإنتاج يحقق العائد من التعليم.

فلكل قطاع سواء أكان تعليمياً أو غير تعليمي متطلباته؛ وعليه فإن مخرجات كل عامل تتغير بحسب المستوى التعليمي، ولكن إنتاجية الدخل للقطاع يتم احتسابها وفقاً للعائد الكلي للقطاع نفسه، وليس للعامل أو مجموعة العمال، فالعامل بدرجة تعلمه يزيد دخله،

ويتحسن تبع لذلك مستواه المعيشي، وهذا العامل يؤثر في المجتمع من ناحية تطويره وتنميته في معظم جوانب الحياة، أما القطاع الذي يفيد الفرد والمجتمع، والقطاع نفسه، والدخل القومي للدولة، فيتم حساب عوائده عن طريق زيادة الصادرات والواردات الداخلية والخارجية، مع فرض الضرائب من الدولة عليه.

وتتم دراسة العائد من الاستثمار في التعليم على مرحلتين: الأولى/ الاستثمار في الميدان التعليمي، وهي مرحلة التقرير. والثانية/ قياس المردود الاستثماري، وهي مرحلة القياس، وفيما يأتي بيان لذلك:

١-٤-٥-١ المرحلة الأولى: الاستثمار في الميدان التعليمي (مرحلة التقرير):

لاحظ الخبراء فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في السلوك والإنتاج وغير ذلك من الجوانب؛ إذ دفعت الفروق المختصين لتقرير وجود آثار وعوائد إيجابية للتعليم في بناء الإنسان (عابدين، ٢٠٠٠، ص ٩٢)؛ لأن التعليم زيادة له في الدخل - عائد مادي - وتنمية له في مراحل سير العمل وتطويره - عائد معنوي -.

ومنذ أن نادى شولتز Schultz بفكرة نظرية رأس المال البشري اتجهت الأنظار إلى تعميق الدراسات في هذا الشأن، فأفادت الدول من هذه النظرية، فأكدت على أهمية تعليم القوى العاملة وتطوير قدراتها باستمرار؛ حتى تمتلك القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها في المؤسسات الإنتاجية، وهذا الأمر دفع معظم الدول إلى تكريس جزء كبير من ميزانياتها من أجل التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية، وتوجيه الجزء الكبير من الموارد المالية إلى مراكز البحث والتطور التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات العلمية والتقدم التكنولوجي. (غربي، ٢٠٠٨، ص ٢٣).

وتلخصت النظرة الضمنية لما كتب عن عوائد التعليم في أنه يعد التعليم سلعة رأس مالية تسهم في اختصار عدد العاملين؛ لأن العامل المتعلم أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم، فهو فرع خاص من الاستثمار البشري، فكلما تحسّل العامل على تعليم عالٍ، كلما ارتفع مستوى الإنتاجية والدخل، فضلاً عن أن للتعليم اقتصاديات خارجية كبيرة، فالإنسان المتعلم عادة

ما ينشر المعرفة حوله، ويجعل زملاءه العمال أكثر إنتاجية، وعادة ما تستفيد الجماعة من أفرادها المتعلمين، وهي أيضاً تؤثر سلباً بغير المتعلمين منهم، كما يعد التعليم سلعة استهلاكية معمرة، فهو يسهم في إشباع حب الاستطلاع، وتوسيع الأفق عن طريق الدورات التدريبية والمشاركة في المؤتمرات، الذي يؤدي إلى تقوية الشخصية والارتقاء بها، بالإضافة إلى أن التعليم سلعة اجتماعية، حيث يزيد من التوعية والإرشاد بمنع الجريمة أو تقليلها، وزيادة السمو والارتقاء الاجتماعي للأفراد، فتمنحهم تهذيب الذوق وتنقية الخلق والسلوك، وعليه فهو يسهم في تغيير أنماط الحياة والاستهلاك (عابدين، ٢٠٠٠، ص ٩٥-٩٦).

معنى هذا أن هناك وعياً بأهمية الاستثمار في التعليم، الذي يرقى بالفرد لينمي اقتصاد دولته، فتثمر عقول واعية، ومفكرة، ومبتكرة، ومبدعة، لرفع العائد الاقتصادي، هذا من جانب أهمية الاستثمار في التعليم. أما العوائد المتحصلة من هذا التعليم فتتمثل فيما يأتي:

١- **العوائد الفردية:** وتقاس بحسب المستوى التعليمي لكل فرد، متضمنة التكاليف المباشرة من النفقات على الدراسة من كتب وغيره، والتكاليف غير المباشرة وهو وقت المتعلم المخصص للتعليم. أما حساب العائد فهو المقارنة بين التكاليف التي أنفقها المتعلم، وبين الدخل الذي نتج عنها لكل فرد. (ستراك، ٢٠٠٨، ص ٤٩).

٢- **العوائد الاجتماعية:** وهي تعبر عن الفروق الإيجابية بين التكاليف التي تتكبدها الدولة، والعوائد الأخرى التي تحصل عليها، أي التكاليف مباشرة وغير المباشرة، إذ تذهب الأولى بنفقة اقتصاد الدولة على التعليم من رواتب المعلمين، وجميع مستلزمات مباني التعليم من كتب، وكهرباء، وأثاث... إلخ، وتذهب الثانية إلى قيمة وقت المتعلمين. أما العائد فيحسب عن طريق الكلفة التي تقدمها الدولة والربح، الذي يجنيه المجتمع (ستراك، ٢٠٠٨، ص ٤٩).

ولذا فإن كل ما تحصّل عليه الفرد من العوائد المعنوية لن يثمر إذا لم يستعملها في خدمة مجتمعه ودولته، فاستخدامها يثري ما لديه من الأفكار والإبداعات، التي يزيد معها مستوى دخله المادي، ويسهم بمشاركة هذه العوائد المعنوية مع أفراد مجتمعه، فتعاون الفرد مع مجتمعه

وإبراز ما لديهما من خبرات، وابتكارات، وإبداعات، ترتقي بالدولة نحو الأفضل مع رفع عوائدها الاقتصادية.

١-٤-٥-٢ المرحلة الثانية: قياس المردود الاستثماري التعليمي (مرحلة القياس):

بعد أن بيّن الاقتصاديون دور التعليم في النمو الاقتصادي، أرادوا قياس مدى إسهام التعليم في النمو، لهذا اصطنعوا بعض الطرق التي تعددت وتباينت بين الباحثين، إلى أن أصبحت ظواهر بارزة في ميدان اقتصاديات التعليم، غير أن هذه الطرق لا تزال موضع جدل بشأن ملاءمتها لقياس العوائد، ومدى إعطائها النتائج الدقيقة لذلك، وبعض الباحثين لا يزال يشكك في إمكانية دراسة عوائد التعليم بالطرق والأساليب المعروفة حالياً (الرشدان، ٢٠٠١، ص ١٧٨).

وعلى الرغم من ذلك فقد أستخدمت أربعة طرق لقياس عوائد التعليم (الرشدان، ٢٠٠١، ص ١٧٨-١٨٢، وعابدين، ٢٠٠٠، ص ١٠٣-١٤١، وغربي، ٢٠٠٨، ص ٢٨-٣١، والجابري، ٢٠١٦، ص ١٧٥-١٩٩). وفيما يأتي بيانها:

١-٤-٥-٢-١ طريقة الترابط: تعتمد هذه الطريقة على الربط بين النشاط التعليمي والنشاط الاقتصادي، ولهذه الطريقة عدة أساليب، منها: المقارنة بين عدد من البلدان في مدة محددة، واكتشاف الترابط بين نمو التعليم ونمو الدخل القومي، والترابط عبر الزمن، أي قياس الترابط بين التعليم وبين الدخل القومي داخل بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة، وقياس الترابط داخل المؤسسات الصناعية وغيرها، وذلك بتقدير أثر التعليم في إنتاج هذه المؤسسات، على غرار ما يجري في تقدير أثر التعليم في الإنتاج القومي.

إلا أن هذه الطريقة لا تخلو من العيوب، منها: أنها تُهمّل أثر العوامل غير التعليمية في النشاط الاقتصادي، فعندما يزداد الدخل القومي بزيادة نمو التعليم وتطوره، قد يكون رأس المال المادي هو الذي زاد الإنتاج والدخل، وزاد في الوقت نفسه مقدار التعليم، أي لا يكون مستوى التعليم شأن في رفع العائد.

ومن العيوب أيضاً أن عوامل سوق العمل والعمالة أو أسعار النقد هي التي تفسر التذبذب صعوداً أو هبوطاً في أجور العمال أكثر مما يفسرها مستوى التحصيل العلمي، وترى الباحثة أن العوامل الجغرافية لها أثر في ذلك، فقد تختلف نتائج دراسة تعليم منطقة جغرافية عن منطقة أخرى، وهذا يؤدي إلى اختلاف مستوى الدخل وكذلك الإنفاق.

١-٤-٥-٢ طريقة البواقي: وتتخلص في أن إجمالي الدخل القومي يرجع إلى ما أنفق من رأس المال والعمل. أما الباقي فيعود للتحسن في أداء القوى العاملة بسبب التعليم، أي إن العوائد تتحصل بالأساس من رأس المال المادي ومن العمل، والباقي من القوى العاملة المتعلمة، وليس رأس المال البشري فقط هو من يرفع العائد، بل عوامل أخرى، إلا أن هذه الطريقة أنتقدت لعدم دقتها في حساب عنصري رأس المال والعمل، وصعوبة حصر كل العوامل المؤثرة في حساب العائد من الخبرة والمستوى التعليمي... إلخ.

١-٤-٥-٣ طريقة التنبؤ باحتياجات الطاقة العاملة: وتعني احتساب ما يحتاجه الاقتصاد القومي من أيدي عاملة ماهرة وفنية، متخصصة ومناسبة لمعظم القطاعات والوظائف.

١-٤-٥-٤ طريقة القياس المباشر لعائدات التعليم: وهي تقوم على حساب تكاليف المشروع التعليمي، ثم تحسب عائداته على المستوى الفردي أو القومي، بعمليات رياضية أو حسابية لتحديد الأرباح التي يدرّها المشروع، وحساب معدل إنتاجية التعليم على المستوى القومي، أو الاجتماعي، أو على مستوى الأفراد، ثم المقارنة بين مستوى تعليمهم وأرباحهم؛ للحصول على معدل عائد التعليم عن طريق نسبة الأرباح إلى النفقات.

إلا أن طريقة قياس العائد من التعليم قد واجهت انتقادات، ففكرة قياس العائد هي الفروق بين أرباح الأفراد التي تعكس اختلاف مستويات تعليمهم وتحصيلهم الدراسي، ولكن هذه الفكرة لم يُسلّم بها بعض المتعلمين؛ والسبب يعود إلى أن تفاوت الأرباح قد لا تعود على المستوى التعليمي وحده، قد يعود إلى الذكاء بين الأفراد ومكانتهم الاجتماعية، أو الطبقية، أو الوضع المالي لأبائهم، أو طموحاتهم، أو علاقة ذويهم بمسؤولين في السلطة (ستراك، ٢٠٠٨، ص ٥٨)، أو سنوات خبراتهم في ذلك المجال، أو الاحتكاك مع ذوي الخبرة، أو أن بعض الوظائف تناسب الرجال دون النساء والعكس، كما أن للمنطقة التي

يسكن فيها كلا الجنسين دور في رفع العائد وانخفاضه. وقد يرتبط العائد من التعليم على بموضوع الصحة الذي حظي: "باهتمام صانعي القرار والباحثين في اقتصاديات التنمية؛ وذلك لأهميته الحيوية في النشاط الاقتصادي للأفراد، إذ تبين أنه يشكل بحق رأس مال بشري لا يقل شأنًا عن رأس المال المادي". (بوطيبة، ٢٠١٣، ص ١٥٣).

١-٥ المبحث الرابع / الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية

١-٥-١ تمهيد:

تناولت الدراسة في المبحث الأول كيف كان لاقتصاديات اللغة نقلة نوعية منذ ظهوره عند مارشاك Marschak، إلى أن تم ربطه بالمسائل الاقتصادية من ناحية الربح والخسارة، بفعل العولمة بوصف اللغة أداة للهيمنة، التي وجد الاستثمار من خلالها مجالاً خصباً للاستثمار فيها، معنى ذلك أن اللغة المهيمنة تكون اللغة الثانية للدولة المستعمرة، وفي الوقت نفسه اللغة الأم لدولة المستعمر، فنحن إذاً أمام نوعين من اقتصاديات اللغة، وهما: اقتصاديات تعليم اللغة الأم، واقتصاديات تعليم اللغة الثانية.

وقد ذكرت غرين F.Grin أن هناك فرقاً بين هذين النوعين؛ لأن القضايا الاقتصادية لتعليم اللغة الأم تختلف عن تعليم اللغة الثانية من الناحية التحليلية: العوائد، والتكلفة، وحجم المدخلات، وحجم المخرجات... إلخ. (Grin, 2008, p83)

وعلى الرغم من ذلك فإن مجال اقتصاديات تعليم اللغة محدود البحث والاستقصاء والتحقيق، والذي يُنظر له من منطلق الاقتصاديات العام، بمعنى إمكانية استخدام الباحث للأدوات المفاهيمية والمنهجية في تعليم الاقتصاد، بوصفها نقطة انطلاق لاقتصاديات تعليم اللغة، ويتقاطع مع هذا النوع مجال اقتصاديات التعليم باعتبار أن تطبيقات نظرية رأس المال البشري في تعليم اللغة الثانية تثير أسئلة اقتصادية، تتجاوز الاستثمار في رأس المال البشري؛ لكونه مكوناً رئيساً لسياسة اللغة (Grin, 2008, p84).

فالولوج إلى اقتصاديات تعليم اللغة يكون من منطلق الاقتصاديات عامةً، ويمكن استخدام الأدوات والمفاهيم المنهجية المعتمدة في علم الاقتصاد؛ لدراسة اقتصاديات تعليم اللغة، وعندما يتقاطع الأخير مع اقتصاديات التعليم، فإن نظرية رأس المال البشري في تعليم اللغة الثانية تثير العديد من المسائل الاقتصادية، من ناحية الربح والخسارة، أو العوائد والعوائق، والتكلفة، وحجم الإنفاق، والكفاءة الإنتاجية والاستهلاكية التي تقف وراءها سياسة اللغة، والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة للدولة – أي كانت – من رفع العائد

الاقتصادي مع تقليص حجم التكاليف، بالإضافة إلى التخطيط السليم لتعليم اللغة الثانية، مع مراعاة الحفاظ على اللغة الوطنية.

وعليه فإن اقتصاديات تعليم اللغة الثانية أعم من الاستثمار فيه؛ لأن الأخيرة تنحصر في نظر الباحثة في حدود الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، وحساب التكلفة والإنفاق والكفاءة الإنتاجية والاستهلاكية... إلخ، بينما اقتصاديات تعليم اللغة الثانية يدرس أثر اللغة الثانية في الفرد والمجتمع، وأثر هذا التنوع على المستوى المعيشي، وآثار تعلم اللغة الثانية على التنمية الاقتصادية لدولة ما... إلخ، فالفرق بينهما إذاً مثل الفرق بين اقتصاديات اللغة والاستثمار في اللغة، ومن هذا المنطلق سيقتصر الحديث على الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

١-٥-٢ تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة:

زاد الانفتاح على تعلم اللغة العربية بعد أحداث (١١) سبتمبر من سنة (٢٠٠١م)، وتنامى الاهتمام بها وبالثقافة العربية والإسلامية، وزاد على إثر هذا عدد برامج تعليم اللغة العربية لغة ثانية في الجامعات والمعاهد، كما زاد عدد المنح والمساعدات الأكاديمية للمتخصصين في هذا المجال، وزاد معها التشجيع والدعم الحكومي في أمريكا _على سبيل المثال_ للعاملين في وزارة الجيش لتعلم اللغة العربية، التي جُعِلت فرصة للارتقاء في السلم الوظيفي والدخل المادي. (أبو شعلة، ٢٠١٦، ص ١).

ويعد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً من المجالات الاستثمارية التعليمية المباشرة _كما أُشير لها سابقاً_، فهذا النوع من التعليم يأتي رغبة من المتعلمين لتعلم اللغة العربية لأغراض عدة قد تكون سياسية، أو ثقافية، أو دينية، أو تعليمية، أو اقتصادية، وتكون هذه المعاهد المتخصصة في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً إما في داخل البلاد العربية أو خارجها.

وقد بيّن أبو شعلة (أبو شعلة، ٢٠١٦م) والحقباني (الحقباني، ٢٠١٨م) البرامج المقدمة لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لأغراض متعددة، هي:

١- برامج تعلم اللغة العربية لأغراض دينية: التي كان لها سبق الظهور والانتشار في القرن الماضي، فقد أنشئت برامج لتعليم العربية لغة ثانية في الجامعات العربية الإسلامية، منها: جامعة الأزهر، وجامعة إفريقيا العالمية بالسودان.

٢- برامج تعلم اللغة العربية لأغراض اقتصادية: إذ دعت الحاجة بعض الدول الأجنبية إلى إنشاء برامج لتعليم اللغة العربية في كوريا، والصين، وتركيا؛ وذلك لتلبية احتياجاتها الاقتصادية التي فتحت أسواق في البلاد العربية، فكانت حاجة الشركات إلى مسوقين ومترجمين يتحدثون باللغتين.

٣- برامج تعلم اللغة العربية لأغراض أكاديمية: وهذه البرامج هي الأكثر تنظيماً واستمرارية؛ إذ تحظى بدعم حكومي في بعض الدول، ويتلقى المتعلمون دعماً مادياً ومنح من صناديق وبرامج المنح الدولية، والتبادل الثقافي المشتركة بين الدول العربية وغيرها من دول العالم، ففي بريطانيا مثلاً تقدّم أعرق الجامعات برامج تعليم اللغة العربية، بل وتمنح درجات جامعية عليا في اللغة العربية كجامعة أكسفورد وغيرها.

٤- برامج تعلم اللغة العربية لأغراض ثقافية: وهي برامج خاصة للمهتمين بالثقافة العربية، وتقدم هذه البرامج عبر التواصل عن بعد، الأمر الذي أدى إلى الإقبال عليها إقبالاً كبيراً، منها: برنامج العربية أونلاين Arabic online الذي انطلق عام (٢٠٠٩م)، والموجه خاصة لدول الاتحاد الأوروبي.

٥- برامج تعلم اللغة العربية لأغراض سياسية: وهذا النوع من البرامج معتمد في الأساس على متعلمي السفارات الأجنبية، وموظفي وزارات الخارجية في الدول الناطقة بغير العربية؛ لأهمية دورهم السياسي؛ فيخضع المتعلمون لبرامج مكثفة تبلغ مدتها (٤) ساعات يومياً، لتعلم المهارات الأساسية والتدرب على المقابلات والمؤتمرات الصحفية، مثل: برنامج تأهيل الدبلوماسيين، الذي أفتتح في جامعة موسكو سنة (٢٠٠٩م) بدعم من الأمير سلطان بن عبد العزيز _رحمه الله_، وهو معهد لتعليم اللغة العربية لموظفي وزارة الخارجية الروسية،

بالإضافة إلى متعلمي العلوم السياسية، والعلاقات الدولية بالجامعة. (أبو شعلة، ٢٠١٦، ص ١٦٣).

٦- برامج تعلم اللغة العربية لأغراض مهنية: وهذا النوع يقدم في نطاق محدد؛ بمعنى أن يتعلم الدارسون اللغة العربية مع مَنْ يتجاسون معهم مهنيًا؛ لتخطي الحواجز اللغوية في مختلف المهن، كالعسكرية، والطبية، والإعلامية، والدبلوماسية، ورجال الأعمال، فتوضع لهم برامج تناسب حاجاتهم اللغوية. (الحقباني، ٢٠١٨م، ص ١٠٢).

٧- برامج تعلم اللغة العربية لأغراض سياحية: تعد السياحة من أهم مصادر الدخل لمعظم البلدان، إلا أن التعليم فيه يكاد يكون نادرًا؛ وذلك للضعف اللغوي في القطاع السياحي، والافتقار للمختصين من معلمين ومناهج معدة لهذا الغرض. (الحقباني، ٢٠١٨، ص ١١٩). وترى الباحثة أنه من النادر تعلم العربية لأغراض مهنية أو سياحية؛ فالكثير منهم يلجأ لتعلم اللغة العربية لأغراض دينية أو أكاديمية، وهذا ما بينته الدراسة في الفصل الثالث.

١-٥-٣ معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً:

تعددت مراكز ومعاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، سواء داخل البلاد العربية أو خارجها، وحقت بذلك مردوداً مادياً ومعنوياً، فأصبحت اللغة العربية منافساً جيداً في نظر الباحثة للغات الأخرى.

إلا أن هناك مراكز كان اهتمامها الربح المادي في المقام الأول، منها: مركز سايمون أند سايمون لتعليم اللغات في بريطانيا، ومركز تعليم اللغة العربية في سواس، وكلية الدراسات العربية والإفريقية في لندن، والنادي العربي للأطفال في بريطانيا، وهي مراكز يشرف عليها أجانب لا علاقة لهم بها سوى التجارة؛ لأنها مبنية على أساس غير صحيح، فهي ربحية بالدرجة الأولى، إذ تقوم سياستها على تحديد الهدف من تعلم اللغة العربية وتفصيلها تبعاً لرغبة المتعلم، كأن تكون رغبته التعلم لأجل السفر، أو التجارة، أو الإقامة، أو الدراسة، أو التركيز على الجانب التواصل الشفهي بصورة أوضح، أو تعتمد على الجانب الترفيهي المادي

خاصة للأطفال، وهذه المراكز تعتمد بصورة أساسية على الكم في الحصيلة اللغوية، وأسهل الطرق لاستخدامها من أجل الوصول إلى الهدف الأصلي من الدراسة. (زيدان، ٢٠١٤م، ص٨).

وفي المقابل هناك بعض الدول الناطقة بلغات أخرى اتجهت لتعلم اللغة العربية والاستثمار فيها إما لأغراض دينية، أو اقتصادية، أو سياسية أو غيرها، وكان استثمار بعض المراكز معنوياً قبل أن يكون مادياً لغرض ديني كما في نيجيريا، وبعضها استثمار لغرض اقتصادي كما في الصين.

ففي نيجيريا دخلت اللغة العربية عن طريق التجارة، ومع التبادل المعرفي والثقافي بين العرب والنيجيريين دخل الإسلام فيها، وعليه كانت الحاجة لتعلم اللغة العربية لأُمُور دينية، ولم يُرَجَّ وراءها أيُّ عائد مادي. (صلاح الدين، ٢٠١٤م، ص٤).

أما الصين فقد احتكرت سلعة بيع وإنتاج الحرير؛ لأنها من السلع المرغوبة في البلاد العربية، وأسموا الطريق المؤدية لهذه البلاد بطريق الحرير، وبه نُقلت العلوم والمعارف، وقد أفادت الصين من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، فلجأت للاهتمام باللغة العربية؛ رغبة في المردود المادي في مجال التجارة الخارجية، وما تحقَّقه من مردود مجزٍ. (ضرار، سعاد، ٢٠١٤م، ص١٣).

كما التفتت الصين إلى الإضافات العلمية والثقافية عن طريق حركة الترجمة، ووضعت خططاً جادة للاستثمار في اللغة العربية عبر معطيات العصر الحديث، من تقنيات، وآليات، ووسائل مختلفة، بالإضافة إلى اهتمامها بمتعلم ومعلم اللغة العربية؛ فهيأت للمتعلِّم البيئة التعليمية المناسبة والمناخ المناسب، حتى يستطيع مواجهة تحديات العصر، كما وفرت له فرص عمل بعائد مجزٍ. أما المعلم فقد هيأت له بيئة العمل الصالحة، ورفعت شأنه مادياً ومعنوياً؛ ترغيباً لكل من يدخل هذا المجال (ضرار، ٢٠١٤م، ص١٤).

ولم تكن معاهد تعليم اللغة العربية في البلاد الغربية فحسب، بل تأسست معاهد لتعليمها في البلاد العربية أيضاً، وحققت تبعاً لذلك مكاسب مادية ومعنوية، ومنها:

١- معهد تعليم اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية: يقدم هذا المعهد العديد من البرامج التدريبية الصباحية والمسائية، لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وتنفرد البرامج المسائية بتقديمها برسوم مالية، تستهدف غير المتفرغين للدراسة الصباحية؛ وذلك بهدف تعليم اللغة العربية للمقيمين في المملكة العربية السعودية من الناطقين بلغات أخرى، وقد صُممت هذه البرنامج استجابة للرغبات المتكررة من العاملين في مدينة الرياض، الذين لا يتكلمون العربية ويودون تعلمها^١، ومن ضمن البرامج المسائية: برنامج تدريب معلمي اللغة العربية لغةً ثانيةً، والبرنامج المكثف لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وآخر لتعليم المتعلمين اللغة العربية لغةً ثانيةً عن بعد.

٢- دار زايد للثقافة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي: يهدف المعهد إلى تفعيل أسلوب التعايش مع المجتمع المسلم، وتعريف المهتمين بالإسلام، حقيقته وجوهره، ونشر روح التسامح، والتعايش مع الآخرين، وتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، بالإضافة إلى تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، والمالية، والتقنية^٢.

٣- مركز لوح وقلم لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في المغرب بمدينة الرباط: يستقبل المركز سنوياً (٨٠٠) متعلم ومتعلمة من جنسيات أجنبية متعددة، إلا أن الجنسية الأغلب هي الأمريكية. أما اهتمام هذا المعهد فيتمحور حول توفير الشروط الضرورية في التعليم المتمثلة في الجودة، ومحاولة استقطاب أكبر عدد من المتعلمين^٣.

ومن المعاهد التي حققت مكاسب مادية ومعنوية أيضاً، ما تضمنتها الدراسة، وهي:

^١ <https://n9.cl/9kzmt> تاريخ زيارة الصفحة: ٨/٨/١٤٤٠هـ.

^٢ <https://n9.cl/snylc> تاريخ زيارة الصفحة: ٨/٨/١٤٤٠هـ.

^٣ <https://n9.cl/rfb6r> تاريخ زيارة الصفحة: ٨/٨/١٤٤٠هـ.

١-٣-٥-١ معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً في المملكة العربية السعودية:

١-٣-٥-١-١ معهد جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن (تعليم اللغة العربية للناطقات بغيرها):

يضم المعهد طالبات من جنسيات متعددة تبلغ (٤٠) دولة حول العالم أو يزيد، جعل المعهد محفلاً ثقافياً، يزخر بالكثير من ثقافات العالم المتنوعة، ويقدم برامج أكاديمية وتدريبية وأبحاث مختصة لغير الناطقات، كما يقدم برنامجاً ذا بنية علمية قوية، يضم مسارين يتوافق مع رغبات الطالبات، هما: تعليم اللغة العربية لأغراض التواصل الحياتي، وتعليم اللغة العربية لأغراض خاصة، كما اهتم المعهد بتوفير جودة شاملة للعملية التعليمية من كوادر مؤهلة ومتخصصة في المجال نفسه، وهذا المعهد نوع من الاستثمارات المستدامة^١.

١-٣-٥-٢-١ مركز هديل العباسي للتدريب (أستطيع التحدث باللغة العربية):

وهو معهد يضم في بدايته (٤) مستويات و(٤) معلمات، والمنهج المتبع في التعليم هو التجارب، ثم تطور المعهد فأصبح يضم (٦) مستويات مختلفة، وأصبح لديه منهج يعتمد على تقوية المحادثة، والقواعد النحوية والعربية. أما المتعلمون فهم من المسلمين من مختلف البلدان، الذين يرغبون في تعلم اللغة العربية، كذلك الأجنيبيات المتزوجات من سعوديين وأبنائهم.

١-٣-٥-٣-١ معهد البيان العربي لتعليم اللغات والخط العربي:

يقوم أساساً على تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وبعد مدة من الزمن أضاف تعليم اللغة الإنجليزية، والصينية، والفرنسية، والإسبانية، ويعتمد على الطرق الحديثة والقديمة في التعليم، ويستهدف كلاً من: الناطقين غير العرب، والأطفال، ومن لديهم صعوبات تعلّم القراءة من الناطقين العرب، والخط العربي. وفي نطاق تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً يضم المعهد (١٢) مستواً لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، ويحرص على توظيف الكوادر المؤهلة والمتخصصة، إلى جانب إعطاء دورات تدريبية للمعلمين غير المختصين، وللمعهد (٤) فروع في المملكة.

^١ <https://n9.cl/1tpz5> تاريخ زيارة الصفحة: ٩/٨/١٤٤٠هـ.

١-٥-٣-٢ معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً في البلاد العربية:

١-٥-٣-٢-١ مركز الزعيم الأزهري لتنمية مهارات اللغة العربية للناطقين بغيرها في السودان: وهو أول مركز متخصص _على حد قول المستثمرة_ في السودان لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، يضم (٤) مستويات، ويمتاز بكادر تعليمي مؤهل لتعليم اللغة العربية، كما يضم دورات تدريبية لإعداد المعلمين لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

١-٥-٣-٢-٢ مركز لسان العرب للتدريب واللغة العربية في السودان: يعمل المركز على تفعيل نظام الجودة في كل مخرجات برامجه، من حيث طرق التدريس، ووسائل تدريب معلمي اللغة العربية في السودان، وما جاوره من بلدان القارة الإفريقية، ويضم عدداً من المعلمين المختصين في هذا المجال، كما يقدم دورات تدريبية لأي معلم غير مختص، وفق برنامج مكثف لإعداد المعلمين غير المتخصصين؛ ليؤهلهم لتعليم العربية في أي مركز، ويسعى المركز أيضاً إلى أن يكون متميزاً بالشراكة مع عدد من المؤسسات المحلية والعالمية؛ من أجل تحقيق أهدافه^١.

١-٥-٣-٣ معهد سبيل في الأردن:

يسعى المعهد إلى تعليم المتعلم أوجه العربية المختلفة، من فصحي التراث، والفصحي المعاصرة، والمحكية، حتى يشبه النموذج العربي في لغته، كما يوظف أحدث الطرق لتعليم اللغات الثانية، ويوفر المعهد برامج انغماسية تؤهل المتعلم للاختلاط بأبناء العربية، ويركز المعهد أيضاً على تحقيق المهارات الأربعة، لهذا فهو يسعى إلى الاستقلال بمناهجه الخاصة التي يصدرها؛ لتشكّل رؤيته واستراتيجياته المستقبلية. أما المعلمون فهم من أهل الخبرة والاختصاص في نفس المجال، والحرص على تدريبهم وتزويدهم بما يلزمهم لإنجاح العملية التعليمية^٢.

^١ <https://n9.cl/ruwgl> تاريخ زيارة الصفحة ١٤٤٠/٨/٩هـ.

^٢ <https://n9.cl/36jup> تاريخ زيارة الصفحة: ١٤٤٠/٨/٩هـ.

١-٥-٣-٢-٤ مركز لسان العرب لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في مصر:

وهو من أعرق المراكز في مصر _على حد قول المستثمر_، ويسهم في إحداث نقلة تعليمية وتربوية في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، ويقدم (١٠) دورات دراسية سنوياً، ويضم (١٥) مستواً من المبتدئ حتى المتقدم، ويهتم المعهد بتقديم دورات تدريبية فنية للمعلمين والإداريين، كما أن لديه دروساً تُقدّم عن بعد.

وعلى الرغم من وجود معاهد لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً في معظم بقاع الأرض، فإن اللغة العربية لم تصل إلى ما وصلت إليه اللغات الأخرى من الاستثمار فيها، وهذا ما أكدّه الودغيري حينما تحدث عن كيفية الاستثمار اللغوي للغة العربية الذي ينشّط الدورة الاقتصادية للبلاد العربية؛ لتصبح مصدراً من مصادر الدخل الوطني، على غرار الدول الغربية مثل: إنجلترا، وأمريكا، وفرنسا، فقد أصبحت هذه الدول تجني أرباحاً مادية ومعنوية طائلة نتيجة تسويق لغاتها، وتصديرها بأشكالٍ وطرق متنوعة، سواء أكان ذلك عن طريق إنتاج برامج متطورة لتعليم لغاتها، أم عن طريق المدارس والمعاهد المتخصصة في تعليم تلك اللغات أم غيرهما. كما استثمرت: "فرنسا أموالاً طائلة من أجل نشر لغتها في كل أنحاء العالم، وركزت بصفة خاصة على مستعمراتها القديمة، ولا شك في أنها كانت تُخطط لذلك قبل أن تغادر هذه المستعمرات، فلما غادرت أصبحت هذه الدولة تعيش في جزء كبير من اقتصادها ودخلها الوطني على الأرباح، التي تجنيها من استثماراتها في المجال اللغوي، وفي هذا الإطار يجب استحضار قول ديغول الشهيرة: (لقد صنعت لنا الفرنسية ما لم تصنعه الجيوش)". (الودغيري، ٢٠١٤، ص ٤٥).

وعليه يأتي السؤال الذي استوقف الباحثة طويلاً: لماذا لا تُستثمر اللغة العربية كباقي اللغات الأجنبية؟ وما الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وما العائق في ذلك؟ هذا ما سيتم بيانه والكشف عنه في ضوء العينة المستهدفة لهذه الدراسة في الفصل الثالث.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة وإجراءاتها

١-٢ تمهيد.

٢-٢ منهج الدراسة.

٣-٢ مجتمع الدراسة.

٤-٢ عينة الدراسة.

٥-٢ أدوات الدراسة.

٦-٢ إجراءات الدراسة.

٧-٢ تطبيق الأدوات.

٨-٢ أخلاقيات البحث العلمي في الدراسة

٩-٢ المعالجة الإحصائية.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة وإجراءاتها

٢-١ تمهيد:

يتناول هذا الفصل إجراءات الدراسة، بادئاً بالمنهج المتبع، فمجتمع الدراسة والعينة، ثم الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، مراحل بنائها، والتحقق من صدقها وثباتها، فكيفية تطبيق الأدوات، ثم أخلاقيات البحث العلمي المستخدمة في الدراسة، وأخيراً أساليب المعالجة الإحصائية، التي أستخدمت في تحليل بياناتها.

٢-٢ منهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة وأهدافها تحتم التصميم المنهجي لكل دراسة، وعلى أساس هذا المنهج تُجمع البيانات وتُحلل وتُستخلص النتائج منها، لذا تتعدد المناهج البحثية، والباحث الملم بجميع جوانب موضوعه المدروس، والمطلع بشكل واسع على تنوع تلك المناهج سوف يختار المنهج المناسب لموضوعه (ميرزا، وآخرون، ٢٠١٦، ص ٨٩).

وبما أن موضوع الدراسة هو الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، فقد اتبعت الباحثة المنهج المزدوج أو المختلط، وفيه: "يقوم الباحث بدمج أو مزج فنيات كل من البحث الكمي والكيفي، وطرقه، ومداخله، ومفهوماته، في دراسة واحدة". (زيتون، ٢٠٠٦، ص ٢٣٢).

فالمنهج الكمي يعالج البيانات الكمية المحددة، عن طريق جمعها وتحليلها إحصائياً، معتمداً على أدوات كمية، مثل: الاستبانة، التي تستهدف أكبر عدد ممكن من أفراد العينة؛ حتى يمكن تعميم النتائج. أما المنهج الكيفي أو النوعي فيذهب إلى دراسة فئة محددة من أفراد العينة، عن طريق استخدام أدوات المقابلة، أو الملاحظة، أو تحليل الخطاب؛ للحصول على بيانات معمقة تتصل بمشكلة البحث، ولمعرفة موقفهم من الظاهرة المدروسة. (ميرزا وآخرون، ٢٠١٦، ص ٩١).

ومن هنا يسعى الباحث في دراسته باتباع المنهج المزجي، أن يجمع ويحلل ويمزج كلاً من هذه البيانات الكمية والكيفية في دراسة واحدة؛ حتى يصل لفهم مشكلة البحث بشكل أفضل من استخدام كل منهج بمفرده (أبو علام، ٢٠١١، ص ٣٢٩)، وعليه فإن هناك احتمالين للنتائج المستخلصة من هذا المنهج، هما:

- ١- وجود توافق بين النتائج التي حصل عليها الباحث بالطرق الكمية، والنتائج التي حصل عليها بالطرق الكيفية، مما يدعم نتائج الدراسة ويقويها.
- ٢- وجود تناقض بينهما، مما يجعل الباحث يعيد النظر في دراسته مرة أخرى لتعديل تفسيراته واستنتاجاته، مما يكسبه مزيداً من المعلومات، والبيانات، والمهارات البحثية المرتبطة بدراسته. لذلك فإن الهدف الرئيس لطرق البحث المختلطة ليس إيجاد التناقض بين الطرق الكمية والكيفية في البحث، بل لزيادة معرفة الباحث بمشكلته وتنمية مهاراته البحثية (زيتون، ٢٠٠٦م، ص ٢٣٥).

ويعتمد المنهج المزجي على ثلاثة تصاميم، هي:

٢-٢-١ تصميم الإجراءات المثلثة: الغرض منه جمع البيانات الكمية والكيفية في آن واحد، ثم دمج تلك البيانات واستخدام النتائج لفهم مشكلة البحث، ويذهب المنطق الأساس من هذا التصميم إلى أن واحداً من أشكال جمع البيانات يعطي قوة تساعد على استبعاد نواحي الضعف في الشكل الآخر.

٢-٢-٢ التصميم التفسيري: وتجمع البيانات فيه على مرحلتين متتاليتين، يتم في المرحلة الأولى جمع البيانات الكمية، وفي المرحلة الثانية جمع البيانات الكيفية؛ للمساعدة في تفسير وشرح النتائج الكمية وتعميقها، ويذهب المنطق الأساس من هذا التصميم إلى أن البيانات الكمية ونتائجها تعطي صورة عامة عن مشكلة البحث، فتكون هناك حاجة لجمع البيانات الكيفية لتنقية الصورة العامة وتفصيلها أو شرحها.

٢-٢-٣ التصميم الاستكشافي: الغرض منه هو البدء أولاً بجمع البيانات الكيفية؛ لاستكشاف الظاهرة، ثم جمع البيانات الكمية لتفسير العلاقات التي وُجدت في البيانات

الكيفية، ويشيع استخدام هذا التصميم عند استكشاف ظاهرة ما، والتعرف إلى المفاهيم الأساسية، وبناء أداة ثم اختبارها بعد ذلك. (أبو علام، ٢٠١١، ص ٣٣٤ وما بعدها).

وقد اختارت الباحثة التصميم الثاني من تصاميم المنهج المزجي وهو التصميم التفسيري، الذي يذهب إلى جمع البيانات الكمية أولاً عن طريق أداة الاستبانة، ثم جمع البيانات الكيفية ثانياً عن طريق أداة المقابلة؛ لأن ذلك يساعدها على تفسيرٍ أعمقٍ وأدقٍ للبيانات الكمية.

٢-٣ مجتمع الدراسة:

لكل دراسة تطبيقية مجتمع بحث تُجرى عليه التطبيقات، بغية الوصول للنتائج المرجوة منه، فيسعى الباحث حينها لجمع العناصر المتعلقة بذلك المجتمع، والتي لها علاقة بمشكلة بحثه حتى يصل لنتائج يمكنه تعميمها (البياتي، ٢٠١٨، ص ٢٦٧). ومجتمع البحث هو: "كل من يمكن أن تُعمم عليه نتائج البحث، سواء أكان مجموعة أفراد، أم كتب، أم مبانٍ مدرسية، وذلك طبقاً للمجال الموضوعي لمشكلة البحث". (العساف، ٢٠١٢، ص ٩٥).

وبما أن الدراسة مهتمة بالاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، فقد تكون مجتمع الدراسة من معاهد ومراكز تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً داخل المملكة العربية السعودية وخارجها من البلاد العربية، من حيث متعلميها، ومعلميها وخبرائها، بالإضافة إلى مستثمريها، خلال العام الدراسي الجامعي ١٤٤١هـ-١٤٤٢هـ (٢٠٢٠م - ٢٠٢١م).

٢-٤ عينة الدراسة:

إن دراسة جميع معاهد ومراكز تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً في الداخل والخارج تشكل صعوبة على الباحثة؛ لأن الأمر يحتاج إلى جهد مضاعف، ومدة زمنية طويلة، وكلفة عالية، وعليه فإن الباحث دائماً ما يلجأ إلى: "اختيار عينة من مجتمع الدراسة، ثم يقوم بتعميم النتائج التي أجراها على العينة على المجتمع الذي سحب منه تلك العينة". (الضامن، منذر، ٢٠٠٧، ص ١٦٠).

وقد وقع الاختيار على بعض المعاهد والمراكز داخل المملكة، وخارجها من البلاد العربية، وكان اختيار المعاهد بشروط محددة، هي:

- ١- أن يكون المعهد أو المركز استثمارياً.
- ٢- مراعاة التنوع الجغرافي من داخل المملكة وخارجها من البلاد العربية.
- ٣- أن يكون المعهد متخصصاً في تعليم العربية لغةً ثانيةً.
- ٤- أن تكون العينات الثلاث من نفس المعهد أو المركز.
- ٥- أن تكون عينة المتعلمين ممن يتعلمون بمقابل مادي.
- ٦- أن تكون عينة المتعلمين من المستويات المتقدمة؛ لتمكنهم من اللغة.
- ٧- أن تكون عينة المعلمين من أصحاب الخبرة وذوي الاختصاص في تعليم اللغة لغةً ثانيةً.

لذا وضعت الباحثة في بداية الاستبانة استفساراً عن بعض البيانات لعينة الدراسة؛ لتتمكن من مطابقة الاستبانة مع الشروط السابقة، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً.

وعليه انطبقت الشروط على المعاهد التي وقع الاختيار عليها، فهناك مَنْ استجاب على الفور، وهي جميع المعاهد التي تم دراستها إلا واحداً منها، وهناك مَنْ طلب أوراقاً رسمية من الجامعة التي تدرس فيها الباحثة؛ لأجل تسهيل المهمة، وهو معهد (جامعة الأميرة نورة)، وهناك مَنْ تجاوب ولكن منعه ظروف جائحة كورونا، وهو معهد (دربة) في الأردن، ومركز (عين) في المغرب، ومنهم مَنْ رفض رفضاً تاماً؛ بسبب موضوع الدراسة، وهي معاهد في كل من: الأردن، والمغرب، والإمارات. وعليه تكون المعاهد التي انطبقت عليها الشروط هي:

٢-٤-١ المعاهد الداخلية: وتضم ثلاثة معاهد، هي:

١- معهد تعليم اللغة العربية للناطقات بغيرها في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في الرياض.

٢- مركز هديل العباسي للتدريب (أستطيع التحدث باللغة العربية) في جدة.

٣- معهد البيان العربي لتعليم اللغات والخط العربي في جدة.

٢-٤-٢ المعاهد الخارجية: وتضم أربعة معاهد، هي:

١- مركز الزعيم الأزهرى لتنمية مهارات اللغة العربية للناطقين بغيرها في السودان.

٢- مركز لسان العرب للتدريب واللغة العربية في السودان.

٣- معهد سبيل في الأردن.

٤- مركز لسان العرب لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في مصر.

ومن هنا بلغ إجمالي عدد المعاهد والمراكز لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً (٧) معاهد. أما عدد عينة المتعلمين والمتعلمات من المستويات المتقدمة فقد بلغ (١٠٢)، استجاب منهم (٥٤) متعلماً ومتعلمة، وبعد استبعاد بعضها لعدم استيفائها للشروط بلغ العدد (٤٨) متعلماً ومتعلمة. أما عينة المعلمين والخبراء فبلغت (١٠٢) معلماً وخبيراً، واستجاب منهم (٤٨) معلماً وخبيراً، وبعد استبعاد بعضها لعدم استيفائهم للشروط بلغ العدد (٣٨) معلماً وخبيراً. أما عينة المستثمرين فقد بلغت (١١) مستثمراً ومستثمرة، وتم استبعاد مستثمر واحد؛ لعدم استيفائه للشروط، وفيما يأتي توضيح لذلك:

جدول رقم (٢-١) إجمالي عدد المعاهد وعينة الدراسة

الدولة	المملكة العربية السعودية			السودان		مصر	الأردن	المجموع
المعهد العينة	معهد جامعة نورة	معهد هديل	البيان العربي	مركز الزعيم الأزهرى	مركز لسان العرب	مركز لسان العرب	معهد سبيل	٧
المعلمون والمتعلمات	٨	٣	٣	٦	٥	١١	١٢	٤٨
المعلمون والخبراء	٩	٥	٢	٥	٥	٨	٤	٣٨
المستثمرون	١	١	١	١	٣	٢	١	١٠

أما دول المتعلمين فكانت مختلفة؛ إذ بلغ عددها (١٤) دولة، وفيما يأتي بيان ذلك:

جدول رقم (٢-٢) دول المتعلمين والمتعلّقات وأعدادهم

م	الدولة	العدد	ذكور	إناث	النسبة
١	غانا	٩	٩	—	%١٨,٨
٢	الهند	٧	—	٧	%١٤,٦
٣	أمريكا	٦	٣	٣	%١٢,٥
٤	الصومال	٦	—	٦	%١٢,٥
٥	روسيا	٥	٤	١	%١٠,٤
٦	تايلاند	٤	٣	١	%٨,٣
٧	تركيا	٢	—	٢	%٤,٢
٨	إسبانيا	٢	—	٢	%٤,٢
٩	موريتانيا	٢	١	١	%٤,٢
١٠	مالي	١	١	—	%٢,١
١١	إندونيسيا	١	—	١	%٢,١
١٢	سنغافورة	١	—	١	%٢,١
١٣	ماليزيا	١	١	—	%٢,١
١٤	بريطانيا	١	١	—	%٢,١
المجموع	١٤	٤٨	٢٣	٢٥	%١٠٠

كما أن المتعلمين ذوو مهن مختلفة، كان أكثرهم عدداً هم المتعلمون والمتعلقات، وهي كالاتي:

جدول رقم (٣-٢) مهن المتعلمين والمتعلقات

المهنة	العدد	ذكور	إناث	النسبة
متعلم	٤٠	١٩	٢١	%٨٣,٣
مهندس	١	١	—	%٢,١
مختص تطبيقات تجارية	١	١	—	%٢,١
مستشار	١	—	١	%٢,١
أخصائي أسلوب حياة	١	—	١	%٢,١
صحفي	١	—	١	%٢,١

إحيائي	١	-	١	٢,١%
المجال الزراعي	١	١	-	٢,١%
رجل أعمال	١	١	-	٢,١%
المجموع	٤٨	٢٣	٢٥	١٠٠%

أما عينة المعلمين والخبراء، فكانت النسبة الأكبر لأستاذ مساعد في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وبعضهم حصل على دورة لتدريب المعلمين؛ حتى يتمكن من التعليم، وفيما يأتي بيان لذلك:

جدول (٢-٤) الدرجات العلمية للمعلمين والخبراء

الدرجة العلمية	العدد	النسبة
معيد	٣	٧,٩%
محاضر	١٣	٣٤,٢%
أستاذ مساعد	١٥	٣٩,٥%
ليسانس	٧	١٨,٤%
المجموع	٣٨	١٠٠%

أما المستثمرون فأغلبهم معلمون ومستثمرون في الوقت نفسه، فهم أصحاب تخصصات في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، إلا أن بعضهم خضع لدورات تدريب المعلمين؛ حتى يتمكن من إنشاء المعهد والعمل على الاستثمار فيه، وفيما يأتي توضيح لذلك:

جدول رقم (٢-٥) أعداد المستثمرين وتخصصاتهم

الدولة	المعهد	عدد المستثمرين	الدرجة والتخصص	ذكور	إناث	النسبة
المملكة العربية السعودية	معهد جامعة نورة	١	أستاذ مساعد في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وكلية الخدمات الطلابية والمجتمعية بالمعهد	-	١	١٠%
	معهد البيان العربي	١	أستاذ مساعد في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، مدير المعهد	١	-	١٠%
	معهد هديل	١	ماجستير في القيادة والتدريب، دورة إعداد معلمي اللغة العربية لغةً ثانيةً	-	١	١٠%
السودان	مركز الزعيم الأزهرى	١	أستاذ مساعد في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، مديرة المعهد.	-	١	١٠%
	مركز لسان	٣	١/ أستاذ مساعد في تعليم اللغة العربية لغةً	٣	-	٣٠%

			ثانيةً. صاحب المعهد. ٢ / أستاذ مساعد في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، شريك ثانٍ. ٣ / أستاذ مساعد في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، شريك ثالث.		العرب	
	١٠ %	١	-	ماجستير معلق في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.	سبيل	١
	٢٠ %	-	٢	١ / أستاذ مساعد في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، مدير المعهد. ٢ / شريك ثانٍ للمعهد، أستاذ مساعد في الإدارة التربوية، المدير الإداري للمعهد.	لسان العرب	٢
	١٠٠ %	٤	٦	-		١٠
					٧	المجموع

٢-٥ أدوات الدراسة:

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على أداتين بحثيتين وهما: الاستبانة وهي من أدوات المنهج الكمي، والمقابلة وهي من أدوات المنهج الكيفي، وحُدِّدت هاتان الأداتان وفق طبيعة الدراسة، وما يتطلبه مجتمع الدراسة والعينة المطلوبة؛ لأن تحديد "الأدوات من الوسائل التي يجمع بها الباحث بياناته من أفراد العينة المرتبطين بموضوع الدراسة، لمعرفة آرائهم وسلوكياتهم وميولهم ووجهة نظرهم، وعن طريق الأداة يمكن جمع المعلومات ومن ثم تحليلها واستخراج النتائج منها". (البياتي، ٢٠١٥، ص ٢٤٢).

٢-٦ إجراءات بناء أدوات الدراسة:

٢-٦-١ المرحلة الاستطلاعية:

صممت الباحثة أدوات الدراسة بعد اطلاعها على الدراسات السابقة، ومعرفة الأدوات المستخدمة فيها، وعليه اختارت الباحثة أداتين لدراستها هما: الاستبانة والمقابلة وفق المنهج المزجي، وفي ضوء هاتين الأداتين تسعى الباحثة للكشف عن (الاستثمار اللغوي في ميدان

تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً)، في المعاهد والمراكز الداخلية والخارجية من البلاد العربية. وفيما يأتي بيان لكيفية بناء أدوات البحث المستخدمة:

٢-١-٦-١ الاستبانة:

تعرف الاستبانة بأنها: "استمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المفتوحة أو المغلقة أو كليهما معاً، حول الموضوع الذي يريد الباحث جمع بيانات حوله، حيث تُسلّم لأفراد عينة البحث أو ترسل لهم عن طريق البريد العادي أو الإلكتروني". (مقدم، ٢٠١٥، ص ٢٧٥). وقد مرت الاستبانة في هذه الدراسة بثلاث مراحل، هي:

٢-١-٦-١-١ المرحلة الأولى: قبل أن تبدأ الباحثة بإعداد الاستبانة للعينات الثلاث، أجرت استطلاعاً مبدئياً للخبراء بشأن أربعة محاور رئيسة للاستبانة، هي:

- ١- مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً قابل للربحية.
- ٢- ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً.
- ٣- الوسائل والمقومات لتحقيق استثمار جيد للغة العربية.
- ٤- العوائق التي تضعف من الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً.

وبعد إعداد الاستطلاع عرضته الباحثة على مجموعة من المحكمين (ملحق رقم ١)؛ لاطلاعهم على محاور الاستبانة، وما هو مناسب للدراسة، فجاء الرد على الاستطلاع من بعض الأساتذة بالرضا على المحاور دون الإضافة، والبعض الآخر أضاف محوراً واحداً لتصبح خمسة محاور، في حين أشار آخرون إلى أن تكون الاستبانة كاملة بمحاورها الأربعة، مع الإشارة إلى إضافة بعض البنود المهمة تحت تلك المحاور.

٢-١-٦-١-٢ المرحلة الثانية: بعد جمع ردود الاستطلاع أخذت الباحثة بآراء المحكمين، التي انتهت بزيادة محور خامس للاستبانة الواحدة، وهو: متطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

٢-٦-١-١-٣ المرحلة الثالثة: صممت الباحثة لكل عينة استبانة خاصة بها، وشملت كل استبانة خمسة محاور، وعُمِلت على وضع مجموعة الفقرات الخاصة بكل عينة تحت كل محور. ومن المعلوم أن فقرات الاستبانة عادة ما تكون أحد نوعين أو هما معاً، وهي:

١- الإجابات المفتوحة: وتتميز بحرية التعبير بأسلوب أفراد العينة دون تحديد إجابة معينة للمحور، مثل: اذكر عوائق الاستثمار في اللغة العربية؟

٢- الإجابات المغلقة: يحدد الباحث إجابات معينة، وعلى أفراد العينة اختيار ما يروونه مناسباً، وهي ستة أنواع: إجابات التكملة، والإجابات المجدولة، والإجابات ذات المقياس، والإجابات المرتبة، والإجابات المختارة، والإجابات ذات الخيارين (العساف، ٢٠١٢، ص ٣٢٠).

وقد اعتمدت الباحثة في الاستبانات الثلاث على الإجابات المغلقة، وتحديد الإجابات ذات المقياس؛ بحيث تكون الخيارات وفق مقياس ليكرت Likert Scale، الذي يتكوّن من خمس درجات (العساف، ٢٠١٢م، ص ٣٢٣)، كما جعلت الباحثة استباناتها إلكترونية؛ وذلك لسهولة وصولها لجميع أفراد العينة ولاختصار الوقت والجهد، فاستخدمت الباحثة البرنامج المتعارف عليه لدى الباحثين وهو Google Drive لتصميم استباناتها، إذ يعد من البرامج السهلة في تصميم الاستبانات.

٢-٦-٢ صلاحية أدوات الدراسة (الاستبانات):

للتحقق من صلاحية أداة الدراسة تم التحقق من صدقها وثباتها.

٢-٦-٢-١ صدق الأداة:

صدق أداة الدراسة يعني: التأكد من أنها تقيس ما أُعِدَّتْ له، كما يقصد به شمول الاستبانة لكل العناصر التي تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. (جابر وكاظم، ١٩٨٩، ص ٢٧١).

وتم التأكد من صدق الأداة (الاستبانة)؛ بالتأكد من صدق المحتوى عن طريق المحكمين، وصدق الاتساق الداخلي، وفيما يأتي تفصيل لذلك:

٢-٢-٦-٢ صدق المحتوى:

للتحقق من صدق الاستبانة بمحاورها الرئيسة وفقراتها، قامت الباحثة بعرض الاستبانات بصورها الأولية: وهي الاستبانات الخاصة بالمتعلمين والمتعلمات (٢٤) فقرة (ملحق رقم ٣)، واستبانة المعلمين والخبراء (٢٧) فقرة (ملحق رقم ٤)، واستبانة المستثمرين (٣٢) فقرة (ملحق رقم ٥)، فتم عرضها على محكمين بلغ عددهم (٥) أساتذة من ذوي الاختصاص والخبرة في الجامعات (ملحق رقم ٢)، فقامت الباحثة بتوزيع نسخ أولية على هؤلاء المحكمين؛ من أجل إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة وطُلب منهم بيان الآتي:

- ١- وضع علامة (✓) إذا كانت صياغة الفقرة سليمة، وعلامة (x) إذا كانت غير سليمة.
- ٢- وضع علامة (✓) إذا كانت الفقرة واضحة، وعلامة (x) إذا كانت غير واضحة.
- ٣- كتابة التعديل المقترح لانتماء الفقرة، في حالة عدم انتمائها.
- ٤- كتابة التعديل المقترح لصياغة الفقرة، في حالة عدم وضوح صياغة الفقرة.

وقد طُلب من المحكمين تقييم جودة الاستبانة، من حيث قدرتها على قياس ما أُعدت لقياسه، والحكم على مدى ملائمتها لأهداف الدراسة، وذلك بتحديد مدى وضوح العبارات، وانتمائها للمحور، وأهميتها، وسلامتها لغوياً، وإبداء ما يرويه من تعديل، أو حذف، أو إضافة للعبارات.

وبعد أخذ الآراء، والاطلاع على الملاحظات، تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها غالبية المحكمين، فأصبحت الاستبانة الخاصة بالمتعلمين والمتعلمات (٣٢) فقرة، واستبانة المعلمين والخبراء (٤١) فقرة، واستبانة المستثمرين (٣١) فقرة، ومن ثمَّ إخراج أدوات الدراسة بصورها النهائية.

وقد تم اعتماد الفقرات التي أجمع عليها (٨٠%) من المحكمين، وتعديل الاستبانة وفق آرائهم، حسب ما يخدم الدراسة، فتم دمج محورين؛ لتشابه الفقرات وهما محورا المقومات والمتطلبات، فلجأت الباحثة بالاتفاق مع المشرف العلمي إلى دمج المحورين مع التعديل عليها، كما تم فصل بعض الفقرات، وحذف بعضها، وتعديل الصياغة اللغوية وفق آراء المحكمين.

وبهذا بلغ عدد فقرات استبانة المتعلمين والمتعلّقات صورتها النهائية (٣١) فقرة (ملحق رقم ٦)، عدد فقرات استبانة المعلمين والخبراء (٣٣) فقرة (ملحق رقم ٧). أما استبانة المستثمرين فيبلغ عدد فقراتها (٣٢) (ملحق رقم ٨)، فخرجت الاستبانات بالتعديلات على بعض المحاور والفقرات، وهي على النحو الآتي:

١ - استبانة المتعلمين والمتعلّقات:

المحور في صورته الأولى	المحور بعد التعديل
المحور الأول/ مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً قابل للربحية	قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية
المحور الثاني/ مجالات الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً
المحور الثالث/ متطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	دمج المحورين/ متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغةً ثانيةً
المحور الرابع/ مقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	
المحور الخامس/ العوائق التي تضعف من الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	عوائق الاستفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً
إضافة إجابات	
إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد	في المحور الثاني
الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من قدرتي المادية	في المحور الرابع
أن تكون مدة تعلم اللغة العربية طويلة مقارنة بالمعاهد الأخرى.	في المحور الرابع
حذف إجابات	
هدفي من تعلم اللغة العربية استثماري مادي بحت	في المحور الأول

العدد الكافي من المتعلمين في المعهد وفي كل صف	في المحور الثالث
تحديد شروط القبول وضوابطه بصورة واضحة (الفحص الطبي، الصحيفة الجنائية، اختبار تحديد المستوى)	في المحور الرابع

٢ - استبانة المعلمين والخبراء:

المحور في صورته الأولى	المحور بعد التعديل
المحور الأول/ مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً قابل للربحية	قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية
المحور الثاني/ مجالات الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً
المحور الثالث/ متطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	دمج المحورين/ متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً
المحور الرابع/ مقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	
المحور الخامس/ العوائق التي تضعف من الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً
إضافة إجابات	
الاستثمار في مجال إعداد المناهج وتأليف السلاسل والمواد التعليمية	في المحور الثاني
ضعف فرص التوظيف لمعلمي العربية	في المحور الرابع
حذف إجابات	
استثمار متعلمي اللغة العربية في أعمال أخرى غير التدريس يحقق لهم عائداً مادياً	في المحور الأول
ضبط العمليات الحسابية في المعهد للمعلمين	في المحور الرابع

٣ - استبانة المستثمرين:

المحور في صورته الأولى	المحور بعد التعديل
المحور الأول/ مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً قابل للربحية	قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية
المحور الثاني/ مجالات الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً
المحور الثالث/ متطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	دمج المحورين/ متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم

المحور الرابع/ مقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	اللغة العربية لغةً ثانيةً
المحور الخامس/ العوائق التي تضعف من الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً
إضافة إجابات	
موافقة البرامج التعليمية لحاجة سوق العمل	المحور الثالث
ضعف العائد الربحي لهذا النوع من الاستثمار	المحور الرابع

٢-٦-٣ صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

الصدق الداخلي يشير إلى مدى اتساق كل فقرة من فقرات الأداة مع المجال الذي تنتمي إليه، إذ يتم القياس عبر حساب معامل الارتباط بيرسون Pearson's Correlation Coefficient، بين كل فقرة والقيمة الكلية للمجال، فتحذف البنود ذات الارتباطات المنخفضة التي تقل عن (٠,٣٠) (الأنصاري، ٢٠٠٠، ص ٦٢).

٢-٦-٣-١ استبانة المتعلمين والمتعلمات:

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون؛ لقياس العلاقة بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (٢-٦) معاملات ارتباط عبارات كل محور بدرجته الكلية لعينة المتعلمين والمتعلمات.

المحور	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية	١	٠,٧٨٩**	٣	٠,٧٢٠**
	٢	٠,٨٠٧**		
ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	١	٠,٤٤٦**	٦	٠,٥٥٥**
	٢	٠,٣٦١*	٧	٠,٥٩٤**
	٣	٠,٥٣٧**	٨	٠,٤٤٤**
	٤	٠,٤٨٠**	٩	٠,٥٤٧**

		٠,٤٦١**	٥	
٠,٤١٦**	٦	٠,٣٥٥*	١	متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغةً ثانيةً
٠,٦٧٣**	٧	٠,٥٢١**	٢	
٠,٥٩١**	٨	٠,٤٥١**	٣	
٠,٧٠٣**	٩	٠,٦٤٦**	٤	
		٠,٣٧٦**	٥	
٠,٥٦١**	٦	٠,٦٩٠**	١	عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً
٠,٧٨٤**	٧	٠,٦٨٥**	٢	
٠,٦٨٥**	٨	٠,٥٦٦**	٣	
٠,٦١٠**	٩	٠,٧١٠**	٤	
٠,٦٤١**	١٠	٠,٦٠٨**	٥	

** دال عند (٠,٠١)، * دال عند (٠,٠٥).

يتضح من الجدول (٢-٦) أن جميع معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد المنتمية إليه كانت موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) وهذا يدل على أن جميع عبارات الاستبانة كانت صادقة، وتقيس الهدف الذي وضعت من أجله.

٢-٢-٢-٢-٢ استبانة المعلمين والخبراء:

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون؛ لقياس العلاقة بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (٢-٧) معاملات ارتباط عبارات كل محور بدرجة الكلية لعينة المعلمين والخبراء.

المحور	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية	١	٠,٧٠١**	٤	٠,٤٢٢**
	٢	٠,٥٧٩**	٥	٠,٤٨٣**
	٣	٠,٦٦٨**	٦	٠,٧٩٨**
ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	١	٠,٥٨٣**	٦	٠,٨١٥**
	٢	٠,٥٨٧**	٧	٠,٦٤٥**
	٣	٠,٦٤٣**	٨	٠,٥٢٩**

٠,٣٨٣*	٩	٠,٥٥٥**	٤	
		٠,٥٦٧**	٥	
٠,٥٦٦**	٥	٠,٣٣٢*	١	متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية.
٠,٧٥٤**	٦	٠,٧٤٧**	٢	
٠,٦٨٤**	٧	٠,٧١٥**	٣	
		٠,٤٢٣**	٤	
٠,٨١٩**	٧	٠,٣٥٧*	١	عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغة ثانية
٠,٨٣٦**	٨	٠,٥٩١**	٢	
٠,٧١٩**	٩	٠,٥٢٨**	٣	
٠,٦٨٩**	١٠	٠,٥٧٢**	٤	
٠,٢٢٨	١١	٠,٧١١**	٥	
		٠,٨١٥**	٦	

** دال عند (٠,٠١)، * دال عند (٠,٠٥).

يتضح من الجدول (٧-٢) أن جميع معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد المنتمية إليه كانت موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، وهذا يدل على أن جميع عبارات الاستبانة كانت صادقة وتقيس الهدف الذي وضعت من أجله.

٢-٦-٢-٣ استبانة المستثمرين:

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون؛ لقياس العلاقة بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (٨-٢) معاملات ارتباط عبارات كل محور بدرجة الكلية لعينة المستثمرين.

المحور	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية	١	٠,٦٦٧*	٣	٠,٦٩٢*
	٢	٠,٨٨٦**		
ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية	١	٠,٦٢١*	٥	٠,٧٧١**
	٢	٠,٧٨٢**	٦	٠,٦٠٩*

٠,٨٦٦**	٧	٠,٧٢٣*	٣	متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.
٠,٧٨٢**	٨	٠,٦٨٩**	٤	
٠,٧٢٣**	٨	٠,٦٣٨*	١	
٠,٧٨٢*	٩	٠,٧٧٨**	٢	
٠,٦٠٩*	١٠	٠,٦٢٦*	٣	
٠,٨٠٤**	١١	٠,٨٦٣**	٤	
٠,٩٠٦**	١٢	٠,٦٣٨*	٥	
٠,٨٩٩**	١٣	٠,٧٨٩**	٦	
		٠,٦٧٨*	٧	عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً
٠,٩١٣**	٥	٠,٦٩٧*	١	
٠,٨٩١**	٦	٠,٧٢٦**	٢	
٠,٦٧٨**	٧	٠,٦٧٧*	٣	
٠,٧٦١**	٨	٠,٦١٧**	٤	

** دال عند (٠,٠١)، * دال عند (٠,٠٥).

يتضح من الجدول (٢-٨) أن جميع معاملات الارتباط بين كل عبارة والبعد المنتمية إليه كانت موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١)، وهذا يدل على أن جميع عبارات الاستبانة كانت صادقة وتقيس الهدف الذي وضعت من أجله.

٢-٢-٤ ثبات أدوات الدراسة:

يقصد بالثبات: الحصول على النتائج نفسها إذا تكرر قياس الظاهرة نفسها، باستخدام الأداة نفسها في الظروف نفسها (الأغا، ١٩٩٧، ص ١٢)، ولإيجاد معامل الثبات تم حساب معامل (ألفا - كرونباخ Cronbach Alpha) بصفته مؤشراً للاتساق الداخلي للأداة كلها، وقد دلت النتائج على تمتع الأدوات عامة بمعامل ثبات يفي بالفرض، فمعامل الثبات يمكن الوثوق به إذا كان (٧٠) فأكثر (Sharma، ٢٠١٦). وفيما يأتي بيان ذلك:

٢-٢-٤-١ ثبات استبانة المتعلمين والمتعلمات:

للتحقق من ثبات الاستبانة لعينة المتعلمين والمتعلمات، تم إيجاد معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمحاول الاستبانة، كانت النتائج كما يأتي:

جدول رقم (٢-٩) قيم معاملات الثبات لمحاور الدراسة المتعلقة بعينة المعلمين والمتعلمين.

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
١	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية	٣	٠,٧٠
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	٩	٠,٦٠
٣	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٩	٠,٦٦
٤	المحور الرابع: عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	١٠	٠,٨٥
	المقياس العام	٣١	٠,٧٠

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معاملات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمحاور الاستبانة مقبولة، وأن الثبات للمقياس العام (٠,٧٠)، مما يطمئن إلى أن الاستبانة تتمتع بقدر كافٍ من الثبات.

٢-٦-٢-٤ ثبات استبانة المعلمين والخبراء:

للتحقق من ثبات الاستبانة لعينة المعلمين والخبراء، تم إيجاد معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمحاور الاستبانة، كانت النتائج كما يأتي:

جدول رقم (٢-١٠) قيم معاملات الثبات لمحاور الدراسة المتعلقة بعينة المعلمين والخبراء.

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
١	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية	٦	٠,٦٦
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	٩	٠,٧٥
٣	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٧	٠,٧١
٤	المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	١١	٠,٨٥
	المقياس العام	٣٣	٠,٧٤

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معاملات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمحاور الاستبانة مقبولة، وأن الثبات للمقياس العام (٠,٧٤)، مما يطمئن إلى أن الاستبانة تتمتع بقدر كافٍ من الثبات.

٢-٦-٢-٣ ثبات استبانة المستثمرين:

للتحقق من ثبات الاستبانة لعينة المستثمرين، تم إيجاد معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمحاور الاستبانة، كانت النتائج كما يأتي:

جدول رقم (٢-١١) قيم معاملات الثبات لمحاور الدراسة المتعلقة بعينة المستثمرين.

م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
١	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية	٣	٠,٦٣
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	٨	٠,٧٠
٣	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	١٣	٠,٨١
٤	المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٧	٠,٧٠
	المقياس العام	٣١	٠,٧١

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معاملات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمحاور الاستبانة مقبولة، وأن الثبات للمقياس العام (٠,٧١)، مما يطمئن إلى أن الاستبانة تتمتع بقدر كافٍ من الثبات.

٢-٦-١-٢ المقابلة:

وهي ثاني أدوات الدراسة، وهي من أدوات البحث النوعي، وتعرّف المقابلة بأنها: "عملية تتم بين الباحث وشخص آخر أو مجموعة أشخاص، تطرح من خلالها أسئلة، ويتم تسجيل إجاباتهم عن الأسئلة المطروحة". (الضامن، ٢٠٠٧، ص ٩٦)، وتختلف استخدامات المقابلة في الأبحاث العلمية بحسب اختلاف المنهج المتبع، وعليه تتنوع المقابلات لتكون كالاتي (مقدم، ٢٠١٥، ص ٢٦٧):

١- **المقابلة الموجهة أو المنظمة:** وهي الأسئلة المكتوبة والمنظمة مسبقاً لإلقائها على الفرد، وتُستخدم هذه المقابلة لضمان توحيد ظروف المقابلة وتحديد الإجابة، ويعيب هذا النوع توحيد الأسئلة، وهو ما يجعلها جامدة ومصطنعة، ولا تسمح للباحث بتكييف المقابلة حسب خصائص وظروف الفرد المراد مقابله.

٢- **المقابلة غير الموجهة أو غير المنتظمة:** وتتميز عن سابقتها بمنح المفحوص الحرية التامة في إبداء رأيه، كما تتميز بإمكانية التعرف إلى مشاعره وفهم اتجاهاته، لكن يعيب هذا النوع هو صعوبة تلخيص وتحليل البيانات المأخوذة من الفرد، إذ تتطلب جهداً ووقتاً.

٣- **المقابلة نصف الموجهة أو شبه المنتظمة:** هذا النوع من المقابلة تعد وسطاً بين النوعين السابقين، إذ يقوم الباحث بإعداد مسبق لبعض الأسئلة والموضوعات التي يريد أن تدور حولها المقابلة، وي طرح الأسئلة المناسبة حسب الموقف، مع تقديم شروح للأسئلة الغامضة، ولا ينتقل من السؤال والموضوع إلا بعد تسجيل البيانات والانتهاء من ذلك، وتسير المقابلة بهذا الشكل حتى نهايتها، وتتميز هذه المقابلة بالقدرة على جمع البيانات الكافية من الفرد، كما تتميز بالمرونة في توجيه الأسئلة بحسب ظروف المقابلة.

وبعد تحديد نوع المقابلة يلجأ الباحث لاختيار طريقة لتطبيق المقابلة على العينة المدروسة، والتي تتم بإحدى الطريقتين أو بهما معاً، وهي (العساف، ٢٠١٢، ص ٣٥٩):

١- **الكتابة:** حيث يقوم الباحث بكتابة إجابات العينة أمام كل سؤال، أو كتابة المعلومات المهمة التي تدلو بها العينة، وبعد انتهاء المقابلة يعيد كتابة المعلومات والأفكار التي جمعها مفصلة ومنظمة لتحقيق الغرض المنشود من المقابلة.

٢- **التسجيل الآلي:** وهي استخدام جهاز تسجيل؛ لتسجيل جميع المعلومات التي تُذكر أثناء المقابلة، وبعد الانتهاء يقوم الباحث بتفريغها وحفظها.

ومن هنا فقد أعدت الباحثة أسئلة المقابلة للعينات الثلاث معتمدة على النوع الثالث من أنواع المقابلات وهي: الأسئلة شبه المنتظمة، فوضعت الباحثة أسئلة مبدئية واضحة تدور حول محاور الدراسة (ملحق رقم ٩ و ١٠ و ١١)، وعرضتها على المحكمين، للتحقق من صدقها، فقد كانت بعض الأسئلة محددة الإجابة، والبعض الآخر مفتوحة، مع إمكانية طرح أسئلة تطرأ في أثناء المناقشة.

أما الطريقة التي اختارتها الباحثة لإجراء المقابلة فهي: طريقة المقابلة عن طريق الهاتف أو استخدام أحد برامج التواصل الاجتماعي؛ نظراً للظروف التي مرت بها الدراسة بسبب جائحة كورونا، لذا استخدمت الباحثة جهاز التسجيل الآلي؛ حتى تتمكن من الحصول على كل المعلومات، والرجوع لها في الوقت الذي تحتاجه.

٢-١-٢-١-٢ صدق أداة المقابلة:

بعد إعداد أسئلة المقابلة، عرضت الباحثة الأداة على مجموعة من المحكمين (ملحق رقم ٢)، وتم تعديل أسئلة المقابلة في ضوء ملاحظات المحكمين، وكانت أهم التعديلات ما يأتي:

١- استبانة المتعلمين والمتعلمات:

السؤال في صورته النهائية	السؤال في صورته الأولى
هل تفضل/ تفضلين تعلّم اللغة العربية بالدولة التي تعيش/ تعيشين فيها؟ ولماذا؟	أين تفضل تعلّم اللغة العربية؟ ولماذا؟
كم الرسوم التي تدفع/ تدفعين للمعهد في الفصل الدراسي الواحد؟ (بالدولار).	كم الرسوم التي تدفع/ تدفعين للمعهد في الفصل الدراسي الواحد؟ وهل يستحق المعهد هذا المبلغ؟ ولماذا؟
ماذا تتوقع/ تتوقعين بعد تعلمك للغة العربية أن تكون/ تكوني بعد التخرج؟	ماذا تتوقع/ تتوقعين بعد تعلمك للغة العربية أن تكون/ تكوني بعد التخرج؟
إضافة أسئلة	
لما تتعلم اللغة العربية؟	
هل تدفع مبالغ أخرى غير الرسوم؟ حددها مع ذكر الرسوم بشكل تقريبي؟	
إلى أي مدى تشكّل قيمة الكتب والبرامج التعليمية عبئاً كبيراً عليك؟	
حذف أسئلة	
وهل يستحق المعهد هذا المبلغ؟ ولماذا؟	
هل تتوقع / تتوقعين الحصول على وظيفة ملائمة بعد تعلمك للغة العربية؟	

٢- استبانة المعلمين والخبراء:

إضافة أسئلة
كيف تشكّل معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها عائداً مادياً مجزياً؟
إلى أي مدى يوفر لك عملك في المعهد دخلاً مجزياً؟
إلى أي مدى ترى عمل الطلاب المتخرجين في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها يحقق لهم عائداً اقتصادياً كافياً؟
ما مصادر دخلك من هذه الأعمال؟ (يمكن تحديد أكثر من نقطة)
<ul style="list-style-type: none"> - التدريس. - تأليف الكتب المقررة. - برامج تدريب المعلمين. - إعداد المواد التعليمية. - الساعات الإضافية. - أخرى تُذكر:
كم يتراوح دخلك الشهري من عملك في المعهد؟ (بالدولار)
<ul style="list-style-type: none"> - ١٠٠٠ فأقل. - من ١١٠٠ إلى ٢٩٠٠. - ٣٠٠٠ فأكثر.
حذف أسئلة
بحكم الاحتكاك بالتعلمين لماذا يُقبل المتعلمون على هذا المعهد دون سواه؟
هل المعهد يقوم على كادر تعليمي مختص ومدرب بشكل جيد؟
هل تجد في اللغة العربية مجالاً استثمارياً؟ مع التوضيح؟

٣- استبانة المستثمرين:

السؤال في صورته الأولية	السؤال في صورته النهائية
هل كل سنة يتغير مدخول المعهد نحو الأفضل أو الأسوأ؟	إلى أي مدى يتطور مدخول المعهد سنوياً نحو الأفضل أو الأسوأ؟ وضح ذلك بالأرقام بشكل تقريبي؟
كم تكلفة إنشاء المشروع؟	كم تكلفة إنشاء المشروع؟ وهل فاق المردود قيمة التكلفة؟
وضح ذلك بالأرقام؟	هل فاق المردود قيمة التكلفة؟ وضح ذلك بالأرقام؟
إضافة أسئلة	
إلى أي مدى تفضل الاستثمار في تعليم اللغة؟ خارج البلاد أم داخلها؟	
هل ستشجع المستثمرين الآخرين لميدان الاستثمار داخل بلدك أم خارجها؟ وضح ذلك؟	

وبعد إجراء التعديلات، خرجت أسئلة المقابلة للعينات الثلاث بصورتها النهائية (ملحق رقم ١٢ و ١٣ و ١٤).

٢-٧ تطبيق الأدوات:

نظراً لظروف البحث وتزامن الدراسة الميدانية مع جائحة كورونا Covid-19، التي تعرّض لها العالم أجمع في عام ٢٠٢٠م، تحولت جميع الأنشطة إلى التواصل عن بعد بما في ذلك قطاع التعليم، فاضطرت الباحثة إلى إجراء تغييرات في تطبيق أدوات الدراسة، فقد أثرت هذه الجائحة على المجتمع المدرس، فعزف بعض المتعلمين عن التسجيل في بعض المعاهد ومراكز تعليم العربية لغة ثانية؛ بسبب منع السفر والتنقل بين الدول، وعدم رغبة بعض المتعلمين التعليم عن بعد، ليس هذا فحسب، بل فُرض حظر التجول وإغلاق المطارات، وعليه استوجب الأمر على الباحثة تطبيق أدوات الدراسة على العينات عن بُعد.

حيث عملت الباحثة على حصر عدد المعاهد والعينات الثلاث، بالتواصل مع أصحاب المعاهد وهم المستثمرون، وبعد التنسيق معهم استطاعت الباحثة التواصل مع المتعلمين والمتعلمات، والمعلمين والخبراء، فتم إرسال الاستبانات عن طريق المستثمرين؛ ليرسلها بنفسه لمعلميه ومتعلميه، فقبلت بعض المعاهد التعاون مع الباحثة دون الحاجة لخطاب تسهيل مهمة، وبعضها قبل بعد تقديم خطاب تسهيل مهمة الباحث (ملحق رقم ١٥).

وزعت الباحثة الاستبانات على جميع العينات إلكترونياً لسببين: أولهما سهولة جمع المادة واختصاراً للوقت، وثانيهما للظروف التي مرت بها الدراسة، وقد استغرق الأمر فصلين دراسيين، هما: الفصل الدراسي الثاني من العام (١٤٤١هـ) والفصل الدراسي الأول، من العام الجامعي (١٤٤٢هـ).

أما المقابلة فكانت عن بُعد أيضاً، واستخدمت الباحثة المكالمات الصوتية عبر شبكة الاتصالات السعودية داخل المملكة. أما خارجها فقد اعتمدت الباحثة على الاتصال المرئي أو الصوتي، عبر الشبكة العنكبوتية في أكثر من برنامج من برامج التواصل الاجتماعي،

منها: برنامج الإيمو Imo، وبرنامج التليجرام Telegram، وبرنامج زووم Zoom، وبرنامج الواتس أب Whats App.

وقد عانت الباحثة صعوبة عالجتها بحمد الله؛ وذلك بسبب ضعف الاتصال مع عينة الدراسة لظروف التقنية، وانقطاع الاتصال أثناء المقابلة بين الحين والآخر، بالإضافة إلى تخلل بعض الأسئلة أثناء المقابلة؛ لتوضيح بعض الأسئلة وتفصيل في الإجابات، لذا تراوحت مدة المقابلات مع العينات من (٢٠) دقيقة إلى (ساعتين) تقريباً.

٢-٨ أخلاقيات البحث العلمي في الدراسة:

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة ضوابط أخلاقيات البحث العلمي المتبعة في الدراسات الإنسانية، وقد بينّ البياتي (البياتي، ٢٠١٨، ص ٣٧٣) الالتزام بالعديد من الضوابط التي تتعلق بالعنصر البشري:

- ١- أخذ الموافقة من عينة الدراسة، ثم إعطاء فكرة عن طبيعة الدراسة وغرضها.
- ٢- عدم إجبار عينة الدراسة على المشاركة، وجعل المشاركة اختيارية.
- ٣- تحريي الصدق والأمانة والموضوعية مع عينة الدراسة.
- ٤- معاملة أفراد العينة باحترام دون تمييز، لأجل عرق أو جنس أو عوامل أخرى.
- ٥- مراعاة وقت العينة واختيار الوقت المناسب لهم.
- ٦- الحرص على سرية المعلومات، وعدم الإفصاح عن أية معلومة تخص العينة إلا بموافقتها.

وبناء على هذه الضوابط للبحث العلمي، فقد راعت الباحثة هذه الجوانب مع عينة الدراسة، من المستثمرين أولاً؛ لأنهم أصحاب الشأن للمعهد، ثم المعلمين والخبراء والمتعلمين والمتعلمات، في معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، داخل المملكة وخارجها من البلاد العربية، وقد قامت الباحثة بإرسال معلومات كاملة عن موضوع الدراسة، وأهدافها، وطريقة تطبيق الأدوات، والغرض من الدراسة، إلى المستثمرين، وأخذت الموافقة منهم على الفور، بدون أي تدخل من الباحثة لإجبار العينة على ذلك، ويُستثنى من ذلك معهد واحد، طلب ورقة رسمية

من جهة الباحثة (ملحق رقم ١٥)، كما التزمت بالصدق والأمانة والوضوح مع كل معهد، ولم تفصح عن أسمائهم الشخصية، وإنما المعلومات الواردة في الاستبانة فقط.

وعليه مرّ تطبيق أخلاقيات البحث العلمي في هذه الدراسة بالمراحل الآتية:

٢-٨-١ أخلاقيات البحث العلمي المتبعة في تطبيق أداة الاستبانة:

حصلت الباحثة على موافقة جميع المعاهد بتطبيق الاستبانة، بإرسال الاستبانة الخاصة لكل عينة على أرقام هواتفهم، وتم ملؤها إلكترونياً، وحرصت الباحثة على توضيح فقرات الاستبانة إذا تطلّب الأمر ذلك.

٢-٨-٢ أخلاقيات البحث العلمي المتبعة في تطبيق أداة المقابلة:

بعد الانتهاء من الاستبانة، طلبت الباحثة الإذن بالموافقة على إرسال أرقام هواتف العينة؛ حتى تتم مقابلتهم عن بُعد بسبب كورونا، واختيار الوسيلة المناسبة لكل أفراد العينة، مع استئذانهم بالتواصل معهم في الوقت المناسب لهم، وإجراء المقابلة.

٢-٩ المعالجات الإحصائية:

استخدمت الباحثة المعالجات الإحصائية الآتية؛ للتعرف إلى خصائص عينة الدراسة، وحساب صدق وثبات الأدوات، والإجابة على تساؤلات الدراسة:

١- التكرارات والنسبة المئوية؛ للتعرف إلى خصائص عينة الدراسة.

٢- المتوسط الحسابي Mean: القيم الإحصائية التي توضّح المستوى المتوسط للفقرات (الأنصاري، ٢٠٠٠، ص ١٥٢)، أي معرفة مستوى اتفاق أو اختلاف آراء عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الاستبانات إلى جانب المحاور الرئيسة، بالإضافة إلى ترتيب الفقرات بحسب أعلى متوسط حسابي (الأنصاري، ٢٠٠٠، ص ١٩٣).

٣- الانحراف المعياري Standard Deviation: يوضّح التشتت في آراء أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات الاستبانات إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما قلّت قيمة

الانحراف تركزت الآراء وانخفض تشتتها، وعليه تُرتَّب الفقرات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط الحسابي (الأنصاري، ٢٠٠٠، ص ٢٠٩).

٤- معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha؛ للتحقق من ثبات الاستبانة.

٥- حساب قيم معامل ارتباط بيرسون Pearson's Correlation Coefficient؛ للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

٦- مقياس ليكرت Likert Scale: اعتمدت الباحثة في تفسير نتائج الدراسة على حدود الأرقام؛ إذ أُستُخدم مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة على فقرات الاستبانة.

ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي تم حساب المدى ($5 - 1 = 4$)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية، أي ($4 \div 5 = 0,8$)، ثم أُضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي واحد صحيح؛ وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية (جدول رقم ٢-١٢)، وهكذا أصبح طول الخلايا الآتي:

أولاً: تكون درجة الموافقة ضعيفة جداً عندما يكون المتوسط الحسابي أقل من (١,٨) درجة.

ثانياً: تكون درجة الموافقة ضعيفة عندما يكون المتوسط الحسابي من (١,٨) إلى أقل من (٢,٦) درجة.

ثالثاً: تكون درجة الموافقة متوسطة عندما يكون المتوسط الحسابي من (٢,٦) إلى أقل من (٣,٤) درجة.

رابعاً: تكون درجة الموافقة كبيرة عندما يكون المتوسط الحسابي من (٣,٤) إلى أقل (٤,٢) درجة.

خامساً: تكون درجة الموافقة كبيرة جداً عندما يكون المتوسط الحسابي من (٤,٢) إلى (٥) درجة.

جدول رقم (٢-١٢) الحدود الدنيا والعليا للمقياس الخماسي

الوسط الحسابي (طول الخلية)	درجة الموافقة
أقل من ١,٨	ضعيفة جداً
من ١,٨ إلى أقل من ٢,٦	ضعيفة
من ٢,٦ إلى أقل من ٣,٤	متوسطة
من ٣,٤ إلى أقل من ٤,٢	كبيرة
من ٤,٢ إلى ٥	كبيرة جداً

الفصل الثالث

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

٣-١ تمهيد.

٣-٢ عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

٣-٢-١ النتائج المتعلقة بالمعلمين والمتعلمين

وتفسيرها ومناقشتها.

٣-٢-٢ النتائج المتعلقة بالمعلمين والخبراء وتفسيرها

ومناقشتها.

٣-٢-٣ النتائج المتعلقة بالمستثمرين وتفسيرها

ومناقشتها.

الفصل الثالث

عرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

٣-١ تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة نتائج الدراسة بعد تطبيق الأدوات على العينات الثلاث، وهي: عينة المتعلمين والمتعلمات من المستويات المتقدمة، وعينة المعلمين والخبراء، وعينة المستثمرين؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة، وهي:

- ١- إلى أي مدى يمكن أن يُعتبر مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجالاً ملائماً قابلاً للربحية اقتصادياً، وملائماً للاستثمار، بشكل مباشر وغير مباشر؟
 - ٢- ما ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً؟
 - ٣- ما الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً بشكل مباشر أو غير مباشر؟
 - ٤- ما العوائق التي تحد أو تضعف من استثمار مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً؟
- وفيما يأتي تفصيل ذلك:

٣-٢ عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

٣-٢-١ النتائج المتعلقة بالمتعلمين والمتعلمات:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ورُتبت فقرات المحاور الأربعة:

المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية.

المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً.

المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

المحور الرابع: عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

نتائج الإجابة عن السؤال الأول، الذي ينص على: إلى أي مدى يمكن أن يُعتبر مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجالاً ملائماً قابلاً للربحية اقتصادياً وملائماً للاستثمار، بشكل مباشر وغير مباشر؟

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ورُتبت فقرات المحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية)، وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (٣-١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات للمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	تعلم اللغة العربية يحقق لي عائداً مادياً مجزياً	٤,٠٢	٠,٨١٢	كبيرة	٣
٢	تعلم اللغة العربية يزيد فرص حصولي على وظيفة مقارنة بمن لا يتقنون العربية.	٤,١٩	٠,٨٤٢	كبيرة	٢
٣	إن تعلم اللغة العربية يعد استثماراً طويلاً الأجل بالنسبة لي	٤,٢٥	٠,٧٢٩	كبيرة جداً	١
الكلية		٤,١٥	٠,٦١٥	كبيرة	—

يبين الجدول رقم (٣-١) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة للمتعلمين وللمتعلمات، حول الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤,٠٢) إلى (٤,٢٥) وبدرجة موافقة (كبيرة)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٤,١٥) وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-١) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاءت الفقرات الثلاث في المحور الأول مرتبة بحسب درجة الموافقة من وجهة نظر أفراد العينة، فجاءت الفقرة رقم (٣) أولاً "إن تعلم اللغة العربية يعد استثماراً طويلاً الأجل بالنسبة لي"، تليها الفقرة رقم (٢) ثانياً "تعلم اللغة العربية يزيد فرص حصولي على وظيفة مقارنة بمن لا يتقنون العربية"، ثم الفقرة رقم (١) ثالثاً "تعلم اللغة العربية يحقق لي عائداً مادياً مجزياً".

فقد جاءت الفقرة (٣) في المركز الأول وهي: "إن تعلم اللغة العربية يعد استثماراً طويل الأجل بالنسبة لي"، وبدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٢٥)؛ إذ ترى العينة أن اللغة العربية تعد استثماراً طويل الأجل، من ناحية إفادتهم من اللغة العربية في أمورهم الدينية أولاً، ثم الدنيوية، أي إن استثمارهم في المقام الأول هو الاستثمار المعنوي.

وحيثما أجرت الباحثة مقابلة مع أفراد العينة وطرح السؤال: لماذا تتعلم اللغة العربية؟ جاءت معظم الإجابات: (لفهم القرآن الكريم ومعانيه والأحاديث الشريفة فهماً صحيحاً سليماً، دون اللجوء إلى ترجمتها)؛ لأن العينة المدروسة من المسلمين، فأراد بعضهم أن يكون داعية في بلده، ينشر الإسلام بلا مقابل أي استثمار معنوي.

في حين اتجه آخرون للاستثمار المعنوي والمادي معاً، عند إجابتهم عن بسؤال المقابلة: ماذا تتوقع أن تكون بعد تعلم اللغة العربية؟ بقول أحدهم: (أريد أن أفتح معهداً أُعلِّم فيه اللغة العربية من مرحلة الروضة إلى دخول للجامعة)، وأجابت إحداهن (أريد أن أكون معلمة متمكنة وقادرة على تعليم اللغة العربية)، وقالت أخرى: (أتعلم اللغة العربية لأستمر في الدراسة الجامعية)، فغرضها من تعلم العربية أكاديمي، فقد تتعلم العربية لتصبح أستاذة جامعية، أو موظفة في قطاع تعليمي، أو غير ذلك، وكل هذا يؤشر إلى الاستثمار طويل الأجل.

وهو ما أكدته دراسة العبد الفتاح بأن الاستثمار في اللغة العربية يعد استثماراً طويل الأجل؛ لأن الفوائد منه لا تعود على المستثمر فحسب، بل على المجتمع والأمة جميعاً (العبد الفتاح، ٢٠١٤، ص ١)، وبذلك يتحقق استثمار حقيقي للعقول البشرية، تظهر فوائده مع مرور الزمن.

أما الفقرة (٢) فقد حلت في المركز الثاني، وبدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,١٩)، وهي "تعلم اللغة العربية يزيد من فرص حصولي على وظيفة مقارنة بمن لا يتقنون العربية"، فحصول المتعلم على وظيفة بسبب إتقانه العربية سيحقق له ربحاً، أي تُفْتَح

المجالات أمامه للتوظيف، كأن يعمل معلماً للغة العربية لغةً ثانيةً في بلده أو خارجها، أو مترجماً في السفارة، أو موظفاً في إحدى الشركات التي تتطلب إتقان اللغة العربية.

أما الفقرة التي حلّت في المركز الثالث، وبدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٤,٢) فهي: "تعلم اللغة العربية يحقق لي عائداً مادياً مجزياً"، وهذا يؤشر إلى تفكير العينة في الاستثمار في اللغة العربية، وما يدل على ذلك سؤال الباحثة للعينة في أثناء المقابلة: هل فكرت بالاستثمار في مجال اللغة العربية بعد التخرج؟ وضح ذلك.

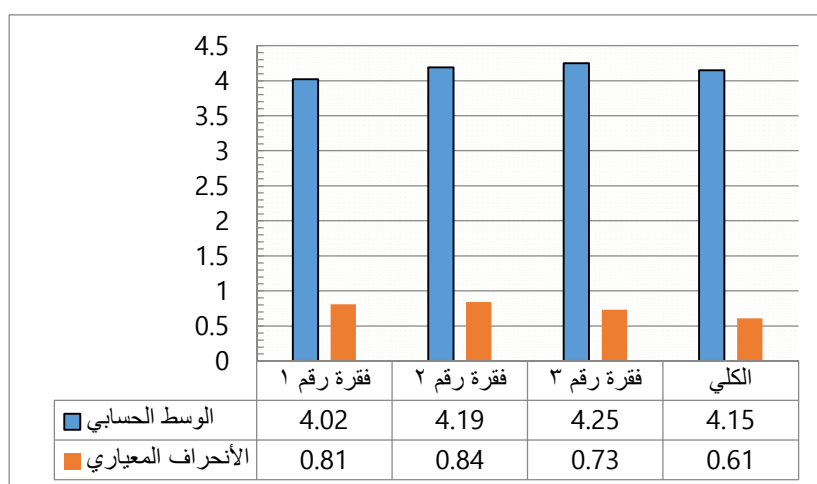
جاءت إجابات أغلب العينة بالإيجاب، وذلك عن طريق فتح معهد لتعليم العربية في بلادهم، أو إعطاء الدروس الخصوصية، ولم تفكر الفئة الثانية في الموضوع بعد. أما الفئة الثالثة فقد ركزت على الكسب المعنوي؛ وذلك بتعليم اللغة العربية والدين الإسلامي باللغة العربية لوجه الله تعالى في بلادهم؛ حتى يفهم الدين الإسلامي الفهم الصحيح.

يتضح مما سبق أن نتائج الاستبانة والمقابلة للمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية) موافقة لرأي الباحثة (بدرجة كبيرة)؛ فقد كشفت المقابلة عن رغبة غالبية العينة للاستثمار في اللغة العربية، وذلك بفكرة البدء في مشروع استثماري رأسماله اللغة العربية؛ لغرض نشرها وتعليم القرآن الكريم والأحاديث النبوية، بالإضافة إلى الكسب المادي الذي هو عصب الحياة.

وربما يعود التفكير في الاستثمار باللغة العربية إلى قلة معاهد لتعليم اللغة العربية في بلادهم، وقد يكون إلى شعور المتعلم نفسه بحاجة بلاده إلى نشر تعاليم الدين الإسلامي بطريقة صحيحة، بالإضافة إلى أن إتقان لغة جديدة يفتح مجالاً للاستثمار فيها، خاصة أن المتعلمين هنا مسلمون، وترى الباحثة أن حاجة بلادهم إلى العربية ماسة لفهم أمور الدين، وهذا ما أشارت إليه غرين F. Grin من أن تعلم اللغة الثانية يعد استثماراً في رأس المال البشري، وبهذا فالعوائد المتوقعة قد تتساوى أو تتجاوز قيمة التكلفة، فيتحقق بذلك ربح أكثر (Grin، ١٩٩٤، ص ٣٣).

ومن هنا جاءت رغبة المتعلمين بتعلم اللغة العربية في بلد عربي، أي في منبعها الأصلي، وهو أمر أشار إليه أحد أفراد العينة عند المقابلة بقوله: (أفضّل تعلم العربية في بلد عربي، حتى أستطيع ممارسة العربية مع الناطقين بها)، وبين الآخر: (من المؤكد أن تكون في بلد عربي؛ لأن البيئة ستكون عربية)، وأجابت إحداهن بقولها: (أفضّل تعلم اللغة العربية في معهد عربي، حيث يوجد أستاذات مؤهلات للغة العربية؛ حتى يسهل علي تعلم اللغة)، وقالت أخرى: (في البلاد العربية وتحديداً في المملكة العربية السعودية؛ لأن كل شيء بدأ من هذه البلد، وانطلقت اللغة العربية منه، فالمملكة هي الأصل في انطلاق اللغة العربية).

الشكل رقم (٣-١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية) لعينة المتعلمين والمتعلمات



نتائج الإجابة عن السؤال الثاني، الذي ينص على: "ما ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً؟"

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً)، التي تضمنت فقرات حددت ما يفضلهُ المتعلمون في تعلّم العربية.

جدول رقم (٣-٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات للمحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية في معهد محترف برسوم	٣,٥٤	١,٠١٠	كبيرة	٥
٢	أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية في معهد بالجامعة يقدم بالمجان	٤,٠٨	٠,٩٢٩	كبيرة	٢
٣	أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية عن بعد	٢,٢٧	١,١٨٠	ضعيفة	٩
٤	أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية من البرمجيات والمواد الإلكترونية	٢,٧١	١,١٨٤	ضعيفة	٨
٥	أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية من الكتب الورقية	٤,٢٣	٠,٨٠٥	كبيرة جداً	١
٦	أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية عن دروس مطروحة على اليوتيوب	٣,٠٨	٠,٩٨٦	متوسطة	٧
٧	أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية عن طريق الدورات	٣,٨٣	٠,٩٥٣	كبيرة	٤
٨	أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية بتلقي دروس فردية خصوصية	٣,٢٧	١,١٩٨	متوسطة	٦
٩	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد	٣,٩٠	١,١٧١	كبيرة	٣
الكلية		٣,٤٤	٠,٥١٥	كبيرة	—

يبين الجدول رقم (٣-٢) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حول الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٢,٢٧) إلى (٤,٢٣) وبدرجة موافقة من (ضعيفة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٣,٤٤)، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، والشكل رقم (٣-٢) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاءت الفقرات الثلاث في المحور الثاني مرتبة وفقاً لدرجة الموافقة من وجهة نظر أفراد العينة، فجاءت الفقرة رقم (٥) أولاً "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية من الكتب الورقية"، تليها الفقرة رقم (٢) ثانياً "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية في معهد بالجامعة يقدم بالمجان"، تليها الفقرة رقم (٩) ثالثاً "إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد".

وقد جاءت الفقرة (٥) وهي: "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية من الكتب الورقية" بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٢٣)، وهي درجة عالية؛ إذ ترى العينة أن أفضل

تعليم يتلقونه للغة الثانية هو عن طريق الكتب الورقية، وهو ما تراه الباحثة مناسباً لهم؛ فقد لا يجيد البعض التعامل مع الكتب الإلكترونية أو البرامج الحديثة.

لذا أعربت غالبية العينة - إن لم يكن جميعها - عن رأيها أثناء المقابلة وسؤالها: إلى أي مدى تشكّل قيمة الكتب والبرامج التعليمية عبئاً كبيراً عليك؟ وقد واجهت العينة صعوبة في فهم السؤال، فلجأت الباحثة إلى تسهيله بسؤالهم من ناحيتين: ما قيمة الكتب المعنوية في مستوى فهمها وتفضيل التعليم منها؟ وما قيمتها المادية من ناحية دفع المبلغ لشرائها؟

ومن هنا تبين للعينة شكل السؤال، فجاءت بعض الإجابات عن السؤال الأول بسهولة دراسة الكتب الورقية والتعامل معها، وأجاب البعض بأن الصعوبة التي يواجهونها تكمن عند انتقالهم من مستوى لمستوى آخر، وقال أحدهم: (تشكل هذه الكتب صعوبة علي في دراستها مثل النحو والصرف). ذكرت إحداهن: (أشعر أحياناً بعبء كبير عندما أسمع شيئاً لأول مرة، ولكن عندما أنتهي من العمل المطلوب مني أشعر وكأنني بحاجة إلى هذا العمل من أجل تطوير لغتي العربية).

وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (خسارة، ٢٠١٦م)، التي ذهبت إلى أن الاستثمار في الكتب الإلكترونية لغير العرب أفضل من الكتب الورقية، كما يحقق استثماراً للمستثمر، ونتائج إيجابية للمتعلمين والمتعلمات من حيث المخرجات التعليمية.

إلا أن الباحثة ترى أن الكتب الورقية مهمة للمتعلمين الناطقين بغير العربية؛ لتحقيق التغذية الراجعة بصورة جيدة، وأن كتابة الشرح عليها أيسر وأسرع، ولراحة العين من الشاشات الإلكترونية من الناحية الصحية، صحيح أن الأجهزة الحديثة خفيفة الوزن، لكنها ذات كلفة عالية، كما أن مهارات بعض المتعلمين ضعيفة في التعامل معها؛ لهذا ترى أن الناطقين بغير العربية يبدوون أولاً بالكتب الورقية، ثم يتدرجون في التعليم بالأجهزة الحديثة إذا توفرت لهم.

أما إجاباتهم عن قيمة الكتب المادية، فقد اتفق معظمهم على أنهم يتسلمون الكتب عند دفع رسوم المستوى الواحد، فهي إذن لا تشكل عبئاً عليهم. وقد رأى آخرون أنها

مكلفة مادياً، وقد يعود السبب في ذلك إلى ظروف المتعلم المادية، الأمر الذي جعله يقول بأنها تشكل عليه عبئاً مادياً.

أما الفقرة (٢) وهي: "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية في معهد بالجامعة يقدم بالمجان" فجاءت درجة الموافقة عليها (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,٠٨)، وربما تكون الأزمة المالية التي يعيشها معظم المتعلمين هي التي فرضت عليهم الرغبة بدراسة اللغة العربية بالمجان.

وعند سؤال العينة أثناء المقابلة _التي كشفت عن أمور كثيرة_: أين تفضل تعلم اللغة العربية؟ ولماذا؟ جاءت الإجابات متنوعة في ذلك، فذهب البعض إلى دراسة اللغة العربية في البلاد العربية؛ حتى يتقنوها ويأخذوها من منبعها الأصلي، سواء في المملكة، أو في مصر، أو في السودان، أو الأردن، أو أي بلد عربي، ورغب آخرون في تعلم العربية في معاهد تعليم اللغة العربية في المملكة العربية السعودية بالمجان؛ والسبب في ذلك قول أحدهم: (كنت أتمنى أن أحصل على تعليم مجاني في المملكة، فهي مهبط الوحي، وفيها الحرمان الشريفان هذا أولاً، وثانياً يقدمون المال للطالب كل شهر)، وقالت إحداهن: (في المملكة التي انطلق منها الإسلام، وهي الأصل في العربية، وأيضاً المنحة الدراسية المجانية وصرف المكافأة لي)، وبينت الأخرى: (أفضلها بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، حيث يقدم المعهد منحاً مجانية وتصرف مكافأة للطالبة).

ومن هنا فإن معظم المتعلمين يودون الدراسة في المملكة العربية السعودية؛ لأنها تقدم منحاً مجانية للمتعلمين، إلا أن هذه المنح تُقدّم للمتعلمين والمتعلمات بشروط، وسيتبين ذلك عند الحديث عن عينة المستثمرين.

أما الفقرة (٩) وهي: "إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد"، فقد جاءت في المرتبة الثالثة، بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٣,٩٠)، وترى الباحثة أن السبب هو رغبة العينة في الاندماج مع الأسر الناطقة بالعربية، أي في محيطها الأصلي، واتضح ذلك بشكل غير مباشر، عند سؤال العينة وقت المقابلة: أين تفضل تعلم اللغة العربية؟ ولماذا؟

فكما ذُكر سابقاً أن العينة ترغب في تعلم العربية في أي بلد عربي، دون تحديد المكان، وحدد بعضهم أسماء معاهد بعينها، وبعبارة أخرى يكون تعلم العربية من منبعها الأصلي؛ لأسباب مختلفة، فمنهم من يرى أن بلاده (لا يتكلمون العربية فيها إلا القليل)، وذهب آخر (أن أتعلّمها في بلدها الأصلي، في بيئتها، والاحتكاك بالناطقين بها).

لكن الغريب في الأمر أن العينة لم تبين رغبتها في العيش مع الأسرة العربية، وقد يعود السبب إلى عادات وتقاليد المجتمع العربي المسلم، الذي لا يقبل بعضهم بعيش الأجنبي معهم ليتقن اللغة العربية، بل اكتفت العينة بمخالطة الناطقين في الأماكن العامة، وجاءت في المرتبة الثالثة رغبتهم في الحصول على فرصة العيش مع الأسر العربية؛ للتمكن من النطق السليم، بناءً على تجارب سابقة في بعض الدول التي تستضيف أسرها متعلم اللغة، كما في بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها.

أما الفقرات التي حلّت المراتب الوسطى، فهي: الفقرة (٧) وهي: "أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية عن طريق الدورات"، ثم الفقرة (١) وهي: "أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية في معهد محترف برسوم"، تليها الفقرة (٨) وهي: "أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية بتلقي دروس فردية خصوصية".

فقد جاءت الفقرة (٧) وهي: "أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية عن طريق الدورات" في المرتبة الرابعة، وبدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٣,٨٣)، وعندما أجرت الباحثة دراسة استطلاعية للمعاهد الداخلية والخارجية التي تُعلم العربية برسوم، وجدت أن بعض المعاهد تعطي دورات بمقابل مادي، وأن الفئة المستهدفة هم الموظفون في الشركات الخاصة؛ إذ تُرسل هذه الشركات موظفيها لتلقي العربية لمدة معينة، ومن ضمنها معهد تعليم اللغة العربية بجامعة الملك عبدالعزيز، ومعهد البيان العربي، وكلاهما في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

كما تبين للباحثة أيضاً أن المعاهد التي تقدم تلك الدورات لم يكن غرضها أكاديمياً، أو استثمارياً، وإنما لغرض نقص متطلبات وظيفته في البلاد العربية؛ وما يوضح ذلك هو اكتفاء الموظفين بالمستويات الأولى، دون إكمال المستويات للوصول لمرحلة التخرج.

أما الفقرة (١) وهي: "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية في معهد محترف برسوم" فجاءت في المرتبة الخامسة بدرجة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٣,٥٤)، فأغلب المتعلمين والمتعلمات كانت رغبتهم دراسة اللغة العربية بمنحة مجانية، إلا أن هذا النوع من الدراسة تتطلب شروطاً لا تنطبق على كثير منهم، فيكون البديل تعلّم اللغة العربية في المعاهد برسوم مادية، ويحرصون أن تكون هذه المعاهد محترفة، ويتم البحث عنها عن طريق الشبكة العنكبوتية، أو سؤال صديق سبق له الدراسة عن أفضل المعاهد التي تقدم التعليم بشكل جيد.

أما الفقرة (٨) وهي: "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية بتلقي دروس فردية خصوصية" فجاءت في المرتبة السادسة، بدرجة موافقة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (٣,٢٧)، وهذا التعليم يحصل بطريقتين: إما حضورياً، وإما عن بُعد، فالحضورى أن يذهب المتعلم للمعلم ليدرس على يده، شريطة أن يكون وحده؛ أي تعليم فردي ليتم استيعابه بالشكل الصحيح، أو أن ظروف عمله لا تسمح له بالذهاب لمراكز تعليم اللغة، لذا قد يلجأ للدروس الفردية الخصوصية لتعلم اللغة في أي وقت يشاء بالاتفاق مع المعلم.

أما التعلم عن بُعد فهي المعمول بها في بعض المواقع الإلكترونية المعترف بها، ويكون فيها تعليم لمعظم اللغات؛ إذ يختار المتعلم المعلم بنفسه، بحسب خبرة المعلم، ويكون التعليم فردياً في وقت معين، وتناسب هذه الطريقة أيضاً مع مَنْ تمنعه ظروفه للذهاب للمعاهد أو المراكز.

هذا في المراتب الوسطى، أما المراتب الثلاث الأخيرة فقد جاءت وفقاً لدرجة موافقة العينة، أولاً الفقرة رقم (٦) "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية عن دروس مطروحة على اليوتيوب"، وثانياً الفقرة رقم (٤) "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية من البرمجيات والمواد الإلكترونية"، وثالثاً الفقرة رقم (٣) "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية عن بُعد".

جاءت أولى المراتب الأخيرة وبدرجة موافقة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (٣,٠٨) الفقرة رقم (٦) وهي: "أَفْضَلُ تعلم اللغة العربية عن دروس مطروحة على اليوتيوب" وربما تشير هذه النتيجة إحدى الحلول البديلة لدراسة اللغة العربية، لمن لم يجدوا معهداً، إما بمقابل مادي، أو بمنحة مجانية، أو ربما يكون هذا التعليم إضافة إلى ما لديهم من لغة، أو مراجعة

لبعض المواد، أو لتحضير الدرس القادم، فتُعرض هذه الدروس عبر اليوتيوب للمتعلم، لكنه قد لا يستطيع التفاعل معها، أو توجيه سؤال للمعلم، صحيح أن هناك من يضع بريدًا إلكترونيًا للتواصل معه، ولكن هذا قد لا يُشبع أسئلة المتعلمين.

أما الفقرة رقم (٤) التي جاءت في الرتبة الثانية، بدرجة موافقة (ضعيفة)، وبمتوسط حسابي (٢,٧١) وهي "أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية من البرمجيات والمواد الإلكترونية" وهي نتيجة متوقعة من العينة، فتعلّم اللغة الثانية من البرمجيات والمواد الإلكترونية بالنسبة لهم أمر صعب، فقد كشفت الباحثة أثناء مقابلة العينة عن أفضل المعاهد للدراسة فيها؟ فظهر في حديثهم أنهم يفضلون التعليم الحضوري، وتكون البرمجيات والمواد الإلكترونية مساعدة.

أما الفقرة رقم (٣) التي جاءت في المرتبة الثالثة، بدرجة موافقة (ضعيفة) وبمتوسط حسابي (٢,٢٧) وهي: "أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية عن بُعد" فقد كشفت أسئلة المقابلة مع العينة عدم تفضيلهم التعليم عن بُعد؛ إذ كانت تجربتهم متعبة جدًا، خاصة ما واجهته العينة من مشاكل إما بالتقنية والشابكة العنكبوتية أثناء جائحة كورونا، أو ضعف التركيز، أو صعوبة الفهم.

وقد طال الحديث مع العينة عند سؤالهم: (أين تفضل تعلم اللغة العربية؟ ولماذا؟) المعاهد الواقعة في البلاد العربية، ولم يفضلوا تعلمها عن بُعد، أو عن طريق اليوتيوب، أو مواد أخرى، فقد أجابت إحداهن: (التعليم الحضوري المباشر فيه تفكير وفهم أفضل، فحينما أشاهد الأستاذة أمامي وهي تشرح وأشاهد حركاتها أفهمها جيدًا). أما أحد المتعلمين فقد عبر بقوله: (أُفضِّلُ التلقي المباشر الحضوري، وهذا يُعد من باقة العلم، فالتلقي الحضوري فيه بركة مثلما نعرف عن السلف الصالح في الماضي، فالدراسة كانت بالتلقي والحضور وكانوا يفهمون جيدًا). وأجاب أحد المتعلمين بقوله: (لم يكن في المعهد الذي أدرس فيه تعليمًا عن بُعد؛ بل تأخرت في التخرج خمسة أشهر بسبب جائحة كورونا).

وقد كشف سؤال المقابلة (أين تفضل تعلم اللغة العربية؟ ولماذا؟) عن الفقرات (٦) و(٤) و(٣)؛ إذ توسع الحديث عن أفضل المعاهد في تعلم اللغة العربية سواء داخل المملكة

العربية السعودية أم خارجها، وعن دراسة العربية برسوم مادية أو منحة مجانية، وحول تعلم اللغة عن طريق الكتب الورقية، وبينوا أن اليوتيوب والبرمجيات والمواد الإلكترونية مواد مساندة لهم في الدراسة، وأخيراً لاحظت الباحثة انزعاج العينة حين سؤالها عن رأيهم في التعليم عن بُعد، بحجة أنهم عاشوا فترة الجائحة، فقد بينوا أنه مثل لهم حالة مأساوية لخصتها الباحثة من حديث العينة في الآتي:

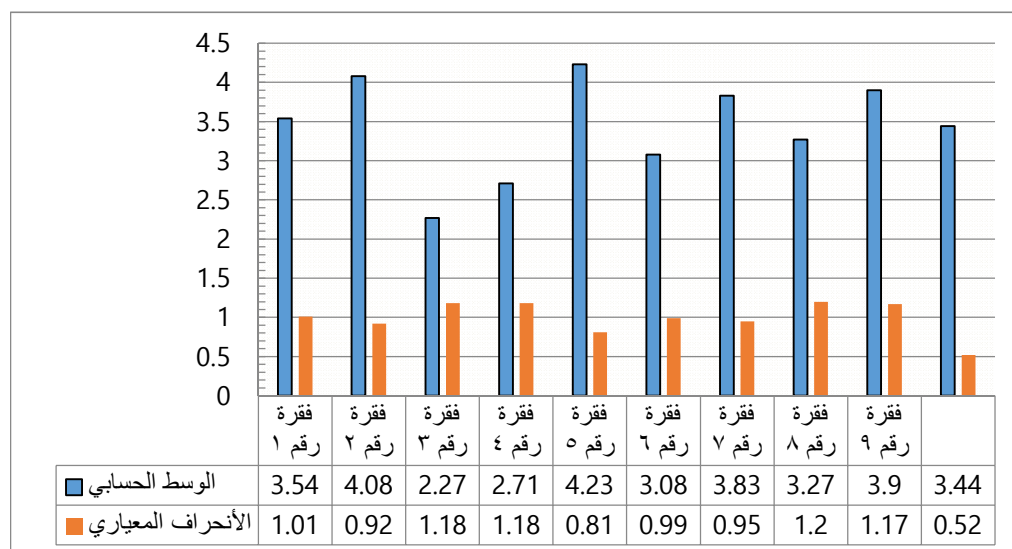
- ١- عدم جاهزية المعهد الذي يدرس فيه البعض بالتعليم عن بُعد.
- ٢- سوء الحالة الصحية لإحداهن؛ بسبب التركيز على أجهزة الحاسوب لفترة طويلة، فأدى بها ذلك إلى خضوعها لإجراء عملية جراحية في عينيها.
- ٣- سوء التقنية والشابكة العنكبوتية في إحدى البلاد العربية، الذي شكل عثرة أمام المتعلمين والمتعلمات في تخرجهن.
- ٤- الظروف السياسية في بعض المناطق، وانقطاع الكهرباء بين الفينة والأخرى.
- ٥- غياب لغة الجسد التي كانوا يتفاعلون معها أثناء الشرح.

ويتضح مما سبق أن نتائج الاستبانة والمقابلة للمحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية) موافقة لرأي الباحثة إلى حد كبير، وترى الباحثة في الوقت الحاضر أنه لا غنى عن المواد الإلكترونية بجانب الكتب الورقية، على تكون هذه المواد مساعدة للمتعلمين والمتعلمات في التدريب على اللغة، كما أن التعليم الحضوري قد يكون أنفع للمتعلمين غير الناطقين بالعربية؛ لكونه يساعدهم على التفاعل مع المعلم أو المعلمة، وتلقي التغذية الراجعة، إلا أن التعليم عن بُعد قد لا يكون مرغوباً عند الكل، وهذا راجع إلى حالة التقنية والشابكة العنكبوتية، والأوضاع السياسية لكل دولة، كما ترى أيضاً اعتماد التعليم عن بُعد بجانب التعليم الحضوري، فنحن في عصر التقنية والتكنولوجيا، وعلى المعاهد أن تكون جاهزة.

ومما يلفت الانتباه هنا أن نتيجة تعلّم اللغة العربية عن بُعد أضعف من تعلّمها من اليوتيوب، والبرمجيات والمواد الإلكترونية؛ وربما يعود السبب في ذلك إلى تجربة التعلّم عن بُعد

نتجت عن جائحة كورونا، وانتقالهم المفاجئ من التعليم الحضوري إلى التعليم عن بُعد بشكل إجباري، والمشاكل التي واجهوها مع التقنية أو تعطلهم عن الدراسة.

الشكل رقم (٣-٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المتعلمين والمتعلمات



نتائج الإجابة عن السؤال الثالث، الذي ينص على: "ما الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية بشكل مباشر أو غير مباشر؟".

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفقرات المحور الثالث (متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغة ثانية)، التي على المعهد توفيرها للبيئة التعليمية ككل.

جدول رقم (٣-٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات للمحور الثالث (متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغة ثانية) .

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	بيئة تعليمية ملائمة لتعليم العربية وتعلمها	٤,٥٤	٠,٧٤٣	كبيرة جداً	٤

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٢	مناهج تعليمية وفق معايير الجودة المطلوبة في مؤسسات تعليم العربية لغة ثانية.	٤,٣٥	٠,٧٢٩	كبيرة جداً	٧
٣	معلم متمكن في تعليم العربية لغة ثانية	٤,٥٤	٠,٦٨٣	كبيرة جداً	٣
٤	برنامج تعليمي يمكّن المتعلمين من إتقان اللغة العربية	٤,٦٣	٠,٦٠٦	كبيرة جداً	١
٥	خدمات متكاملة يوفرها المعهد (سكن، إعاشة، نقل، قاعات اطلاع، ترفيه، اندماج ثقافي...)	٤,٠٦	٠,٩٠٩	كبيرة	٩
٦	أن تكون شهادة التخرج في المعهد معتمدة في بلد المتعلم	٤,٣٥	٠,٦٩٩	كبيرة جداً	٦
٧	تعلم اللغة توفر للمتعلم كفاية لغوية تؤهله للالتحاق بوظيفة مناسبة.	٤,٢١	٠,٧٤٣	كبيرة جداً	٨
٨	توفير أنشطة تعليمية متنوعة تلبي حاجات المتعلمين	٤,٤٤	٠,٥٨٠	كبيرة جداً	٥
٩	توفير آلية تواصلية جيدة بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد	٤,٥٨	٠,٧٦٧	كبيرة جداً	٢
	الكلية	٤,٤١	٠,٣٧٣	كبيرة جداً	—

يبين الجدول رقم (٣-٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حول الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث (متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغةً ثانية)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤,٠٦) إلى (٤,٦٣) وبدرجة موافقة من (كبيرة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٤,٤١) وبدرجة موافقة (كبيرة جداً)، والشكل رقم (٣-٣) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاءت في المراتب الثلاث الأولى وفقاً لدرجة موافقة العينة الفقرة رقم (٤) أولاً "برنامج تعليمي يمكّن المتعلمين من إتقان اللغة العربية"، تليها الفقرة رقم (٩) "توفير آلية تواصلية جيدة بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد"، ثم الفقرة رقم (٣) "معلم متمكن في تعليم العربية لغة ثانية".

فجاءت الفقرة (٤) في المرتبة الأولى، وهي: "برنامج تعليمي يمكّن المتعلمين من إتقان اللغة العربية"، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٦٣)، فافتقار العينة لوجود مثل هذه البرامج في بلادها، تؤشر إلى درجة الموافقة، ولكن عند المقابلة وسؤال العينة تبين غير ذلك، فلما سألت العينة: لماذا وقع الاختيار على هذا المعهد دون سواه؟ حاولت الباحثة معرفة ما إذا كان المعهد يقدم برامج تعليمية لدرجة تفضيلهم لذلك المعهد أم لا، فجاءت بعض الإجابات كالآتي:

- ١- لأنني عرفت المعهد عن طريق صديق لي.
- ٢- أجده أفضل معهد من غيره، فقد أرشدني عليه شيخ من شيوخ السودان.
- ٣- تعلّم فيه والدي، ونصحني بأن أتعلّم فيه؛ لأن المعلمين جيّدون فيه.
- ٤- يقدم دروساً جيدة ومفيدة؛ ولأن رسومه رخيصة.
- ٥- لم يكن اختياراً، مضطرة للأسف.
- ٦- جئت للمملكة قبل سنتين، وبحثت عن جامعة تعلم اللغة العربية، فنصحوني بتعلمها في معهد جامعة الأميرة نورة؛ لأنها تقدم دبلوم للطالبات، ولديهم محاضرات وأنشطة، فالدراسة فيها فعّلية وجادة، ولأنهم أيضاً يركزون ويضعون الاهتمام على التكلّم وفهم اللغة، ومع ذلك نتعلم منهم القواعد، مقارنة بالمراكز التي تعلم القواعد فقط أو الكلمات فقط.

وثبّين إجابات العينة أن اختيارهم للمعهد بسبب نصّح صديق، أو بسبب الرسوم المادية الرخيصة، أو بأنه ليس لديه خيار سوى هذا المعهد، أو يرى أن هذا المعهد يقدم الأفضل من غيره، ولكن اكتشفت الباحثة أن معظم المتعلمين يفتقرون إلى برامج تعليمية يقدمها المعهد لهم، سواء أكانت صفية أم غير صفية، فقد بيّن أحدهم أنهم يحتاجون إلى مثل هذه الأنشطة؛ لأنها ستضيف لهم الكثير من الأساليب الحوارية المختلفة، وممارستها على أرض الواقع مع الناطقين بها.

وبمقابلة أفراد العينة قالت إحداها: "نعم يقدمون أنشطة داخل الفصل، ولكن فقط سنة واحدة، ومع بداية الجائحة توقفت الأنشطة. أما خارج الصف فقد ذهبنا للأماكن الموجودة

بجامعة الأميرة نورة، مثلاً: ذهبنا للمكتبة المركزية، ومركز الرياضة وغيرها"، وذكر آخر: "هناك أنشطة داخل الصف نمارسها وقت الدرس. أما خارجه فلم نحصل على أنشطة".

أما الفقرة (٩) وهي: "توفير آلية تواصلية جيدة بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد"، فجاءت في المركز الثاني، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٨)، وتشير النتيجة إلى وجود تواصل فعلي.

وقد حرصت الباحثة أن تسترسل مع أفراد العينة لمعرفة آلية التواصل، فسألتهم أثناء المقابلة: لماذا وقع الاختيار على هذا المعهد دون سواه؟ وتوسع الحديث مع العينة عن مدى جودة التواصل بينهم وبين المعلمين وإدارة المعهد، فأفادوا باهتمام أساتذة المعهد والإدارة بما يريده المتعلم؛ إذ أتاحوا لهم التواصل عبر البريد الإلكتروني، أو عن طريق تطبيقات التواصل الاجتماعي، كما يشجعهم طاقم المعهد من أجل الارتقاء بهم.

وقد اتضح للباحثة من حديث العينة أن هناك تواصلاً وثيقاً بين المتعلمين والمعلمين والإدارة، فهناك تبادل للثقافات والمعلومات بين المتعلمين، من قارة آسيا (الهند وسنغافورة وروسيا وتايلاند والفلبين وإندونيسيا)، وقارة إفريقيا (غانا ومالي ونيجيريا)، وقارة أوروبا (بريطانيا)، والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن بينهم منافسة شريفة داخل الصف، يسهم في إكسابهم عبارات جديدة مستهدفة في الدروس المطروحة.

كما أن هناك تواصلاً بين المتعلمين ومعلميهم، وقد قال أحدهم: "أجد اهتمام الأساتذة وعنايتهم بالطلاب، وأجد أيضاً حرص المسؤولين وجهودهم المبذولة للتقدم بنا نحو الأفضل"، كما قالت إحداهن: "الأستاذات هنا حريصات على أن تصل لنا المعلومة بشكل جيد، ولا مانع لديهن أن تعيد لنا أي شيء لا نفهمه، ونستطيع كذلك التواصل بهن عبر الهاتف"، فوضح هنا أن بين المتعلمين والمعلمين آلية تواصل جيدة.

وكذلك الأمر عن إدارة المعهد فقد وضح أحدهم: "حرص المسؤولين وجهودهم المبذولة للتقدم بنا نحو الأفضل"، فالإدارة إذاً حريصة على إرشاد المتعلمين، وتقديم ما يحتاجون إليه من استشارات واستفسارات تعليمية أو غير تعليمية.

أما الفقرة رقم (٣) وهي: "معلم متمكن في تعليم العربية لغة ثانية"، فقد جاءت في المرتبة الثالثة، وبدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٤)، وتشير النتيجة إلى قبولها بدرجة عالية جداً؛ لأن متعلم اللغة الثانية عليه أن يلجأ إلى معلم متمكن من اللغة، فعند سؤال العينة عن تفضيل هذا المعهد دون سواه، جاءت الإجابات مختصرة، ويعتريها التردد الواضح، إذ لاحظت الباحثة أن بعض أفراد العينة لم يأخذ حريته في الإجابة عن السؤال؛ لأن الباحثة أجرت المقابلة عن بُعد في أحد المعاهد بحضور معلمهم، وكان ذلك يطلب من المستثمر، بسبب سوء الاتصال، فجاءت الإجابات كالاتي:

- ١- الأستاذات هنا متمكنات من اللغة العربية، فهن يجدن التعليم بشكل ممتاز.
- ٢- أولاً لأنني أعيش في الرياض، وثانياً لأنني كنت متأكدة من أن الأستاذات سيكون مؤهلات تأهيلاً عالياً، وسيستخدمن طرق تدريس مختلفة وفعالة.
- ٣- لأن المعلمين متمكنون جداً، ويعلموننا بطريقة جيدة، ومناسبة لنا.

ثم لاحظت الباحثة أن أفراد العينة من هذا المعهد كانت مترددة في الإجابة؛ لأنهم لم يكونوا وحدهم عند إجراء المقابلة، وحينما طلبت الباحثة أن تؤخذ العينة لمكان مستقل، حتى تتحدث باطمئنان، جاءت الإجابة مختلفة تماماً، فقال أحدهم: "هم يدرسوننا كتاب العربية بين يديك، وهو كتاب صعب، ولا أستطيع أنا وزملائي وزميلاتي فهمه، ولا توجد أنشطة أو فعاليات تقدم لنا غير هذا الكتاب"، ثم أيدته زميلته بقولها: "ليس هناك تطور في التدريس، وإنما أدرس هذا الكتاب، لا يوجد كتب خاصة بالمعهد". أما أحد المتعلمين فقال: "كنت أبحث عن معهد في السعودية، ولكن قدرتي المادية ضعيفة جداً".

وقد أدركت الباحثة أن بعض المستجيبين كانوا متحفظين؛ ربما لوجود أحد الأساتذة مع العينة، أو الخوف من الإفصاح عن إجاباتهم في المعهد، أو لأسباب تجهلها الباحثة.

وتشير النتيجة إلى حرص بعض أفراد العينة على اختيار معهد يمتاز بمعلمين متمكنين في تعليم العربية لغة ثانية، وقد يضطر بعضهم للدراسة في معهد ما لظروفه المادية وغيرها؛ إذ لم يكن لديه خيار للدراسة في غيره، معنى ذلك أن هناك تباين في رغبات العينة في طريقة تعلم

اللغة العربية، فقد لفت انتباه الباحثة أن بعض أفراد العينة له توجّه معين في طريقة الدراسة، ولكن قد تكون بعض المعاهد ليست مؤهلة لتخصيص كتب تعليمية تلبي حاجة المتعلمين، أو أن هذا أمر مكلف مادياً وليس باستطاعة المعهد فعله.

أما الفقرات التي جاءت في المراتب الوسطى فهي: الفقرة (١) وهي: "بيئة تعليمية ملائمة لتعليم العربية وتعلمها" بالمرتبة الرابعة، تليها الفقرة (٨) وهي: "توفير أنشطة تعليمية متنوعة تلبي حاجات المتعلمين"، بالمرتبة الخامسة، ثم الفقرة (٦) وهي: "أن تكون شهادة التخرج في المعهد معتمدة في بلد المتعلم"، بالمرتبة السادسة.

فقد جاءت الفقرة (١) وهي: "بيئة تعليمية ملائمة لتعليم العربية وتعلمها"، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٤)، وتشير النتيجة إلى رغبة العينة في تعلّم العربية في بلدها الأصلي؛ حتى تمكّنهم من ممارستها في محيطها، وهذا هو الأساس في تعلم أي لغة، وهو ممارسة اللغة في بيئتها الأصلية.

وهذا ما أجابت عليه العينة عند سؤالها: أين تفضل تعلّم العربية؟ حيث أفاد معظمهم برغبتهم في تعلمها في بلد عربي؛ حتى يتمكنوا من ممارسة اللغة مع أهلها بشكل أفضل، قال أحدهم: "أفضل تعلمها في بلد عربي، حتى أستطيع التحدث بالعربية مع الناطقين بها"، وقال آخر: "خارج بلدي أفضل؛ لأن البيئة ستكون عربية"، وأجابت الأخرى: "أريد أن أتعلّم العربية في البيئة التي يكون فيها السكان يتكلمون العربية. أما في بلدي إندونيسيا فهم لا يتكلمون العربية وإنما اللغة الإندونيسية".

أما الفقرة (٨) وهي: "توفير أنشطة تعليمية متنوعة تلبي حاجات المتعلمين"، فقد جاءت في المرتبة الخامسة، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٤٤)، وبيّنت النتيجة رغبة العينة بتوفير الأنشطة لهم، سواء أكانت أنشطة صفية يقدمها المعلم، أم غير صفية يمارسها المتعلم خارج الصف بإشراف المعلم، وتعد هذه الأنشطة _خاصة غير الصفية_ من المحفزات الذهنية لدى متعلم اللغة الثانية؛ حتى يتمكن من ممارسة اللغة بعيداً عن الدروس المصنوعة، وممارستها في حياته اليومية. وفي ذلك قالت إحدى المتعلمات أثناء

المقابلة: "نُقام لنا أنشطة كالمسابقات وتركيب المفردات وغيرها"، وقال آخر: "تكون الأنشطة في أثناء الدرس أو بعده، يعطينا المعلم بعض الأنشطة لكي نطبق عليها، وهي مفيدة جدًا".

أما الأنشطة غير الصفية، فقد أفاد أحد أفراد العينة بأنهم يحتاجون لأنشطة تعليمية تخرجهم من بيئة الصف، بقوله: "لو كان هناك بعض النشاطات خارج الصف لكان أمرًا تحفيزيًا لنا، ونطبق ما ندرسه على أرض الواقع". أما إحداهن فأجابت: "من الجميل أن يكون في المعهد أنشطة ومسابقات تُقام على مستوى المعهد أو المعاهد الأخرى الموجودة في نفس الدولة، فهذا يحفزنا على تعلم العربية"، وأضاف آخر: "كنت أطمح أن أجد معهدًا يقدم مثل هذه الأمور، فالمعهد الذي أدرس فيه لا يقدم أنشطة، وقد اقترحت عليهم فعل ذلك"، وقالت إحداهن: "هناك مسابقات وأنشطة في المعهد الذي أدرس فيه، كالرياضة وغيرها".

والواضح أن المعاهد التي يدرس فيها أفراد العينة قد تفتقر لمثل هذه الأنشطة، وترى الباحثة أن هذا الأمر يعود إلى إما قلة إمكانات المعاهد، أو عدم الاهتمام، أو أنه يعد مكلفًا ماديًا ولا يحقق ربحًا.

أما الفقرة (٦) وهي: "أن تكون شهادة التخرج في المعهد معتمدة في بلد المتعلم"، جاءت في المرتبة السادسة، بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، وبمتوسط حسابي (٤,٣٥)، وهي نتيجة عالية، وربما يعود السبب لاعتماد هذه المعاهد في دولة أفراد العينة، بوصفها معاهد عربية مختصة في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، أو أنها معتمدة لديهم، أو — كما بينت العينة سابقاً — أشار أقرباؤهم بجودة المعهد، أو لانخفاض رسومها.

وقد تطوّر استطردت الباحثة مع العينة أثناء المقابلة حول تفضيل هذا المعهد دون سواه للسؤال عن: هل اختيارك للمعهد بسبب اعتماد شهادة هذا المعهد في بلدك؟ وأجابت إحداهن بالإيجاب ثم أردفت قائلة: "في بلدي لا بد أن تكون الشهادة من معهد في السعودية". أما الآخر فقال: "لا يشترط أن يكون من معهد معين؛ لأن الشهادة تنحصر في المجال الديني فقط".

ففي بعض البلدان غير الناطقة بالعربية، لا تشترط أن تكون شهادة المتعلم من بلد معين، وأخرى تُلزم المتعلم أن تكون شهادته من بلد معين، وهو أمر قد يصعب على المتعلم، فتتخسر الإفادة من شهادته في الأمور الدينية، لذا فكر البعض في أن يستثمر شهادته بإنشاء معهد لتعليم اللغة العربية في بلده.

ومن هنا فإن الاعتراف بالشهادة يعد من متطلبات المتعلمين والمتعلمات الضرورية، لكن يبقى الدور على بلد المتعلم نفسه بأن يحصل على الشهادة من معهد معترف به، أو أن يحصل عليها من أي بلد عربي، مع العمل على اعتمادها في شتى الوظائف، كالعلوم الدينية، والجمارك، والسفارات، والتجارة، والصناعة وغيرها.

أما في المراتب الثلاث الأخيرة للمحور الثالث، فقد جاءت الفقرة رقم (٢) أولاً "مناهج تعليمية وفق معايير الجودة المطلوبة في مؤسسات تعليم العربية لغة ثانية"، تليها الفقرة رقم (٧) ثانياً "تعليم اللغة توفر للمتعليم كفاية لغوية تؤهله للالتحاق بوظيفة مناسبة"، ثم الفقرة رقم (٥) ثالثاً "خدمات متكاملة يوفرها المعهد (سكن، إعاشة، نقل، قاعات اطلاع، ترفيه، اندماج ثقافي...)".

فجاءت الفقرة (٢) وهي: "مناهج تعليمية وفق معايير الجودة المطلوبة في مؤسسات تعليم العربية لغة ثانية"، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٣٥)، وما يفسر النتيجة الكبيرة أنها تتطلب مهم من متطلبات تعلم اللغة الثانية، لأن حرصهم على تلقي التعليم الجيد هو ما دفعهم لدراسة اللغة العربية في البلاد العربية، والالتحاق في المعاهد التي تقدم مناهج تعليمية جيدة.

وحاولت الباحثة عند سؤال العينة: لماذا وقع اختيارك على هذا المعهد؟ أن تسترسل لمعرفة متطلباتهم لتعلم اللغة العربية، خاصة في المناهج التي يدرسونها، فلكل متعلم توجه معين، منهم من يريد أن يكون استثماري بحت، ومنهم من يريد أن يكون داعية، ومنهم من يريد أن يكمل دراسته في أحد المجالات بالجامعة، فلكل متعلم رغبة محددة.

وقد رأت الباحثة تفاوتاً واضحاً في مستوى أفراد العينة، فمنهم متقن للعربية بشكل ممتاز، ومنهم متوسط الإتقان، وقد يعود ذلك إما لتباين خصائص المتعلمين والمتعلمات، أو من المناهج التي لم تلبي احتياجاتهم، أو كفايات المعلمين في التدريس، أو قيام بعض المعاهد بدروس للتقوية أو الأنشطة الإثرائية التي ترفع مستواهم اللغوي.

أما الفقرة رقم (٧) وهي: "تعلم اللغة توفر للمتعلم كفاية لغوية تؤهله للالتحاق بوظيفة مناسبة" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٢١)، وما يفسر هذه النتيجة هو أن تمكن المتعلمين من اللغة جزء من خططهم المستقبلية الاستثمارية وغير الاستثمارية؛ إذ تبين سابقاً عند سؤال العينة: ماذا تتوقع أن تكون بعد التخرج؟ أن معظمهم يريد الاستثمار في اللغة العربية، بأن يكون معلماً للعربية والعلوم الدينية، ومنهم من يريد أن يكون داعياً للإسلام؛ بسبب قلة المسلمين في بلاده بدون مقابل، وهنا يكمن الجانب الاستثماري المادي والمعنوي معاً، والمعنوي فقط، إذ يفكر أحدهم بالاستثمار المادي فقط.

أما الفقرة رقم (٥) وهي: "خدمات متكاملة يوفرها المعهد (سكن، إعاشة، نقل، قاعات اطلاع، ترفيه، اندماج ثقافي)" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,٠٦)، فحاجة العينة لهذه الخدمات تفسر النتيجة المرتفعة، إلا أن المعاهد لا تقدمها لهم؛ ربما لأن تعدد تكاليف إضافية عالية على المستثمر الذي لا يعدها من خدمات المعهد.

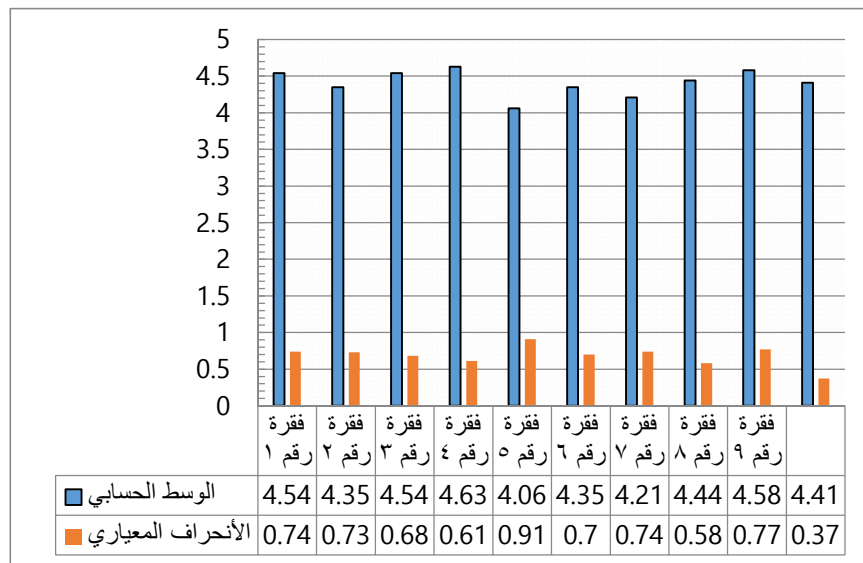
ومع ذلك فالفرق بين المعاهد مختلفة من ناحية الخدمات، فقد لاحظت الباحثة ذلك أثناء سؤال العينة عن: هل تدفع مبالغ أخرى غير الرسوم؟ فقد أوضح الكثير منهم إن لم يكن جميعهم أن المعهد لا يوفر تلك الخدمات، فجميعهم يسكن على نفقته الخاصة بمبلغ يتراوح من (٢٠٠) دولار إلى (١٤٠٠) دولار شهرياً، ناهيك احتياجات الحياة اليومية والنقل، لذا لجأ بعضهم إلى حل مشكلة غلاء السكن بأن سكنوا في مجموعات لتقل نسبة الإيجار الشهري إلى ما يتراوح بين (٢٠) دولار إلى (٢٠٠) دولار، ثم أوردوا إجاباتهم بالآتي:

١ - لا يقدم المعهد الذي أدرس فيه أي نشاطات، فقط نتعلم العربية ونذهب لبيوتنا.

- ٢- يقدم معهدي الكثير من النشاطات والدورات التي تُعقد في فترة الصيف، فهي مفيدة جداً، وأضافت لي الكثير من الأمور التي لم تقدم لي أثناء التعليم.
- ٣- أنا لا أشتري كتباً؛ لأن المعهد لديه مكتبة كبيرة، وفيها الكثير من الكتب التي أريدها باللغة العربية، ويمكنني الاستفادة منها، ولكن لا يوجد بالمعهد أي برامج تعليمية.
- ٤- المكان ليس مهياً لإقامة البرامج والنشاطات، فقط يُعلم العربية.

ومن هنا تبين للباحثة أن الخدمات التي تقدم للمتعلمين تتأثر بقدرة المعهد المادية، والمكان الذي يقع فيه المعهد، وموقعه الجغرافي، كما بيّنت الدراسة الاستطلاعية للباحثة أن بعض المعاهد تجعل المتعلم يندمج مع أهل اللغة، وذلك بالاطلاع على ثقافة البلد العربي.

الشكل رقم (٣-٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الخور الثالث (متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المتعلمين والمتعلمات.



نتائج الإجابة عن السؤال الرابع، الذي ينص على: "ما العوائق التي تحدّ أو تُضعف من استثمارية مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانية؟".

حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع (عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانية) التي تقف أمام المتعلمين.

جدول رقم (٣-٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات للمحور الرابع (عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانية).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف	٣,٢٧	٠,٩٨٤	متوسطة	٢
٢	ضعف العائد المادي من الوظيفة التي تتطلب اللغة العربية	٢,٩٠	١,٠٥٧	متوسطة	١٠
٣	لا توجد حوافز للترقية في التوظيف أثناء عملي بشهادة اللغة العربية	٣,٢٧	١,١٢٥	متوسطة	٣
٤	عائد متعلمي اللغات الأخرى في التوظيف أعلى من عائد متعلمي اللغة العربية	٣,٢١	١,٠٧١	كبيرة	٤
٥	انحصار اللغة العربية في المجال الديني في بلدي	٣,٤٢	١,١٦٤	كبيرة	١
٦	ضعف الإمكانيات لتعلم اللغة العربية في البيئة الجغرافية التي أعيش فيها	٣,١٠	١,٠٩٦	متوسطة	٦
٧	عدم الاعتراف بشهادتي المعتمدة من المعهد من قبل الجهات التي أرغب بالالتحاق بها	٣,٠٨	١,١٠٨	متوسطة	٧
٨	الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من عائد الاستثمار في اللغة العربية	٢,٩٤	١,١١٩	متوسطة	٩
٩	الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من قدرتي المالية	٢,٩٦	١,١٢٩	متوسطة	٨
١٠	أن تكون مدة تعلّم اللغة العربية طويلة مقارنة بالمعاهد الأخرى	٣,١٧	١,٢٤٣	متوسطة	٥
الكلّي		٣,١٣	٠,٧٢٤	متوسطة	—

يبين الجدول رقم (٣-٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة أفراد العينة، حول الفقرات المتعلقة بالمحور الرابع (عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغةً ثانية)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٢,٩٠) إلى (٤,٦٢) وبدرجة

موافقة من (متوسطة) إلى (كبيرة)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٣, ١٣) وبدرجة موافقة من (متوسطة) إلى (كبيرة جدًا)، والشكل رقم (٣-٤) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاءت في المراتب الثلاث الأولى الفقرات (٥) و(١) و(٣)، وفقًا لدرجة موافقة أفراد العينة، فجاءت الفقرة رقم (٥) أولاً "انحصار اللغة العربية في المجال الديني في بلدي"، تليها الفقرة رقم (١) "عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف"، ثم الفقرة رقم (٣) "لا توجد حوافز للترقية في التوظيف أثناء عملي بشهادة اللغة العربية".

فقد جاءت الفقرة (٥) "انحصار اللغة العربية في المجال الديني في بلدي" بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٣, ٤٢)، هذه النتيجة تؤكد على قصر استعمال اللغة العربية في المجال الديني، وربما يعود ذلك إلى إلزامية الجامعات ووسائل الإعلام والمعاملات الرسمية بلغة أخرى، لذا ترى الباحثة أن دول أفراد العينة ربما لا تُعلّم اللغة العربية في مدارسها، وإنما اللغة الإنجليزية أو غيرها؛ لأنها لغة العصر، وما يبرهن على ذلك دراسة فاهاالا (Phaahla، ٢٠١٦)، فقد بيّن أن سكان جنوب إفريقيا يستخدمون اللغة الإنجليزية في الصراف الآلي، عندما يواجهون مشكلة ترجمة اللغة الأفريقية.

عندما سألت الباحثة العينة أثناء المقابلة: أين تفضّل تعلم العربية؟ كانت الإجابات موسعة، فقال أحدهم: "العربية ليست شائعة في بلدي الفلبين، لأن الديانات هناك متعددة، ونسبة المسلمين قليلة"، وقال الآخر: "في بلدي لا يتكلمون، ولا يفهمون العربية حينما أتكلّم معهم، فقط يتكلمون باللغة الإندونيسية"، وقالت أخرى: "حتى المجال الديني يدرّسونه باللغة الهندية، حتى تفسير القرآن يقرؤونه بالهندية لا العربية، وبعضهم يقرأ القرآن بالعربية ولكن لا يفهم عندما تتكلمين معه بالعربية".

لكن الباحثة ترى أن اللغة العربية لم تنحصر في المجال الديني في بعض الدول، مثل كوريا، فقد اختارت الجامعة الكورية اللغة العربية شرطاً للقبول بالجامعة، ومتطلباً رسمياً للقبول في الجامعات، بوصفها اللغة الأجنبية الثانية الرسمية منذ عدة سنوات.

أما الفقرة رقم (١) وهي "عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف" فقد جاءت بدرجة موافقة (متوسطة) وبمتوسط حسابي (٣,٢٧)، وهذه النتيجة تؤكد نتيجة انحصار اللغة العربية في المجال الديني، وربما يعود السبب إلى عدم اشتراط لمؤسسات والشركات إجادة العربية للتوظيف، أو أن الدولة تعد الإنجليزية أو غيرها لغة رسمية، لا العربية.

ف عند إجابات العينة عن سؤال المقابلة: ماذا تريد أن تكون بعد التخرج؟ قررت غالبية العينة فتح مجال استثمار رأسماله اللغة العربية، واستطرد الحديث حين تساءلت الباحثة عن سبب عزوفهم عن الوظيفة في القطاعات الحكومية أو الخاصة في بلادهم، فجاءت إجاباتهم كالآتي:

- ١- في بلدي الوظائف تستخدم بلغة البلد أو الإنجليزية، ونادراً ما تشترط العربية لتوظيفي.
- ٢- حصولي على لغة جديدة وخاصة اللغة العربية يكون في تعليمي للعربية نفسها، فغالبا يكون في الجانب التعليمي أطمح بأن أجد وظيفة في غير بلدي، أو في السفارة في بلدي؛ لأن العربية قليلة جداً هناك، فالدارسون لها هم من يفهمونها، أما من لا يفهمها فهو لا يتحدث بها.
- ٣- أغلب الوظائف في بلدي تطلب إتقان اللغة الإنجليزية، ولا تلتفت للغة العربية.

وقد يكون السبب في ذلك أن بلاد أفراد العينة لا تشترط العربية للتوظيف؛ لكونها من البلدان التي تمثل اللغة الإنجليزية فيها اللغة الرسمية أو الثانية، أو ربما لأن المسلمين أقلية فيها، حتى أن تفسير العلوم الدينية يكون بلغة البلد الأم، وإذا أشكلت عليهم الترجمة لجؤوا للإنجليزية، وهذا ما أثبتته دراسة فاهالا (Phaahla ، ٢٠١٥)؛ إذ تُرجمت الصرافات الآلية من لغتين إلى (٦) لغات أفريقية من أصل (١٠) لغات رسمية، ومع ذلك يلجأ أهلها إلى الإنجليزية؛ بسبب ضعف الترجمة، وهذا يدل على أن معظم الدول تمثل الإنجليزية لا العربية اللغة الثانية لهم.

أما الفقرة رقم (٣) وهي "لا توجد حوافز للترقية في التوظيف أثناء عملي بشهادة اللغة العربية"، فقد جاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (٣,٢٧)، وباستعراض

أسباب عزوفهم عن الوظائف، واللجوء إلى المجال الاستثماري، فهناك وظائف محددة لذلك، مثلما أجاب بعض أفراد العينة، فقد قالت إحداهن: (في الواقع لا، ولكن ربما توجد ذلك في بعض المدارس الإسلامية)، وبينت الأخرى بقولها: (بالعكس، فالموظف لدينا بالهند يحصل على حوافز وترقية إذا أخذ شهادة اللغة العربية فقط من المملكة العربية السعودية). وذكر آخر: (حسب علمي أن الشركات في بلدي لا تعطي أية أهمية للغة العربية، قد يحصل الموظف على ترقية إذا كان لديه شهادة في اللغة الإنجليزية، ولكن إذا كان عمله يتعلق بالإسلام، أو تعليم اللغة العربية فقد يأخذ حوافز للترقية).

يتضح من إفادات العينة أن الحوافز موجودة، ولكنها منحصرة في المجال الديني أو تعليم العربية، فبعض الدول لديها اشتراطات للترقية، والبعض الآخر لا تعطي حوافز للترقية لمن حصل على الشهادة من أي دولة، أو أن يحصل على الترقية والحوافز عند حصوله على الشهادة من أي دولة، استناداً على سياسة كل دولة وما تفرضه من قوانين واشتراطات للتوظيف.

أما الفقرات التي حصلت على المراتب المتوسطة، فهي: الفقرة (٤) وهي: "عائد متعلمي اللغات الأخرى في التوظيف أعلى من عائد متعلمي اللغة العربية"، تليها الفقرة (٦) وهي: "ضعف الإمكانيات لتعلم اللغة العربية في البيئة الجغرافية التي أعيش فيها"، ثم الفقرة (٧) وهي: "عدم الاعتراف بشهادتي المعتمدة من المعهد من قبل الجهات التي أرغب بالالتحاق بها، وأخيراً الفقرة (١٠) وهي: "أن تكون مدة تعلّم اللغة العربية طويلة مقارنة بالمعاهد الأخرى".

فقد جاءت الفقرة (٤) وهي: "عائد متعلمي اللغات الأخرى في التوظيف أعلى من عائد متعلمي اللغة العربية" بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٣,٢١)، وهذا وضع موجود في معظم الوظائف، فمن لديه شهادة اللغة الإنجليزية أعلى دخلاً، فقد بيّن معظم أفراد العينة أن من لديه شهادة اللغة العربية يتميز بمرتبة جيد، ولكن تقتصر على الوظائف الدينية، أو لتعليم اللغة العربية.

أما الفقرة (٦) وهي: "ضعف الإمكانيات لتعلم اللغة العربية في البيئة الجغرافية التي أعيش فيها" فقد جاءت الموافقة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (٣,١٠)، فبالبيئة الجغرافية لها أثر في تعليم العربية، فقد أجاب أحد أفراد العينة عند سؤاله عن أفضل المعاهد لتعلم اللغة العربية، بقوله: "أفضل تعلم اللغة العربية خارج بلدي، حتى أستطيع ممارسة العربية مع الناطقين بها". أما الآخر فقال: "اللغة العربية ليست شائعة في بلدي الفلبين، ولا يوجد مسلمون كثيرون، لذلك فضّلت تعلم اللغة في بلد عربي"، ولا يعني ذلك عدم توفر معاهد لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً في بلادهم، وإنما رغبة منهم في تعلّم العربية في بلدها؛ حتى يتمكنوا من ممارستها مع أبنائها.

أما الفقرة (٧) وهي: "عدم الاعتراف بشهادتي المعتمدة من المعهد من قبل الجهات التي أرغب بالالتحاق بها" فقد جاءت بدرجة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (٣,٠٨)، وعند سؤالهم عن الوظائف التي لا يرغبون فيها؟ أفاد بعضهم برغبتهم في الحصول على وظائف محددة، إلا أن بلدهم يقصر شهادة العربية على الوظائف الدينية، وأنهم يجهلون سبب عدم تعيين حملة شهادة اللغة العربية في الوظائف الأخرى، وهذا قد يعود إلى أن اللغة الإنجليزية هي المطلوبة في معظم الوظائف؛ لأنها لغة المعاملات والدراسة.

أما الفقرة (١٠) وهي: "أن تكون مدة تعلّم اللغة العربية طويلة مقارنة بالمعاهد الأخرى"، فقد جاءت بدرجة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (٣,١٧)، وتعود هذه النتيجة إلى التفاوت في مدة تعلّم اللغة العربية، فقد أفاد معظم أفراد العينة أن مدة التعلّم مناسبة لهم، في حين رآها البعض قصيرة وغير كافية، وبسؤالهم عن رسوم المستوى الواحد الذي سيأتي الحديث عنه في الفقرة الآتية أجاب أحدهم: "مدة المستويات قصيرة من (٣) إلى (٤) مستويات وفيها الكثير من المعلومات، وهي غير كافية لتعلم اللغة العربية"، وقالت إحداهن: "درست (٨) مستويات، والمواد والكتب مقسمة بشكل جيد، ووجدت فائدة كبيرة"، وقال آخر: "نتعلم اللغة العربية في (١٢) مستوى، وكل مستوى نتعلم شيئاً جديداً، وعندما نصل للمستويات المتقدمة نكون قد أتقنا اللغة العربية كالناطق بها".

وجدت الباحثة اختلافًا في تقسيم عدد المستويات من معهد لآخر، فمنهم من يدرّس اللغة العربية في (٤) مستويات، ومنهم في (٨) مستويات، وآخرون في (١٢) مستوى، وربما يعود هذا الاختلاف طبيعة الدراسة في المعهد، وإمكاناته وطاقته الاستيعابية، كذلك قد يكون التقسيم إلى مستويات بحسب المادة التعليمية التي يرونها مناسبة لهم.

أما المراتب الثلاث الأخيرة فقد جاءت وفقًا لدرجة الموافقة من وجهة نظر أفراد العينة، فجاءت أولاً الفقرة رقم (٩) "الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من قدرتي المالية"، وثانيًا الفقرة رقم (٨) "الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من عائد الاستثمار في اللغة العربية"، وثالثًا الفقرة رقم (٢) "ضعف العائد المادي من الوظيفة التي تتطلب اللغة العربية".

فقد جاءت الفقرة رقم (٩) "الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من قدرتي المالية" بدرجة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي (٢,٩٦)، فعند سؤال العينة: كم الرسوم التي يدفعها للمعهد للفصل الدراسي الواحد؟ جاءت الإجابات أنها تتراوح ما بين (٦٠) دولارًا إلى (١١٧٤) دولارًا، معنى ذلك أن المتعلم الواحد يدفع للمستويات الأربع مثلاً ما بين (٢٤٠) دولارًا إلى (٤٦٩٦) دولارًا، وهو مبلغ عالٍ جدًا حسب رأي أفراد العينة.

وبالنظر في إفادات أفراد العينة أثناء المقابلة: هل تدفع مبالغ أخرى غير الرسوم؟ جاءت الإجابات بنعم، فهناك السكن، والنقل، وضروريات الحياة: كالطعام، والشراب، والملبس وغيرها، وصرح أحدهم: (أنا أسكن في سكن جماعي، فأنا لا أستطيع دفع السكن بمفردي، فنحن ثمانية عشر شخصًا، كل واحد يدفع دولارين شهريًا تقريبًا)، فإذا كان هذا المبلغ قليلًا للبعض، فهو مكلف لآخرين، خاصة إذا كان المتعلم من إحدى الدول الفقيرة، وقالت أخرى: (أسكن بمفردي، وأدفع للسكن والطعام والشراب، يعني أدفع لضروريات الحياة ما بين (١١٠٠) إلى (١٤٠٠) دولار)، وهذا التباين يعود إلى الموقع الجغرافي للبلد، فالأول يسكن بالسودان، والثانية تسكن بالسعودية.

وترى الباحثة أن هذا التفاوت في الرسوم يرجع إلى موقع المعهد الجغرافي، أو الظروف السياسية للدولة التي يوجد بها المعهد، أو إلى سياسة المعهد في التعليم، أو الأنشطة والبرامج التي يقدمها المعهد.

أما الفقرة رقم (٨) "الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من عائد الاستثمار في اللغة العربية" فجاءت بدرجة موافقة (متوسطة) وبمتوسط حسابي (٢,٩٤)، فقد لا يحصل المتعلم على عائد استثماري من تعلم اللغة العربية، فالتعلمون يدفعون إضافة إلى رسوم الدراسة نفقات السكن والإعاشة وغيرها، كذلك حصر متعلمي اللغة العربية في وظائف معينة في بلادهم، وعند سؤال العينة في المقابلة عن: هل ترى أن المعهد الذي تتعلم فيه يحقق ربحاً مادياً؟ كانت الإجابات كالآتي:

- ١- لا أعتقد، لأني أدرك أنه يتعين عليك دفع رواتب المعلمين وإيجار المباني.
- ٢- نعم، لأن المعهد متطور، ولديه تقنيات التدريس الحديثة.
- ٣- أجزم أنه يحقق ربحاً، فهو معهد في بلد عربي، وأيضاً له سنوات عديدة في تعليم العربية.
- ٤- نعم، لأن الطلاب كثيرون.
- ٥- من الممكن أن يحقق ربحاً، ولكن قليل؛ لأنه معهد حديث.
- ٦- طبعاً أرى أن المعهد مربح، لأن الرسوم عالية قليلاً، فبعض الطالبات اللاتي يرغبن الدراسة في هذا المعهد لم يتمكن من الدراسة فيه؛ بسبب أنهن لا يستطعن الدفع.

يتبين من هذه الإجابات اختلاف الآراء، فذهبت الإجابة الأولى والخامسة إلى أن الربح قليل؛ بسبب رواتب المعلمين، وإيجار المعهد إن كان مستأجرًا، بالإضافة إلى أعمال الصيانة، وتوفير الكتب وغيرها، كذلك تاريخ إنشاء المعهد الذي ربما لا يكون له سبباً قوياً، فقد يُنشأ المعهد منذ عشر سنوات، ولكنه لا يحقق ربحاً؛ إما بسبب موقعه الجغرافي، أو بسبب الظروف السياسية، أو ضعف بيئة التعليم، أو قلة جودة التعليم، أو كفاءة الطاقم التعليمي وغير ذلك.

أما الإجابات التي أفادت بوجود ربح مادي، فقد يكون السبب أن بعض المعاهد لديها تقنيات تعليمية حديثة، تجذب المتعلمين، فيحقق ربحاً جيداً، أو وقوع المعهد في البلاد العربية

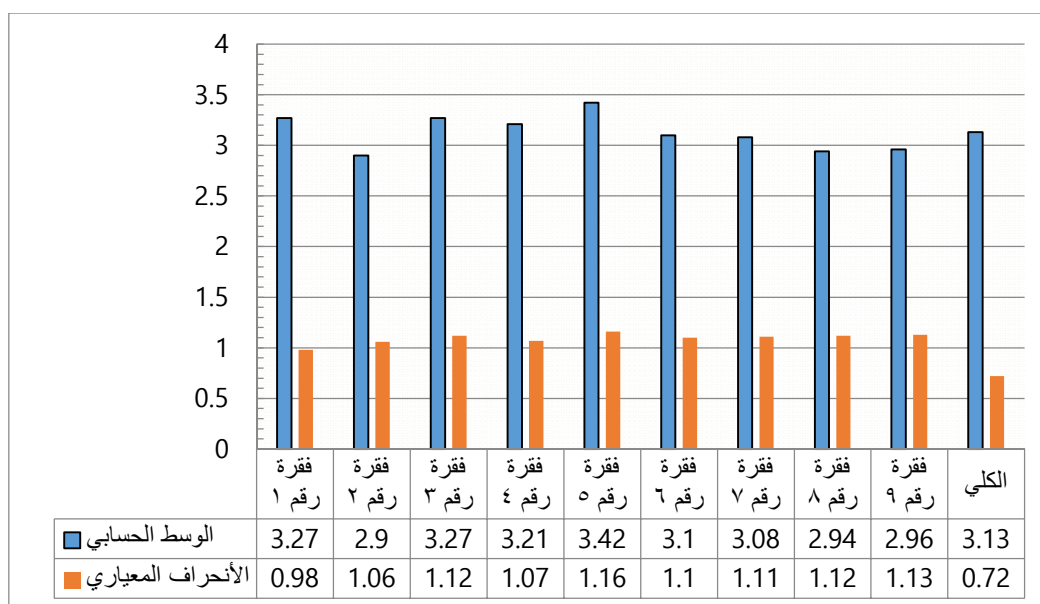
التي تستقطب المتعلمين، فهم يرغبون بممارسة اللغة في بيئتها، أو أن عمر المعهد جعله ذا خبرة في الاستثمار مكنته من تحقيق عائد مجزٍ، كما أن كثرة المتعلمين تعد مصدرًا للربح، وأخيرًا الرسوم الدراسية العالية لبعض المعاهد تجعل دخل المعهد عاليًا، فيحقق بذلك ربحًا مجزيًا.

وقد استنتجت الباحثة مما سبق نقطتين:

النقطة الأولى: ليس بالضرورة أن يكون قَدَم المعهد عاملاً في أن يحقق ربحًا، فقد يُنشأ منذ سنواته قليلة، ولكنه يحقق ربحًا يضاهي المعهد الأقدم عمرًا، وقد يكون ذلك راجعًا إلى الاستراتيجية التي يقوم عليها المعهد، سواء أكان ذلك بإعطاء دروسًا إضافية وبرامج تعليمية بالجان، أم توظيف تقنيات تعليم حديثة. بالإضافة إلى كفاءة المعلمين والمعلمات، واستعمال في أساليب تدريس متنوعة، بالإضافة إلى الأنشطة الدورية لمتعلمي المعهد.

النقطة الثانية: قد لا يحقق المعهد ربحًا بالرغم من وقوعه في بلد عربي؛ وذلك بسبب الظروف السياسية للبلد، أو الرسوم الرمزية، أو يكون التعليم بمنحة مجانية، أو حداثة المعهد، أو ارتفاع رواتب المعلمين، أو صعوبة الوصول للمعهد بسبب اشتراطات الدخول للبلد العربي.

الشكل رقم (٣-٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اخور الرابع (عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المتعلمين والمتعلمات



ومن هنا يتبين أن المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية الخاصة بدرجة موافقة أفراد عينة المتعلمين والمتعلمات، حول (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) على النحو الآتي:

جدول رقم (٣-٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلية (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المتعلمين والمتعلمات.

م	المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية	٤,١٥	٠,٦١٥	كبيرة	٢
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	٣,٤٤	٠,٥١٥	كبيرة	٣
٣	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٤,٤١	٠,٣٧٣	كبيرة جداً	١
٤	المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٣,١٣	٠,٧٢٤	متوسطة	٤
المقياس العام		٣,٧٨	٠,٥٥٦	كبيرة	—

حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للمحاور من (٣,١٣) إلى (٤,٤١) وبدرجة موافقة من (متوسطة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمقياس العام وفقاً لاستجابات المتعلمين والمتعلمات بلغ (٣,٦٩)، وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-٥) يوضح ذلك.

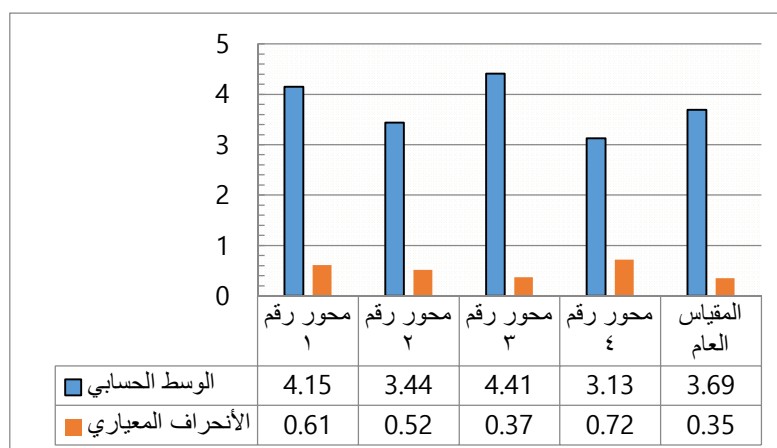
وهذا يعني أن متطلبات أفراد العينة التي تتوفر في المعاهد، المحور الثالث، احتل المرتبة الأولى، فكل متعلم له متطلباته واحتياجاته التي يريد أن يتعلم اللغة العربية لأجلها، ثم جاء في المرتبة الثانية المحور الأول؛ إذ ترى العينة أن الاستثمار في اللغة العربية ممكن، وإلا لما كان أغلبيتهم يريدون فتح معاهد لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً في بلادهم، ثم جاء في المرتبة الثالثة المحور الثاني المتضمن المجالات المناسبة لتعلم اللغة العربية، إذ فضلوا تعلم العربية عن طريق الكتب الورقية، ثم دراسة اللغة في معهد بالبحر، وأخيراً إقامة المتعلم مع أسرة ناطقة بالعربية.

وفي المرتبة الأخيرة جاء المحور الرابع، وهو عوائق الإفادة من تعلم اللغة العربية لغةً ثانيةً، إذ انحصر وجود اللغة العربية في بلاد العينة على المجال الديني، وعدم اشتراط إتقانها للحصول على وظيفة، كما أن حامل شهادة اللغة العربية لا يحصل على أية ترقيات.

كشفت العينة أن التفكير في الاستثمار في اللغة العربية لا ينحصر في مجال واحد، وإنما في مجالات عدة، وقد تكون قلة خبرة العينة سبب في عدم النظر إلى مجالات أخرى غير التعليم، لكن العينة تعلّمت اللغة العربية لأجل فهم القرآن والأحاديث النبوية، بالإضافة إلى التفكير في إقامة معهد لتعليم اللغة العربية لغة ثانية، سواء بمقابل مادي أو بشكل تطوعي.

ولم يبين أفراد العينة أن لهم أغراض خاصة سواء بإكمال تعليميه الجامعي، أو العمل في أحد الوظائف الأخرى، والسبب في ذلك يعود إلى قلة الناطقين باللغة العربية في بلادهم، الأمر الذي دفعهم لتعلمها ثم نشرها، لذا لم يكن لأي أحد منهم رغبة خاصة في العمل في مجال غير التعليم أو الدين.

الشكل رقم (٣-٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلية (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المتعلمين والمتعلمات



٣-٢-٢ النتائج المتعلقة بالمعلمين والخبراء:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة في ضوء استجابات أفراد عينة الدراسة (المعلمين والخبراء)، حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ورُتبت فقرات المحاور الأربعة:

المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية.

المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً.

المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

وفيما يأتي عرض ذلك:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول، الذي ينص على: "إلى أي مدى يمكن أن يُعتبر مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجالاً ملائماً قابلاً للربحية اقتصادياً وملائماً للاستثمار، بشكل مباشر وغير مباشر؟".

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ورُتبت فقرات المحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية)، كما في جدول رقم (٣-٦).

جدول رقم (٣-٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المعلمين والخبراء للمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجال استثمار مجزٍ	٤,١٣	٠,٩٠٦	كبيرة	٤
٢	تعلم اللغة للعربية يزيد من فرصة التوظيف للخريجين من الناطقين بالعربية	٤,١٨	٠,٥٦٣	كبيرة	٣
٣	تعلم اللغة للعربية يزيد من فرصة التوظيف لغير الناطقين بالعربية في بلادهم	٤,٠٥	٠,٨٣٧	كبيرة	٦
٤	عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات التي تضم موظفين أجانب يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة	٤,٢١	٠,٧٠٤	كبيرة جداً	٢

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٥	عندما تفرض سياسة الدولة العربية على القطاعات الحكومية والأهلية تعليم موظفيها الأجانب اللغة العربية سيكون هناك معاهد تعليمية برسوم مادية	٤,٣٧	٠,٧٥١	كبيرة جداً	١
٦	يوفر الاستثمار في تعليم اللغة العربية فرص عمل في المؤسسات غير التعليمية	٤,٠٨	٠,٧٨٤	كبيرة	٥
	الكلبي	٤,١٧	٠,٤٦٧	كبيرة	—

يبين الجدول رقم (٣-٦) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة عينة المعلمين والخبراء، حول الفقرات المتعلقة بالمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤,٠٥) إلى (٤,٣٧) وبدرجة موافقة من (كبيرة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلبي للمحور بلغ (٤,١٧) وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-٦) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاء في أول مرتبتين وفقاً لدرجة الموافقة، الفقرة رقم (٥) "عندما تفرض سياسة الدولة العربية على القطاعات الحكومية والأهلية تعليم موظفيها الأجانب اللغة العربية، سيكون هناك معاهد تعليمية برسوم مادية"، تليها الفقرة رقم (٤) "عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات التي تضم موظفين أجانب يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة".

فقد جاءت الفقرة (٥) وهي: "عندما تفرض سياسة الدولة العربية على القطاعات الحكومية والأهلية تعليم موظفيها الأجانب اللغة العربية، سيكون هناك معاهد تعليمية برسوم مادية" في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٣٧)، فقد كشفت الدراسة الاستطلاعية أن بعض المعاهد تستقبل الموظفين من القطاع الخاص، بناء على طلب من الجهة نفسها، أو بطلب من الموظف لأغراض ثقافية أو غيرها، وهو يتعلم لمستويات محددة دون إكمال البرنامج، ولم تستطع الباحثة الوصول للمتعلمين الموظفين؛ لأن أصحاب المعهد ليسوا مخولين بإعطاء بيانات متعلميهم خاصة التابعين للمؤسسات.

وقد ارتبطت هذه الفقرة بسؤال العينة أثناء المقابلة عن: إلى أي مدى يوفر لك عملك في المعهد دخلاً مجزياً؟ حيث تباينت إجابات العينة، ما بين مؤيد للربحية ومعارض ومحيد لها، فكانت كالآتي:

- ١ - يحقق العمل في هذا المجال مردوداً مادياً جيداً.
- ٢ - الراتب ضعيف وغير مجزٍ.
- ٣ - لا بأس به، لكن أحتاج إلى عمل إضافي لتوفير تكاليف المعيشة.
- ٤ - الدخل المتوفر جيد ومُرضٍ.
- ٥ - إلى درجة ممتازة.
- ٦ - ليس جيداً.
- ٧ - نعم مجزٍ، وأفضل من المدارس الخاصة في حالة تقدير صاحب المعهد للرسالة التي يؤديها، وللمعلمين.
- ٨ - بالنسبة لي اعتمادي الكلي على المعهد، وراتبي من الدولة. وغالبية عملي يحتسب من عبئي الدراسي. لكن في المستقبل القريب سيقدم المعهد برامج يكون جزء من عائدها المادي للأستاذ.

تبين الإفادات أن مستوى الرضا عند المعلمين متفاوت، وقد يكون الأمر راجعاً إلى غلاء المعيشة، أو لظروف المعلم التي تجعل مرتبه غير مجزٍ، أو عدم مناسبة مرتبه لدرجته العلمية، وهذا ما دعا البعض للبحث عن فرص عمل إضافية، إلا أن الباحثة ترى أن تكون المرتبات للمعلمين ثابتة على مستوى المعاهد الخاصة للبلد نفسه، بحسب الرتبة العلمية، صحيح بأن هذا الأمر قد لا يحقق الرضا التام، إلا أنها قد تجد نوعاً ما من مستوى عدم الرضا.

هذا من ناحية الربحية الخاصة بالمعلم. أما من ناحية ربحية المعاهد، فقد كشف المعلمون الخبراء عينة الدراسة أثناء المقابلة عن إفادات متعددة، عند الإجابة عن السؤال: كيف تشكل معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية عائداً مادياً مجزياً؟ فكانت على النحو الآتي:

- ١ - عن طريق رسوم التسجيل، ورسوم المادة العلمية كالكتب.

- ٢- مع تزايد الإقبال على تعلم اللغة العربية انتشرت المعاهد التي تهتم بتعليم اللغة العربية.
- ٣- وضع مناهج، وتدرّس اللغة العربية، وتحفيظ القرآن.
- ٤- لا تشكل عائداً مجزياً.
- ٥- تشكل عائداً مجزياً في حال الاستقرار الأمني.
- ٦- تشكل عائداً مجزياً في حالة إقبال طلاب من جنسيات غنية.
- ٧- من خلال دورات التعليم.
- ٨- من خلال البرامج الدراسية المتنوعة التي تلائم احتياجات المتعلمين، وجودة التسويق لهذه البرامج، وتوفير معلمين مؤهلين، وتوفير برامج تعليمية أونلاين.
- ٩- بناء على قرار سامٍ تشكّل المعهد، فقد كان تابعاً لكلية الآداب، ثم انفصل عنها وأصبح مستقلاً.
- ١٠- بفتح مراكز التعليم برسوم في حالة عدم القبول في الحكومي.

وقد كانت الإجابة المتوقعة عن طريق الرسوم الدراسية، أو الكتب، أو الدورات التعليمية، وذكر بعض أفراد العينة مصادر دخلٍ أخرى، مثل: الوضع السياسي المستقر للدولة، الذي يشكل أحد أسباب عوائد المعاهد، أما التحاق المتعلمين ذوي الطبقة الغنية بالمعهد فهذا قد يعتمد على العائد المادي أكثر من العائد المعنوي، إذ يقبل المعهد أي متعلم لوضعه المادي.

أما البرامج الإضافية المقدمة، فهذا يعتمد على إمكانية المعهد نفسه، من حيث توفر أماكن لإقامة البرامج من مسابقات وغيره، والجهد المضاعف من المعلم، وقدرة المعهد وجاهزيته التامة على وضع منصة تعليمية افتراضية للتعليم عن بُعد وغيرها، كما بيّن أحدهم أن المعهد أثبت ربحه المادي بعد صدور قرار سامي بتشكيل معهد مستقل عن الجامعة، وهو ما حقق ربحاً للمعهد أفضل مما كان عليه.

أما الفقرة رقم (٤) فاحتلت المركز الثاني، وهي: "عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات التي تضم موظفين أجانب، يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة" بدرجة موافقة

(كبيرة جدًا)، وبمتوسط حسابي (٤,٢١)، وربما يعود سبب ارتفاع النتيجة إلى كثرة الناطقين بلغات أخرى في الوظائف، خاصة أن بعض الاجتماعات والأوراق الرسمية في بعض الجهات تُكتب باللغة الإنجليزية، ولا يُطلب الموظف الالتحاق بمعاهد تعليم اللغة العربية، بل يُجبر الناطق بالعربية إلى التعامل معه باللغة الثانية.

فأثناء النقاش مع العينة حول فكرة الشراكة التعليمية بين المعاهد والمؤسسات المشغلة للناطقين بلغات أخرى، وهل هذه الشراكة ستحقق ربحًا، وكيف يتشكل هذا الربح؟ أفادوا بقولهم:

١ - أدى إقبال غير العرب على تعلم العربية إلى تزايد نشاط في تطوير تعليم اللغة، وأصبح ذلك ملهمًا لمن اختار ذلك التخصص للاجتهاد به، فبسبب هذا الإقبال كان لا بد من التوجه إلى وضع أسس علمية ومنهجية لبرامج اللغة العربية بمقابل مادي، على الرغم من انتشار المادة التعليمية المجانية، وذلك يعطي مجالاً بأن يعود ذلك بمنفعة مادية مجزية.

٢ - تكمن أهمية تعليم العربية لغةً ثانيةً في كونها لغة مقدسة، تحمل رسالة الإسلام للبشرية جمعاء، إضافة إلى العربية لغة الحضارة العربية، بما تحمل من إرث حضاري يمتد لقرون طويلة، إضافة إلى أن العربية تشكل هوية العالم العربي تاريخيًا وحضاريًا وسياسيًا واقتصاديًا.

٣ - تشكّل عائداً من خلال: أولاً/ منهاج علمي مرن يناسب كافة الأغراض لتحقيق الأهداف المرجوة، ثانيًا/ معلم مؤهل تأهيلها كاملاً، ثالثًا/ أدوات وأساليب تدعم المنهاج، رابعًا/ مواكبة التكنولوجيا، خامسًا/ مواكبة المؤتمرات ومتابعتها في المجال، سادسًا/ النشر والتسويق بكافة الوسائل، سابعًا/ احترام كيان المعلم والمتعلم وتقديم الدعم المطلق لهما، ثامنًا/ توفير البيئة المناسبة والمريحة والصحية للعملية التعليمية والتعلمية.

٤ - معاهد اللغة هي غالبًا مصدر استثماري للجامعة التي تتبع لها وللدولة، لا أنكر أن العديد من المعاهد بدأت الآن في اتباع هذا النهج الاستثماري، لكن ما زالت الجهود تحتاج إلى تقنين وتنظيم، فإذا ألقينا الضوء على معاهد اللغة الإنجليزية مثلاً نجد أنها من المصادر الاقتصادية المهمة، بل تدعم ميزانية الدولة، ففقدوم المتعلم إلى الدولة يتطلب تأشيرة

وتذاكر، ثم سكناً، ورسوماً دراسية، ورسومَ مراجع، وخدمات أخرى يحتاج إليها في حياته اليومية، فكل هذا يدفعه المتعلم لمن؟ للدولة نفسها وللمعهد.

٥- لو أن هناك سياسة تقرر بهذا الأمر؛ لكثرت المعاهد، واكتظت المعاهد بالمتعلمين، ينتج عنها عائد مادي مجزٍ لنا وللمعهد وللدولة أيضاً.

٦- بكل تأكيد سيحقق المعهد ربحاً جيداً، يفيد المعلمين، ويتحسن مستواهم المادي للأفضل.

فالاستثمار إذن قد يكون قائماً في نظر الباحثة على إدارة المعهد الجيدة؛ فعلى المعهد أن يكون داعماً للمعلمين برفع قدراتهم، ويساعدهم على إعداد مواد تعليمية تلبي احتياجات المتعلمين، بالإضافة إلى إقامة نشاطات إضافية تعليمية وغير تعليمية لإثراء ثقافة المتعلم، وتوفير بيئة تعليمية جيدة، وأخيراً يحتاج ذلك كله إلى تسويق جيد للمعهد.

أما الفقرتان اللتان حصلتا على رتبة متوسطة، فهما: الفقرة (٢) وهي: "تعلم اللغة العربية يزيد من فرصة التوظيف للخريجين من الناطقين بالعربية"، في المرتبة الثالثة، ثم الفقرة (١) وهي: "تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجال استثمار مجزٍ"، في المرتبة الرابعة.

أما الفقرة (٢) وهي: "تعلم اللغة العربية يزيد من فرصة التوظيف للخريجين من الناطقين بالعربية"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,١٨). تشير النتيجة إلى توفر الفرص الوظيفية للناطقين بالعربية، وترى الباحثة أن هذه الفرص لا تنحصر على المجال التعليمي، سواء المباشر أو غير المباشر، فهناك النشاطات غير التعليمية، مثل: نشر الثقافة والحضارة العربية عبر الطباعة على المقتنيات، لكن تحتاج إلى تخطيط سليم ودراسات جدوى.

وقد أفادت إحدى المعلمات عند حديثها عن الفرص الوظيفية بقولها: "إذا كان المقصود للطلاب المتخرجين من الجامعات والمتخصصين في تعليم اللغة الثانية فاستفادتهم قليلة؛ لأن المعاهد لم تستطع حتى الآن إنشاء برامج تستثمر الطلاب الخريجين..."، وترى أن استفادتهم قليلة من ناحية الربح المادي، بمعنى يحتاج الخريج لدخل إضافي غير وظيفة التعليم، فقد يكون المعنى هنا قلة معاهد تعليم العربية في المملكة؛ لأن المعلمة من هذه البلد، فاستقطاب

المتعلمين غير الناطقين بالعربية يحتاج لتسويق جيد، وإلى تنظيم إداري وتخطيط معين، من حيث رسوم التأشيرة، وتكلفة السكن، والمعيشة وغيرها.

أما الفقرة رقم (١): "تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجال استثمار مجزٍ"، فحصلت على درجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,١٣)، وهي نسبة ليست قليلة، فكيف ترى العينة أن العائد من الاستثمار في اللغة العربية استثمار مجزٍ، في حين أن إجاباتهم تثبت عكس ذلك؟

طرحت الباحثة السؤال السابق على العينة أثناء النقاش: إلى أي مدى ترى عمل المتعلمين المتخرجين في معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية يحقق لهم عائداً اقتصادياً كافياً؟ فجاءت الإجابات كالآتي:

١- لدينا في المملكة عجز في الوظائف، فالمتخرج في تخصص اللغة العربية إما أن يأخذ دورات ليعمل بموجبها، أو أن يعمل مدرساً خصوصياً أو في المدارس الأهلية، أو يتعلم لغة ثانية وهي الإنجليزية.

٢- أجده عائداً إلى تعقيدات التأشيرة، والسكن وغيرها من الأمور، لكن على الوضع الراهن فأنا أخسر أكثر مما أربح، وأعني بذلك خسارة مادية. أما الربح المعنوي فهو متحقق بلا شك.

٣- حينما انتقلت من التدريس من الجامعة إلى هذا المعهد الرائد في السودان أصبح وضعي المادي أفضل بكثير، وهذا يعني أن المعهد يحقق ربحاً جيداً.

٤- على مدى السنوات الطويلة هنا بمصر والمعيشة الرخيصة تُلجئ أعداداً هائلة لهذا المركز للتعلم فيه، فحينما أقيس الأمر على نفسي فراتبني جداً ممتاز.

٥- بحكم أنني معلمة ومستثمرة في نفس الوقت، فهذا يعود على المتعلمين، من ناحية العدد والاستقرار السياسي، فمثل هذه الأمور لها دور في ربح المعهد.

٦- ينقصنا التسويق الجيد للمعاهد الموجودة هنا بالسعودية، ومع ظهور التأشيرة التعليمية أجزم بأن الوضع سيتغير للأفضل.

فالعينة مؤمنة بأن الاستثمار في تعليم العربية لغة ثانية يحقق عائداً مادياً مجزياً، وترى الباحثة أن قدرة أي معهد على تحقيق الاستثمار والعائد المجزي يلزمه توفر شروط، منها: استقرار الأوضاع السياسية، وتيسير الحصول على التأشيرة، وملاءمة أسعار السكن والمعيشة، وأوضاع المتعلمين المادية، بالإضافة إلى البرامج المقدمة في المعهد، والبيئة المناسبة للعملية التعليمية.

أما آخر مرتبتين في فقرات المحور الأول وفقاً لدرجة الموافقة من وجهة نظر أفراد العينة، فهما: الفقرة رقم (٦) "يوفر الاستثمار في تعليم اللغة العربية فرص عمل في المؤسسات غير التعليمية"، تليها الفقرة رقم (٣) "تعلم اللغة للعربية يزيد من فرصة التوظيف لغير الناطقين بالعربية في بلادهم".

وقد جاءت الفقرة (٦) وهي: "يوفر الاستثمار في تعليم اللغة العربية فرص عمل في المؤسسات غير التعليمية"، بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,٠٨)، وكانت استجابات أفراد العينة عند سؤالهم عن: كيف تشكل معاهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها عائداً مادياً مجزياً؟ فرصة لمعرفة ما يوفره الاستثمار في تعليم اللغة العربية من فرص وظيفية في المؤسسات غير التعليمية، بقولهم:

١- الاستثمار لا يعود خيره على المستثمر أو على العاملين فيه من معلمين وإداريين فقط، وإنما على المتعلمين، فلدينا طلاب سيلتحقون في مجال غير تعليمي، كالعامل في مجال الترجمة أو العلاقات العامة أو الإعلام وغيرها.

٢- لو توسع الأمر فإن الناطقين بلغات إذا حكّموا فكرهم —ونحن نساعدهم في ذلك— بأن مجال التسويق بمجمله عالم من الاستثمار، خاصة إذا أتقن العربية بجانب لغات أخرى، فالبضائع مثلاً تكاد لا تخلو من ترجمتها بالعربية.

٣- الطالبات هنا يطمحن للعمل معلمات للغة العربية في بلادهن؛ لأنهن يرين أن بلادهن تحتاج إلى ثقافة موسعة حول اللغة العربية من أجل الدين والإسلام، والقليل يفكر بعيداً عن التعليم، لكن تسعى بعضهن للعمل مترجمات، وداعيات للإسلام، ولكن دون مقابل، فهو

استثمار في العقول البشرية أكثر من كونه استثمارًا ماديًا، وهذا بالفعل من وجهة نظري هو الاستثمار الحقيقي.

٤ - هنا الحديث أجعله قسمين، قسم للناطقين وآخر للناطقين بلغات أخرى، فالمتخرجون العرب في تخصص اللغة العربية مجالاتهم في العمل بالعربية محدودة، لأنها تنحصر في التعليم في المدارس، صحيح توجد مراكز مثل: مركز الملك عبد الله لخدمة القرآن، الذي يوفر وظائف للمتخرجين، ولكنها لا تقاس بالوظائف التعليمية، فخريج العربية إما أن يتعلم لغة ثانية ليحصل على وظيفة في القطاعات الحكومية أو الخاصة، بموجب شهادة لغة أخرى، أو في المجال التعليمي. أما الناطقون بلغات أخرى فيلجأ جانب لغتهم الأم وتعلم أغلبهم اللغة الإنجليزية، فالعربية تكون لغة مضافة، يستطيع استثمارها للعمل في أي مجال سواء تعليمي أو غير تعليمي.

تتفق استجابات أفراد العينة مع رأي الباحثة عدا الإجابة الرابعة، بأن ليس للخريجين العرب في تخصص اللغة العربية مجال غير التعليم، إذ توجد العديد من المجالات التعليمية التي تمكّنهم من العمل فيها، مثل: مجال التدقيق اللغوي سواء في الصحف، أو المجالات، أو الأبحاث والرسائل العلمية أو غيرها، بالإضافة إلى العمل في مراكز خدمة اللغة العربية مثل: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز، ومجمع الملك سلمان بن عبد العزيز، بالإضافة إلى العمل في الصحافة والإعلام.

أما الاستثمار في اللغة العربية غير التعليمية فلا ينحصر في المؤسسات والشركات، بل يكون أيضًا في الأعمال الحرة، مثلما ذكر سابقًا في المبحث الثاني من الفصل الأول، وهي المجالات غير التعليمية، فهناك الطباعة على المقتنيات كالأكواب، والملابس، والرسم على الأجسام أو ما يسمى بالوشم، والكتابة بالحروف العربية على واجهة بعض المحلات، وأيضًا مجسمات الأحرف العربية المعمول بها في الحفلات، أو ما تسمى بالديكورات وغيرها الكثير، فلو دقق البعض في التصميم الفني في مجال اللافتات، والإعلانات، واللوحات الإرشادية، وتصميم الأحرف العربية ثلاثية الأبعاد، وكذلك بعض الأقوال، والحكم الخالدة بصورة مبهرة

لأصبحت مجالاً استثمارياً غير تعليمي، فلو تعلّم الفرد سواء الناطق أو غير الناطق الخطوط العربية واستخدمها استخداماً جيداً، لحقق استثمار ربحي غير التعليمي.

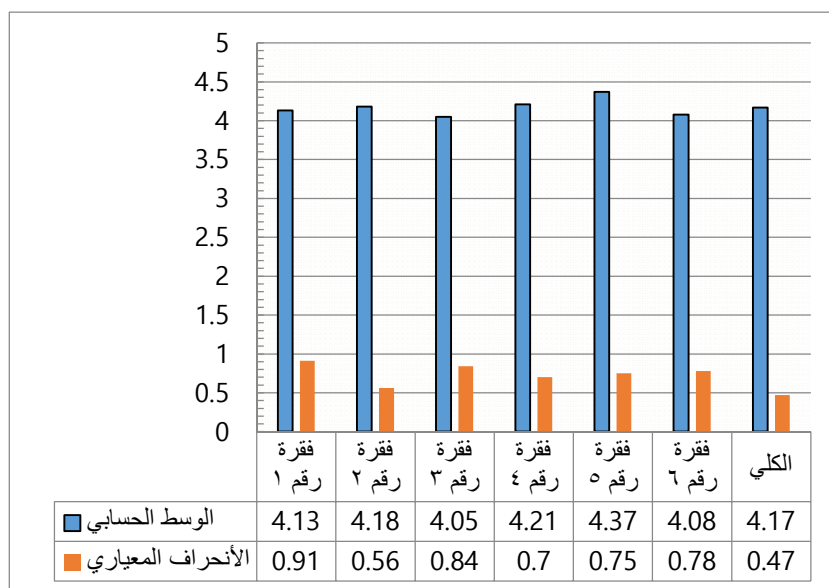
أما الفقرة رقم (٣) "تعلم اللغة للعربية يزيد من فرصة التوظيف لغير الناطقين بالعربية في بلادهم"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,٠٥)، وهذه الفقرة تجدها الباحثة مرتبطة بعلاقة المعلم مع المتعلم قبل التخرج وبعده، فحين سؤال العينة أثناء المقابلة عن: إلى أي مدى ترى عمل المتعلمين المتخرجين في معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً يحقق لهم عائداً اقتصادياً كافياً؟ كانت الإجابات على النحو الآتي:

- ١ - كثير من المتعلمين يلتحقون ببرامج تعليم اللغة العربية لتحقيق أهداف اقتصادية، والحصول على وظائف في الدول العربية، وكذلك تعليم اللغة في بلادهم.
- ٢ - قليل جداً منهم يعمل معلماً، أو يستعين بها على دراسة العلوم الشرعية.
- ٣ - لا أعلم، فطالبات المعهد أغلبهن يعملن بشكل تطوعي في بلدانهم، ومنهن من تكمل دراستها في البكالوريوس في الجامعة، وتحصل على مؤهل وتعود لبلدها، ونادراً ما تصلنا أخبارهن بشأن وضعهن.
- ٤ - يستطيع المتعلم أن يعمل معلماً في بلده بعد اجتيازه المستويات اللغوية كاملة، ودورات إعداد المعلم في المركز.
- ٥ - يحقق لهم عائداً اقتصادياً؛ لأنهم يعودون إلى بلادهم دعاء ومعلمين للغة العربية.
- ٦ - إذا كان المقصود الطلاب المتخرجين من الجامعات، والمتخصصين في تعليم اللغة الثانية فاستفادتهم قليلة؛ لأن المعاهد لم تستطع حتى الآن إنشاء برامج تستثمر الطلاب الخريجين. أما الطلاب المتخرجون في المعهد فاعتقد لا يمثل لهم ذلك دخلاً اقتصادياً إلا إذا التحقوا بدورات تأهيل المعلمين.
- ٧ - حسب غرض المتعلم من الدراسة.

ومن الواضح أن الإجابات جاءت مختلفة، فمنهم من يرى أن رغبة المتعلمين تختلف بحسب غرضهم من الدراسة، ومنهم من يرى أنهم يعملون بشكل تطوعي، ومنهم من يرى أن

هذه الدراسة لا تمثل له عائداً اقتصادياً، وقد اتفق ذلك مع إجابات المتعلمين^١ عند حديثهم عن الوظائف المتوفرة لديهم في بلادهم، فأغلبهم يفكر في عمل مستقل بفتح معهد لتعليم العربية؛ لأن وظائف اللغة العربية تكاد تنحصر في بلادهم على الدراسات الإسلامية.

الشكل رقم (٣-٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية) لعينة المعلمين والخبراء



نتائج الإجابة عن السؤال الثاني، الذي ينص على: "ما ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟"

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفقرات المحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية) التي يمكن الاستثمار فيها.

^١ انظر لإجابات عينة المتعلمين والمتعلمات في المحور الثالث الفقرة (٦) من هذه الدراسة، ص ١٧٧.

جدول رقم (٣-٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المعلمين والخبراء للمحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	الاستثمار في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها	٤,٤٢	٠,٦٨٣	كبيرة جداً	٤
٢	الاستثمار في مجال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد	٤,٣٢	٠,٧٣٩	كبيرة جداً	٥
٣	الاستثمار في مجال تدريب المعلمين	٤,٥٣	٠,٥٠٦	كبيرة جداً	٢
٤	الاستثمار في مجال إعداد المناهج وتأليف السلاسل والمواد التعليمية	٤,٤٥	٠,٦٤٥	كبيرة جداً	٣
٥	الاستثمار في مجال إنتاج البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية (المرئية والمسموعة والمقروءة) على الأجهزة الذكية أساسها اللغة العربية	٤,٥٥	٠,٥٥٥	كبيرة جداً	١
٦	الاستثمار في البرامج الترفيهية للمتعلمين (رحلات، مسابقات، ألعاب...)	٤,٢٤	٠,٧٥١	كبيرة جداً	٦
٧	الاستثمار في مجال الطباعة باللغة العربية على المنتجات التجارية والإعلانية الدعائية كالأكواب والملابس وغيرها	٤,٠٠	٠,٧٧١	كبيرة	٨
٨	الاستثمار في الخدمات التي يقدمها المعهد (السكن والمطاعم والنقل...) برسوم مادية	٤,١٣	٠,٨١١	كبيرة	٧
٩	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية	٣,٨٤	٠,٨٥٥	كبيرة	٩
	الكلية	٤,٢٧	٠,٤١١	كبيرة	—

يبين الجدول رقم (٣-٧) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حول الفقرات المتعلقة المحور الثاني: (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٣,٨٤) إلى (٤,٥٥) وبدرجة موافقة من (كبيرة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٤,٢٧) وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-٧) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاءت في المراتب الثلاث الأولى وفقاً لدرجة الموافقة من وجهة نظر أفراد العينة، الفقرة رقم (٥) أولاً "الاستثمار في مجال إنتاج البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية (المرئية والمسموعة والمقروءة) على الأجهزة الذكية أساسها اللغة العربية"، تليها الفقرة رقم (٣) "الاستثمار في

مجال تدريب المعلمين"، ثم الفقرة رقم (٤) "الاستثمار في مجال إعداد المناهج وتأليف السلاسل والمواد التعليمية".

وقد جاءت الفقرة (٥) وهي: "الاستثمار في مجال إنتاج البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية (المرئية والمسموعة والمقروءة) على الأجهزة الذكية أساسها اللغة العربية" بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٥)، وتشير النتيجة إلى أنه مجال استثماري، ولكن ينبغي أن يقوم عليها مختصون تقنيون ولغويون، فمثل هذه البرمجيات تحتاج إلى الدقة في العمل خاصة من الناحية التقنية؛ قد لا يتعرّف البرنامج على صوت الناطق بغير العربية. وقد بينت العينة في المقابلة ميادين الاستثمار غير المعاهد، وأفادوا فقولهم:

- ١- كل شيء يوظّف في المعهد يعد استثماراً للغة العربية، كتأليف الكتب، ووضع برامج تعليمية سواء على الأجهزة الذكية أو غيرها.
- ٢- تصميم برامج إلكترونية تضم معظم المهارات اللغوية، وتكون خاصة بالمعهد، إما أن تُباع هذه البرامج على المتعلمين، أو على المعاهد ليستفيدوا منها، لكن هذا العمل يحتاج إلى فنيين متخصصين في مجال البرمجيات.
- ٣- رسوم الدراسة تشكل في المعاهد ربحاً، بالإضافة إلى شراء الكتب، أو يقوم المعهد نفسه بتأليف كتب وبرامج، ومن ثم بيعها.
- ٤- أرى أن يكون بتوفير برامج تعليمية (أونلاين) غير التي تقدّم للمتعلمين بشكل حضوري.

فالعينة هنا ترى أن مجال الاستثمار لا يقتصر على التعليم فقط، وإنما أيضاً في تأليف الكتب، وإنتاج البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية، إلا أن هذا العمل يحتاج إلى فنيين في البرمجة، حتى يعالج أي مشكلة تواجهه، بالإضافة إلى لغويين لإعداد الدروس، والأنشطة، والتدريبات المرئية والمسموعة والمقروءة.

ومن هنا فإن هذا الأمر يتطلب دراسة وتخطيط، من حيث كيفية وضع البرامج الإلكترونية، وكيفية الانتقال من مستوى لمستوى آخر، وكيفية تضمين الدروس، وكل هذا قد

يكون مكلفاً مادياً، إلا أن عائده مريح، صحيح قد توجد سلبيات، مثل: المشاكل الفنية المتعلقة بوضوح الصوت والصورة، وغيرها من العوامل التي تؤثر على تصميم البرامج.

وعليه فقد طرحت الباحثة سؤالاً أثناء المقابلة حول مصادر دخل المعلم، لتكشف عن: أين يكمن الاستثمار العائد على المعهد ثم على المعلم؟ فكانت الإجابات على النحو الآتي:

جدول رقم (٣-٨) مصادر دخل عينة المعلمين والخبراء

النسبة	مصادر الدخل
٩٦,٧%	التدريس
٣٠%	الساعات الإضافية
٢٠%	إعداد المواد التعليمية
١٣,٣%	تأليف الكتب المقررة
١٣,٣%	برامج تدريب المعلمين
٣,٣%	مصادر أخرى

تكشف الإفادات أن النصيب الأكبر لمصادر الدخل هو مجال التدريس، ثم الساعات الإضافية، تليها إعداد المواد التعليمية، وبعدها تأليف الكتب المقررة، فبرامج تدريب المعلمين، وأخيراً مصادر أخرى: كالترجمة، والتدقيق اللغوي، وتدقيق الرسائل العلمية، وتقديم الاستشارات للمواد والبرامج التعليمية، معنى ذلك أن الاستثمار يقتصر على التعليم والدروس الإضافية، وأن البرامج الإلكترونية هي ميادين ثانوية لدخل المعهد والمعلم.

أما الفقرة رقم (٣) وهي "الاستثمار في مجال تدريب المعلمين"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٣)، وبلغت نسبتها في دخل العينة (١٣,٣%)، وربما يعود السبب إلى تركيزهم على الناطقين بلغات أخرى، وفتح المعاهد لهم. وحين طرح السؤال على العينة: ما مصادر دخلك غير التدريس؟ أي في مجال تدريب المعلمين؟ وكشفت إجابات بعضهم عن الآتي:

١- هناك معلمون يحتاجون إلى تدريب، ولكنهم يرون أنفسهم أكفاء للتدريس لا يحتاجون إلى ذلك؛ بحجة حصولهم على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

٢- عن نفسي أجد أنني مؤهلٌ للتدريس؛ لأن لدي شهادتي ماجستير، واحدة في تعلم اللغة في معهد الخرطوم الدولي، وأخرى في جامعة الخرطوم. أما الدكتوراه فهي من الجامعة الإسلامية، كما درّست في الصين.

٣- قلة المعاهد التي توظف المعلمين، مما دفعت الامتناع عن التدريب وتعليم كيفية التعامل مع غير الناطقين بالعربية.

٤- أرى أن بعض المعلمين لدينا يدرّس بطرق تقليدية، ولا يحسنون كثيراً استخدام التكنولوجيا، مع أن بعضهم أصحاب شهادات عالية، وخبرات سابقة.

٥- ربما قلة عدد المتخصصين في تدريب المعلمين، أو عدم تسجيل البعض في هذه الدورات.

إذن تجد الباحثة أن هناك مشكلة في قضية الاستثمار في مجال تدريب المعلمين، فقد يرجع السبب إلى عزوف المعلمين عن التدريب، حيث يجد المعلم نفسه مؤهلاً للتدريب، ولا حاجة له لأخذ دورات تدريبية، وقد يعود السبب إلى أن معظم الدورات تركز على الجانب النظري دون التطبيقي.

كما تجد الباحثة أن ذلك لا يحتاج إلى دورات تدريبية فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى ذكاء من المعلم نفسه؛ بأن يحسن استخدام الواقع الحقيقي والتكنولوجيا الحديثة في مجال التدريس، إلا أن هذا قد يكون ذا ربح قليل، فلا يلجأ المعهد لتدريب المعلمين؛ ويعود السبب في ذلك إما لأنه قد يكلفه على حساب الربح، وإما لضعف التسويق، وإما أن يكون المدرب نفسه غير مرغوب فيه لأسباب عدة، وسيوضح هذا الأمر عند الحديث عن عينة المستثمرين لاحقاً.

أما من ناحية تدريب المعلم غير الناطق بالعربية بعد تخرجه، فقد يجد نفسه غير ملزم بالالتحاق في الدورات؛ إما لقلة دخله، فلا يستطيع دفع كلفة الدورات، وإما لعدم رغبته في ذلك، ومنهم من يكتفي بشهادة التخرج ويذهب لبلده، أو يكمل الدراسة الجامعية في مجال غير مجال التدريس.

أما الفقرة رقم (٤) وهي: "الاستثمار في مجال إعداد المناهج وتأليف السلاسل والمواد التعليمية"، فجاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٣)، أفادت العينة أن مصادر دخلها غير التدريس، أن تأليف الكتب المقررة بنسبة (١٣,٣%)، وإعداد المواد التعليمية (٢٠%) بنسبة، وترى الباحثة أنها نسبة قليلة؛ قد تعود لقلّة المختصين في تأليف الكتب، كما أن عملية تأليف الكتب العلمية تتطلب رأس مال غير متاح للمعهد، وبالإضافة إلى ضعف القدرة على تسويق المؤلفات، على مستوى المعهد والمعاهد الأخرى.

كما أن التأليف يحتاج إلى فنيين متخصصين في التصميم والإخراج، بالإضافة إلى ضعف قدرات المعلمين في إعداد المقررات أو تأليف الكتب؛ لأن عملهم انحصر في التدريس، بوصفه مصدر الدخل الرئيس، وهذا ما تبين عند سؤال العينة عن مصدر الدخل والاسترسال في أمر المصادر الأخرى.

ومن هنا تجد الباحثة الحاجة إلى الاستثمار في مجال إعداد المناهج، وتأليف المواد التعليمية في المعاهد موضوع الدراسة؛ لأن بعض المعاهد يعتمد على كتب جاهزة، ولا تلجأ لتأليف ما يلبي احتياجات المتعلمين، وبعضها يسعى جاهدًا لتأليف المقررات والكتب لتدريس متعلميها، أو لبيعها لتحقيق عائد مادي مجزٍ.

هذا للمراتب الثلاث الأولى. أما الفقرات التي حلّت المراتب المتوسطة، فهي: الفقرة (١): "الاستثمار في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها" في المرتبة الرابعة، تليها الفقرة (٢): "الاستثمار في مجال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد" في المرتبة الخامسة، ثم الفقرة (٦): "الاستثمار في البرامج الترفيهية للمتعلمين (رحلات، مسابقات، ألعاب...)" في المرتبة السادسة.

وقد جاءت الفقرة (١) وهي: "الاستثمار في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها" بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,٤٢)، وعندما سألت الباحثة العينة أثناء المقابلة بقولها: كيف تشكل معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً عائداً مادياً مجزياً؟ كانت الإجابات مختلفة، وجاءت كالآتي:

- ١- لا أجده يشكل عائداً، فكل ما يجنيه المعهد يذهب رواتب للعاملين فيه من معلمين وموظفين وصيانة للمعهد، وإن حقق فهو قليل.
- ٢- إذا لم تكن هناك منح مجانية تقدمها المعاهد الحكومية، فإن فتح مراكز برسوم مادية سيحقق بذلك ربحاً مادياً.
- ٣- تشكّل عائداً مجزياً في حالة إقبال طلاب من جنسيات غنية، فمعظم المتعلمين هنا أوروبيون وأمريكان.
- ٤- الأمر يعود إلى فرق العملات.
- ٥- أجد أنه مشروع مربح عندما نعيش استقراراً سياسياً.

إن أرباح معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً محكومة بشروط: الاستقرار السياسي، ووجود متعلمين من الطبقة مقتدرة مادياً، وفارق العملات في الدول، وعدم إصدار منح مجانية للدراسة، ولكن عندما أجرت الباحثة الدراسة الاستطلاعية، وجدت أن بعض المعاهد لا تستقطب سوى متعلمين ذوي دخل عالٍ، إذ تصل رسوم الدراسة في المستوى الواحد (٦٧٠٠) دولار تقريباً، وهو معهد ربحي بالمقام الأول، وبعض المعاهد تكون رسومها رسوم قليلة جداً تبلغ (٨٠) دولاراً تقريباً، فالباحثة ترى أن الأمر متعلق بالوضع السياسي، والمنطقة الجغرافية للمعهد، ومستوى دخل المتعلم، أو مستواه المعيشي.

أما الوضع السياسي فإن بعض الدول تعيش اضطراباً سياسياً في فترة معينة، مثل: السودان ومصر، حيث مرت هاتان الدولتان بظروف تسببت في عدم الاستقرار. وعند الحديث عن المنح الدراسية نجد معظم المتعلمين يرغبون فيها؛ لأنها توفر ميزات للمتعلم، ولكن هذه المنح محكومة بشروط معينة، وسيتم تناولها لاحقاً.

وقد قالت إحدى المعلمات: "الأمر يعود إلى فارق العملات"، بمعنى أن الأمر قد يرجع للدولة نفسها، فعندما سألت الباحثة العينة أثناء المقابلة: كم يتراوح دخلك الشهري؟ أفاد بعضهم أنه (أقل من ١٠٠٠ دولار)، أي بنسبة (٦٣,٣%). ويبلغ دخل آخرين (٣٠٠٠).

دولار فأكثر)، أي بنسبة (٣٠%). أما الفئة الثالثة، وهم نسبة قليلة فيتقاضون (من ١١٠٠ إلى ٢٩٠٠ دولار)، أي بنسبة (٦,٧%).

أما مستوى الرضا عن الدخل، فجاء متفاوتاً، فمثلاً يتقاضى أحد المعلمين (أقل من ١٠٠٠ دولار)، ويجده دخلاً مجزياً، في حين أن أحدهم يتقاضى المبلغ نفسه ويجده دخلاً ضعيفاً؛ وقد يعود السبب إلى أمرين: أولهما غلاء المعيشة، فالأول يعيش في السودان، والآخر يعيش في مصر، وثانيهما الظروف المعيشية للمعلم نفسه.

أما الفقرة (٢) وهي: "الاستثمار في مجال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٣٢)، وهي نسبة عالية مقارنة بالاستثمار في المعاهد؛ وقد يعود السبب إلى ملاءمة التعليم عن بعد معظم المعلمين، خاصة ممن يعانون مشكلة المواصلات، إلا أنه قد لا يتناسب مع بعضهم، وربما تشير النتيجة أيضاً أن العائد للمعلم نفسه، وقد كشفت جائحة كورونا عن جاهزية المعاهد من عدم جاهزيتها.

وفي مقابلة الباحثة مع أفراد العينة، طرحت السؤال: كل العالم تأثر بجائحة كورونا، ومن الطبيعي أن تؤثر عليك أيضاً، وضح كيف أثرت عليك؟ فجاءت الإجابات كالآتي:

- ١- أثرت في مصدر دخلي، فقد توقفت الدراسة، وتوقف العمل مدة ستة أشهر.
- ٢- مشكلة الإنترنت عندنا ضعيف، بالإضافة إلى ظروف انقطاع الكهرباء، ولا أجد التعليم عن بُعد هنا جيداً.
- ٣- لم تؤثر فينا والله الحمد، فلدينا جزءاً من التعليم عن بعد، وتم تدريب المتعلمين على ذلك حتى قبل جائحة كورونا، فالمعهد إذن مجهز بالكامل.
- ٤- لم يستجب المتعلمون للتدريس عن بُعد، لذا توقفت الدراسة، وتوقف الراتب؛ لأنني أتقاضى على حسب ساعاتي الدراسية.

التعليم عن بُعد مجال استثماري إذا توفرت إمكانياته، وذلك _ كما قال أحد أفراد العينة _ بتدريب المعلمين والمتعلمين، ويكون من باب تطوير العملية التعليمية، سواء أكان هناك جائحة أم لا؛ بمعنى أن تعمل المعاهد على استعمال التقنيات الحديثة والتعليم عن بُعد،

بتوظيفه في التدريبات والأنشطة التعليمية، يمكن أن تُقدّم يوم أو يومين في الأسبوع، حتى لا تتعثر العملية التعليمية وينقطع دخل العاملين.

وترى الباحثة أنه من الممكن العمل على منصات التعليم عن بُعد، التي تُقدم دروسًا فردية أو جماعية، ويتقاضى عليها المعلم مبلغًا معينًا، يعين المعلمين الذين انقطع رواتبهم لتوقف الدراسة الحضورية، ولكن تبقى مشكلة الشبكة العنكبوتية المحكومة بإمكانيات كل دولة.

أما الفقرة (٦) وهي: "الاستثمار في البرامج الترفيهية للمتعلمين (رحلات، مسابقات، ألعاب...)" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، وبمتوسط حساسي (٤,٢٤)، وقد تشير النتيجة العالية إلى معرفة المعلمين شغف المتعلمين بتعلّم العربية وممارستها بشتى الطرق، وهو أمر جيد، خاصة أن المتعلم ستزيد ثقافته عن البلد الذي يتعلم فيه، ويكتشف الأخطاء خارج منطقة التعلّم.

لذا عندما سألت الباحثة العينة في المقابلة عن: كيف تشكل معاهد تعليم اللغة العربية للغة ثانية عائدًا ماديًا مجزيًا؟ جاء نقاش عن الميادين الاستثمارية كالبرامج الترفيهية للمتعلمين، فكانت الإجابات كالآتي:

- ١- من الصعب أن ننظمه نحن المعلمين، فلا بد من الدعم المادي من قبل المعهد.
- ٢- ليس لدي العلم الكافي بذلك، ولكن لو عمل المعهد رحلات للمتعلمين برسوم سيكون ذلك دخلاً إضافيًا للمعهد.
- ٣- لا يهتم كثير من المتعلمين بذلك؛ لأن بعضهم موظفين في شركات فهو يريد تعلم اللغة العربية لتصبح لديه لغة ثانية فحسب.
- ٤- من المؤكد أن فيه استثمار، لكن لا بد من التخطيط وعمل ميزانية له، فالطلاب والطالبات لدينا شغوفون بتعلم العربية بشتى الطرق.

اختلفت آراء المعلمين عينة الدراسة، بناءً على أن لكل متعلم غرض من تعلّم اللغة، ولكنهم اتفقوا على أنه مجال استثماري يمكنه تحقيق عائد مادي للمعهد، إذا حُطِّطَ له جيداً، وجعله جزءاً من الأنشطة التعليمية.

ففي الدراسة الاستطلاعية التي هدفت إلى حصر المعاهد عينة الدراسة، تبين للباحثة أن أحد معاهد تعليم اللغة العربية في المغرب يعمل على التعليم بالترفيه، وتنظيم الرحلات والمسابقات، بالإضافة إلى الاطلاع على الثقافة المغربية، والأصول والعادات المتبعة في كل المناسبات المغربية باللغة العربية.

أما المراتب الثلاث الأخيرة، فقد جاءت وفقاً لدرجة الموافقة، كالآتي: أولاً الفقرة رقم (٨) "الاستثمار في الخدمات التي يقدمها المعهد (السكن والمطاعم والنقل...) برسوم مادية"، ثانياً الفقرة رقم (٧) "الاستثمار في مجال الطباعة باللغة العربية على المنتجات التجارية والإعلانية الدعائية كالأكواب والملابس وغيرها"، ثالثاً الفقرة رقم (٩) "إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية".

وقد جاءت الفقرة (٨) وهي: "الاستثمار في الخدمات التي يقدمها المعهد (السكن، والمطاعم، والنقل...) برسوم مادية" بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,١٣)، وتشير النتيجة إلى الاستثمار في هذه الخدمات، فهي تعمل على زيادة دخل المعهد، وتوفير فرص عمل غير تعليمية، وقد أفادت العينة عن الاستثمار في الخدمات المضافة للمعهد بالآتي:

- ١- لا يوفر المعهد هذه الخدمات للمتعلمين، فقط مكان صغير لبيع وجبة الإفطار، ولو حصلت تلك الخدمات لزداد الربح أكثر، وزاد بذلك الدخل.
- ٢- بالنسبة للسكن، فالمتعلمات يسكن على حسابهن الخاص، ويقدم المعهد رحلات مجانية للطالبات. أما تنقلاتهن اليومية فهي أيضاً على حسابهن الخاص.

٣- لكوني معلمة ومستثمرة في الوقت نفسه فالفكرة جيدة، لكن تقديم المعهد لهذه الخدمات يحتاج إلى ميزانية إضافية ودراسة جدوى، وأمر ترخيص لمكان مناسب، وبناءً، وهذا مكلف جدًا، لكن إذا توفرت بشراكة مع آخرين فمن الممكن أن استثمر فيه.

وتتفق الباحثة مع آراء العينة، بالإضافة إلى أن توفير النقل من وإلى المعهد هو بذاته استثمار، مثلما تفعله معظم المدارس، بتوفير خدمة النقل بمبلغ مادي لنقل المتعلمين والمتعلمات، وهذا أيضًا مجال استثمار يضاف للمعهد.

أما الفقرة رقم (٧) وهي "الاستثمار في مجال الطباعة باللغة العربية على المنتجات التجارية والإعلانية الدعائية كالأكواب والملابس وغيرها"، فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٤,٠٠)، فلما سألت العينة في المقابلة: إلى أي مدى يوفر لك عملك في المعهد دخلًا مجزيًا؟ كشفت الإجابات عن حاجة معظم أفراد العينة إلى دخل إضافي، فطرحت عليهم سؤالاً، وهو: هل تعتبر استخدام اللغة العربية مجالاً استثماريًا غير التعليم، كالطباعة على الأكواب وغيرها؟ وهل تفكر بهذا المجال لزيادة دخلك مثلاً؟ فجاءت الإجابات كالآتي:

١- لا أعلم إن كان مجالاً ربحياً أم لا، ولكن بالنسبة لي فليس لدي وقت كاف للتفكير في أي مشروع.

٢- هذا مجال لمن يحسن استخدام تلك الأمور، أنا أستاذ جامعي ومجالّي التعليم والتأليف وغيرهما في المجال التعليمي.

٣- في الحقيقة تعجّبتني أشكال الطباعة على الأواني والملابس والشموع، حتى رأيتُ زخرفة المنازل بالحروف العربية وبخطوط متنوعة، ولكني لستُ مهتمة للعمل في هذا المجال.

٤- أنا محبة للأعمال اليدوية، لكن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة الديكور والفن، وليس لدي وقت كاف للقيام بذلك.

٥- مَن له شغف وحب لهذا العمل وبيدع فيه سيحقق له أرباحًا جيدة، خاصة إذا جدّد في أفكاره، مثلاً: عمل مجسمات بالأحرف العربية بمختلف الخطوط العربية، وسوف يلقي ذلك نجاحًا، بشرط أن يضع في حسبانَه أهم عنصرين، هما: الإخراج، والتسويق الجيد.

يتبين من إجابات أفراد العينة أن الطباعة باللغة العربية على المنتجات كالأكواب، والملابس وغيرها مجال استثماري، لكنه ليس من اهتمامات فئة غالبية المعلمين الأكاديميين والخبراء، بل هو مجال لا يحتاج إلى دراسة متخصصة في اللغة العربية، وإنما يحتاج لمبدع في هذا المجال، سواء دراسة هذا الفن اليدوي، أو موهبة ينميها بالتدريب والممارسة.

وكما ذكرت إحدى المعلمات، فإن التسويق والإخراج في هذا المجال من أهم العوامل التي تؤدي إلى الربح المادي، معنى ذلك أن الاستثمار في اللغة العربية لا يتوقف على الميادين التعليمية المباشرة وغير المباشرة، وإنما توظيف اللغة العربية وسيلة للاستثمار يعد مجاًلاً ربحياً، كالطباعة على الملابس أو النحت على الحلي، أو التطريز على العباءات النسائية وغيرها الكثير.

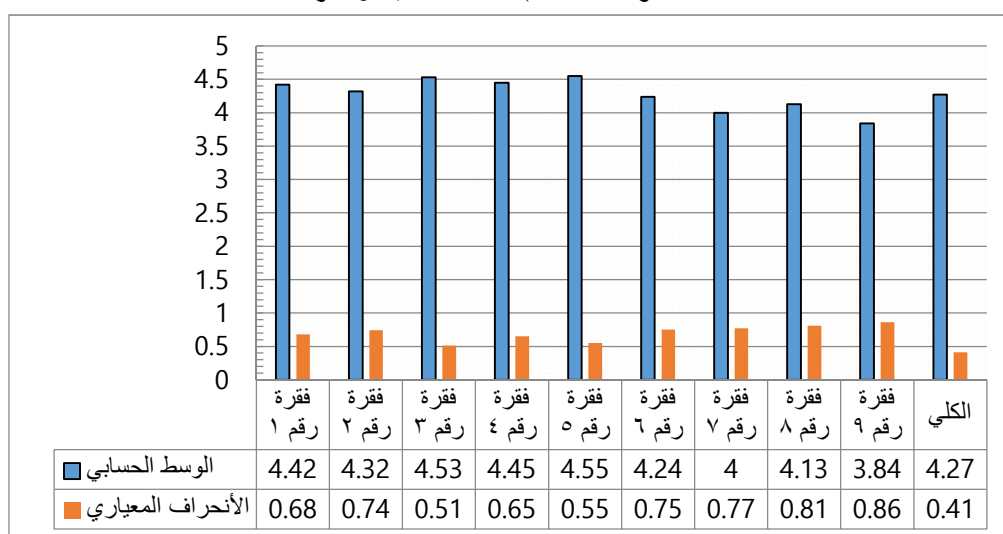
أما الفقرة رقم (٩): "إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٣,٨٤)، وتشير النتيجة إلى وجود استثمار في هذا المجال، لكنه ليس بدرجة الاستثمارات السابقة، إذ تباينت إفادات العينة عن هذا الجانب الاستثماري غير التعليمي، وكانت على النحو الآتي:

- ١- من الممكن أن يحدث ذلك، ومن المؤكد وضع شروط محكمة وفق ضوابط الشرع.
- ٢- أتوقع أن هذا الأمر صعب جدّاً، لأن في السعودية لن تقبل أي عائلة بهذا الأمر.
- ٣- من الممكن أن يحدث ذلك في بلاد غير السعودية، لأن قيمنا الدينية لا تسمح بذلك.
- ٤- لنفترض أنه يحق له الإقامة، فإن الطرفين سيستفيدان مادياً، أقصد العائلة والمعهد.

فالعينة هنا ترى أن عادات وتقاليد المجتمع العربي المسلم لا تقبل بعيش الأجنبي مع الأسرة العربية، لكنهم يرونه ممكناً، إذا وُضعت ضوابط وشروط معينة.

ومن الممكن أن يقيم المتعلم مع الأسرة العربية، ويكون ذلك عندما يعيش المتعلم/ة في سكن المتعلمين والمتعلمات الناطقين بالعربية، الذين يدرسون في الجامعات، سيحقق ربحًا ماديًا، ولكن تجد الأسر العربية حرجًا في سكن الأجنبي معهم في المنزل.

الشكل رقم (٣-٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (مبادئ الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المعلمين والخبراء



نتائج الإجابة عن السؤال الثالث، الذي ينص على: "ما الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية بشكل مباشر أو غير مباشر؟"

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفقرات المحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية)، التي يراها المعلمون ملائمة للبيئة التعليمية.

جدول رقم (٣-٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المعلمين والخبراء للمحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانية).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	البيئة التعليمية المناسبة التي يوفرها المعهد للعملية التعليمية	٤,٦٦	٠,٤٨١	كبيرة جداً	٢
٢	مناسبة البرنامج التعليمي المتكامل التي يقدمها المعهد لتعليم اللغة العربية لغةً ثانية	٤,٦١	٠,٦٧٩	كبيرة جداً	٣
٣	المعلم الذي يمتلك كفايات تعليم اللغة العربية لغةً ثانية	٤,٧٤	٠,٦٠١	كبيرة جداً	١
٤	العدد الكافي من المتعلمين والمستفيدين من الدراسة في المعهد ومن برامج الأخرى	٤,٤٧	٠,٦٨٧	كبيرة جداً	٥
٥	تحقيق الرضا الوظيفي للمعلمين من حيث الرواتب المجزية	٤,٥٥	٠,٦٨٦	كبيرة جداً	٤ مكرر
٦	قيام المعهد على ضوابط واشتراطات عامة تلائم العملية التعليمية ككل	٤,٥٥	٠,٥٥٥	كبيرة جداً	٤
٧	توفر العملية التواصلية الجيدة بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد	٤,٥٥	٠,٦٨٦	كبيرة جداً	٤ مكرر
	الكلية	٤,٥٩	٠,٣٨٠	كبيرة جداً	—

يبين الجدول رقم (٣-٩) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة أفراد العينة حول الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانية)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤,٠٦) إلى (٤,٦٣) وبدرجة موافقة من (كبيرة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٤,٥٩) وبدرجة موافقة (كبيرة جداً)، والشكل رقم (٣-٨) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاءت في المراتب الثلاث الأولى وفقاً لدرجة الموافقة من وجهة نظر أفراد العينة، الفقرة رقم (٣) أولاً "المعلم الذي يمتلك كفايات تعليم اللغة العربية لغةً ثانية"، ثم الفقرة رقم (١) "البيئة التعليمية المناسبة التي يوفرها المعهد للعملية التعليمية"، تليها الفقرة رقم (٢) "مناسبة البرنامج التعليمي المتكامل التي يقدمها المعهد لتعليم اللغة العربية لغةً ثانية".

فقد جاءت الفقرة رقم (٣) وهي: "المعلم الذي يمتلك كفايات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً" بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٧٤)، فمعظم المعلمين إن حصلون على شهادة عليا في تخصص تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، ومن لم يحصل على تلك الشهادة يتم تدريبه وتأهيله لفترة معينة (جدول رقم (٢-٤)، ص ١٧٠).

أما الفقرة رقم (١) وهي: "البيئة التعليمية المناسبة التي يوفرها المعهد للعملية التعليمية" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٦٦)، وتشير النتيجة إلى أهمية البيئة التعليمية، التي تحقق التعليم والتعلم الفعّالين، ثم الاستثمار الجيد، وجاءت إفادات العينة كما يأتي:

- ١- موقعه مناسب، وقريب من سكن المتعلمين.
- ٢- المعهد جديد، وغير مناسب للتعليم الجيد، حيث لا تتوفر فيه الأجهزة الحديثة، أو مكاتب للمعلمات، فقط نعطي الدروس ونذهب، لأنه أشبه بالمنزل.
- ٣- بيئة ممتازة ومريحة، تتوفر التقنية الحديثة، ومساحات مناسبة لتجمع المتعلمين والمتعلمات، وفصول مهيأة للدراسة بشكل ممتاز.
- ٤- المعهد مهتم بشكل عام بالبيئة التعليمية، سواء من ناحية الفصول الدراسية، أو المعلمين، أو المناهج، أو المبنى وغير ذلك، فهذا أمر ينعكس على المعهد إما بالإيجاب أو السلب، وألاحظ أن المعهد حريص على ذلك.

تُبيّن إفادات أفراد العينة تفاوت في الرضا عن بيئة التعليم، فقد ذكرت إحدى المعلمات أن المبنى "أشبه بالمنزل"، ليس فيه أجهزة أو فصول تكفي للتدريس. وفي معهد آخر جاء مستوى الرضا عاليًا جدًا؛ بسبب جاهزية المعهد، الأمر الذي جعل المعلمين والمعلمات يشيدون بالمعهد، وبما يوفره من بيئة صالحة للعملية التعليمية.

أما الفقرة (٢) وهي: "مناسبة البرنامج التعليمي المتكامل التي يقدمها المعهد لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٦١)، وهي نسبة عالية، تشير إلى مناسبة برامج المعهد للمتعلمين، وربما يعود السبب إلى جودة المعهد في

تقديم ما يلبي احتياجات المتعلمين. الاستطرد في النقاش مع أفراد العينة، تطرقوا للمخرجات التعليمية للمعهد، وما يقدمه من برامج تعليمية تفيد المتعلمين، فكانت إفاداتهم كالآتي:

١ - لدينا فريق عمل لتأليف المواد التعليمية المناسبة لمتعلمي المعهد، ولا نعتمد على الكتب الجاهزة، والمعهد يسعى لتقديم برامج تلبي احتياجات المتعلمين.

٢ - في هذا المعهد ندرس كتاب (العربية بين يديك)، وهو كتاب مفيد جدًا للمتعلمين لدينا.

٣ - الكتب التي ندرسها للمتعلمين هنا مناسبة لهم، صحيح أنهم يرونها صعبة، لكنها تفيدهم بإذن الله في حياتهم العلمية.

٤ - البرنامج التعليمي لدينا مقسم ما بين الكتب والنشاطات الصفية وغير الصفية، وتوظيف الأجهزة الذكية في العملية التعليمية، وهذا ما يميز معهدنا.

فالمعاهد تقدم البرامج التعليمية بحسب ما تراه مناسبًا لمتعلمها، وبعض المعاهد ليس لديها فريق تأليف مؤهل في إعداد المواد التعليمية، كما أنه يعد عملاً إضافيًا يتطلب راتبًا إضافيًا للمعلم، وتوفير مختصين في عملية التأليف.

وترى الباحثة أن يُقدّم التعليم للمتعلمين بحسب احتياجاتهم، عن طريق برامج ومواد وسائل مناسبة، تواكب تطورات العصر والتكنولوجيا، وتحقق تفاعلاً بين المتعلم والمعلم والمادة التعليمية، فالكتب الجاهزة ربما لا تلبي احتياجات المتعلمين، وهذا ليس طعنًا في الكتب المؤلفة، ولكن احتياجات المتعلمين تستدعي مواد تعليمية تناسبهم.

أما الفقرة التي حلت في المرتبة الوسطى فهي رقم (٦): "قيام المعهد على ضوابط واشتراطات عامة تلائم العملية التعليمية ككل"، وجاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٥)، وقد تكون هذه الضوابط أساس نجاح الاستثمار، لذا حصلت هذه الفقرة على درجة عالية، وتمثلت إفادات أفراد العينة في الآتي:

١ - من المؤكد أن لكل معهد ضوابط وقوانين معينة، وأجدها تتناسب مع ما يقدمه المعهد للمتعلمين، كالأوراق الرسمية والثبوتية، والصحة العامة وغيرها.

٢- أمر طبيعي أن يقوم المعهد على ضوابط معينة في العملية التعليمية، بإتاحة الفرصة لنا لاختيار الطريقة المناسبة للتعليم، كما أن المتعلمين واعين بأحكام المعهد، ومنضبطين، وعلى معرفة تامة بالأنظمة.

٣- أرى أن المعهد قائم على ضوابط ومنظم بالكامل، ولعل وراء ذلك إدارة فاعلة نشطة، تقوم بتقسيم المواد على حسب الساعات الدراسية، وكذلك حسب عدد المواد والمستويات المناسبة، كذلك في اختيار المواد المقررة، والبرامج المناسبة للعملية التعليمية.

فكل معهد له ضوابط واشتراطات خاصة لمعلميه ومتعلميه، من التنظيم المكاني والزمني، مع إمكانية تلقي تعليم مناسب يلي احتياجات المتعلمين.

أما الفقرات التي جاءت في المراتب الثلاث الأخيرة، وفقاً لدرجة الموافقة، فهي: الفقرة رقم (٥) أولاً "تحقيق الرضا الوظيفي للمعلمين من حيث الرواتب المجزية"، ثم الفقرة رقم (٧) "توفر العملية التواصلية الجيدة بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد"، تليها الفقرة رقم (٤) "العدد الكافي من المتعلمين والمستفيدين من الدراسة في المعهد ومن برامج الأخرى".

جاءت الفقرة رقم (٥) وهي: "تحقيق الرضا الوظيفي للمعلمين من حيث الرواتب المجزية" بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٥)، وسألت الباحثة العينة عن مدى رضائهم عن الدخل الشهري، وكم يبلغ الدخل، بطرح سؤالين على العينة أثناء المقابلة، وهما: إلى أي مدى يوفر لك عملك في المعهد دخلاً مجزياً؟ فكانت الإجابات متفاوتة، يبينها الجدول الآتي (جدول رقم ٣-١٠):

جدول رقم (٣-١٠) مستوى الرضا الوظيفي من حيث الرواتب لعينة المعلمين والخبراء

مستوى الرضا	العدد	النسبة المئوية
راضي تماماً	١٦	٥٣,٣%
متوسط الرضا	٨	٢٦,٧%
غير راضي	٦	٢٠%

وكانت أعلى نسبة في الرضا عن الدخل الشهري هي مستوى الرضا التام؛ إذ يحصلون على دخل ممتاز، على الرغم من اعتماد معظمهم، نحو عشرة معلمين ومعلمات، على التدريس فقط، والباقي لديهم مصادر دخل أخرى، هي: إعداد المواد التعليمية، وتأليف الكتب المقررة، تدريب المعلمين، والساعات الإضافية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات لتقييم المواد التعليمية أو البرامج، وتدقيق الرسائل العلمية، والترجمة، والتسجيلات الصوتية والمسموعة للكتب المنهجية. أما الدخل الشهري ف(١١) منهم يتقاضون (٣٠٠٠) دولار فأكثر شهرياً، و(٥) منهم يتقاضون (١٠٠٠) دولار فأقل شهرياً.

أما متوسط الرضا فهم يجدون أن الدخل مناسب إلى حد ما، لأن معظمهم يعتمد على التدريس وحده، وقليل منهم لديه مصادر دخل إضافية. أما دخلهم الشهري فهم يتقاضون (١٠٠٠) دولار فأقل شهرياً، عدا معلمة واحدة تتقاضى (٣٠٠٠) دولار فأكثر، وهي تعتمد في دخلها على التدريس فقط، وقد يعود ذلك إلى الظروف التي تعيشها في بلدها.

أما الآخرون فهم غير راضين تماماً عن الدخل، ويرونه غير مجزٍ؛ فهم يتقاضون شهرياً (١٠٠٠) دولار فأقل، ومنهم من يعتمد على التدريس فقط، وآخرون لديهم مصادر أخرى، كالساعات الإضافية، وتدريب المعلمين، وقد يمتنع المعهد عن دفع مقابل هذه الأعمال؛ لكونها جزءاً من مهامهم؛ لذا ذهب بعضهم للبحث عن دخل إضافي خارج المعهد.

والتفاوت في الدخل الشهري قد يعود إلى استمرار المرتب في الإجازات، لأن بعض المعلمين والمعلمات يتقاضى بعدد الساعات التي يدرّسها، وينقطع الدخل بمجرد انتهاء الدراسة، وهم أكثر الفئات تضرراً. أما المعاهد التي تمنح المعلمين رواتبهم في الإجازة، فهي المعاهد ذات العائد المجزي؛ بسبب استمرار الدراسة فيها، وقصر الإجازات، فقد بين أحد أفراد العينة في المعهد "بمجرد أن ينتهي العام الدراسي يأتي الفصل الصيفي، ثم تبدأ السنة الجديدة بعده، فهناك استمرارية في الدخل".

أما الفقرة رقم (٧) وهي: "توفر العملية التواصلية الجيدة بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٥٥)، وثبتت هذه

النتيجة وجود تواصل جيد، وربما يدل على توفر قواعد منظمة وجيدة لمتابعة سير العملية التواصلية بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد.

لذا طرحت الباحثة سؤال المقابلة على العينة: إلى أي مدى ترى عمل المتعلمين المتخرجين في معاهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها يحقق لهم عائداً اقتصادياً كافياً؟ وأجاب بعضهم: "تنقطع أخبارهم عنا بعد التخرج"، فأعادت الباحثة صياغة السؤال: كيف كانت عملية التواصل في المعهد قبل تخرجهم؟ فكانت الإجابات كالآتي:

١ - بيننا تواصل وتفاعل جيد، وكأننا أسرة واحدة، فالمتعلمون شغوفون بمعرفة كيفية التواصل بين العرب، فهذا يعزز قدرتهم على ممارسة اللغة في محيطها الاجتماعي.

٢ - في هذا المعهد ولأن أغلب المتعلمين موظفون يكون التواصل بين المتعلمين قليل، صحيح أنهم يتواصلون معنا لأغراض الدراسة كالواجبات والتمارين وغيرها، لكنهم لا أراهم يتواصلون فيما بينهم.

٣ - جداً مندمجات مع بعضهن البعض، خاصة وأنهن من جنسيات مختلفة، كذلك نشارك معهن الحديث والثقافات، حتى الإدارة تتواصل معهن بشكل فعال.

٤ - التواصل بشأن الواجبات والأمور التي تحتاج توضيح، ليس لدينا مجتمع كبير في المعهد يشجع على التواصل، قد يتواصلون بينهم عبر الواتس أب، ولكن مع إدارة المعهد ليس لي علم بذلك.

٥ - حريصون جداً على التواصل معنا، حتى يتدربوا على ممارسة اللغة العربية، كما أن إدارة المعهد توجههم لذلك؛ لأن التفاعل يحقق العملية التواصلية الجيدة.

فالتواصل عامل مهم لتحقيق التعليم الفعال، خاصة أن المتعلمين يمارسون اللغة العربية في بيئتها الأصلية، وقد يكون التواصل ضعيفاً في بعض الفئات، مثل الموظف الذي يتعلم العربية لمدة قصيرة لينال شهادة تمكنه من تحسين وضعه المادي، لا لغرض ممارسة العربية، كما أن هذا التواصل يتهيأ بوجود بيئة اجتماعية في المعهد، مكان دروس وواجبات فقط.

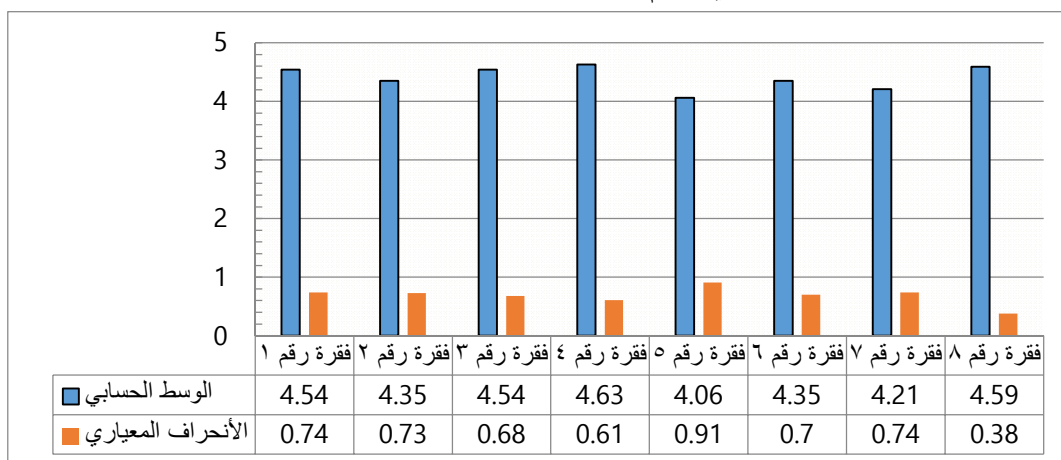
أما الفقرة (٤) وهي: "العدد الكافي من المتعلمين والمستفيدين من الدراسة في المعهد ومن برامج الأخرى"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، وبمتوسط حسابي (٤٧, ٤)، وربما تشير هذه النتيجة إلى أن العدد الكافي للمتعلمين يحقق فائدة من التعليم، فكلما كانت العدد مناسبًا كلما كانت الطاقة الاستيعابية أفضل، وقلّ بذلك جهد المعلم.

وعليه ناقشت الباحثة أفراد العينة موضوع احتياجات المعهد من ناحية أعداد المتعلمين، وهل يحتاج المعهد للتطوير في هذا الجانب؟ وجاءت الإجابات كالآتي:

- ١- هذا معمول لدينا في المعهد؛ فلأن العدد قليل كان لكل مستوى فصل واحد، حيث يبلغ عدد المتعلمين في المستوى الواحد تقريبًا من ستة إلى تسعة متعلمين.
- ٢- من الأمور التي تحقق التعليم الناجح قبل الربح المادي، العدد الكافي في الفصل الواحد، فكلما كان العدد قليلًا ومعقولًا كان أفضل للعملية التعليمية، أما إذا زاد العدد عن المعقول تقسيمهم لفصلين أو ثلاثة بحسب الاحتياج.
- ٣- هذا أمر طبيعي، فلا بد أن يكون العدد محددًا لكل مستوى، خاصة المستوى المبتدئ، الذي يتطلب عددًا قليلًا حتى يتمكن المعلم من إيصال المعلومة للمتعلمين.
- ٤- قبل جائحة كورونا كان العدد كبير، فيتم تقسيمهم من شعبتين إلى ثلاث شعب. أما بعد الجائحة فصارت الأعداد جدًا قليلة، لدرجة أنه لم يلتحق متعلم في المستوى الأول، فقط المستويات المتقدمة وعددهم عشر طالبات تقريبًا.

فالتركيز على العدد الكافي والمناسب هو تركيز على نجاح العملية التعليمية، فكلما كان العدد مناسبًا تحقق التعلم، وتوفرت التغذية الراجعة، وهذا ما أعرب عنه أفراد العينة، وقد ينعكس ذلك على المعهد بالإيجابية، من ناحية تحقيق أهداف المتعلمين من تعلم اللغة، معنى ذلك أن الأعداد تتأثر زيادة ونقصان بالوضع العام للبلد، فقد يتوفر المعهد عدد كاف من المتعلمين جدد بسبب التعليم عن بُعد، أو بسبب جائحة كورونا.

الشكل رقم (٣-٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المعلمين والخبراء



نتائج الإجابة عن السؤال الرابع، الذي ينص على: "ما العوائق التي تحد أو تضعف من استثمارية مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟".

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفقرات المحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية) التي تضمنت فقرات حددت ما يراه المعلمون عائقاً على التعليم.

جدول رقم (٣-١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المعلمين والخبراء للمحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	عدم وجود مناهج دراسية مناسبة للمتعلمين	٣,٦٣	١,١٧٢	كبيرة	٤
٢	ضعف كفاية بعض المعلمين	٣,٨٤	١,٠٧٩	كبيرة	٢
٣	ضعف التسويق لبرنامج المعهد	٤,١٨	٠,٨٣٤	كبيرة	١
٤	رسوم الدراسة للمتعلمين في المعهد لا تحقق عائداً استثمارياً مجزياً	٣,٤٥	١,٠٣٢	كبيرة	٦
٥	ضعف فرص التوظيف لمتعلمي العربية	٣,٤٥	١,٠٥٨	كبيرة	٧
٦	عدم احترافية المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع المتعلمين	٣,٢٦	١,٢٤٥	متوسطة	١٠

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٧	عدم احترافية المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع المعلمين	٣,٤٢	١,٣٤٨	كبيرة	٨
٨	عدم وجود برامج تعليمية جاذبة	٣,٨٤	١,١٧٥	كبيرة	٣
٩	عدم وجود برامج غير تعليمية (أنشطة ترفيهية مساندة) جاذبة	٣,٦٣	١,٢٨٢	كبيرة	٥
١٠	تقييدات الالتحاق بالمعهد مثل تأشيرة الدخول للمتعلمين	٣,٣٩	١,٣٠٦	متوسطة	٩
١١	اختلاف عادات وتقاليده المتعلمين مع المجتمع الذي يتعلم فيه اللغة	٣,١٦	١,٠٢٧	متوسطة	٨
الكلية		٣,٥٧	٠,٧٢٧	كبيرة	—

يبين الجدول رقم (٣-١١) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حول الفقرات المتعلقة المحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٣,١٦) إلى (٣,٨٤) وبدرجة موافقة من (متوسطة) إلى (كبيرة)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٣,٥٧) وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-٩) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين ما يأتي:

جاءت في المراتب الثلاث الأولى وفقاً لدرجة موافقة أفراد العينة، الفقرة رقم (٣) أولاً: "ضعف التسويق لبرنامج المعهد"، تليها الفقرة رقم (٢): "ضعف كفاية بعض المعلمين"، ثم الفقرة رقم (٨): "عدم وجود برامج تعليمية جاذبة".

فقد جاءت الفقرة رقم (٣) وهي: "ضعف التسويق لبرنامج المعهد" بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٤,١٨)، وقد بينت إحدى المعلمات أن "أهم عامل لنجاح المشروع هو التسويق الجيد، لكن بعض المعاهد ليس لها القدرة الكافية لدفع مبلغ للتسويق".

فقد لا يكون التسويق بدفع أموال لمسوقين، بل يحتاج تفكيراً إبداعياً، مثل: فيديو قصير عن المعهد ومتعلميه ومعلميه، ونشره عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يساهم في جلب المتعلمين، ورفع العائد المادي للمعهد.

وقال آخر: "لدينا صفحة على الفيسبوك وموقع إلكتروني، فمن يبحث عنه سيجده، كما يسهم المتعلمون في التسويق عن طريق إرشاد أصدقائهم ومعارفهم أو أقاربهم للاتحاق في المعهد"، كما كشف أحد المتعلمين أن التحاقه بالمعهد سببه أن والده تخرّج فيه، فنشر الخريجين معلومات عن المعهد للزملاء والأصدقاء والأقارب يعد تسويقاً، فالتسويق له أكثر من طريقة، فمن يعمل بذلك يستطيع الاستثمار بشكل جيد في معهده.

أما الفقرة رقم (٢) وهي: "ضعف كفاية بعض المعلمين"، فجاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,٨٤)، لذلك يحرص معظم المستثمرين على تدريب معلميهم، لتحقيق تعليم جيد، ونسبة للتفاوت في الدرجات العلمية وفي الدخل الشهري، أرادت الباحثة معرفة سبب التفاوت في الدخل أهو متعلق بكفاءة المعلمين والمعلمات؟ أم بسبب ماذا؟ فجاءت الإجابات كالآتي:

١- هناك معلمون تخصصوا في تعليم العربية لغة ثانية، مع إجادة اللغة الإنجليزية، وبعضهم يحتاج تأهيلاً يمكنه من تعليم غير الناطقين وكيفية التعامل معهم. أما المرتب فليس له علاقة بالكفاءة.

٢- بالتأكيد سيكون هناك تفاوت، فمرتب المحاضر يختلف عن مرتب الأستاذ المساعد، كذلك عدد سنوات الخبرة.

٣- بالنسبة لي فالكفاءة لا علاقة لها بالمرتب، فاختلاف المرتب مرتبط بالخبرة والدرجة العلمية.

٤- كل معهد يحرص على كفاءة معلميه، بإعطائه دورة تدريب معلمين ثم يدرّس بالمعهد، فلا علاقة للمرتب بالكفاءة.

قد يكون التفاوت في الدخل كما ذكرت العينة بحسب الخبرة والدرجة العلمية. أما الكفاءة فمعظم المعلمين والمعلمات أخذوا دورات تدريبية، ومؤهلاً للتدريس، وكل معلم يرى في نفسه الكفاءة، فكل المعلمين جديرين بالتدريس، وهذا ما سيتم توضيحه في عينة المستثمرين.

أما الفقرة رقم (٨) وهي: "عدم وجود برامج تعليمية جاذبة" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,٨٤)، فبما أن المتعلم هو محور العملية التعليمية، فلا بد له من برامج تعليمية جاذبة، تمكنه من تعلم اللغة، ومن ثم الاستثمار والربحية للمعهد، إلا أن أفراد العينة يرون أن من معوقات الاستثمار عدم وجود برامج تعليمية جاذبة، وهذا ما يفسر النتيجة المعطاة، كما أفادوا بقولهم:

١- لو تحدثتُ بشكل عام فالمعاهد تختلف في تقديم برامجها لمتعلميها، بعضها تقدم برامج ومواد جاهزة من الكتب المؤلفة، وتعتمد الطرق التقليدية في التدريس، وبعضها تسعى للأفضل لها ولمتعلميها، حتى تحقق ربحاً مادياً جيداً وربحاً معنوياً أيضاً.

٢- أعتقد أن الطرق التقليدية والقوالب الجاهزة هي التي تؤثر على جذب المتعلمين للمعهد، لكن في معهدنا _ولله الحمد_ لا نكتفي بالتدريس فقط، وإنما ندرب المتعلمين والمتعلمات على الحوار والنقاش والإلقاء، حتى يتقنوا العربية.

٣- عدم وجود الأجهزة والتقنيات الحديثة في المعهد ربما تكون أحد أسباب عدم انجذاب المتعلم للمعهد، فيقل بذلك عدد المتعلمين، ويقل تبعاً لذلك الربح المادي.

٤- أمور كثيرة، منها على سبيل المثال التدريس بشكل تقليدي، بدون إدخال التقنيات الحديثة في التدريس، وبيئة المعهد، وكفاءة المعلمين، وأن يكون هدف المعهد الربح فقط، دون النظر لمتطلبات واحتياجات المتعلم.

إن عوائق الاستثمار كثيرة، فالمتعلمون في الوقت الحالي قد لا يبحثون عن الطرق التقليدية في التعليم، صحيح أن التلقين يأتي بنتائج إيجابية، ولكن لا بد من تطوير أساليب التدريس، لتواكب تطورات العصر، كما أن المتعلمين فطنون وحريصون على تلقي تعليم جيد؛ وذلك بانتقائهم لمعهد يقدم لهم برامج تعليمية فعالة، تجعلهم يتقنون اللغة العربية، ويمارسونها في محيطها الأصلي.

وعليه فإن نتيجة هذه الفقرة التي جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٣,٨٤) تؤكد نتيجة الفقرة (٢) وسؤال المحور الثالث لعينة المعلمين والخبراء "مناسبة البرنامج

التعليمي المتكامل التي يقدمها المعهد لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً"، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وبمتوسط حسابي (٤,٦١)، فالبرامج التعليمية الجيدة تمكن المتعلمين من تعلّم اللغة العربية، وتطوّر مهاراتهم اللغوية وتنمّيها، وبدونها تقلّ إفادة المتعلمين، ومن ثمّ تتأثر ربحية المعهد، أي يتأثر الاستثمار المعنوي، والاستثمار المادي.

أما الفقرات التي جاءت في المراتب الوسطى فهي: الفقرة (١) أولاً، وهي: "عدم وجود مناهج دراسية مناسبة للمتعلمين"، ثم الفقرة (٩) "عدم وجود برامج غير تعليمية (أنشطة ترفيهية مساندة) جاذبة"، تليها الفقرة (٤) وهي: "رسوم الدراسة للمتعلمين في المعهد لا تحقق عائداً استثمارياً مجزياً"، ثم الفقرة (٥) وهي: "ضعف فرص التوظيف لمتعلمي العربية"، وأخيراً الفقرة (٧) وهي: "عدم احترافية المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع المعلمين".

فقد جاءت الفقرة رقم (١)، وهي: "عدم وجود مناهج دراسية مناسبة للمتعلمين" بدرجة موافقة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي (٣,٦٣)، فمعظم المعلمين بينوا أن المناهج المقدمة في المعهد هي مؤلفات جاهزة، أي ليست من تأليف المعهد نفسه، وقد لا تناسب المتعلمين، وهذا ما أعطى هذه الفقرة النتيجة المرتفعة، بينما أوضح آخرون بقولهم:

١- الكتب لدينا في المعهد من الكتب المؤلفة لتعليم العربية لغة ثانية، ولا أعتبر هذا يعوق المتعلمين عن تعلم العربية.

٢- لدينا مجموعة مؤلفين تربويين ولغويين، يعملون على تأليف المناهج تناسب المتعلمين والمتعلمات.

٣- قد تكون عائقاً للمتعلم الذي له توجه خاص في تعلم العربية، أو في التعلم بشكل عام، لكن لا أجدها عائقاً تجعل المتعلمين لا يلتحقون في المعهد بسبب الكتب والمناهج.

٤- هذا يعتمد على المعهد نفسه، إذا أراد أن تكون لديه مناهج خاصة به أو لا، وهل هذا يمثل عائق لمعهد أو لا، لكن من وجهة نظري فالمسألة تعود على المعلم نفسه، وكيف يقدم المادة العلمية لمتعلميه.

تُبين إفادات أفراد العينة أن بعضهم يرى أن المناهج لا تشكل عائقاً، أو تؤثر على ربح المعهد، ومنهم من يرى أن هذا يعود على المعلم نفسه؛ إذ إن قدرات المعلم التعليمية تختلف من معلم لآخر، ويرى أيضاً أن طريقة التعليم هي التي تحدد صعوبة أو سهولة المادة.

وقد اطلعت الباحثة على إجابات المتعلمين عن المناهج التعليمية؛ إذ بيّن البعض أن الكتب صعبة للغاية، ويراها بعضهم مناسبة، وقد يعود هذا إلى المستوى اللغوي، كما يرى بعضهم أن الكتب المؤلفة في المعهد لا تلبي احتياجاته، ويراها آخرون جيدة ومفيدة، والأمر منوط بالمتعلم، واختياره للمعهد الذي قد يكون مرغماً عليه بسبب ظروفه المادية، على الرغم من معرفته بأن هذا المعهد لا يقدم ما يطمح لتعلمه.

ومن هنا فإن العائق قد يعود إلى العملية التعليمية بأكملها، من معلم ومتعلم ومناهج وفصول وإدارة، وإلا فإن ذلك يؤدي إلى فشل في عملية التعليم، ومن ثمّ يؤثر سلباً في المعهد وفي ربحه المادي.

أما الفقرة رقم (٩) وهي: "عدم وجود برامج غير تعليمية (أنشطة ترفيهية مساندة) جاذبة"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,٦٣)، وتشير النتيجة إلى أن البرامج غير التعليمية تؤثر في جاذبية المعهد، وهي برامج يحتاجها المتعلمون لتساعدهم على ممارسة اللغة. وقد أفاد أفراد العينة أثناء المقابلة عدم وجود هذه البرامج، بقولهم:

١- لا توجد برامج ترفيهية، لأن المعهد جديد، والمكان غير مؤهل لذلك، فعدد المتعلمات جداً قليل مقارنة بعدد المتعلمات في المعاهد الأخرى.

٢- في معهدنا نحرص على إرضاء المتعلم سواء بالبرامج التعليمية أو غير التعليمية، والحمد لله يتوافد علينا سنوياً متعلمون ومتعلمات أكثر من مختلف البلدان، وأجد أن هذا الأمر هو ما يزيد دخل المعهد، وإن لم يكن كذلك فستكون العملية التعليمية مملة وغير جاذبة، وتقلل دخل المعهد.

٣- هذا يحتاج لميزانية، من فصول إضافية لعمل الأنشطة، وأجهزة متعددة، وغير ذلك.

٤ - أرى أنه حتى لو لم تتوفر برامج غير تعليمية، فعلى المعلم أن يجدد من تعليمه ليفيد طلابه.

تبين إفادات العينة أن بعضهم جعل الترفيه على عاتق المعلم، ومنهم من جعله على المعهد حسب إمكانياته، وترى الباحثة أن تعليم اللغة الجيد يتطلب تحديد العملية التعليمية، بأنشطة غير صفية تصقل لغة المتعلمين، وتحفزهم لممارسة العربية، كالمسابقات المتنوعة داخل المعهد أو خارجه، والرحلات، والألعاب، والزيارات الميدانية وغيرها. لذا تقترح الباحثة أن يعد المعهد استبانات توجّه للمتعلمين والمتعلمات، تستهدف تطوير الأنشطة الصفية وغير الصفية؛ لمعرفة اهتمامات المتعلمين، ورغبتهم، وتحديد احتياجاتهم اللغوية والتدريبية.

أما الفقرة (٤) وهي: "رسوم الدراسة للمتعلمين في المعهد لا تحقق عائداً استثمارياً مجزياً"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,٤٥)؛ إذ بين أغلب أفراد العينة أن ليس لهم علاقة بالرسوم، وقد تعود هذه النتيجة المرتفعة إلى ارتفاع الرسوم في بعض المعاهد، فقد كشفت الدراسة الاستطلاعية أن أحد المعاهد في الأردن، الذي لم تنطبق عليه شروط الدراسة تبلغ رسوم الدراسة فيه (٦٧٠٠) دولار تقريباً، ومثل هذه المعاهد ربما قليلة.

وفي المقابل أفاد بعض المعلمين المستثمرين في الوقت نفسه:

- ١ - الرسوم عندنا قليلة جداً بالنسبة للمعاهد الأخرى، لكن الحمد لله نحقق ربحاً جيداً.
- ٢ - سأحدث هنا بصفتي معلمة ومستثمرة، فعلى الرغم من أن الرسوم عالية فالربح قليل، فربحنا مربوط بعدد المتعلمين، فإذا زاد عددهم تحقق الربح، وإذا قلّ عددهم قلّ الربح؛ لأن المعلومات لا بد أن يتسلّم من مرتباتهن كاملة حسب العقد المبرم.
- ٣ - الحمد لله، الرسوم تغطي تكاليف المعهد، وإن كان هناك ربح فهو يسير؛ لأني أدفع رواتب المعلمين، وأنفق على المعهد ما يلزمه من كهرباء وغيره، وفي بعض الأحيان أصرف أكثر من الربح، وهذا يعتمد أولاً على أعداد المتعلمين، وإكمالهم لبقية المستويات ثانياً.

وترى الباحثة أن الرسوم قد ترتبط بخنكة المستثمر وطريقة إدارة المعهد، وقدرتهم على الموازنة بين الرسوم وعدد المتعلمين والمتعلمات، ومستحقات المعلمين، ومنصرفات أخرى مثل الصيانة وغيرها.

أما الفقرة (٥) وهي: "ضعف فرص التوظيف لمتعلمي العربية"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,٤٥)، وهذه النتيجة ربما تكون مؤشرًا للبطالة التي يعاني منها خريجي اللغة العربية، وأفاد بعض أفراد العينة بقولهم:

- ١ - المعاهد مكثفية من المعلمين والمعلمات، فعدد المعاهد في المملكة قليل مقارنة بالمدارس الحكومية والأهلية، توجد فرص وظيفية، ولكن في غير تخصص تعليم العربية لغة ثانية.
- ٢ - فعلاً هناك ضعف في التوظيف خاصة تعليم العربية، وإن توظّف فالرواتب تبخس حقه.
- ٣ - حتى لو لم يكن هناك توظيف، في هذا العصر لا شيء مستحيل، هناك مواقع تعلّم فيها العربية برسوم، وتحقق للمعلم ربحاً، أو إعطاء الدروس الخصوصية، أو أن يشارك في الدورات التدريبية، فيُدرّب على أساليب تعليم مهارات العربية لغة ثانية.
- ٤ - للناطقين بغيرها لا أعلم، فأخبارهم تنقطع بعد سفرهم. أما الناطقون بها فهناك معاهد خاصة وحكومية، لكن قد تكون فرص التوظيف فيها قليلة.

فمثلما أفاد أحد أفراد العينة أن تخصص العربية لا يتوقف على المعاهد، فهناك أماكن أخرى لتعليم العربية، وترى الباحثة أن هذا الرأي مقبول، إلى جانب أن تخصص اللغة العربية لا يقتصر على تعليم اللغة العربية لغة ثانية، أو لأبنائها، بل توجد مجالات أخرى، مثل: التحرير الصحفي، والتدقيق اللغوي، وكتابة المحتوى، وغيرها.

أما الفقرة (٧) وهي: "عدم احترافية المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع المعلمين"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,٤٢)، وحين سألت الباحثة عن احترافية المعاملة مع المعلمين، لم يفصح البعض، وربما تعود النتيجة المرتفعة لعدم وجود احترافية بالفعل، أو خوفاً من إعطاء المعلومات، أو أسباب أخرى، وتمثلت إجابات المعلمين في:

١- لا يوجد تقدير لجهود المعلم، وربما لهذا قل عدد المعلمين، أو زاد من أعبائهم، أو كان سببًا في الاستغناء عنهم.

٢- من يريد لمعهد النجاح، فلا بد أن تكون أن يعامل معلميه بشكل جيد.

٣- ربما يكون التواصل الجيد بين الإدارة والمعلمين هو ما يرفع ويسمو بالمعهد، فالحديث عن المعهد بإيجابية أو سلبية يرفع من المعهد أو يقلل من شأنه.

٤- بالعكس هناك تواصل جيد من الإدارة معنا كمعلمين، ولا أعتقد أن عدم الاحترافية تولد معهدًا ناجحًا، بل سوء الإدارة تؤدي إلى تفكك عائلة المعهد، وهذا ينعكس عليه بالسلب.

تري العينة فشل المعهد الذي لا يتواصل مع معلميه، وأن نجاح المعهد من نجاح العملية التعليمية كاملة، فالضغط على المعلم الواحد يؤدي إلى ضعف المخرجات التعليمية، وبهذا تتأثر سمعة المعهد، لذا فالباحثة ترى أن الاحترافية من العوامل ترفع عائد المعهد، خاصة الاحترافية في التعامل مع المعلمين.

أما المراتب الثلاث الأخيرة وفقًا لدرجة الموافقة، فقد جاءت الفقرة رقم (١٠) أولاً: "تعقيدات الالتحاق بالمعهد مثل تأشيرة الدخول للمتعلمين"، تليها الفقرة رقم (٦) وهي: "عدم احترافية المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع المتعلمين"، ثم الفقرة رقم (١١) وهي: "اختلاف عادات وتقاليد المتعلمين مع المجتمع الذي يتعلم فيه اللغة".

وقد جاءت الفقرة (١٠) وهي: "تعقيدات الالتحاق بالمعهد مثل تأشيرة الدخول للمتعلمين" بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٣,٣٩)، وتشير النتيجة إلى أن التأشيرة لا تمثل العائق الأساس للاستثمار؛ إذ أفاد أفراد العينة بقولهم:

١- أستطيع القول: إن هذا العائق ينطبق في السابق. أما الآن ومع رؤية المملكة (٢٠٣٠م) فهناك تطلعات لمستقبل واعد بإذن الله.

٢- في نظري التأشيرة لا تمثل عائقاً للمعهد، بل عائقاً للمتعلّم نفسه من أصحاب الدخل المحدود، لكن الفائدة من التأشيرة أولاً وآخرًا للدولة والمعهد.

٣- لا أرى أنها تعقيدات، بل من حق كل دولة أن تفرض شروطها في قبول المتعلّم وإعطائه التأشيرة، طبعاً يدخل في ذلك الفحص الطبي، والملف الجنائي.

فكل دولة تضع شروطاً خاصة لقبول المتعلّمين، وهو ما تتفق معه الباحثة، فكل دولة تسعى للحفاظ على مواطنيها من الأوبئة والجرائم، لذلك تطلب شهادة حسن سيرة وسلوك، وتقرير طبي، بالإضافة إلى شروط تختص بشهادة المتعلّم، ومعدله، وعمره وغيرها.

ومن هنا قد لا تكون التأشيرة سبباً مباشراً يمنع المتعلّم من الدراسة، وإنما أمور تفرضها الدولة، ثم شروط متعلقة بالمعهد نفسه؛ إذ يضع كل معهد شروطاً لقبول المتعلّمين، سواء من متعلّمي المنح المجانية، أو المتعلّمين على حسابهم الخاص.

أما الفقرة رقم (٦) وهي: "عدم احترافية المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع المتعلّمين"، فقد جاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٣,٢٦)، وقد قال أحد أفراد العينة: "هناك تعامل جيد من الإدارة مع استفسارات المتعلّمين، كما أن إدارة المعهد تحتفل بهم عند تخرجهم"، فحلقة التواصل ما بين الإدارة والمتعلّم قد تحقق سمعة حسنة للمعهد، تجذب المتعلّمين وتحقق له عائداً مادياً مجزياً.

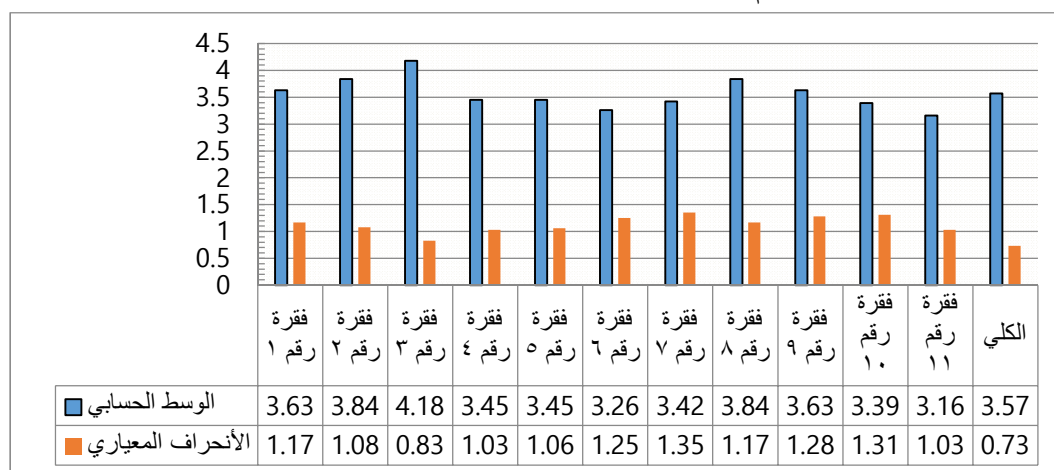
وأضاف آخر: "من المؤكد أن فقدان أي عنصر من عناصر العملية التعليمية يعد فشلاً للمعهد ككل، فما يمسّ المعهد يمسنا نحن المعلمين، فنجاح المعهد نجاح لنا، وفشله فشل لنا"، ففشل أي عنصر من عناصر العملية التعليمية يعود سلباً على المعهد، كما أفاد أحد أفراد العينة أن المتعلّم هو المسوق الأول، فكل متخرج سينقل ما شاهده في هذا المعهد من إيجابيات وسلبات، ثم يبحث في مواقع التواصل الاجتماعي، ويقرأ الآراء حوله، وبعدها يقرر هل يلتحق به أم لا؟

أما الفقرة رقم (١١) وهي: "اختلاف عادات وتقاليد المتعلّمين مع المجتمع الذي يتعلّم فيه اللغة"، فقد جاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٣,١٦)؛ إذ أجابت

إحدى المعلمات بقولها: "ربما تشكل عائقًا إذا درس المتعلم المسلم في بلاد الغرب، لذا يلجأ البعض لدراسة اللغة العربية في معاهد موجودة بالبلاد العربية"، وقال آخر: "كل متعلمينا مسلمون، فهم يعرفون عادات المجتمع المسلم من الحلال والحرام، ولا أجد أن هذا يعد عائقًا، إلا إذا كان المتعلم غير مسلم، فهنا سيواجه بعض المشاكل".

فالأمر يعود على المتعلم نفسه، ومدى تقبله لثقافة المجتمع المسلم وعاداته، فكما ذكر أحدهم إن العادات في المجتمع العربي المسلم قد تختلف قليلاً عن المجتمع الأجنبي المسلم، ولكن يبقى الحلال حلالاً والحرام حراماً. وأفادت إحدى المعلمات أن العائق في دراسة اللغة في البلد الأجنبي غير المسلم، أن المتعلم سيواجه اختلافات في العقيدة، ونظرتهم للإسلام، كما عاداتهم وتقاليدهم قد تشكل عائقًا للمتعلم المسلم المحافظ، وهذا قد ينعكس على المعهد بالسلب، فيحقق ربحاً ضئيلاً.

الشكل رقم (٣-٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المعلمين والخبراء



ومن هنا وبعد الحديث عن المحاور الأربعة لعينة الدراسة من المعلمين والخبراء، يبين الجدول أدناه رقم (٣-١٢) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة أفراد العينة (حول الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية)، وقد تراوحت

المتوسطات الحسابية للمحاور من (٣,٥٧) إلى (٤,٥٩) وبدرجة موافقة من (كبيرة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمقياس العام وفقاً لاستجابات المعلمين والخبراء بلغ (٣,٦٩) وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-١٠) يوضح ذلك.

جدول رقم (٣-١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلي (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المعلمين والخبراء

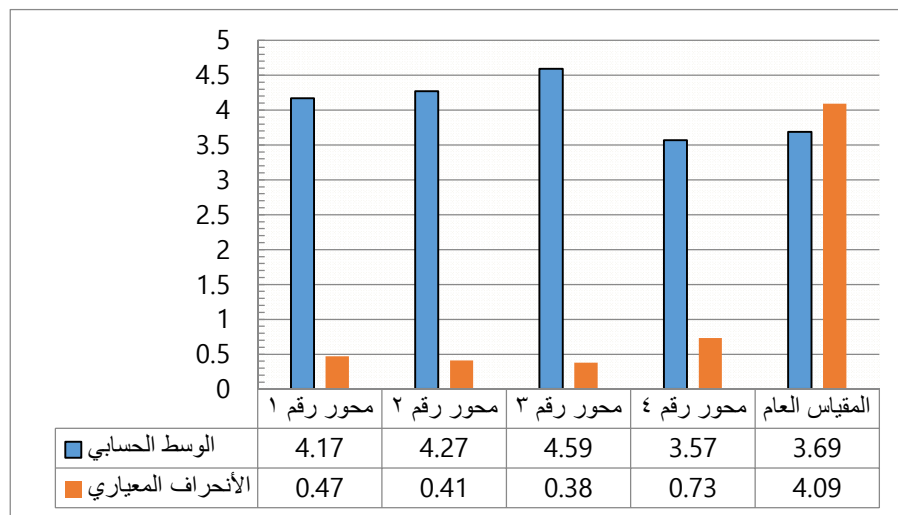
م	المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانيةً لتحقيق الربحية	٤,١٧	٠,٤٦٧	كبيرة	٣
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانيةً	٤,٢٧	٠,٤١١	كبيرة جداً	٢
٣	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانيةً	٤,٥٩	٠,٣٨٠	كبيرة جداً	١
٤	المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانيةً	٣,٥٧	٠,٧٢٧	كبيرة	٤
	المقياس العام	٣,٦٩	٠,٤٩٦	كبيرة	—

يبين الجدول أعلاه أن المعلمين والخبراء يرون أن محور المتطلبات هو أولى المحاور، يليه محور الميادين الاستثمارية، ثم محور قابلية الاستثمار، وأخيراً محور عوائق الاستثمار. وربما يعود ترتيب العينة لهذه المحاور بدءاً بالمتطلبات إلى أولوياتهم هم، ولحاجتهم إلى ما يفيد العملية التعليمية، وربما لما يجدونه من نقص في بعض المتطلبات، التي يرى ضرورة توفرها في المعهد، ثم يأتي محور الميادين الاستثمارية، التي يراها أقل أهمية، لأن البعض يكتفي بدخله في التدريس؛ بوصفه يشكل النسبة الأكبر في دخله، ثم يأتي محور قابلية الاستثمار، ومدى تحقق العائد المادي من معاهد تعليم العربية لغة ثانيةً، وقد أسفرت النقاشات في المقابلة عن اكتفاء معظم المعلمين بدخل التدريس، ولم يلتفتوا للاستثمار سوى بتقديم آراء وأفكار بشأنه، وأخيراً محور العوائق التي تعيق الاستثمار في المعاهد، التي بيّن فيها المعلمون والمعلمات أن بعض المعوقات قد ينتج عنها فشل العملية التعليمية، أو معاملة الإدارة أو غيرها من الأمور.

وعليه ترى الباحثة أن الركيزة في تلك المحاور هي الميادين الاستثمارية، ثم قابلية الاستثمار، تليها العوائق، وأخيراً المتطلبات؛ فاختيار فكرة الاستثمار تأتي من نوع المجال

المستثمر فيه، والنظر ما إذا كان قابلاً للاستثمار بحسب سوق العمل أم لا، ثم النظر لما يعوق هذا الاستثمار، وكيفية تجنبه بتوفير المتطلبات التي تحقق عائداً مادياً، فالقائم على مجال تأليف المواد العربية مثلاً، عليه أن ينظر إلى حاجة الفئة المستهدفة، وهل يمكن تحقيق أرباح منها؟ ثم النظر للعوائق التي تحد أو تُضعف هذا الاستثمار، بتجنب المواد التعليمية الضعيفة، والابتعاد عن المؤلفين غير المختصين، وأخيراً معالجة المعوقات بتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق الاستثمار في مجال تأليف الكتب التعليمية وغيرها.

الشكل رقم (٣-١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة الكلي (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المعلمين والخبراء.



٣-٢-٢ النتائج المتعلقة بالمستثمرين:

وللإجابة عن أسئلة الدراسة في ضوء استجابات أفراد عينة الدراسة من المستثمرين، حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ورُتبت فقرات المحاور الأربعة:

المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية.

المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية.

المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

وفيما يأتي عرض ذلك:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول، الذي ينص على: "إلى أي مدى يمكن أن يُعتبر مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجالاً ملائماً قابلاً للربحية اقتصادياً وملائماً للاستثمار، بشكل مباشر وغير مباشر؟"

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ورُتبت فقرات المحور الأول وهو: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية، كما في جدول رقم (٣-١٣)

جدول رقم (٣-١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المستثمرين للمحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجال استثماري مجزٍ.	٤,٢٠	٠,٦٣٢	كبيرة جداً	١
٢	هدفي من إنشاء المعهد استثماري مادي.	٣,١٠	١,١٠١	متوسطة	٣
٣	عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات التي تضم موظفين أجانب يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة.	٣,٩٠	٠,٨٧٦	كبيرة	٢
الكلية		٣,٧٣	٠,٥٦٢	كبيرة	—

يبين الجدول رقم (٣-١٣) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة موافقة أفراد عينة الدراسة، حول فقرات المحور الأول، وهو: (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٣,٩٠) إلى (٤,٢٠) وبدرجة موافقة من (متوسطة) إلى (كبيرة جداً)، وبلغ المتوسط الكلي للمحور (٣,٧٣) وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-١١) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يبين الآتي:

جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (١): "تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجال استثماري مجزٍ"، تليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٣): "عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات

التي تضم موظفين أجانب يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة"، ثم في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٢): "هدي من إنشاء المعهد استثماري مادي".

فقد جاءت الفقرة رقم (١): "تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً مجال استثماري مجزٍ" بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٢٠)، وهذه النتيجة دفعت الباحثة لسؤال العينة في المقابلة: ما الذي دفعك للاستثمار في اللغة العربية؟ ثم تطرقت الباحثة للاستثمار في اللغة إلى كونه مجالًا استثماريًا مجزيًا، فكانت الإجابات كالآتي:

١ - جاءني فكرة الاستثمار بسبب حبي للغتي الأم، وحينما رأيتُ بعض المتعلمين الأجانب يعودون لديارهم دون حصولهم على قبول، بعد أن دفعوا مبالغ كبيرة من المال للوصول إلى هنا، ثم اكتفاء معهد اللغة العربية في جامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم بعدد محدد من المتعلمين، لذلك فكرتُ بفتح معهد للغة العربية لغةً ثانيةً لمن لم تسمح له الفرصة بالدراسة في الجامعة، فبدلاً من عودتهم لبلادهم يسجلون عندنا ويدرسون العربية.

٢ - استثمرتُ في اللغة العربية لحاجتي المادية، وغيرتي على اللغة العربية، ثم حاجة المجتمع اللغوية، فلدينا الكثير من الأجانب يأتون ويذهبون وهم لا يتحدثون العربية، بينما نُجبر على التعامل بلغتهم حينما نسافر لبلدهم، كما أن المتعلمات زوجات أجنبيات لموظفين سعوديين.

٣ - شغفي وحبي للغتي العربية، لدي أفكار كثيرة للحصول على المال، لكن تعليم اللغة العربية فيها بركة وقداسة، فكان الأمر استثماراً مادياً ومعنوياً.

٤ - إذا كان الاستثمار في العربية للعرب فهذا غير ربحي، لكن الخروج عن النمط المعتاد وتدريس العربية لغير أبنائها فهذا مجال دقيق ونادر ومربح، لدينا هنا في مصر يتجه المتعلمون الناطقون بلغات أخرى لجامعة الأزهر، لكن الجامعة لا تفيدهم بشكل كبير في تعلّم اللغة العربية، لذا كانت المعاهد والمراكز طوق نجاة لهم لدراسة العربية بشكل محترف ومتخصص.

٥ - لأن المستثمرين في اللغة العربية غير متخصصين، فإذا وُجد المستثمر المتخصص كان أفضل بضعفين من المستثمر غير المتخصص، هذا من جانب، ومن جانب آخر هي لغة القرآن والاستثمار فيها أجرٌ وأجرة، كما أنها مجال تخصصي، فإذا حُدِّمَتْها خدمتُ نفسي.

٦- نحن معهد في الجامعة، وقبول الطالبات عن طريق المنح المجانية يلزمه شروط معينة، لذلك تم افتتاح معهد في الجامعة لمن لم تنطبق عليها شروط المنح، فتستطيع تعلم اللغة العربية في المعهد برسوم مادية.

جاءت رغبة المستثمرين في إنشاء المعاهد والمراكز التعليمية لعدة من أسباب، منها: خدمة اللغة العربية، والاستثمار في مجال غير مألوف، بالإضافة إلى عدم تقديم بعض الجامعات تعليم أساس للناطقين بلغات أخرى، وما تقدمه الجامعات هو عبارة عن دروس غير مخصصة لحديثي العهد باللغة العربية، إلى جانب الحاجة المادية، وأخيرًا حاجة المسلمين غير العرب لتعلم اللغة العربية، وفهم للدين الإسلامي.

أما الفقرة رقم (٣) وهي: "عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات التي تضم موظفين أجانب يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,٩٠)، ولتفسير هذه النتيجة، سألت الباحثة أفراد العينة: إلى أي مدى يتطور مدخول المعهد سنويًا نحو الأفضل أو الأسوأ؟ وضح ذلك بالأرقام بشكل تقريبي؟ فأجابوا بقولهم:

١- المدخول يتراوح بين الربح والخسارة، المعهد جديد في جدة، لكن مع الوقت بإذن الله يكون فيه ربح، وعندما تتوفر اتفاقيات مع المؤسسات لتعليم موظفيهم سيحقق لي مدخولًا ممتازًا.

٢- يتطور بشكل أفضل كل سنة والله الحمد، حتى وقت الظروف السياسية أو كورونا لم يتأثر المعهد، فكل سنة أفضل من السنة التي قبلها ويزيد، حتى أصبح معروفًا في السودان، ولن نمانع إن وجدنا شراكة مع المؤسسات، فهذا سيزيد الربح أضعافًا كثيرة.

٣- الاستثمار في هذا المجال محاط بالكثير من المخاطر، إذ ترتفع الأرباح وتنخفض بحسب الاستقرار السياسي، فهو مرتبط ارتباط وثيق به، فحينما مرت مصر بالثورة عام (٢٠١٣م) أثر ذلك بشكل سلبي من ناحية الأرباح، وانخفضت الأرباح بنسبة (٢٥%)، ثم تضاعفت وقت الاستقرار والهدوء السياسي.

٤ - هناك تحسن في الربح، ففي بداية المشروع لم تكن هناك أرباح من سنة حتى سنة ونصف؛ بسبب مصاريف الإنشاء وتكاليف المعهد كاملة غير الضرائب، ففي الأردن تبلغ الضريبة (١٦%)، ثم بدأت أرى الربح شيئاً فشيئاً، ولكن ليس بتلك الدرجة. أما مسألة العقود مع الشركات فمن المؤكد أنها ستحقق أرباحاً.

٥ - معهدنا والله الحمد يتطور كل سنة نحو الأفضل، حتى ونحن نمر الآن في ظروف صعبة وهي كورونا، لكن لدينا التعليم عن بُعد. أما مسألة عقد شراكة مع المؤسسات ففيها الربح الكثير بلا شك، فقد عملنا بهذا، فلدينا عقد شراكة مع مؤسسات وبنوك في جدة، فاستفادوا من حيث اللغة واستفدنا من حيث المال.

لا شك أن الاستثمار يعترضه الربح والخسارة بحسب الظروف المحيطة به، ففي الفترة التي عاصرت فيها الدراسة جائحة كورونا أثبتت المعاهد جاهزيتها من عدمها، فبعض المعاهد أقفلت بشكل كامل دون أن تستعيض عن التعليم الحضوري بالتعليم عن بُعد، مما أثر على المعلمين والمتعلمين، مع أن صاحب المعهد ربما لا يتأثر؛ لأنه يتسلم رسوم الدراسة من المتعلمين، ولا ينفق منه على التعليم عن بُعد، ولا يدفع رواتب المعلمين، وهذا ما رأيته الباحثة عندما طال الحديث مع العينة وتشعب في جوانب كثيرة، ستُعرض لاحقاً.

كما أن الربح محكوم بالاستقرار السياسي والظروف المحيطة بكل بلد، بالإضافة إلى حداثة المعهد وقدمه. أما الاستثمار عن طريق عقد شراكة مع المؤسسات لتعليم الموظفين الأجانب فقد عمل بها أحد المستثمرين، وقال: "كان لدينا قبل فترة كورونا والله الحمد عقد شراكة مع البنك الإسلامي للتنمية في جدة، ومستشفى الملك فيصل التخصصي، ومركز الأبحاث، فكانت الاستفادة من جهتين، من جهة المتعلمين ومن جهتنا نحن، صحيح بأن العدد قليل، ولكن كان الربح جيداً والله الحمد".

كما بين المستثمر نفسه أن عقود الشراكة بينه وبين المراكز الأخرى كانت جيدة، فهم يتعاقدون بمبلغ معين خلال فترة معينة لتعليم بعض المتعلمين في فصول دراسية مخصصة لهم،

أو أن يطلب أحد الموظفين _مدير البنك مثلاً_ أن يأتي المعلم ليعلمه العربية في مقر عمله أو في المعهد، ولكن يكون تعليمًا فرديًا؛ حفاظاً على مكانته.

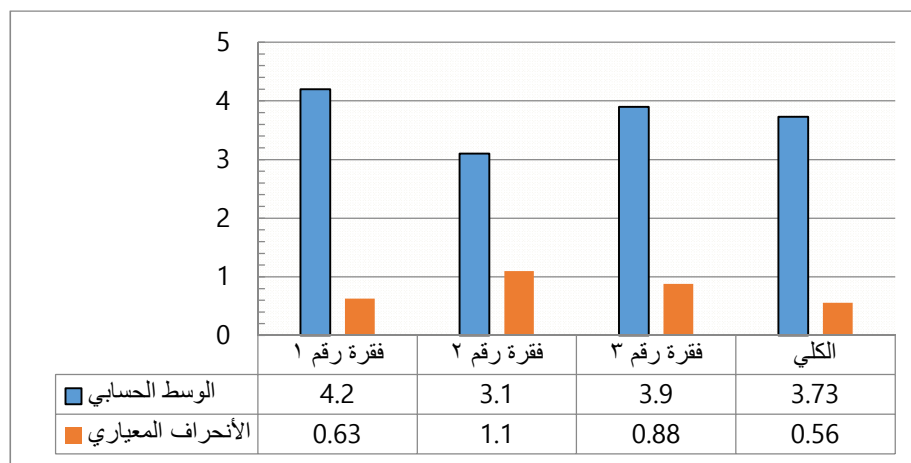
أما الفقرة رقم (٢) وهي: "هدفي من إنشاء المعهد استثماري مادي"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,١٠)، وهي نتيجة توضح هدف المستثمر، وقد بينته إفادات عينة الدراسة في المقابلة عند سؤالهم: ما الذي دفعك للاستثمار في تعليم اللغة العربية؟ وهل كانت الحاجة للمادة فقط أم لماذا؟ فكانت الإجابات على النحو الآتي:

- ١ - طبعاً نحن لا نستغني عن المال، لكن لا بد أن تتحقق الفائدة معه.
 - ٢ - في الحياة كلُّ يبحث عن لقمة عيشه بالشيء الذي يحبه، وأنا وجدته في تعليم العربية، لكن هدفي خدمتي للعربية قبل كل شيء.
 - ٣ - استثماري في معهدي معنوي ومادي، والمعنوي قبل المادي بالطبع.
 - ٤ - ليس هدفنا استثماراً مادياً بحثاً؛ لأن المتعلم لدينا إذا لم يستطع دفع الرسوم كاملة نقوم بتقسيطها له، فنحن نسعى للفائدة بلا شك.
- المال ضرورة من ضرورات الحياة، إلا أنه لو كان الهدف الربح المادي فقط لما استمرت المعاهد في التعليم؛ لأن المخرجات ستكون غير مقبولة، وهذا سينعكس على سمعة المعهد سلباً بلا شك، فلن يحقق بذلك أي ربحية مادية في المستقبل.

ففي الدراسة الاستطلاعية عن المعاهد لاختيار عينة الدراسة، اكتشفت أن أحد المعاهد في الأردن لا يقبل إلا المتعلمين الأجانب أصحاب الشهادات العالية في اللغة العربية، وبرسوم عالية جداً، وقد صرّح صاحبه بقوله: "لست مهتماً أن يأتي أي طالب أو طالبة، فلدي طالبة تدرس دكتوراه باللغة العربية، وآخر يدرس الشريعة باللغة العربية، كما أهتم بتدريب الباحثين على اللغة العربية، وكيفية إجراء الأبحاث بالعربية، فأنا أعني عناية شديدة بطلابي وطالباتي لأنني أريد لهم الأفضل، فلا أوظف إلا المختص في مجال تعليم العربية لغة ثانية".

وقد تواصلت الباحثة مع هذا المستثمر لإضافة معهده ضمن الدراسة، ولكن للأسف كانت جائحة كورونا سبباً في عدم التحاق متعلمين جدد، حتى الذين كانوا يدرسون عادوا لديارهم، ورفضوا التعليم عن بُعد، فأغلق بعد كورونا، وانقطعت أخباره.

الشكل رقم (٣-١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية) لعينة المستثمرين.



نتائج الإجابة عن السؤال الثاني، الذي ينص على: "ما ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟"

حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني، وهو: ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، التي يراها المستثمرون ميادين استثمارية، كما في الجدول رقم (٣-١٤).

جدول رقم (٣-١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المستثمرين للمحور الثاني (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	الاستثمار في معاهد (مراكز) تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها	٤,٠٠	٠,٩٤٣	كبيرة	٤ مكرر

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
٢	الاستثمار في التعلم عن بعد	٤,٠٠	٠,٩٤٣	كبيرة	٤ مكرر
٣	الاستثمار في مجال تدريب المعلمين	٤,٣٠	٠,٦٧٥	كبيرة جداً	٢
٤	الاستثمار في مجال إعداد المناهج (الكتب) والمواد التعليمية	٤,٢٠	٠,٦٣٢	كبيرة جداً	٣ مكرر
٥	الاستثمار في مجال البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية	٤,٥٠	٠,٧٠٧	كبيرة جداً	١
٦	الاستثمار في مجال المنتجات التجارية والإعلانية في الطباعة باللغة العربية على الأكواب والملابس ونحوهما	٣,٣٠	١,١٦٠	متوسطة	٥
٧	الاستثمار في مجال اختبارات اللغة (اختبار التصنيف، اختبار الكفاية اللغوية) للقبول في الجامعات للمتعلمين الأجانب	٤,٢٠	٠,٦٣٢	كبيرة جداً	٣ مكرر
٨	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد	٤,٢٠	٠,٦٣٢	كبيرة جداً	٣ مكرر
	الكلية	٤,٠٩	٠,٣٩٦	كبيرة	—

يبين الجدول رقم (٣-١٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، الخاصة بدرجة موافقة أفراد العينة، حول الفقرات المتعلقة بالمحور الثاني، وهو: (ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٣,٣٠) إلى (٤,٥٠)، وبدرجة موافقة من (متوسطة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٤,٠٩) وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-١٢) يوضح ذلك.

وقد جاءت فقرات هذا المحور ضمن سؤال العينة في المقابلة، وهو: هل ستشجع المستثمرين الآخرين لميدان الاستثمار داخل بلدك أم خارجها؟ وضح ذلك؟ تفسيراً لنتائج هذه الفقرات ضمن ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً، وبيان ذلك على النحو الآتي:

جاءت في المراتب الأولى وفقاً لدرجة الموافقة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، الفقرة رقم (٥) أولاً: "الاستثمار في مجال البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية"، تليها الفقرة رقم (٣): "الاستثمار في مجال تدريب المعلمين"، ثم الفقرات رقم (٤,٧,٨) بدرجة موافقة متساوية: الفقرة رقم (٤): "الاستثمار في مجال إعداد المناهج (الكتب) والمواد التعليمية"، والفقرة رقم (٧): "الاستثمار في مجال اختبارات اللغة (اختبار التصنيف، اختبار الكفاية اللغوية) للقبول

في الجامعات للمتعلمين الأجانب"، والفقرة رقم (٨): "إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد".

فقد جاءت الفقرة (٥) وهي: "الاستثمار في مجال البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية" بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٥٠)، وتشير النتيجة إلى إمكانية الاستثمار في اللغة العربية عن طريق هذه البرمجيات، فهذا عصر التكنولوجيا والتقنية الحديثة؛ لذا ذكر أفراد العينة الميادين التي يرونها مناسبة للاستثمار، فكانت كالآتي:

١- أجدتها تحتاج مبرمجين مختصين بهذا المجال، إذا لم يستثمر بالأساس في المعهد، فإن كان مشروعه فقط البرمجيات فسيحقق ربحًا جيدًا.

٢- إذا كانت تطبيقات إلكترونية تصمم ثم تباع، فهي مجال استثماري جيد، لكن لا يمكن أن تكون مواد تعليمية أساسية نعتمد عليها في تدريس اللغة العربية، فهم يحتاجون إلى التعليم المباشر، خاصة أنها لغة جديدة عليهم، لكن من الممكن أن تكون مكملات للتعليم.

٣- أجدته مكلفًا عليًا كمستثمرة في المعهد؛ لأنه يتطلب مختصين في البرمجة، وهؤلاء يحتاجون إلى رواتب عالية.

٤- إذا صُممت بطريقة احترافية جاذبة مع التسويق الجيد لها، وفيها نفع للمتعلمين، ستكون ذا ربح وفير.

٥- فيها ربح بالتأكيد، لكن الأمر يحتاج لدراسة وأخذ آراء المتعلمين، في هذه الجائحة أغلب المتعلمين لا يرغبون في التعامل مع البرامج الإلكترونية، خاصة في تعلم لغة جديدة، لكن مع التدريب والممارسة سيتقبلونها.

نلاحظ أن آراء المستثمرين متشابهة إلى حد ما، فالبرمجيات لا يمكن الاعتماد عليها مواد تعليمية أساسية للتدريس، خاصة إذا كان المتعلم حديث عهد باللغة العربية، كما تحتاج إلى تدريب، وضرورة إدخال هذه البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية تدريجيًا ضمن خطة التعليم.

أما الاستثمار والتكلفة في هذا المجال فقد أكدت دراسة (خسارة، ٢٠١٦م)، أن تكلفة الاستثمار في البرمجيات قليلة، والربح فيها كثير، فمعدل الربح فيها أكثر بخمس مرات من

الكتب الدراسية، وما يجني ذلك الاستثمار من إيجابيات على المتعلمين غير الناطقين بالعربية من ناحية المخرجات التعليمية (خسارة، ٢٠١٦م، ص١٢).

وعند سؤال المتعلمين عن رأيهم في تعلّم العربية عن طريق الأجهزة الإلكترونية لم يتقبلوا الفكرة؛ لهذا ترى الباحثة أنه يمكن توظيف البرمجيات في الاستثمار في تعليم العربية، مع مراعاة التدرج، وتدريب المتعلمين على كيفية التعامل مع البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية.

ولكن لا يمكن الجزم بذلك إلا بإجراء دراسة تطبيقية لكل فئة؛ بمعنى يجب معرفة مدى موافقة المتعلمين الناطقين وغير الناطقين باللغة العربية، ومدى رغبتهم في التعلّم عن طريق البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية، سواء أكانت مواد أساسية أم ثانوية.

أما الفقرة (٣) وهي: "الاستثمار في مجال تدريب المعلمين" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٣٠)، وهو مجال رأيته الباحثة في أمعظم المعاهد، وأرادت أن تبين أثر هذا المجال في الاستثمار في المعهد، لذا استطرّد النقاش مع أفراد العينة عن كفاءة المعلمين، فجاءت الإفادات كالآتي:

١- نحن ندرب المعلم تدريباً مهنيّاً تأسيسيّاً، ولدينا تدريب مستمر، وبهذا يكون لدينا نوعان من التدريب: تدريب قبل أن يكون مدرساً ليلتحق بالتدريس، ثم تدريب وهو مدرس في معهدنا، فبين كل دورتين دراسيتين يومين للتدريب المستمر لكل أعضاء هيئة التدريس، كذلك تدريب الهيئة الإدارية تدريباً فنياً تعليميّاً، وتدريباً إداريّاً.

٢- المعلمون والمعلمات مؤهلون، وتم إعطاؤهم دورات تأهيلية، وجميعهم من حملة الدكتوراه والماجستير، في تخصص تعليم العربية لغةً ثانيةً، ولا أقبل أقل من ذلك، بالإضافة إلى الخبرة، فلا نوظف من ليس لديه خبرة لا تقل عن سنتين، وإذا كانت لديه دورات ومؤهل للتدريس وليس لديه خبرة، نخضعه لاختبار، ثم نقرر بعدها بحسب المقابلة.

٣- في المعهد معلمون يدربون المعلمين والمعلمات، وهم أنفسهم يدرسون المتعلمين والمتعلمات ومؤهلين لذلك، وهم من حملة الماجستير والدكتوراه.

٤ - المعلمات من خريجات الماجستير والدكتوراه، فإذا لم تكن المعلمة مؤهلة تخضع قبل التوظيف لدورة تدريبية لمدة (٩) أيام بواقع (٣٠) ساعة، وهي دورة إعداد معلمي العربية لغة ثانية، ثم نتدرب على المنهج المقرر للمتعلمين والمتعلمات، وهو كتاب جاهز لم نقم بتأليفه، وبالطبع أكون معهم وأوجههم في الدروس.

٥ - لا بد أن يكون المعلمون والمعلمات في المعهد متخصصين في نفس المجال، ويحملون شهادة البكالوريوس فما فوق، مع خبرة من (سنة) إلى (٥) سنوات. أما إذا لم تكن لديهم خبرة لا نرفضه، بالعكس يخضعون لتدريب لمدة (٤) أشهر، ومن هنا يكتسبون الخبرة، فنحن نوفر لهم التدريب قبل الدخول في الكادر التعليمي.

يتضح من هذه الإفادات أن المستثمرين يُخضعون معلميههم للتدريب، ليكونوا مؤهلين لتعليم العربية لغة ثانية، وهذا يدل على حرص المستثمر على جودة الكادر التعليمي؛ ليحصل بذلك على مخرجات تعليمية جيدة.

وكما تبين سابقاً أن معظم المعلمين والمعلمات من حملة الدراسات العليا، وهذا يعني أن تعليم العربية لغة ثانية يتطلب التخصص في المجال نفسه؛ لمعرفة طريقة التعامل مع الناطقين غير العرب، وتعليم مهارات اللغة وعناصرها، وتحقيق التعلم الجيد.

أما الفقرة (٤) وهي: "الاستثمار في مجال إعداد المناهج (الكتب) والمواد التعليمية" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ومتوسط حسابي بنسبة (٤,٢٠)، فمثل هذه الميادين ربما تحقق استثماراً وعائداً مادياً طويلاً الأجل، وهذا ما تفسره النتيجة المعطاة، فقد صرح بعض المستثمرين أن معاهده يستثمر في غير تعليم اللغة العربية بقولهم:

١ - قام المعهد على أعضائه، واستعانوا بخبير وهو عضو زائر، وهو دكتور وخبير في إعداد البرنامج، فتمت الاستعانة به، ودفع مبلغ (١٥,٩٩٠) دولاراً تقريباً، كما استعنا في تصميم المناهج والمقررات بأساتذة من كلية التربية، وأساتذة في علم اللغة التطبيقي، كما استعنا بمختصات في الثقافة من أجل المحتوى الثقافي للكتاب، فكان لدينا كتاب عن (الثقافة

العربية)، كما استفدنا من بحث أستاذة لدينا عن التوتر والقلق كثيراً في بعض الاختبارات، لذلك قلتُ بأن المعهد قام على أعضائه.

٢- نقوم في معهدنا بتأليف الكتب، وهو دخل فرعي للمعهد، فأنا مشارك مستثمر آخر، ولدي استثماري الخاص وهو: تأليف الكتب، وإقامة الدورات، كما لي استشارات فنية وإدارية للمعاهد الأخرى، بحكم أنني أحمل دكتوراه في تخصص الإدارة التربوية، كما أن لي استثماري الخاص في إعداد البرامج لبعض الفئات، كذلك استشارات خاصة لتأليف بعض الكتب، واستشارات خاصة للتعليم عن بُعد.

٣- نحن مَنْ نصمم مناهجنا، ولا نمانع من الاستفادة من مناهج الآخرين، أي نوظف بعض مناهج الآخرين كمناهج إثرائية.

وهذا يبين حرص بعض المعاهد على تأليف الكتب والمقررات الدراسية الخاصة بها، وترى الباحثة أن ما يميز بعض المعاهد، هو تصميم مناهجها التي تناسب متعلميها. وقد أخذ أحد المستثمرين مجال التأليف استثماراً فرعياً، إذ ساعدته خبرته الطويلة "عشر سنوات أو تزيد" في تأليف الكتب وتقديم الاستشارات لبعض المعاهد.

كما ذكرت إحدى المستثمرات أن معهداً لها: "يعمل دراسات وأبحاث ويصدر مؤلفات، فقد ألفْتُ كتاباً سُجِّلَ بالمكتبة الوطنية اسمه (حزمتي العربية)، يتضمن إرشادات ونصائح لمن يريد أن يتعلم اللغة العربية في الأردن وبعض الدول العربية، كما يحتوي الكتاب على عناوين وشروحات تتعلق بالحياة اليومية بالأردن، بالإضافة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياحية والثقافية والتراثية، وهذا الكتاب بمثابة معجم للطالب الأجنبي".

مثل هذه المؤلفات تساعد المتعلمين غير الناطقين بالعربية على كيفية الاندماج، وممارسة اللغة العربية، ومعرفة معظم المصطلحات العربية، فهذه الكتب تشتمل على مادة ثقافية واجتماعية؛ تعرف المتعلم بعادات المجتمع العربي وتقاليده.

أما الفقرة (٧) وهي: "الاستثمار في مجال اختبارات اللغة (اختبار التصنيف، اختبار الكفاية اللغوية) للقبول في الجامعات للمتعلمين الأجانب"، فقد جاءت بدرجة موافقة

(كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٢٠)، فمثل هذه الاختبارات تكون متطلب للالتحاق ببعض الجامعات أو المعاهد؛ تقيس معرفة المتعلم وقدراته ومستواه اللغوي قبل التحاقه بالجامعات أو المعاهد. وقد بيّن أفراد العينة عند النقاش حول طريقة قبول المتعلم في المعهد بقولهم:

- ١- يتم قبول المتعلم لدينا بعد إخضاعه لامتحان تحديد المستوى، ومنه يتم تحديد مستوى المتعلم وقدرته، لذا إما أن يُعطى مستوى واحدًا أو يُعطى كل المستويات.
- ٢- اختبارات تحديد المستوى لدينا كثيرة، حيث نعمل مع المتعلم ثلاثة اختبارات، فهناك اختبار اسمه الكفاءة، والثاني الطلاقة، والثالث الاختبار التصنيفي في المهارات الأربعة، كما نعمل للمتعلم مقابلة شفوية نقيّم فيها مهارة التحدث، وفي ضوء هذا التقييم نصنفه على أنه مبتدئ أو متوسط أو متقدم، وهل هو متميز أو متفوق؟
- ٣- ليس لدينا شروط لقبول المتعلم، فنحن نقبل الصغار والكبار، لكن كاستثمار في فتح مركز مثل قياس سيكون ذلك فاشلاً ولن يستفيد المتعلم منه.

يحدد المعهد مستوى المتعلم، حيث يقدم له اختبار تحديد المستوى؛ لمعرفة قدرة المتعلم ولأي مستوى ينتمي، وهذا فيه فائدة للمتعلم واهتمام به.

لكن إحدى المستثمرات قالت: "ليس لدي اختبار في معهدي، فقط يأتي المتعلم ويقول: أنا لا أعرف شيئاً في العربية فأضعه في المستوى الأول، ويأتي الآخر ويقول: أعرف قليلاً وأضعه في المستوى الثاني وهكذا"، فالباحثة تجد أن هذا ليس مقياساً صحيحاً لتحديد مستوى المتعلم دون إخضاعه لاختبار معين.

فأغلب المستثمرين تحدثوا عن كيفية قبول المتعلم في المعهد، ولم يعلقوا على مسألة الاستثمار في اختبارات اللغة إلا المستثمر الأخير، فقد صرّح بأن الاستثمار سيكون فاشلاً؛ بمعنى لن يعطي للمتعلم أي قيمة من هذا الاختبار حاله كحال قياس المعمول به في السعودية، فهو اختبار لمهارات متعددة تحت ضغط وزمن قياسي، يقيس قدرة المتعلم الدراسية كاملة، صحيح فيها ربحاً مادياً، لكنها لا تجني منفعة للمتعلم.

ومع ذلك ترى الباحثة أن الاستثمار في مجال اختبارات اللغة قد حظي بدرجة موافقة (كبيرة)؛ لكونه مجال قابل للاستثمار في المستقبل، خاصة أن اختبارات التصنيف والكفاية معمول به في بعض الجامعات العربية وغير العربية، بوصفها متطلبًا للقبول في كلياتها، مثل: الجامعات السعودية، والجامعات السودانية، والجامعات الكورية.

أما الفقرة (٨) وهي: "إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد" فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حساي (٤,٢٠)، وهي فكرة مستوحاة من إقامة العربي في البلاد الأجنبية مع الناطق الأجنبي لتعلم لغته، وعليه يمارس العربي اللغة الهدف في مجتمعها الأصلي، فيعود بلغة جيدة، لذا جاءت نتيجة استجابات مرتفعة، وعبروا عنها بقولهم:

١ - يقدم المعهد عددًا من البرامج، منها: برنامج الرفيق اللغوي، ويقوم على مصاحبة متعلم ناطق بالعربية مع متعلم غير ناطق، يخرج معه للمطعم وغيره ليتواصل معه، ويتبادلون الحديث لتحسن لغة الأجنبي.

٢ - نحن لا نقدم هذه الخدمة، لكن أنا مع فكرة إقامة المتعلم مع الأسرة العربية، وهو معمول به في بريطانيا وأمريكا وأستراليا؛ إذ تستضيف الأسرة المتعلم في منزلها بمقابل، فيدفع إيجار المنزل، ومصروفات، الأكل والشرب وغيرها، ويتحدث معهم باللغة الهدف بمساعدتهم.

٣ - نحتاج لاستراتيجية لذلك، ولأناس أصحاب ثقافة ورؤية علمية، خاصة من الرجال الكبار أو النساء الكبيرات، لكن طبيعة المجتمع تختلف، من ناحية عدد أفراد الأسرة، والطبيعة الاجتماعية.

٤ - من المؤكد أن تخضع فكرة إقامة المتعلم لشروط، فأجد من المستحيل أن يتقبل المجتمع العربي المسلم هذه الفكرة، إلا إذا حُكمت بشروط.

اتفق أفراد العينة باستثناء الأخير حكم الموضوع بشروط، وعندما سألت الباحثة عن الشروط أجاب: "يُخصّص وقت نهاية كل أسبوع بأن يأتي المتعلم للناطق العربي في منزله، ويكون للتواصل والتحدث معه فقط، سيكون فيها صعوبة إلى حد ما". صحيح أن الفكرة

جيدة، ولكن بعض الأسر لن تقبل، إلا إذا كان تحت إشراف المعهد، وأن يخصص للأسرة مبلغ مادي؛ مقابل تواصل المتعلم مع الناطق بالعربية.

ثم اقترح المستثمر نفسه حلاً آخر بقوله: "نعمل سكناً مثلاً للمتعلمين، ونجعل لهم يومياً ممارسة لغوياً، مثلما يحدث في عُمان، لديهم مصاحب لغوي، يأتي المعلمون لهذا المكان المخصص لهم للتحدث فقط لوقت معين، ساعة أو ساعتين، كما هو معمول به في بعض الجامعات الأمريكية اسمها (الخيمة اللغوية)".

فهذا الحل ملائم إلى حد ما، لكنه مكلف مادياً للمعهد، بالإضافة إلى أن الوقت المعين من ساعة أو ساعتين قد يكون غير كافٍ؛ لذا ترى الباحثة أن يقيم المتعلم غير الناطق مع المتعلمين الناطقين في سكن الجامعة، بموافقة إدارة السكن، وبهذا تحقق الفائدة لغير الناطقين بأقل كلفة، لكن هذا يحتاج إلى دراسة لتجنب حدوث المشاكل والصعوبات.

وجاءت في المراتب الأخيرة وفقاً لدرجة الموافقة، الفقرتان رقم (١، ٢) بدرجة موافقة متساوية: "الاستثمار في معاهد (مراكز) تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها"، والفقرة رقم (٢): "الاستثمار في التعلم عن بعد"، تليهما الفقرة رقم (٦): "الاستثمار في مجال المنتجات التجارية والإعلانية في الطباعة باللغة العربية على الأكواب والملابس ونحوهما".

فقد جاءت الفقرة (١) وهي: "الاستثمار في معاهد (مراكز) تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها" بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٤)، وحتى تبين الباحثة هذه النتيجة طرحت سؤالاً للعينة أثناء المقابلة: هل ستشجع المستثمرين الآخرين لميدان الاستثمار داخل بلدك أم خارجها؟ وضع ذلك؟ فجاءت الإجابات كالآتي:

١- نعم، سأساعدهم وأشجعهم على الاستثمار في المعاهد، فهو استثمار ناجح سواء في داخل بلدي السودان أو خارجه، فإذا كان هناك من يساعده في الخارج فليستثمر.

٢- نعم، أشجعهم في الداخل، استثمار معنوي ثم مادي، فالشخص يحتاج المادة للعيش وهذا أمر طبيعي، ولكن لو كان هناك شراكة مع الشركات والمؤسسات بتعليم موظفيهم الأجانب اللغة العربية لكان الربح مجزٍ مليون بالمتة، لكن الآن كأننا نشحذ الطلاب! كما أن

حزني على الأجانب الذين يتركون بلادهم ومناصبهم المرموقة ويعيشون هنا بالسعودية لكونهم مسلمين؛ حتى يكونوا بجوار مكة والمدينة، ويتعلمون العربية ويربون أولادهم في بيئة إسلامية، فيتعلمون لمدة سنة أو سنتين ثم يرحلون.

٣- أشجعهم على الاستثمار ولكن خارج بلدي، ففي مصر غير مسموح بالعمل إلا للمعتمدين من وزارة التربية والتعليم، والآن الترخيص مغلق منذ فترة، فلا توجد مراكز مرخصة منذ عام (٢٠٠٤م)، فكل المراكز الموجودة هنا هي بالأساس قبل عام (٢٠٠٤م).

٤- حاليًا أشجعهم خارج البلاد العربية، وقلت حاليًا نظرًا للظروف الاقتصادية هنا في الأردن، فإذا نقلت خدماتي وبرامجي للبلد المراد الاستثمار فيه سيكون المردود أفضل. أما الآن فالسفر معلق بسبب الجائحة، ولو وجدت مخرجًا لنقل معهدي لخرجت، لأنني لا أعلم ماذا بعد كورونا.

٥- أشجعهم في الداخل والخارج، فليس لدي مانع أن أعمل خارج السعودية، لكن ليس لدي رأس مال الآن، وفي الحقيقة طُلب مني أن أفتح معهدًا في أمريكا، ولكن هذا يحتاج إلى معرفة مدى الإقبال هناك.

يشجع المستثمرون الاستثمار في معاهد تعليم العربية لغةً ثانيةً، لكن لكل منهم وجهة نظر، فأحدهم ربط الربح بالاستقرار الاقتصادي والسياسي، والآخر يطمح إلى فتح فروع خارج بلده، ولكن ينقصه رأس المال، والثالث ربطه بالتراخيص من وزارة التربية والتعليم.

وعلى الرغم من تشجيع المستثمرين لفتح مراكز، فقد احتلت المراتب الأخيرة، وربما يعود السبب إلى قلة رغبة المتعلمين غير الناطقين باللغة العربية، أو ربما لا توجد سياسة تفرض اللغة العربية على الناطقين بلغات أخرى في الشركات والمؤسسات، أو أن الربح ليس كما يتوقعه المستثمر في اللغة العربية.

أما الفقرة (٢) وهي: "الاستثمار في التعلم عن بُعد"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٤)، ونسبة لمزامنة الدراسة لجائحة كورونا، استطرد النقاش مع أفراد العينة عن تجربتهم في التعليم عن بُعد، وأفادوا بقولهم:

١- معهدي لم يكن فيه تعليم عن بُعد، وقت الجائحة أخذنا إجازة مدة من (٣) إلى (٤) أشهر ثم عدنا للدراسة.

٢- أجبرنا على التعليم عن بُعد بسبب كورونا، لكن لم يتقبل أحد ذلك، خاصة وأنها لغة جديدة عليهم، فقلّ عدد الطالبات لدي.

٣- حينما جاءت كورونا انتقلنا من التعليم المباشر إلى التعليم عن بُعد، وفي هذه النقلة حدث تساقط كبير في عدد المتعلمين، أثر البعض الاستقرار، وبعضهم سافر لبلده، وبعضهم لم يقتنع بالتعليم عن بُعد، ولا يريد أن يدرس بهذه الطريقة، وبعضهم لديه صعوبة في الحصول على الإنترنت الجيد، فلدينا في مصر مشاكل في الإنترنت، لكن الحمد لله مررنا بها بدون خسائر، لأن لدينا قسم للتعليم عن بُعد وهو قسم قوي، فأنا من أسس التعليم عن بُعد سنة (٢٠٠٨م)، وكل المعلمين تدربوا على التعليم عن بُعد، وصارت لديهم خبرة كافية.

٤- أولاً كورونا أثرت كثيراً بلا شك في أعداد المتعلمين؛ لأننا انتقلنا للتعليم عن بُعد، لكن ليس كل ناطق بغير العربية يؤمن بالتعليم عن بُعد، فخسرنا أعداداً كبيرة من المتعلمين، كما خسرنا العائد المادي من فئة المتدربين، فأصبحوا لا يسجلون في الدورة كالسابق؛ نظراً للأمور المالية فالتناس أوضاعها صعبة مالياً، سنخرج بإذن الله من عنق الزجاجة. أما حالياً فنحن نعمل على التعليم عن بُعد، والفصل القادم سيكون فيه تسجيل.

٥- فكرة التعليم عن بُعد معمول بها في معهدنا، فقد جاءتنا كورونا ونحن على أتم الاستعداد، فنحن قبل كورونا لدينا برامج عن بُعد، كما لدينا اشتراك في برنامج زووم Zoom، وأمورنا جيدة والله الحمد، ولكن المشكلة في المتعلم، فهو لا يريد التعلم عن بُعد، ويشعر بأن هناك شيئاً ناقصاً.

ومن الواضح هنا أن فكرة التعليم عن بُعد كانت فكرة غير مرحّبة بها في التعليم، خاصة للناطقين بغير العربية، فعند سؤال المتعلمين عن رأيهم في ذلك لم يجذبوا الفكرة إطلاقاً، حيث واجهتهم الكثير من الصعوبات، سواء في ضعف الشبكة العنكبوتية، أو الانقطاع التام عن الدراسة، أو توقف البعض لحين عودة الدراسة الحضورية.

صحيح أن الاستثمار في التعلم عن بُعد غير مكلف مادياً، ولكنه يحتاج إلى تدريب، فالعينات الثلاث جميعها _ المتعلمون والمعلمون والمستثمرون _ خضعت إجبارياً للتعلم والتعليم عن بُعد بسبب جائحة كورونا، فأظهرت جاهزية بعض المعاهد من عدم جاهزيتها، كما أظهرت تمكن بعض المعلمين والخبراء من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة. أما المتعلمون فقد أبدوا استياءهم من ذلك.

ومن هنا ترى الباحثة أن التعليم عن بُعد يحتاج إلى قبول أفراد المجتمع، وإتقانه، فلو تدرب الجميع عليه لتحققت مخرجات جيدة، نحن في عصر التكنولوجيا الحديثة، ومعظم التعاملات الإلكترونية، لذا من المهم إضافة التعلم عن بُعد إلى أساليب التعليم. خاصة أنه تتوفر منصات عبر الشبكة العنكبوتية تعمل على التعليم عن بُعد، منها منصة Preply، وهي منصة لتعليم جميع اللغات، ومنها اللغة العربية لغة ثانية، بحيث يسجل المعلم بياناته، وهي: اسمه، وبلده، وشهادته، ومدة خبرته في تدريس اللغة الهدف، ويكتب عدد الدروس التي درّسها، وعدد المتعلمين، كما يحجز المتعلم الحصص إلكترونياً، ويقدم درساً تجريبياً؛ ليحدد المعلم مستوى المتعلم في العربية، وهو أمر جيد لمن لا يستطيع الحضور لمقاعد الدراسة، أو يشق عليه السفر من بلد لآخر. وتمتاز هذه المنصة بدفع مبلغ الدرس قبل البدء، وتبلغ رسوم الساعة الواحدة من (٣) دولارات إلى (٤٠) دولاراً تقريباً، وقد حاولت الباحثة الوصول للمتعلمين لمعرفة مدى إفادتهم، وحصولهم على شهادات، لكنها لم توفق.

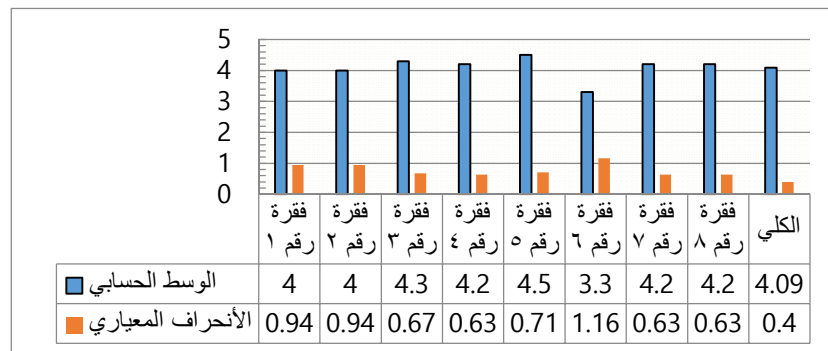
أما الفقرة (٦) وهي: "الاستثمار في مجال المنتجات التجارية والإعلانية في الطباعة باللغة العربية على الأكواب والملابس ونحوهما" فقد جاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٣,٣٠)، وهو نوع من أنواع الاستثمار اللغوي غير التعليمي، وربما يكون مجيء هذا المجال في المراتب الأخيرة بسبب قلة خبرة العينة فيه، إلا أن الباحثة أرادت معرفة وجهة نظرهم عن هذا النوع من الاستثمار، فكانت آراؤهم كالتالي:

- ١- مع رؤية المملكة (٢٠٣٠م) بدأت الأمور تتغير وتبدل، فالآن تم التركيز على الخط العربي، فانظري إلى قمصان لاعبي كرة القدم السعودي، حيث كُتبت أسماءهم بالعربية بدلاً من الإنجليزية، كما أن مسابقات الخط العربي ازدهرت في الجامعات بعدما كاد يندثر.
- ٢- من الممكن الاستثمار فيه، لكنه مجال لا ينمي اللغة، فهو مجال حضاري ثقافي وليس تعليمي، فهو أمر لا يثير اهتمامي.
- ٣- الآن هناك وعي باللغة العربية خاصة الخط العربي، فنحن الآن نشاهد عارضات أزياء أجنبيات يرتدين ملابس مطرزة بالأحرف العربية، ولا يعين معناها، فقط لأنها في مجال (الموضة)، كذلك فنانات أجنبيات يضعن وشوماً بالخط العربي، وربما لا يدركن معناها.

صحيح أن هذا النوع من الاستثمار غير تعليمي، لكن يكفي أنه ينشر الثقافة والحضارة العربية، فهو مجال واسع بالتأكيد ويحتاج إلى دراسة مفصلة، وقد انتشرت في الفترة الأخيرة الطباعة بالأحرف العربية، سواء أكان على الأكواب، أم الحلبي، أم الملابس، أم اتخاذها لوحات فنية للمكاتب وغيرها، بالإضافة إلى كتابة الأحرف العربية وتطريزها على أوشحة التخرج، واتخاذها زينة لمناسبات الأفراح.

ومن ذهب إلى الحرم الشريف في مكة المكرمة، سيجد الكتابة والحفر على بعض المقتنيات؛ لأن مكة تستقبل المسلمين من جميع بقاع الأرض سواء الناطقين بالعربية أو الناطقين بلغات أخرى، فهي تنال إعجابهم، وسعر القطعة الواحدة تتراوح ما بين (٥) دولارات إلى (١٠) دولارات تقريباً.

الشكل رقم (٣-١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني (مبادئ الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المستثمرين



نتائج الإجابة عن السؤال الثالث، الذي ينص على: "ما الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً بشكل مباشر أو غير مباشر؟"

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفقرات المحور الثالث، وهو: وسائل ومتطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، التي تتمتع بها المعاهد للحصول على استثمار مادي ومعنوي، كما في الجدول رقم (٣-١٥).

جدول رقم (٣-١٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة المستثمرين للمحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً).

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	توفير البيئة التعليمية المناسبة لعمل مشروع استثماري	٤,٨٠	٠,٤٢٢	كبيرة جداً	٣ مكرر
٢	وجود كوادر تعليمية مؤهلة جيداً للنهوض بالمشروع	٤,٨٠	٠,٤٢٢	كبيرة جداً	٣ مكرر
٣	تجهيز المعهد بتقنيات تعليم حديثة متكاملة	٤,٦٠	٠,٥١٦	كبيرة جداً	٥ مكرر
٤	التسويق الجيد للمشروع	٤,٨٠	٠,٦٣٢	كبيرة جداً	٣
٥	حصول المتخرجين في المعهد أو المتدربين على شهادة معترف بها	٤,٨٠	٠,٤٢٢	كبيرة جداً	٣ مكرر
٦	توفير الخدمات التي يحتاج لها المتعلمون والمعلمون (سكن، نقل، مطاعم... إلخ).	٤,٤٠	٠,٦٩٩	كبيرة جداً	٧
٧	موافقة البرامج التعليمية لحاجة سوق العمل	٤,٥٠	٠,٥٢٧	كبيرة جداً	٦
٨	تحديد شروط القبول وضوابطه بصورة واضحة (الفحص الطبي، الصحيفة الجنائية، اختبار تحديد المستوى)	٤,٢٠	٠,٧٨٩	كبيرة جداً	٨ مكرر
٩	يتمتع المعهد بالإدارة المتمكنة	٥,٠٠	٠,٠٠٠	كبيرة جداً	١
١٠	مراعاة معايير الجودة في البرامج التعليمية للمعهد	٤,٩٠	٠,٣١٦	كبيرة جداً	٢
١١	يوفر المعهد فرصاً تدريبية لمنسوبيه من معلمين وإداريين	٤,٦٠	٠,٦٩٩	كبيرة جداً	٥ مكرر
١٢	توفر رأس المال الكافي للاستثمار في تعليم اللغة العربية	٤,٢٠	٠,٩١٩	كبيرة جداً	٨ مكرر
١٣	توفير قنوات التواصل مع المعهد وتيسير الحصول على المعلومات حول المعهد وبرامجه	٤,٧٠	٠,٦٧٥	كبيرة جداً	٤
الكلية		٤,٦٤	٠,٣٢٢	كبيرة جداً	—

يبين الجدول رقم (٣-١٥) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وهو خاص بدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة من المستثمرين، حول الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث، وهو: وسائل ومتطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤,٢٠) إلى (٥) وبدرجة موافقة (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٤,٦٤) وبدرجة موافقة (كبيرة جداً)، والشكل رقم (٣-١٣) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاءت في المراتب الخمس الأولى وفقاً لدرجة الموافقة من وجهة نظر أفراد العينة، الفقرة رقم (٩): "يتمتع المعهد بالإدارة المتمكنة"، تليها الفقرة رقم (١٠): "مراعاة معايير الجودة في البرامج التعليمية للمعهد"، ثم الفقرات رقم (١، ٢، ٥) بدرجة موافقة متساوية: الفقرة رقم (١): "توفير البيئة التعليمية المناسبة لعمل مشروع استثماري"، والفقرة رقم (٢): "وجود كوادر تعليمية مؤهلة جيد للنهوض بالمشروع"، والفقرة رقم (٥): "حصول المتخرجين في المعهد أو المتدربين على شهادة معترف بها".

فقد جاءت الفقرة رقم (٩): "يتمتع المعهد بالإدارة المتمكنة"، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ومتوسط حسابي (٥)، وهو البند الوحيد الذي اتفق جميع المستثمرين على درجته، فعند سؤال الباحثة للعينة أثناء المقابلة: كم مدة خبرتك في الاستثمار في هذا المجال؟ جاءت إجاباتهم مدعمة بتمكن المعهد من الإدارة الجيدة، وهي:

١ - خبرتي (٨) سنوات، فالمعهد يتمتع بإدارة جيدة، فنحن عائلة في هذا المعهد، وإلا لم يُكتب لنا النجاح إلى يومنا هذا.

٢ - هي ليست خبرة، منذ أن بدأت في عام (٢٠١٢م) كانت كلها تجارب؛ لأني لا أملك مركزاً متكاملًا، فأنا أعلمهم في منزلي، وكل شيء أقوم به لوحدي، ثم عينتُ معلمات لمساعدتي في التدريس.

٣ - أنا تحديدًا (٣) سنوات تقريباً. أما المعهد فهو مؤسس من عام ٢٠١٢م، فمعهدنا ذو إمكانيات عالية، وخبرة كافية لأعضاء المعهد سواء من إداريات أو معلمات، فنحن نعتني

بذلك جيداً، لذلك نجد أعداد المتعلمات في كل سنة تزيد باستثناء هذه السنة التي مر العالم كله بجائحة كورونا.

٤- منذ أن فتحنا المعهد إلى الآن لنا (٢٠) سنة، وهذه السنوات كفيلة بأن يتمتع المعهد بإدارة متمكنة، وبطاقم تعليمي وإداري مدرّب ممتاز، وتوافد العديد من المتعلمين والمتعلمات سنوياً بشكل أكثر من السنة التي قبلها، حتى في وقت الجائحة، وإن خسرتنا متعلمين، إلا أننا كنا مستعدين لذلك.

٥- المعهد منذ عام (٢٠١٨م)، أي له (٤) سنوات، كان بيني وبين شريك آخر، ثم اشتريت حصته وبقيت أنا المستثمرة الوحيدة، وأجد أن معهدي ذو إدارة جيدة، فأنا أوجه وأعلم، ونتعاون كطاقم تعليمي في هذا المعهد والتوفيق من الله.

٦- خبرتنا في هذا المجال (١٠) سنوات، الحمد لله نتمتع بإدارة حكيمة، فقد مررنا بأزمات كثيرة وتغلبنا عليها ولله الحمد، حتى لو على حسابنا الخاص فقد تغلبنا عليها، في حين أن هناك معاهد أكبر منا بكثير جداً أقفلت.

إن أي مشروع لا بد أن يمر بعدد من الصعوبات والتحديات، فالمستثمر الجيد الناجح هو من يستطيع مواجهة ومواكبة تلك التقلبات والتغيرات، والدليل على ذلك جائحة كورونا التي هزت العالم، وأثرت على الكثير من الاستثمارات، ومنها معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية، إلا أن أحد المعاهد _كما ذكر سابقاً_ قد أسس لمعهد برنامج تعلم عن بُعد، قبل الجائحة بسنوات، معنى ذلك أن المستثمر الناجح هو من يواكب تطورات العصر والتكنولوجيا الحديثة، رغبة في مواصلة التطور في التعليم.

في حين أن إحدى المستثمرات ظلت على حالها من دون أدنى تطور في معهدها، الأمر الذي جعل معهدها _حسب ما قالت_ كله تجارب، فخضعت طوال سنواتها الثماني إلى تجارب على المتعلمات والمعلمات، وهذا أمر يقلل من الإدارة الجيدة والربحية أيضاً، وعند محاورتها مع الباحثة بينت أن عدد متعلماتها لا يتجاوز (١٠) متعلمات، فقد يكون ضعف قدرتها الجيدة في الإدارة والتسويق هي من قللت من قيمة معهدها، فكان حقل تجارب فقط! ولا يعلم إن كان سيستمر هذا المعهد أم لا؟

وما يؤكد رأي الباحثة، ما بيّنه أحد المستثمرين، بأن بعض المعاهد لم تكمل (٤) سنوات فقط، ثم توقفت كلياً بل أُغلق المعهد، وكشفت الدراسة الاستطلاعية التي استهدفت تحديد المعاهد المراد دراستها، أن بعض المعاهد توقفت كلياً، وأُقفلت بسبب التلاعب الذي حصل فيها، وضعف الرقابة من قبل الإدارة، وهو (معهد عربي) في المملكة العربية السعودية، كما توجد معاهد أخرى فقدت إدارتها السيطرة بسبب الجائحة، فتوقفت كلياً طيلة تلك الفترة.

وليس بالضرورة أن تتمتع المعهد بالإدارة المتمكنة مرتبط بعدد السنوات، فالمستثمرة في رقم (٢) صرّحت بأن (٨) سنوات كانت كلها تجارب، ولا تمتلك مركزاً، ثم أردفت قائلة: "أنا لا أملك مركزاً، فالأمور في السعودية معقدة نوعاً ما من ناحية الاستئجار، والشروط التي وضعوها لإقامة معهد، وليس معي من المال ما يكفي، فاتخذتُ منزلي معهداً لتعليم المتعلّقات فيه"، وعندما سألتها الباحثة عن تخصصها قالت: "تخصصي إدارة واقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، ثم حصلتُ على دبلوم إرشاد أسري، ثم ماجستير في القيادة والتدريب في جامعة بأمريكا، ثم حصلتُ على دبلوم إعداد معلمي اللغة العربية لغير الناطقين بها في جامعة القاهرة".

هذه السنوات الطوال التي قضتها في التجارب كفيلة بإضعاف المعهد، لأن أي مشروع دون دراسة لن يثمر، فلو تدرجت في إنشاء معهد لتعليم اللغة، وسعت لاكتساب الخبرة، ومعرفة ضمانات المشروع، لانفتحت أمامها آفاقاً جيدة لاستثمار أفضل.

أما الفقرة (١٠) وهي: "مراعاة معايير الجودة في البرامج التعليمية للمعهد"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ومتوسط حسابي (٤,٩٠)، لأن من أسباب نجاح المعهد مراعاة معايير الجودة في البرامج التعليمية، فكل ما يقدمه المعهد للمتعلّمين يميّزه من غير من المعاهد، وهذا ربما يفسر النتيجة المعطاة؛ لذا أفاد أفراد العينة بقولهم:

١ - نسعى لتطوير المناهج الدراسية، حتى تستفيد منها المتعلّقات، لدرجة أننا استعنا بأساتذة خبراء من الجامعة لبناء مناهج تلبي رغبات المتعلّقات، كما تقدّم بعض الخدمات لهم بالمجان كالإفادة مثلاً من المكتبة العامة الموجودة بالجامعة.

٢- في معهدنا نحرص على الجودة سواء من ناحية المواد التعليمية، أو تدريب وتطوير مستوى المعلمين والإداريين، نحن حريصون جدًا على أن يكون المعهد هو الأفضل.

٣- عندما أتحدث عن معايير الجودة فيني سأحدث عن شيء أكاد أجزم أن المعاهد لم تعمل به، فنحن نضمن للمتعليم أن يستفيد من البرنامج المقدم له في معهدنا، وإذا لم يستفد من برنامجنا، نعيد له رسومه، فهذا هو شعارنا.

إن نجاح أي مشروع يتطلب إجراء دراسة جدوى للمشروع، وتحديد الإيجابيات والسلبيات، وطرق التعامل مع المشكلات، ففي مشروع معاهد تعليم العربية لغة ثانية يحرص المستثمر على تطوير جودة المعهد، من ناحية المواد التعليمية، أو طاقم المعهد من معلمين وإداريين، وتهيئة بيئة تعليمية مناسبة للتعليم، وغير ذلك.

لذا ترى الباحثة أن مشروع المستثمرة الذي ظل (٨) سنوات مشروع قد ينتهي بالفشل؛ فهي لم تضع خطة واضحة تسعى لرفع عائدها أو لجلب متعلماتها، أو أن تُشارك معهداً آخر برأس المال لتكتسب خبرة في هذا المجال، وعليه ينبغي وضع خطة واضحة، تعمل على تحسين العملية التعليمية كل سنة، سواء من المواد والمناهج أم البيئة التعليمية، بالإضافة إلى إعداد استبانة لمعرفة نقاط القوة والضعف في المشروع من قبل المتعلمات، والمعلمات، والإداريات _إن وجد_؛ لمعرفة ما يلزم تقويته وتغييره وإبقاؤه، وما هي المقترحات.

أما الفقرة (١) وهي: "توفير البيئة التعليمية المناسبة لعمل مشروع استثماري"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٨٠)، وهو أحد أسباب نجاح المعهد، فكل مشروع استثماري لا بد له من بيئة مناسبة، تبدأ بالموقع الجغرافي، والبعد عن الضوضاء، والقرب من الخدمات وغيرها، وبناء على هذا يتفاوت دخل المعهد، لذا طرحت الباحثة على أفراد العينة في المقابلة السؤال: إلى أي مدى يتطور مدخول المعهد سنوياً نحو الأفضل أو الأسوأ؟ وضح ذلك بالأرقام بشكل تقريبي؟ فكانت إجاباتهم كالاتي:

١- لدينا فصول مجهزة لكل المستويات، فكل سنة يتطور مدخول المعهد للأفضل، وكل سنة يزيد عن التي قبلها إلى أن أصبح معروفًا.

- ٢- مدخول المعهد لدي غير مستقر، فأنا أدفع للمعلمات مرتبات عالية حتى لا أبخسهن حقهن، فيصبح دخل المعهد قليلاً جداً حتى وإن كان عدد المتعلمات كثيراً. أما الفصول فكما ذكرت لك أنا خصصت مكاناً في المنزل وجهزته للتعليم.
- ٣- الحمد لله دخلنا يزيد في كل سنة، كما يزيد عدد المتعلمات. أما البيئة التعليمية فهي مجهزة لمن بالكامل من معامل كمبيوتر وغيره، ومخصصة لمن أماكن للدراسة.
- ٤- كما ذكرت لك، بحسب الاستقرار السياسي يتطور مدخول المعهد، فالمعهد فيه فصول دراسية مجهزة لعدد معين من المتعلمين والمتعلمات، وعلى أتم الاستعداد للتعليم والله الحمد.
- ٥- في الحقيقة هو مرتبط بالوضع السياسي، والربح والله الحمد يتضاعف في كل سنة بآلاف الدولارات والله الحمد، ولدينا أيضاً فصول دراسية مجهزة للمتعليمين والمتعلمات تستوعب أعدادهم، ولدينا أماكن مخصصة للترفيه أيضاً، ولا نعاني من أية مشاكل في ذلك.
- ٦- الحمد لله الأرباح تزيد سنوياً، ولكنها تُصرف في المعهد وفروعه، فتطورنا في المعهد من ناحية البيئة التعليمية والكوادر والمناهج أيضاً، فلدي فصول مجهزة بحواسيب آلية للمتعليمين والمتعلمات.

فالبينة التعليمية لا بد أن تُحكم بشروط، منها:

- ١- أن يكون موقع المعهد في مكان هادئ بعيد عن التلوث السمعي والبصري.
- ٢- أن يكون قريباً من الخدمات التي يحتاجها المتعلمون والمتعلمات، وأعضاء هيئة التدريس.
- ٣- أن يكون قريباً من وسائل المواصلات.
- ٤- أن يكون مبنى المعهد مخصصاً للمعهد وليس لأعمال غيره.
- ٥- وجود أماكن مخصصة لاجتماع المتعلمين أثناء وقت الراحة ما بين الحصص الدراسية.
- ٦- أن تكون الفصول مهيأة من حيث السعة، ومجهزة بما يحتاجه المتعلمون.

وفي حقيقة الأمر فإن الباحثة لم تشاهد هذه المعاهد؛ بسبب مزمنة البحث للجائحة، فاكثفت بحديثها مع العينات الثلاث، خاصة المتعلمين والمتعلمات، الذين أعربوا عن رضاهم على أغلب المعاهد، وسوء بعضها الآخر، سواء الموقع الذي لم تعبّد طرقه، أو بُعد الخدمات

أو الوصول إليها، أو عدم توفر أماكن للدراسة، أو عدم وجود أماكن للترفيه عن أنفسهم وقت الفراغ.

أما الفقرة (٢): "وجود كوادرات تعليمية مؤهلة جيداً للنهوض بالمشروع"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ومتوسط حسابي (٤,٨٠)، فقد بينت العينة سابقاً أن مؤهلات الكوادرات التعليمية لا تقل عن درجة الماجستير أو الدكتوراه، في تخصص تعليم العربية لغة ثانية، بالإضافة إلى الخبرة التدريسية، وأن يخضع من لا يمتلك خبرة لدورات تدريبية، حتى يحصل المعهد على مخرجات تعليمية جيدة للمتعلمين والمتعلمات، وترى الباحثة أن مسألة الخبرة لا قد لا تدل على الكفاءة في التدريس، فقد يكون من ليس لديه خبرة أفضل في التدريس ممن أمضى (١٠) سنوات في التدريس، فالفكرة تكمن في قدرة المعلم نفسها، وفي طريقة اختيار طرائق تدريسية مناسبة لكل درس.

أما الفقرة (٥) وهي: "حصول المتخرجين في المعهد أو المتدربين على شهادة معترف بها"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ومتوسط حسابي (٤,٨٠)، فمن حق كل متعلم الحصول على شهادة تعينه في المستقبل، سواء إكمال دراسته الجامعية، أو الحصول على وظيفة، ومن هنا فإن المتعلمين حريصون على انتقاء المعهد الذي يقدم شهادة معترف بها، وقد بين أفراد العينة ذلك بقولهم:

- ١- من المؤكد أن يحصل المتعلم على شهادة تفيده في بلده.
- ٢- يُعطى المتعلم شهادة معتمدة من عندنا، ولا أعلم إن كان بلده سيقبلها أم لا.
- ٣- طبيعي أن تُعطى المتعلمة شهادة معترفاً بها، حتى إذا تستطيع إكمال دراستها الجامعية.
- ٤- من الطبيعي أن يُعطى كل متعلم شهادة معترفاً بها من الوزارة.
- ٥- نعم، ومن حق المتعلم أن يُعطى شهادة معترفاً بها، لكن يبقى الأمر على دولة الطالب هل تقبلها أم لا؟
- ٦- يحصل المتعلمون على شهادات معترف بها، حتى لو لم يكمل جميع المستويات الموجودة بالمعهد، فلو درس مستوى واحد فقط يُعطى شهادة إكمال المستوى.

إن حصول المتخرجين على شهادة معترف بها من المعهد أمر ضروري للغاية، فمن حق كل متعلم أن يحصل على شهادة تفيد دراسته اللغة العربية وإتقانه لها، فأبي متعلم يدرس لغة ثانية من حقه طلب شهادة تفيد في مستقبله، فهو يدفع ويدرس لأجل شهادة تعينه في حياته المستقبلية، سواء في الوظيفة أو إكمال الدراسة أو الاستثمار ونحو ذلك.

ولكن يبقى موضوع قبول تلك الشهادة في دولة المتعلم أمراً خارجاً عن إرادة المعهد، فتباين البلاد في قبول الشهادة أمر يُربك المتعلم، إن كانت دولته ستعترف بها أو لا، لذا يسعى لاختيار المعهد بعناية، ولكن قد تقف ظروفه المادية عائقاً في اختيار المعهد المناسب.

أما الفقرات التي حلتّ المراتب الوسطى، فهي: الفقرة رقم (٤) أولاً: "التسويق الجيد للمشروع"، تليها الفقرة رقم (١٣): "توفير قنوات التواصل مع المعهد وتيسير الحصول على المعلومات حول المعهد وبرامجه"، ثم الفقرة رقم (٣): "تجهيز المعهد بتقنيات تعليم حديثة متكاملة".

فقد جاءت الفقرة رقم (٤) وهي: "التسويق الجيد للمشروع"، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ومتوسط حسابي (٤,٨٠)، فبعد إنشاء المعهد والمبالغ التي صُرفت عليه، يلزم المستثمر أن يَسوّق لمشروعه، وقد كشفت المقابلة عن طريقة أفراد العينة في الإعلان والتسويق، فكانت إفاداتهم متقاربة إلى حد كبير، وجاء بعضها كالآتي:

١ - سوّقنا لمشروعنا عن طريق النشر في الصحف والدعايات والمطبقات (بروشور)، وأحياناً نشرها في الأسواق والمؤتمرات وفي المدارس، كنا مقصرين في أمر الدعاية كثيراً، لكن إلى حد ما بدأ الانتشار أكثر وأكثر.

٢ - لم تكن هناك هواتف ذكية لنشر الإعلانات، بل كنا نعمل دعاية في الصحف والجرائد، كذلك الجامعات، وبين زملائنا الأساتذة الذين نلتقيهم في المؤتمرات وغيرهم، فكان الأمر يحتاج إلى صبر.

٣ - للأسف لدينا ضعف في التسويق، فلو أسندنا المهمة لأشخاص مختصين، كالأساتذة في كلية الإدارة والأعمال في قسم التسويق؛ لشاركوا في الإعلان والتسويق للمعهد لكان أفضل؛

لأن لديهم أساليب للتسويق والتشويق، كما أن الألوان في الإعلانات لها تأثير في عملية التسويق.

معظم المعاهد حين نشأتها لم تظهر مواقع التواصل الاجتماعي، حتى توظف صفحة الفيس بوك _مثلاً_ للإعلان فيها، فالتسويق أمر مهم في عملية الاستثمار، ويحتاج إلى ذكاء، فالأسواق _كما ذكر أحد المستثمرين_ قد لا يكون فيها الاهتمام الكافي بتعلم اللغة العربية، أو لا يكون عدد الأجانب غير الناطقين فيه كثيراً.

لذا ترى الباحثة أنه من الممكن التركيز على أماكن تواجد الذين يرغبون في تعلم اللغة العربية، مثل: السفارات، والمطارات، والشركات، والمؤسسات، فمثل هذه الأماكن يرتادها الناطق غير العربي. أما طريقة التسويق فيما أن تكون بتوزيع الأوراق في تلك الأماكن باللغتين العربية والإنجليزية؛ بحكم انتشار المتحدثين باللغة الإنجليزية، أو بتخصيص موظف من المعهد يذهب لأصحاب الشركات والمؤسسات، ويسوق للمعهد عن طريق الحوار والنقاش، وينبغي أن يكون هذا الموظف صاحب خبرة في المجال؛ لأن التسويق فن وعلم، بالإضافة إلى توظيف مواقع التواصل الاجتماعي للإعلان والتسويق.

أما الفقرة رقم (١٣) وهي: "توفير قنوات التواصل مع المعهد وتيسير الحصول على المعلومات حول المعهد وبرامجه"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ومتوسط حسابي (٤,٧٠)، فالتسويق عامل مهم للمشروع، وبلا شك سيكون هناك تواصل المتعلم مع المعهد، فعند استطراد النقاش مع العينة حول طريقة التسويق، تبين أن المتعلم يتواصل مع المعهد، فكانت معظم إفاداتهم بوجود صفحة على الفيس بوك، وقد أضاف أحد المستثمرين بقوله: "قنوات التواصل لدينا متعددة، فلدينا صفحة على الفيس بوك وتويتر وغيرها، فما يخص المعهد نضعه فيها، كما أن هناك تواصلاً بين المتعلمين والمعلمين شبه يومي عبر وسائل التواصل"، وقالت إحدى المستثمرات: "لدينا تواصل مع المتعلمين عن طريق البريد الإلكتروني، وهواتفهم الذكية، ونحرص على تزويدهم بكل ما هو جديد في المعهد. أما صفحاتنا فلدينا بريد إلكتروني وأرقام تواصل متاحة".

وسائل التواصل في المعهد أمر ضروري؛ لأن كل متعلم لم يسبق له الالتحاق بالمعهد يريد معرفة المزيد من المعلومات، كما يحتاج المتعلم للتواصل والاطلاع على كل جديد عن معهده.

أما الفقرة رقم (٣) وهي: "تجهيز المعهد بتقنيات تعليم حديثة متكاملة"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حساسي (٤,٦٠)، فالمعهد يقوم على تجهيزات معينة، منها تقنيات التعليم الجيد، فقد طرحت الباحثة على العينة السؤال: هل تم تجهيز المعمل كاملاً أم بشكل تدريجي؟ استطراداً في الحديث عن تكلفة إنشاء المشروع، أجاب بعضهم:

- ١- لا يوجد لديّ معمل، فكما ذكرتُ لكِ بأنه في منزلي.
- ٢- نعم، تم التجهيز بالكامل، حتى إني وضعتُ معملًا مجهزًا بـ (٢٠) كمبيوتر، كذلك يوجد به إنترنت.
- ٣- تجهيزاتنا كانت بالتدريج، فكلما توفر لدينا مبلغ وفرنا ما كان ينقصنا، سواء من أجهزة أو إنترنت وغيره.

كلف إنشاء المعاهد المستثمرين مال كثير، لذلك لجأ بعضهم إلى الاستدانة والاقتراض؛ ليكمل مشروعه، حتى يكون مستعداً لقبول المتعلمين، وحتى يرغب المتعلمون في المعهد، ومنهم من جهز معهده تدريجياً، لكنه حرص على إدراج برامج متنوعة في معهد لجذب المتعلمين. فالفكرة إذن تعتمد على التخطيط والتدبير؛ لأن تأجيل إنشاء المعهد فترة طويلة، كالمستثمرة التي جعلت من منزلها معهداً، قد يؤدي إلى فشل المعهد ومن ثم إغلاقه، فكل متعلم يرغب في خدمات يوفرها له المعهد ليستفيد منها، ومن أبسط حقوقه توفير تقنيات التعليم الحديثة.

أما الفقرات التي جاءت في المراتب الخمس الأخيرة فهي: الفقرة رقم (١١): "يوفر المعهد فرصاً تدريبية لمنسوبيه من معلمين وإداريين"، تليها الفقرة رقم (٧): "موافقة البرامج التعليمية لحاجة سوق العمل"، ثم الفقرة رقم (٦): "توفير الخدمات التي يحتاج لها المتعلمون والمعلمون (سكن، نقل، مطاعم... إلخ)"، بعدها الفقرة رقم (٨): "تحديد شروط القبول

وضوابطه بصورة واضحة (الفحص الطبي، الصحيفة الجنائية، اختبار تحديد المستوى)"، وأخيرًا
الفقرة رقم (١٢): "توفر رأس المال الكافي للاستثمار في تعليم اللغة العربية".

وجاءت الفقرة رقم (١١): "يوفر المعهد فرصًا تدريبية لمنسوبيه من معلمين وإداريين"
بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، وبمتوسط حساسي (٤,٦٠)، وهي تؤثر على حرص المستثمر
على النهوض بمعهد، بتوفير كادر تعليمي وإداري وتدريبهم إلى جانب توفير معايير الجودة؛
لضمان الاستثمار وجودة المعهد. قال أحد المستثمرين: "يوفر المعهد فرصًا تدريبية على مدار
السنة سواء للمعلمين أو الإداريين، كما يقدم المعهد للمعلمين مساعدات أحيانًا، فالمعلم إذا
سجل في الدورة يرتفع مستواه في المعهد، ومن الممكن أن تصرف له مكافأة". وقال آخر:
"لدينا تدريب مستمر للمعلمين والإداريين، أي تدريب فني تعليمي وإداري، وهو تدريب
إلزامي".

فالمستثمر يحرص على جودة المخرجات التعليمية وعلى سمعة معهده، ومن الطبيعي أن
يعمل على تطوير العملية التعليمية وفق تطورات العصر الحديث، وكيفية التعامل مع
الحواسيب، وكيفية مواجهة المشكلات وحلها، فجائحة كورونا كانت كفيلة بالكشف عن
مدى استعداد المعاهد، والعمل على عدم انقطاع المتعلمين والمعلمين بشكل أو بآخر، خاصة
إذا تدرب الكادر كاملاً على تعليم اللغة العربية عن بُعد.

أما الفقرة رقم (٧): "موافقة البرامج التعليمية لحاجة سوق العمل"، فقد جاءت بدرجة
موافقة (كبيرة جدًا)، وبمتوسط حساسي (٤,٥٠)، يسعى المتعلمون للحصول على تعليم
يتوافق مع حاجة سوق العمل؛ لضمان الحصول على فرص وظيفية، فعلى المعهد أن يراعي
ذلك، ولتحقيق ذلك يرى أفراد العينة ضرورة فتح معاهد في أماكن متعددة، سواء في البلاد
العربية أو خارجها، فذكروا في إفاداتهم:

١ - أفصلها في الداخل والخارج، فأنا أطمح أن أفتح فروعًا داخل السعودية ثم أذهب
للخارج، في الدول الإسلامية غير العربية وغير الإسلامية، ففي البلاد الإسلامية لديهم جهود
جبارة في تعليم اللغة العربية. أما في جنوب إفريقيا فتتقصم معاهد تعليم العربية، فهم

يتعلمون العربية من أمهات الكتب، ويحفظون القرآن، ولكن يفتقرون إلى مهارات التحدث والاستماع، فهي ضعيفة جدًا، لكن مستواهم في القراءة والكتابة ممتاز، فمثل هذه الدولة تعلم العربية من أجل الدين الإسلامي، لا لسوق العمل والوظيفة.

٢- أفضلها في البلاد العربية، وبعيدًا عن المعوقات أفضلها في ثلاث دول: مصر والسعودية والمغرب، مصر لأن الحياة فيها رخيصة وتوفر الخبرة في هذا المجال بشكل كبير جدًا، وسهولة دخول البلد خاصة من ناحية التأشيرة. أما السعودية فيرغب المسلمون غير الناطقين بالعربية في الذهاب إليها، لوجود الحرمين الشريفين، وهو عامل أساس لهم لكونهم مسلمين، كما أن الجامعات سمعتها طيبة في تعليم اللغة العربية، كما تتوفر أيضًا المنح الدراسية المجانية. أما المغرب فهي بعيدة عن التوترات السياسية وفيها استقرار أمني، كما أنها قريبة من أوروبا فيسهل دخول الأوروبيين، كما أن الحياة فيها رخيصة، والجو العام فيها جيد وهادئ، هذه الدول تلي حاجات المتعلمين لسوق العمل، من إتقان العربية والعمل على ممارستها.

إن ممارسة اللغة المهدف داخل بلدها الأصلي أمر في غاية الأهمية، فهي تساعد المتعلم على ممارسة اللغة أغلب الوقت، خاصة إذا كانت اللغة هي اللغة العربية، التي يمارسها في صلواته وفروضه الدينية قبل كل شيء، كما أنها عامل مساعد له في بلده للعمل مترجمًا أو صاحب مشروع يتطلب إتقان اللغة العربية، أو معلم للغة العربية في بلده، وترى الباحثة أن اللغة العربية مطلوبة في سوق العمل العالمي، خاصة في مجال الترجمة.

ومما يجدر ذكره أن المتعلمين حين سؤلهم عما إذا كانت العربية مطلوبة في بلادهم، أجابوا بأنها مقتصرة على الأمور الدينية أو الدراسات الإسلامية، وقد يعود ذلك لضعف الوعي بأهمية اللغة العربية في معظم المجالات، سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو الثقافية، أو غيرها.

ومن الملاحظ أنهم في دول شرق آسيا مثلاً يتعلمون العربية، حتى بشكل بسيط؛ لأجل سوق العمل، ففي بلادهم يتعلمون بعض العربية؛ لأجل العمل في إحدى البلاد العربية عاملة منزلية، أو سائماً لإحدى الأسر، أو الشركات، أو أي مهنة أخرى.

أما الفقرة رقم (٦): "توفير الخدمات التي يحتاج لها المتعلمون والمعلمون (سكن، نقل، مطاعم... إلخ)"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حساسي (٤,٤٠)، وربما تشير هذه النتيجة إلى النظرة الاستثمارية لمثل هذه الخدمات، وحتى تتبين الباحثة ذلك، سألتهم في المقابلة: كم تكلفة إنشاء المشروع؟ لكنهم تحفظوا في ذكر الأرقام؛ حفاظًا على أسرار المعهد، لكن بعد كسب ثقة العينة، سألتهم الباحثة عما إذا كان قيمة التكلفة شاملة للخدمات المقدمة للمعلمين والمتعلمين، فكانت إجاباتهم كالآتي:

١- بلغت التكلفة (٥,٠٠٠) دولار، لكن لا نقدم لهم سكنًا، فهو على حسابهم الخاص.
٢- في البداية كانت التكلفة صفرية؛ لأنني بدأت في منزلي ولم يكلفني الأمر سوى أوراق وأقلام وسبورة وطابعة، وبعد (٤) سنوات انتقلت لأحد المراكز، وأخذت فصولًا للتدريب لمدة سنتين، ثم بنيت ملحًا في منزلي وجهزته ببعض الفصول، وكلفني الأمر أكثر من (٦,٠٠٠) دولار تقريبًا، وكنت أسعى في الوقت نفسه لاستخراج تصريح لبناء معهد مستقل، ولكن كورونا أوقفت كل شيء، لا أوفر سكنًا أو خدمات، ولكني أقدم لهم الضيافة فقط.

٣- أسسنا المعهد بـ (٥,٠٠٠) دولار، هناك خدمات كالكافتيريا، لكن لا نقدم لهم السكن ولا المواصلات.

٤- خلال السنة الأولى عند التأسيس من إيجار ومعدات وغيرها في حدود (٥٦,٠٠٠) ألف دولار تقريبًا. أما الخدمات الأخرى فلا نوفرها.

٥- أول ما بدأنا كلفني ما بين إيجار وتأثيث وتأسيس في حدود (١٠٦,٥٩٠) دولارًا. أما الخدمات فنحن ننسق مع الإسكان ونساعد المتعلم في ذلك، كما ننسق مع وسائل النقل، ومع المطاعم إذا احتاج لذلك، بمعنى نحن ننسق مع الإسكان أو الفنادق ليحصل المتعلم على تخفيض في الرسوم حتى لا يُستغل، كذلك الأمر في النقل والمطاعم، فنحن ننسق لهم لكن لا ندفع عنهم.

تبين النتائج أن تكلفة المعاهد تراوحت ما بين (٥,٠٠٠) دولار إلى (١٠٠) ألف دولار تقريبًا، باستثناء المعهد الذي بدأ من التكلفة الصفرية، وقد يكون السبب في التفاوت إلى

المنطقة الجغرافية، والرسوم المفروضة على كل معهد، والضرائب، أضف إلى ذلك حاجة هذه الخدمات لرأس مال، ومكان مناسب لإنشاء المبنى وغيرها الكثير، التي ربما تفوق طاقة المستثمر المادية.

معنى ذلك أن المعاهد في بدايتها لا بد لها من أساس جيد، وكادر مؤهل تأهيلاً جيداً، بالإضافة إلى التعريف به، صحيح أن الخسائر تحدث في بداية أي مشروع، ولكن الإدارة الجيدة والكادر التعليمي المؤهل، والتنوع في البرامج المقدمة في المعهد، وتطورها على مر السنوات سوف تحقق الربح للمعهد، وقد بينت العينة مكاسب المعاهد المادية بإجاباتهم عن السؤال: هل فاق المردود قيمة التكلفة؟ وضح ذلك بالأرقام بشكل تقريبي؟ وسيتم الإجابة عن هذا السؤال لاحقاً.

وقد جاءت الفقرة رقم (٨): "تحديد شروط القبول وضوابطه بصورة واضحة (الفحص الطبي، الصحيفة الجنائية، اختبار تحديد المستوى)"، بدرجة موافقة (كبيرة جداً)، ومتوسط حسابي (٤,٢٠)، وتشير النتيجة إلى حرص المستثمر على سمعة المعهد، بالتزامه بضوابط محددة لقبول المتعلمين، فعند استطراد النقاش مع أفراد العينة أثناء المقابلة وسؤالهم عن شروط قبول المتعلم في المعهد، أجابوا بالآتي:

- ١ - أن تكون جميع وثائقه مصدقة، وإقامته سارية المفعول.
- ٢ - لا نتقيد في المعهد بشروط سوى إقامة سارية المفعول، فقط المنح المجانية سواء الداخلية من داخل السعودية أو خارجها، هي المحكومة بشروط؛ لذلك تم فتح هذا المعهد لقبول المتعلمات اللاتي لم يقبلن في برنامج المنح لعدم توفر الشروط.
- ٣ - هما شرطان: اختبار تحديد المستوى، وإقامة سارية المفعول.
- ٤ - نعتمد على بعض الشروط: اختبار تحديد المستوى، والمقابلة الشفهية، وعلى أساس ذلك نحدد مستواه، بالإضافة إلى إقامة سارية المفعول.
- ٥ - ليس لدينا شروط بعينها، نحن نقبل الصغار والكبار، لكن لا بد أن تكون لديه إقامة سارية المفعول.

يتبين من الإجابات تباين شروط القبول، فلكل مشروع أو جهة سواء أكانت حكومية أو أهلية شروط في قبول المتقدم، فقد ركزت معظم المعاهد على خضوع المتعلم لاختبار تحديد المستوى؛ لمعرفة مستواه في اللغة، ومن ثمّ وضعه في المستوى المناسب له، ولم يذكر مستثمر اشتراط الصحيفة الجنائية أو الفحص الطبي، بل إقامة سارية المفعول؛ ليتمكن من الدراسة.

إلا أن اشتراط الفحص الطبي والصحيفة الجنائية أمر في غاية الأهمية، وأن بعض الجامعات تشترط ذلك، ومن المفترض أن يُعمل بها في المعاهد أيضًا؛ وذلك بسبب اختلاف البيئات التي يأتي منها المتعلمون، وانشار الأمراض والأوبئة في بعض الدول، فحفاظًا على سلامة المتعلمين، والكادر التعليمي، والمواطنين أيضًا يفترض أن يُشترط الفحص الطبي والصحيفة الجنائية.

أما الفقرة رقم (١٢): "توفر رأس المال الكافي للاستثمار في تعليم اللغة العربية"، فقد جاءت بدرجة موافقة (كبيرة جدًا)، ومتوسط حسابي (٤,٢٠)، فعند إفادة العينة عن تكلفة إنشاء المشروع قال أحدهم: "تكلفتنا المادية كانت كبيرة في حدود (١٠٦,٠٠٠) دولار، لكن خرجنا بمعهد متكامل، فعملنا معملًا كاملاً فيه (٢٠) جهاز معمل صوتي، وكل متعلم له جهاز، وهذا قبل ظهور الأجهزة الذكية. أما الآن فقد أُلغيَت المعامل، لأن كل متعلم يحمل في يده هاتفه الذكي، فمعمله في يده".

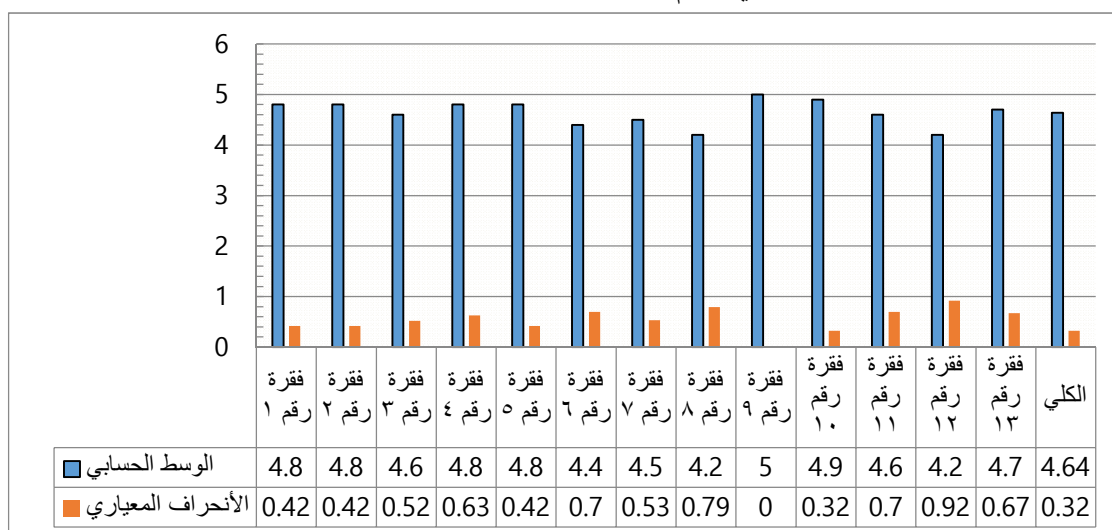
بيّنت المقابلة أن المستثمر أكثر ما ينفقه على معهده يكون في بداية مشروعه، وحين سألته الباحثة إن كان رأس المال كافيًا لإقامة مشروعه، أجاب: "ليس بالدرجة الكافية فبعضه سلفة، وقرض من البنك، ومن هنا ومن هنا حتى توفّر المبلغ، فهذا المبلغ شمل إنشاء المعهد في ذلك الحين، ولو أنشئ الآن لكلف أكثر من ذلك في حدود (١٣٣) ألف دولار". وقالت إحدى المستثمرات عن معهداها: "كلفني بدون أي إضافات (٥٦) ألف دولار، ثم أخذت الأمور تتطور شيئًا فشيئًا".

وثُبين النتيجة حرص بعض أفراد العينة على أن يظهر معهده بشكل متكامل، حتى لو كلفه الاقتراض، في حين أنشأ بعضه معهده بما توفر لديه من مالٍ، ثم طوّر المعهد شيئًا

فشيئاً، فلكل مستثمر طريقته في إنجاز معهده، فقد يكون هدفه أن يكون المعهد كاملاً دون الاستعانة بالمراكز الأخرى، حتى يضمن دخلاً كافياً للمعهد، في حين أن المستثمرة كانت متعاونة مع إحدى الجامعات، لذلك تتقاسم صافي الربح مع الشركاء.

ومن جانب آخر فقد صرّحت إحدى المستثمرات بأن تكلفتها صفرية، فهي تعمل لوحدها كي تكسب المال وتحقق الربح وبالفعل حصل ذلك، إلا أن عبء العمل بدأ يزيد فاستعانت بمعلمات مؤهلات، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تبخس حقهن في الأجور، لذا استأجرت فصولاً من أحد المراكز، مقابل دفع جزء من الربح، مما اضطرها للانتقال إلى بيتها وتجهيز جانب منه، ودفعها لذلك سببان: عدم توفر رأس المال الكافي لإقامة المشروع، وثانياً ضعف العائد بعد دفع أجرة الفصول الدراسية، وإلى ذلك الوقت لم تمتلك رأس المال الكافي لإقامة معهدها. لذلك على المستثمر -قبل أن يبدأ مشروعه- أن يضع خطة مرسومة، فالواضح أن هذه المستثمرة أخذتها الحماسة والاندفاع وأقبلت على الاستثمار، وقد يعود ذلك لبعدها عن التخصص.

الشكل رقم (٣-١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث (متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المستثمرين



نتائج الإجابة عن السؤال الرابع، الذي ينص على: "ما العوائق التي تحد أو تضعف من استثمارية مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانية؟".

حُسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع، وهو: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً. وكيف يراها المستثمرون عائقاً أمامهم، فجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٣-١٦).

جدول رقم (٣-١٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المستثمرين

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	وجود منافس في السوق كمعاهد تعليم اللغات الأجنبية	٢,٧١	١,٢٥٢	متوسطة	٨
٢	وجود جامعات تقدم منح مجانية لتعليم اللغة العربية	٢,٧٠	١,٠٥٩	متوسطة	٧
٣	عدم توفر موقع جغرافي مناسب للمستفيدين	٣,٠٠	١,١٥٥	متوسطة	٦
٤	عدم اشتراط اللغة العربية متطلباً للتوظيف أو الدراسة الجامعية.	٣,٦٠	٠,٨٤٣	كبيرة	١
٥	عدم وجود حوافز للعاملين كالترقية والتدريب	٣,٣٠	١,٤١٨	متوسطة	٢
٦	ضعف رواتب العاملين في المعهد	٣,٢٠	١,٣٩٨	متوسطة	٤
٧	ارتفاع الرسوم الدراسية والمصروفات الأخرى بالنسبة للمتعلمين والمستفيدين عامة.	٣,١٠	١,١٠١	متوسطة	٥
٨	ضعف العائد الربحي لهذا النوع من الاستثمار	٣,٢٠	١,٠٣	متوسطة	٣
الكلي		٣,١٠	٠,٦٤٠	متوسطة	متوسطة

يبين الجدول رقم (٣-١٦) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية الخاصة بدرجة موافقة أفراد العينة، حول الفقرات المتعلقة بالمحور الرابع، وهو: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٢,٧٠) إلى (٣,٦٠) وبدرجة موافقة من (متوسطة) إلى (كبيرة)، وأن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٣,١٠) وبدرجة موافقة (متوسطة)، والشكل رقم (٣-١٤) يوضح ذلك، ومن الجدول أعلاه يتبين الآتي:

جاءت في المراتب الثلاث الأولى وفقاً لدرجة الموافقة، الفقرة رقم (٤) أولاً: "عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف أو الدراسة الجامعية"، تليها الفقرة رقم (٥): "عدم وجود حوافز للعاملين كالترقية والتدريب"، ثم الفقرة رقم (٨): "ضعف العائد الربحي لهذا النوع من الاستثمار".

وجاءت الفقرة رقم (٤) وهي: "عدم اشتراط اللغة العربية متطلباً للتوظيف أو الدراسة الجامعية"، بدرجة موافقة (كبيرة)، ومتوسط حسابي (٣,٦٠)، وربما تشير النتيجة إلى انحصار اللغة العربية في مجالات معينة، كالعلوم الدينية، وتعليم اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها، كما أشارت عينة المتعلمين والمعلمين سابقاً، وعليه أرادت الباحثة أن تكشف عن ذلك أثناء المقابلة مع أفراد العينة، فأفادوا بقولهم:

- ١- المتعلم تعلّم من أجل أن يتوظف ويزيد من دخله.
- ٢- للأسف، ليس لدي خلفية عن هذا الموضوع، لكن أغلب الوظائف لدينا لا بد لها من لغة إنجليزية، فهي لغة العصر، وربما تكون مطلوبة في بلد المتعلم.
- ٣- هذا يعتمد على الجهة التي يتقدم لها، لكنها ليست شرطاً أساسياً في معظم القطاعات كاللغة الإنجليزية، فلا يكون هناك اشتراط قوي.
- ٤- في معظم الوظائف تُطلب الإنجليزية، إلا إذا أراد المتعلم إكمال دراسته الجامعية في أي تخصص يريده فهنا يُطلب منه شهادة إتقانه اللغة العربية.
- ٥- أعتقد أنهم يدرسون العربية لغرض التسويق، سواء لشركاتهم أو لمنتجاتهم، خاصة الصين.

عدم اشتراط العربية تعد إحدى العوائق الكبرى التي تؤثر في مداخل المعاهد، فمثلاً الإنجليزية فُرضت على المتعلمين من الصف الأول الابتدائي، وهذا فتح مجالاً للتعليم الخاص في معاهد اللغة الإنجليزية بشكل كبير جداً، ولو فُرضت اللغة العربية على كل الوظائف، أو على الأقل لا يلتحق بالوظيفة إلا بعد الحصول على نجاح من (٥٥) إلى (٧٥) من (١٠٠) في القراءة والكتابة، فهذا يعني أنه بحاجة لدورة تدريبية أو دورات في اللغة العربية.

إن اشتراط اللغة العربية متطلبًا للدراسة الجامعية معمول به في الجامعات الكورية؛ لذا ترى الباحثة أن فتح مراكز تعليم اللغة العربية فيها أمر جيد؛ لأن احتياج المتعلمين للقبول في الجامعة يلزمه تعلم اللغة العربية. أما اشتراط العربية للتوظيف فبعض المتعلمين الملتحقين في معظم المعاهد موظفون في شركات؛ لأن الشركة تُلزمه إتقان اللغة العربية، فيلجأ لتعلمها بناء على طلبها، ولتحسين مستوى دخله أيضًا.

ولكن لو كان اشتراط اللغة العربية متطلبًا للتوظيف معمولاً به في جميع الشركات؛ لُفتح باب الاستثمار للمعاهد بشكل كبير؛ بمعنى أن يجتاز الموظف نسبة معينة تحددها جهة العمل، بإتقانه مهارات الكتابة والقراءة، كما في إجابة المستثمر رقم (٦)، وذلك بالالتحاق بمعاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

فقد عبّر أحد المستثمرين بأن هؤلاء الموظفين "يكتفون بالمستوى الأول في اللغة العربية، بالتركيز على مهارتي القراءة والكتابة، ولا يكملون بقية المستويات. أما الآخرون فيكملون لتحقيق أغراضهم الخاصة من تعلم العربية"، ولكن تبقى اللغة العربية غير مشترطة إلا في التخصصات المرتبطة باللغة العربية. وقد بين أحد المستثمرين أنهم: "يدرسون العربية لغرض التسويق، سواء لشركاتهم أو لمنتجاتهم، خاصة الصين"، وربما كان قوله من باب التخمين؛ لأن الباحثة أرادت معرفة إن كانت هذه الأغراض للمستثمر فأجاب بالنفي، فليس في عينة المتعلمين من درس اللغة العربية لأجل التسويق، حتى في معهد المستثمر نفسه، بل لأغراض دينية، ولتعليم اللغة العربية في بلد المتعلم، أو لإكمال دراسته الجامعية.

أما الفقرة رقم (٥): "عدم وجود حوافز للعاملين كالترقية والتدريب"، فقد جاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٣,٣٠)، وربما كشفت هذه النتيجة أن عدم وجود حوافز للعاملين لا تمثل عائقًا للمستثمرين، مع أنها ترفع إنتاجية المعلمين وتطور أداءهم.

وعليه سألت الباحثة العينة أثناء المقابلة عن قيمة المردود المادي، هل فاق قيمة التكلفة أم لا؟ لتري إن كان المردود يمكن أن يقدم حوافز للمعلمين أم لا، فأجاب معظم المستثمرين أن المعلمين يتقاضون حسب عدد ساعات التدريس، ولا يمنحون حوافز، وقال آخرون:

١ - نحن بالأساس لدينا تدريب للمعلمين، سواء زاد دخل المعهد أم قلّ، والحمد لله هو في ازدياد سنوي، فهم يقبضون آلاف الدولارات.

٢ - الحمد لله، ربح المعهد في ازدياد، ورواتب المعلمين مجزية ومعقولة، كما أن لدينا تدريباً للمعلمين يرفع مستواهم في المعهد ويزيد رواتبهم.

فالمستثمر يرى أن رواتب المعلمين مجزية، لكنها غير مجزية حسب إفادات بعض المعلمين، وهذا التباين يعود إلى وضع المعلم المادي، وظروفه المعيشية، فمثلاً يكون راتب المعلم في نفس البلاد (١,٠٠٠) دولار، ويجده مجزياً، في حين يجده معلم غير مجزٍ، بسبب ظروف كل معلم.

أما الفقرة رقم (٨): "ضعف العائد الربحي لهذا النوع من الاستثمار"، فقد جاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٣,٢٠)، ومع إفادات العينة سابقاً بربحية هذا النوع من الاستثمار، إلا أن إجاباتهم في الاستبانة جاءت عكس ذلك، مؤكدين ضعف الربح بنسبة (٥٠%). لذا طرحت الباحثة تساؤلاً عن سبب ضعف الربح في هذا النوع من الاستثمار، استطراداً لنقاشها معهم عن: ما الذي دفعك للاستثمار في اللغة العربية؟ فكانت إجاباتهم كالآتي:

١ - سبب ضعف العائد هنا في السعودية لأنه لا يُنظر للغة العربية على أنها ذات أهمية، فنحن هنا نركز على تعليم أبناء البلد اللغة الإنجليزية، ولا ننظر للمقيمين في السعودية بأنهم يحتاجون لتعلم اللغة العربية، كما أنه ليس لدينا اعتزاز بلغتنا العربية بأن نعلمها وندرسها، بالإضافة إلى النظرة الدونية لمن يتعلم اللغة العربية، فسمعتُ إحدى الناطقات تتكلم مع غير الناطقة وتقول لها بنبرة وبعبارات سخرية: "من الذي أجبرك على تعلم العربية؟" فليس لدينا احترام لثقافتنا.

٢- ارتفاع مرتبات المعلمات، فليس هناك توازن في معهدي ما بين المرتب وعدد المتعلمات، ففي بعض الفصول الدراسية يكون عدد الطالبات معقولاً، فمثلاً إذا كان عدد المتعلمات (٨) متعلمات فهو مناسب، ويكون مرتب المعلمة مناسب أيضاً، ولكن بعض الفصول يكون فيه (٤) متعلمات، معنى هذا أي هنا في خسارة، فربحي يكون (١٥) دولاراً فقط.

٣- يعود السبب للاحتياج، فمثلاً حينما أفتح معهداً لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً في إحدى مناطق المملكة كالباحة فستكون النتائج صفر؛ لأنه لا يوجد احتياج للغة العربية لغير الناطقين بها.

كل مشروع استثماري يعيش حالة من المد والجزر من حيث الربح والخسارة، وليس بالضرورة أنه كلما طال عمر المشروع حقق الربحية التامة، فهناك معهد أقامته مستثمرة في منزلها، منذ (٨) سنوات تقريباً وربحه جداً قليل، وربما يكون السبب عائد كما قالت إلى أعداد المتعلمات، أو إلى الاحتياج كما قال أحد المستثمرين، أو النظرة الدونية للغة العربية وعدم الاعتزاز بها.

إلا أن الباحثة ترى أن أي مشروع لا بد أن يواجه عقبات، على المستثمر أن يضعها في حسبانها، ومنها: وجود المنافسين في نفس المجال، وتسويق المشروع، والموقع الجغرافي الذي الأخير جاء في المراتب الثلاث الأخيرة في مجال عوائد الاستثمار، سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

أما الفقرتان اللتان جاءتا في المراتب الوسطى، فهما: الفقرة رقم (٦): "ضعف رواتب العاملين في المعهد"، ثم الفقرة رقم (٧): "ارتفاع الرسوم الدراسية والمصروفات الأخرى بالنسبة للمتعلمين والمستفيدين عامة".

فقد جاءت الفقرة (٦): "ضعف رواتب العاملين في المعهد" بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٣,٢٠)، وهذه النتيجة ربما تشير إلى أن الرواتب مقبولة أو مناسبة، ومرضية للمعلمين.

وعندما سألت الباحثة العينة عن ارتفاع المردود المادي عن قيمة التكلفة، طرحت سؤالاً عن مرتبات المعلمين إن كانت مجزية أم لا؟ وهل لهم ترقية وزيادات على رواتبهم؟ فكانت الإجابات كالآتي:

١- رواتب المعلمين لدي معقولة، وقد طبقت نظام الحوافز في مع المعلمات، فإذا زاد عدد المتعلمات عن (١٠) يصبح لديها حوافز مادية؛ بمعنى يزيد مرتبها (١٣٠) دولاراً على مرتبها الأساسي.

٢- المعلمون لدينا يتسلمون آلاف الدولارات، وهي رواتب مجزية، فلا أعتقد أنهم بحاجة للحوافز، فهم يحصلون على تدريب مستمر.

٣- إذا زاد عدد المتعلمات كان المردود جيداً، وتحصل المعلمات على مرتباتهن، وأحصل على ربح أيضاً، ولكن أضطر لدفع مرتبات المعلمات من حسابي الخاص، إذا قل عدد المتعلمات، فالأمر إذن متعلق بعدد المتعلمات، وفي نفس الوقت لا تقبل المعلمات بأقل من مرتباتهم الأساسية وهي (١,٦٠٠) دولار.

٤- هي ليست جهة حكومية ليكون المرتب شهرياً ويستمر حتى بالإجازات، وهو مرتب يأخذه المعلم بحسب ساعات التدريس، فيتقاضى على كل (٦٠) ساعة ما يقارب (٤٣٠) دولاراً.

تختلف أجور المعلمين من مستثمر لآخر، فمنهم من يعطي المعلم على حسب الساعات التدريسية، ومنهم من يستمر راتبه طول السنة؛ لأن الدراسة لا تتوقف، ومنهم على حسب الشعبة، لكن هناك تباين بين ما تقوله عينة المستثمرين وما تقوله عينة المعلمين، فالمستثمر يرها أجوراً مجزية، فهو يعطي المعلم حتى وإن اضطر دفع المرتب من حسابه الخاص، بينما يرى بعض المعلمين أن مرتباتهم غير مجزية، وكما ذكرت الباحثة سابقاً فالأمر يعتمد على ظروف المعلم المعيشية.

أما الفقرة رقم (٧): "ارتفاع الرسوم الدراسية والمصروفات الأخرى بالنسبة للمتعلمين والمستفيدين عامة"، فقد جاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٣,١٠)، وهذا

يشير إلى أن الرسوم تناسب المتعلمين، فقد تناول النقاش مع العينة أثناء المقابلة الأسئلة: كم تبلغ رسوم المتعلم الواحد في بداية المشروع؟ وكم أصبحت الآن؟ وعلى أي أساس وُضعت الرسوم؟ وهل تجد أن هذه الرسوم بالإضافة إلى المصروفات مرتفعة للمتعلمين؟ فكانت إجاباتهم على السؤال الأول كالآتي:

١- بدأ المشروع عام (٢٠١٣م) وكانت الرسوم (١٠٠) دولار للمتعلم. أما الآن يدفع المتعلم عليه (٢٠٠) دولار عن كل مستوى.

٢- في بداية المشروع عام (٢٠١٢م) لم تكن لدينا خبرة كافية لتحديد الرسوم وتصنيف المستويات، فكانت الرسوم بحسب الساعات الدراسية بـ(٦) دولارات للساعة الواحدة. أما الآن فقد عملنا بنظام المستويات، لكي تسهل علينا عملية التعليم أولاً، وتحديد الرسوم ثانياً، فكانت الرسوم عن المستوى الواحد (٥٠٠) دولار، نظام المستويات أدق وأكثر وتنظيماً، كما أنها جعلت المتعلم يلتزم بالمستوى كاملاً حضوراً ودراسة.

٣- منذ أن بدأنا سنة (٢٠١٢م) ورسوم معهدنا نفسها، تدفع المتعلمة عن كل فصل دراسي (١٢٢٥,٩٠) دولار، ومجمل الفصول الدراسية تقريباً (٤٩٠٠) دولار، وبما أننا في هذا الفصل ابتلينا بجائحة كورونا، انتقلنا للتعليم عن بُعد، أصبحت المتعلمات لا يستفدن من خدمات المعهد، لذا طلبنا من وكالة الشؤون التعليمية تخفيض الرسوم بنسبة (٢٠%)، لتصبح (٩٦٠) دولارًا، وبعد انتهاء الجائحة بمشيئة الله سنعود للرسوم الأولى.

٤- بداياتنا كانت في عام (٢٠٠٠م) فكانت الرسوم عن المستوى الواحد (٥٠) دولارًا. أما الآن فعن المستوى الواحد (٧٥) دولارًا، وبسبب تغير العملة فالجنيه كان في السابق مرتفعاً جداً، ومع تقدم الزمن والأوضاع تراجع كثيراً.

٥- بداية المعهد كان عام (٢٠١٨م)، ورسومه إلى الآن نفسها، ففي كل فصل (١,٦٠٠) دولار، لدينا فصلان دراسيان مدة كل منهما ثلاثة أشهر، وهناك فصلا الربيع والصيف، عن كل فصل (١,٠٠٠) دولار، وكل فصل مدته شهران، أحياناً نعمل خصومات (١٠%) لبعض المناسبات كالיום العالمي للغة العربية ونحوه من المناسبات.

٦- منذ بدايتنا عام (٢٠١٢م) والرسوم عن المستوى الواحد (٢٦٦,٥٠) دولارًا، ثم تدرجنا إلى أن أصبحت الآن رسوم المستوى الواحد (٤٠٠) دولار، وأحياناً نعطي الدروس بـ (٢٦٦,٥٠) دولارًا بحسب ظروف المتعلمين.

تختلف الرسوم من معهد لآخر، إذ تراوحت رسوم المعاهد في بدايتها بين (٦) دولارات و(١,٦٠٠) دولار. أما الآن فهي تتراوح بين (٧٥) دولارًا و(١,٦٠٠) دولار، معنى ذلك حدوث تطور في طريقة تحديد الرسوم، إضافة إلى تغير الأوضاع المعيشية من سنة لأخرى، بالإضافة إلى الوضع السياسي، والمنطقة الجغرافية، والضرائب وغير ذلك، لهذا من الطبيعي أن تزيد في مصروفات المعاهد.

وإجابة عن سؤال الباحثة: على أي أساس وُضعت الرسوم؟ وهل تجد أن هذه الرسوم بالإضافة إلى المصروفات مرتفعة بالنسبة للمتعلمين؟ أجابت عينة الدراسة بالآتي:

١- وُضعت الرسوم على أساس رسوم الجامعات، فطلاب جامعة إفريقيا مثلاً يدفعون ضعف رسوم المعهد، وأنا حددتها بنصف رسوم الجامعات، حتى يتمكن المتعلم من الدراسة. الرسوم في معهدنا ليست مرتفعة جدًا ولا منخفضة، فالكتب تسلم عند دفع الرسوم. أما المصروفات الخارجية فلا شأن لنا بها.

٢- حددنا في البداية رسومًا عشوائية، ثم حُصص لكل مستوى رسوم معينة، وهي رسوم معقولة، لكن المتعلم يدفع مقابل مواصلات وغيره، لأن المعهد لا يقدم هذه الخدمة.

٣- رسوم المعهد جدًا رمزية، ولا تُقارن بالمعاهد الأخرى، فطبيعة الحياة المصرية رخيصة، كما أن المستوى الاقتصادي للمتعلمين ضعيف، فهم يأتون لتعلم العربية لأغراض دينية، وليسوا دبلوماسيين أو رجال أعمال، فالسوق المصري بدأ هكذا. وقد حَكَم السوق المؤسسون في بعض المراكز منذ البداية، فهم الذين حددوا هذه الأجور، فصار السوق مبني على هذا، فلم تُبَنَ على أساس مالي أقوى من هذا، وأخيرًا تدخلت بعض الجهات الداعمة لبعض المراكز؛ التي تقدم بعض الدعم لتخفيض الرسوم مقابل دعمها، وبسبب التنافس تضطر المعاهد الأخرى في تخفيض الرسوم، فليس هناك ارتفاع في الرسوم.

٤- وضعت الرسوم مناسبة، وبحسب تكاليف المعهد، من رواتب المعلمين، وفواتير الكهرباء، والإنترنت، والضرائب، كل ذلك أحسبه. أما المصروفات الخارجية فهي على المتعلم.

٥- وضعت الرسوم على أساس القدرة الشرائية للمتعلمين الأجانب، وتعامل معه بنظام الأقساط، لدينا رسوم تصل إلى (٦٦٠) دولارًا، وهي لمتعلمي الفصول الخاصة، كمدير بنك أو مدير شركة، الذي يريد أن يدرس وحده سواء في فصل خاص أو يذهب المعلم لمكان عمله. كما تساعد المتعلم في السكن والمطاعم بتوفير الخصومات لهم دون أن ندفع. أما المعلمون فتعامل معهم بنظام التعاون، بمعنى أن المعلم ليس متفرغاً للعمل لدينا، بل يعمل معنا عملاً ثانوياً.

تبين النتائج والإفادات أن الرسوم لم توضع عشوائياً، بل وضعت وفق سوق العمل، وظروف المتعلم المادية، بالإضافة إلى تكاليف المعهد، ورواتب العاملين من معلمين وإداريين، وكل ذلك وفق رؤية محكمة وتخطيط سليم من قبل المستثمر، مع الحرص على أن يتخرج المتعلم في المعهد وقد أتقن اللغة العربية، وهو ما يحقق الاستثمار المعنوي والمادي معاً، فأغلب المتعلمين من الدول النامية^١ محدودة الدخل، لذا كانت الرسوم مناسبة لوضعهم المعيشي في بلادهم.

كما أن رسوم المتعلمين تختلف بحسب المنطقة الجغرافية، بالإضافة إلى الوضع السياسي والحالة الاقتصادية لكل دولة، كما تختلف من منطقة جغرافية لأخرى، كما قال أحد المتعلمين في حديث، إن بعضهم يلجؤون للسكن الجماعي؛ لخفض قيمة المصروفات، وفي مناطق أخرى تكون المصروفات على حسابهم الخاص، فقد ذكر المستثمرون أن الرسوم تتراوح ما بين (٧٥) دولارًا إلى (١,٦٠٠) دولار، وهي رسوم معقولة مقارنة برسوم أحد المعاهد تبلغ عن الفصل الواحد (٤,٢٠٠) دولار. أما بقية المصروفات مثل تكاليف الحياة اليومية من نقل، وسكن، ومأكل ومشرب، فهي على المتعلم.

^١ أغلب عينة الدراسة من المتعلمين والمتعلمات من الدول النامية، راجع معنى الدول النامية ص ٣٣ من هذه الدراسة، وراجع دول المتعلمين والمتعلمات جدول رقم (٢-٢) ص ١٣٦ من هذه الدراسة.

أما الفقرات (٣) و(٢) و(١) فقد جاءت في المراتب الثلاث الأخيرة، وهي: الفقرة رقم (٣) أولاً: "عدم توفر موقع جغرافي مناسب للمستفيدين"، تليها الفقرة رقم (٢): "وجود جامعات تقدم منح مجانية لتعليم اللغة العربية"، هناك منافس جديد وهو توعية الجاليات، ثم الفقرة رقم (١): "وجود منافس في السوق كمعاهد تعليم اللغات الأجنبية".

حيث جاءت الفقرة (٣): "عدم توفر موقع جغرافي مناسب للمستفيدين"، بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حساسي (٣)، وهي نتيجة تبين أن المواقع مناسبة ومتوفرة؛ لذا أرادت الباحثة التحقق بسؤال أفراد العينة أثناء المقابلة: ما أكثر البلاد التي تزيد فيها فرصة الاستثمار؟ ولماذا؟ فجاءت الإجابات على النحو الآتي:

١ - أكثر البلاد استثماراً هي السودان؛ فطبيعة الحياة هنا رخيصة، واللهجة سهلة بالنسبة لهم.

٢ - بالطبع في السعودية، خاصة وقت الحج والعمرة، فهم كلهم مسلمون ومتعطشون لتعلم شيء عن الدين الإسلامي، فهم حينما ينتهون من مناسكهم يتبقى معهم وقت بعد العشاء، فمن المفترض أن يتعلموا العربية، ولو شيئاً بسيطاً، وقد عرضتُ أنا شخصياً هذا الموضوع على بعض المنشآت التابعة لمكة المكرمة، بأن يكون هناك مركز في مكة والمدينة للحجاج والمعتمرين، يذهبون إليه بعد صلاة العشاء ليتعلموا شيئاً من العربية في الدين والإسلام، ويكون ذلك بتعاقد مع شركات الحج والعمرة بحيث يكون من ضمن الخدمات التي تقدمها شركات الحج والعمرة تعلم اللغة العربية، وتكون الرسوم من الشركة وليس من الفرد، فبدلاً من أن تكون رسوم العمرة مثلاً (١٥٠) دولاراً تكون (١٧٠) دولاراً شاملة تكاليف التعليم ولو بجزء بسيط، لكن لم يلتفتوا لهذا الأمر، فنحن بحاجة لدعم من الحكومة.

٣ - ليس لدي الخبرة الكافية، ولكن على حسب ما سمعت يكون الاستثمار في الأردن والسودان، فالأردن لا يذهب لها إلا الشخص الجاد، فالرسوم تصل إلى (٦٠٠٠) دولار تقريباً أو أكثر، كما أن كل شيء برسوم. أما السودان ففيها جامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم، وأكثر الذين يدرسون هم الأفارقة، والدراسة بالطبع ليست مجانية.

٤ - دولتان يناسبان للاستثمار الآن، هما: السعودية، والمغرب، فكما ذكرتُ لك سابقاً أن السعودية هي بلاد الحرمين، والجامعات لها سمعة طيبة، كذلك تتوفر المنح للدراسة، كما أن فيها عاملاً جديداً وهو فتح التأشيرات السياحية، وهذا سيجعل الاستثمار في هذا المجال جيداً، فالطلاب سيدخلون بفيزا (٣) أشهر من المطار، وأنا سأبني المشروع على هذا القرار الجديد، لكن جاءت كورونا وأغلقت كل المنافذ. أما المغرب فهي بعيدة عن التوترات السياسية وقريبة من أوروبا.

٥ - حالياً أكثر البلاد استثماراً دول شرق آسيا، فهم مهتمون بتعلم العربية لأغراض دينية، كما أن كوريا بدأت تلتفت للعربية، كذلك الصين واليابان؛ فبسبب الظروف الاقتصادية صاروا يدرسون العربية لغرض التسويق، سواء لشركاتهم أو لمنتجاتهم، فالعالم صار أصغر مع الانترنت.

٦ - داخل بلدي وخارجها، من الطبيعي أن أستثمر في بلدي في الرياض مكة والمدينة وجدة فقط، ومن الممكن المنطقة الشرقية. أما خارج البلاد فأرشد دول شرق آسيا، خاصة ماليزيا؛ لأن لديهم إقبالاً على اللغة العربية، كذلك في أمريكا وبريطانيا؛ لأن هناك حاجة، فأنا أتوجه للاستثمار لسد الحاجة اللغوية.

ذهب بعض أفراد العينة للاستثمار في تعليم العربية داخل البلدان العربية؛ وذلك حتى يمارسها غير الناطق في بلدها الأصلي، إضافة إلى أن لكل دولة مميزات، لكن في المقابل أراد آخرون الاستثمار خارج بلده؛ بحكم أن بعض المتعلمين يريد تعلّم العربية، ولكن ليست لديه الإمكانيات المادية الكافية للسفر والتعلم، كذلك حاجة الدول لمعرفة لغة دينهم الإسلامي، ومع صعوبة ممارسة اللغة في هذه الدول، لأن المجتمع ينطق لغته الأم. أما العربية فيمارسها مع المتعلمين أمثاله ومع المعلمين.

فكل مستثمر فضّل الاستثمار من وجهة نظره ذاكرةً مبرراته، وأجمع الكل على اختيار مواقع جغرافية بعينها، فلما توسع النقاش أثناء المقابلة، وضح أفراد العينة أثر الموقع الجغرافي في نجاح الاستثمار في تعليم اللغة العربية، فجاءت إفاداتهم كالآتي:

١ - العربية موجودة في كل مكان، سواء في البلاد العربية أو الإسلامية غير العربية، والعربية هي خير وبركة.

٢ - المنطقة الجغرافية هي العامل الأساس والرئيس، ولها تأثير على الاستثمار، فالناطقين بعربية لديهم عوامل تؤثر في اختيار البلد الذي سيدرس فيه، كلغة الحياة اليومية، وطبيعة البلد، وسهولة الإقامة فيها، وإجراءات الإقامة، والاستقرار السياسي، كل هذه عوامل تهم المتعلم.

٣ - في السابق كانت أكثر الدول التي يذهب لها المتعلمون هي بالترتيب: مصر، تليها سوريا، ثم اليمن، خرجت سوريا واليمن من التصنيف بسبب المشكلات السياسية، وبقيت الآن مصر وهي ترقص على الحبل بسبب الوضع السياسي، وهناك دولة لها باع في تعليم اللغة العربية، وهي السعودية، لكن الدخول لها صعب بسبب التأشيرات، وكنت أرغب في فتح معهد آخر لمعهدي الرئيس في مصر، ووجدت تعقيدات في الاستثمار، فلا يسمح بالاستثمار إلا بعد إيداع مبالغ جداً كبيرة في البنوك، وهذا النوع من المشروعات لا يحتاج لأموال كثيرة، بل يحتاج للجزء المهني والخبرة، ويحتاج لرأس مال ليس كبيراً، مع العلم أنه بالإمكان إعطاء فرص كبيرة جداً لخريجي اللغة العربية السعوديين، للحد من مشكلة البطالة إذا قُتِح فرع على أنه نوع من الشراكة وتخفيف بعض القيود.

٤ - سأحدث عن بلدي السعودية، فعلى الرغم من رغبة المتعلمين والمتعلمات للدراسة في السعودية إلا أن هناك معوقات، منها ارتفاع رسوم التأشيرات، وليس لدينا سلطة على تغيير ذلك القرار؛ لأن هذا من وزارة الخارجية، كثير من الأجانب يريدون أن يأتوا بتأشيرة طالب، وهي للأسف غير مفعلة وهذا أكبر عائق؛ لذلك نحن نشترط أن يكون للطالبة إقامة سارية المفعول، ولكون تأشيرة الطالب غير مفعلة يلجأ البعض للأسف الشديد لاستخدام بعض الحيل ليأتي للدراسة، كأن يأتي بتأشيرة عمل بالاتفاق مع أحدهم للعمل لديه، وهو لا يعمل، فقط يريد الدراسة.

٥ - نعم، له أثر كبير جداً، وله أثر في العائد المادي، وله أثر في نجاح المشروع أو فشله.

كما للموقع داخل المدينة تأثير في نجاح المشروع الاستثماري، كذلك المنطقة الدولة، سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، فمن الناحية السياسية بُعدها عن التوترات السياسية من حروب ومنازعات وغيرها، فالاستقرار السياسي يرتبط بالاقتصادي، وبهذا تنتعش الدولة وينتعث سوقها الاقتصادي. أما الناحية الاجتماعية فتتمثل في المحيط الاجتماعي الذي يتعلم فيه غير الناطق ممثلاً في المجتمع العربي المسلم، وما يعينه في ممارسة العبادات الدينية، والسير على العقيدة الصحيحة.

أما الفقرة رقم (٢): "وجود جامعات تقدم منح مجانية لتعليم اللغة العربية"، فجاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٢,٧)، إن حصول هذه الفقرة على هذه الدرجة يشير إلى قلة المعاهد التي تقدّم منحًا مجانية، وأن معظم المعاهد استثمارية هدفها الربح المادي؛ لأن المعاهد التي تتّبع للجامعات الحكومية قليلة نوعاً ما، مقارنة بعدد الجامعات في كل من: المملكة، والسودان، ومصر، والأردن، وعند مقارنته بعدد المعاهد الاستثمارية.

لذا سألت الباحثة العينة عن تأثير المعاهد الاستثمارية بالجامعات التي تقدم منحًا للدراسة في معاهدها، وهل هي أحد أسباب ضعف العائد المادي؟ فأجابوا بالآتي:

١ - جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن تتيح كل سنة منحًا خارجية في شهر يناير، ويتم ترشيح المتعلّقات من قبل الوزارة، ثم ترسل إدارة المنح أسماء الطالبات المقبولات، ثم تأتي الطالبات ويعملن الإجراءات المطلوبة من فحص طبي وغيره، هذا من ناحية المنح الخارجية. أما المنح الداخلية المخصصة للطالبة الأجنبية المقيمة مع أسرته في المملكة إقامة نظامية، فتُقدم على نظام المنح لطالبات المرحلة الثانوية، وللمتقدمات سواء من الداخل أو الخارج شروط، فالخارجي أن يكون تقديرها ممتازاً، ولائقة صحياً، وألا يتجاوز عمرها (٢٥) عاماً. أما الداخلي فتخرجها في المرحلة الثانوية، واجتياز اختبار القدرات أو القياس. أما الدراسة برسوم فلا تتطلب شرطاً للقبول سوى أن تكون إقامتها سارية المفعول.

٢ - معظم المعلمين في المعاهد الموجودة بالجامعات الحكومية غير مختصين في تعليم العربية لغة ثانية، فمنهم من يعود لبلده بدون فائدة، ومنهم من يجدها فرصة بالتسجيل في معهدنا.

٣- في نظري قد لا تؤثر المنح المجانية على المعاهد؛ لأن المنح لها شروط معينة في قبول المتعلمين.

صحيح أن المتعلمين يرغبون في تعلّم العربية عن طريق المنح المجانية، خاصة في المملكة العربية السعودية، فالجامعات السعودية تقدم منحًا دراسية مجانية، ولكن بشروط معينة أعلنتها وزارة التعليم على صفحتها الرسمية، إلا أن فكرة الربحية في المعاهد السعودية تجد رواجًا في المستقبل وفق رؤية المملكة (٢٠٣٠م)، بإضافة التأشيرة التعليمية، كذلك السياحة في المملكة التي يمكنها إتاحة دورات في اللغة العربية في حدود شهر أو شهرين، وبهذا تزدهر المعاهد في المملكة.

أما الفقرة رقم (١): "وجود منافس في السوق كمعاهد تعليم اللغات الأجنبية"، فجاءت بدرجة موافقة (متوسطة)، ومتوسط حسابي (٢,٧٠)، وهذه النتيجة تشير إلى أنه لا توجد منافسة كبيرة في السوق، وأن السوق مفتوح، وقابل لاستيعاب معاهد أخرى.

وعندما سألت الباحثة العينة عن المردود المادي وهل جاوز قيمة التكلفة، أردفت سؤالها هذا بسؤال آخر، هو: هل ترى أن معاهد تعليم اللغات الأجنبية منافسة لمعاهد تعليم اللغة العربية؟ فكانت الإجابات بالإيجاب، وأردف بعضهم قائلاً:

١- نعم هي منافسة لنا، وللأسف هناك معاهد لتعليم اللغة الإنجليزية تفتح فصولاً لتعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وهذه ثغرة للأسف من الوزارة، فهي لم تنصف الناس، فالمتعلمون يدرسون عندهم ولا يكملون، ثم يأتون إلينا لنصح ما تعلموه.

٢- لو كانت هناك اشتراطات للقبول في الوظيفة كاشتراط اللغة الإنجليزية لحققنا أرباحًا مذهلة، لكن هذا هو الواقع للأسف الشديد.

٣- أنا أرى أن هناك منافس أقوى من معاهد اللغة الإنجليزية، وهي مكاتب توعية الجاليات، التي تقدم اللغة العربية بطريقة عشوائية، مما حد من الإقبال على المعاهد، فأنا صاحب معهد، ولدي كادر تعليمي متخصص ومؤهل... إلخ، ويقبل مكتب الجاليات مئات الراغبين في تعلم

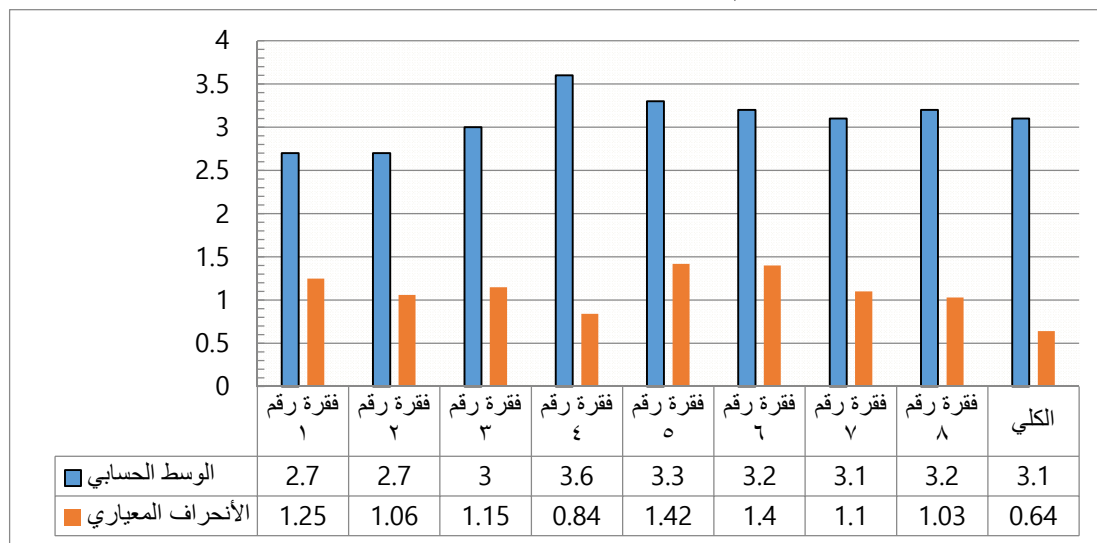
اللغة العربية، ويعطونهم دروسًا بطرق عشوائية. أما الآن فقد مُنعت مكاتب توعية الجاليات من إقامة الدورات، وبالتالي سيكون هناك تحاوب أكبر لمعهدنا والله أعلم.

ما يثير الجدل أن المنافس الجديد في ميدان معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، هي مكاتب توعية الجاليات، فالمنافسة تكون في نفس المجال، وقد عبّر المستثمر الثالث عمّا حصل من تلك الجاليات قائلًا: "أرادوا التعاقد معي لإعطاء دورات في مكتب توعية الجاليات، وتم الاتفاق بعقد لمدة شهرين، بمعدل (٦٤) ساعة تدريبية، بمبلغ ما يقارب (٩,٥٩٠) دولارًا، ثم تراجعوا عن الاتفاق، لقد حصل تلاعب، حين عينوا أستاذًا من إحدى الدول العربية، غير مستقيم اللسان، يقدم الدورة كل يوم جمعة بمعدل (٨) ساعات خلال شهرين، بمبلغ (٨٠٠) دولار، عرفتُ ذلك بطريقي الخاصة".

وهذا أمر في غاية الخطورة، أن تُعلّم اللغة العربية بطريقة عشوائية، لأن حرص الناطق بالعربية، سواء المستثمر أو غيره، الغيور على لغته يجعله لا يقبل بمثل هذا التلاعب والتدريس بطرائق عشوائية، وإلا فما فائدة التخصص في تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟ هذا أمر لا يمكن الاستهانة به.

كما ترى الباحثة أن هناك منافس يتمثل في منصات تعليم اللغات عن بُعد؛ لأنها لا تحتاج رأس مال، ولا تكلفة إنشاء مبنى للتعليم، أو استخراج رخصة بناء وغيرها، بل تحتاج لتسجيل معلومات المعلم المطلوبة في المنصة، بمقابل مادي عن كل درس، بعد دفع رسوم ساعات معينة يحددها المعلم، وهذا النوع من الاستثمار الفردي قد يؤثر على عائد الاستثمار في المعاهد؛ وذلك إذا قِيلَ المتعلم فكرة التعلم عن بُعد؛ لخفض تكاليف السفر والتأشيرة والمعيشة وغير ذلك.

الشكل رقم (٣-١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات اُخـور الرابع (عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المستثمرين.



ومن هنا يتبين في الجدول رقم (٣-١٧) أن المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية الخاصة بدرجة موافقة أفراد عينة المستثمرين، حول (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) على النحو الآتي:

جدول رقم (٣-١٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحاور الكلية (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) لعينة المستثمرين

م	المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
١	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية	٣,٧٣	٠,٥٦٢	كبيرة	٣
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	٤,٠٩	٠,٣٩٦	كبيرة	٢
٣	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٤,٦٤	٠,٣٢٢	كبيرة جداً	١
٤	المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٣,١٠	٠,٦٤٠	متوسطة	٤
المقياس العام		٤,٠٣	٠,٤٨	كبيرة	—

يبين الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للمحاور الأربعة تراوحت من (٣,١٠) إلى (٤,٦٤) وبدرجة موافقة من (متوسطة) إلى (كبيرة جداً)، وأن المتوسط الكلي للمقياس العام وفقاً لاستجابات المستثمرين بلغ (٤,٠٣) وبدرجة موافقة (كبيرة)، والشكل رقم (٣-١٥) يوضح ذلك.

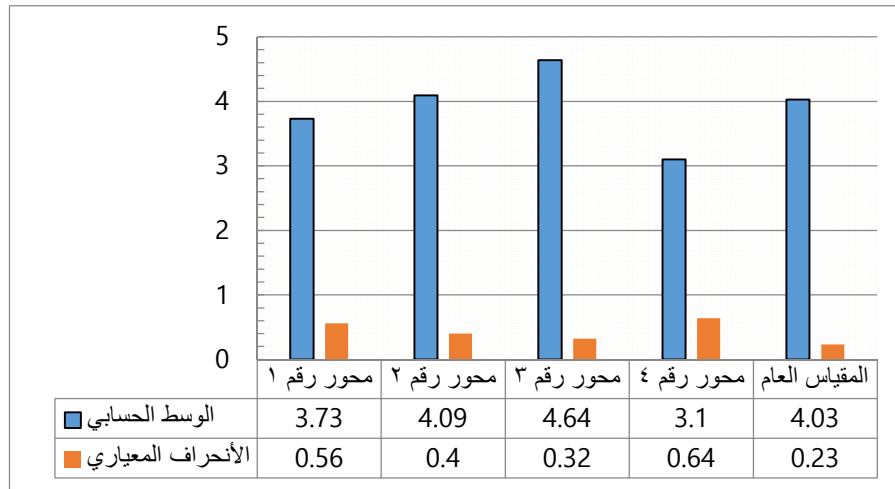
فالملاحظ هنا أن المحور الثالث جاء في المرتبة الأولى، وهذا يعني أن هناك الكثير من المتطلبات التي تحتاج إليها المعاهد، التي تعمل على تحسين الجودة ومن ثم رفع العائد المادي، لذا تعد الأولوية الأولى للمستثمر، وتأخذ الدرجة الأولى من الأهمية.

ثم جاء المحور الثاني في المرتبة الثانية، التي بينت أن أكثر الميادين الاستثمارية في تعليم اللغة العربية خارج إطار المعاهد والمراكز، كما أشارت إلى ضرورة أن يحدد المستثمر ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، وفق خطة محكمة قائمة على دراسة جدوى متكاملة.

أما في المرتبة الثالثة فقد جاء المحور الأول، وترى الباحثة أن الربح بمقياس المعاهد المدروسة يعد متوسطاً إلى كبير؛ لأن الهدف الأساس من هذه المعاهد هو الاستثمار المعنوي في المقام الأول ثم المادي، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة متطلبات العائد المادي، وأن الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لا يقتصر على الربح المادي فقط، كما أن تعلم اللغة العربية لم يكن شرطاً للعمل في البلاد العربية، ولم يفرض على الأجانب، وإلا لأقبل الأجانب على المعاهد بكثرة، خاصة الموظفين في القطاعات الخاصة.

وأخيراً جاء المجال الرابع في المرتبة الرابعة، ممثلاً في عوائق الاستثمار، والتي يرى المستثمرون أنها تقف عائقاً أمامهم في نجاح الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً.

الشكل رقم (٣-١٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاور الأداة الكلي (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية) لعينة المستثمرين



٣-٣ مناقشة نتائج المتعلمين والمتعلمات، والمعلمين والخبراء، والمستثمرين:

جاءت استجابات العينات الثلاث متفاوتة، إذ اتفقت العينات في بعض الجوانب واختلفت في بعضها، ويبين الجدول رقم (٣-١٨) استجابات العينات الثلاث للمخاور الأربعة مرتبة وفق درجات استجاباتها:

جدول رقم (٣-١٨) مقارنة بين عينات الدراسة (المتعلمون، المعلمون والخبراء، والمستثمرون) تبعاً لدرجة استجابتهم على مخاور أدوات الدراسة.

م	المحور	الوسط الحسابي					
		المتعلمون	المعلمون والخبراء	المستثمرون	الترتيب وفق الاستجابات		
					١	٢	٣
١	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية	٤,١٥	٤,١٧	٣,٧٣	المعلمون والخبراء	المتعلمون	المستثمرون
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً	٣,٤٤	٤,٢٧	٤,٠٩	المعلمون والخبراء	المستثمرون	المتعلمون
٣	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٤,٤١	٤,٥٩	٤,٦٤	المستثمرون	المعلمون والخبراء	المتعلمون

م	المحور	الوسط الحسابي					
		المتعلمون	المعلمون والخبراء	المستثمرون	الترتيب وفق الاستجابات		
					١	٢	٣
٤	المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً	٣,١٣	٣,٥٧	٣,١٠	المعلمون والخبراء	المتعلمون	المستثمرون
	المقياس العام	٣,٦٩	٤,٠٩	٤,٠٣	المعلمون والخبراء	المستثمرون	المتعلمون

وقد ركزت الباحثة هنا على الفقرات التي حلت المراتب الأولى لكل محور؛ بوصفها أكثر الفقرات استجابة، وحتى يتضح المقياس العام لجميع المحاور الأربعة بهذه المتوسطات الحسابية؛ ناقشت الباحثة ذلك فيما يأتي:

٣-٣-١ المحور الأول/ قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً لتحقيق الربحية:

جاءت درجة موافقة العينات الثلاث على هذا المحور من (كبيرة) إلى (كبيرة جدًا)، فكان المتوسط الحسابي لعينة المعلمين (٤,١٧) ولعينة المتعلمين (٤,١٥) بدرجات متقاربة، بينما جاء المتوسط الحسابي لعينة المستثمرين أقل منهما (٣,٧٣)، وكان يتوقع أن تكون استجابة عينة المستثمرين هي الأعلى، لكن النتيجة جاءت على غير المتوقع، فالمستثمر قد خاض هذه التجربة، وعرف قابلية الاستثمار في اللغة العربية طوال فترة خبرته. أما العيتان: المعلمون، والمتعلمون فلم يخوضوا هذه التجربة بعد، وإنما عايشوها عملاً وتعلماً.

وقد أجمعت العينات الثلاث على قابلية الاستثمار في اللغة العربية لغةً ثانيةً، إلا أن هذا الاستثمار يحكمه العديد من الشروط، تتلخص فيما يأتي:

- ١- الموقع الجغرافي المناسب للبيئة التعليمية.
- ٢- الاستقرار السياسي للدولة المستثمر فيها، فهذا يؤثر كثيراً في الاستثمار في اللغة العربية.
- ٣- فرض الدولة سياسة لغوية محكمة، تفرض تعلم الموظفين الأجانب اللغة العربية.

٤ - عقد شراكة بين المعاهد والمراكز وبين الشركات والمؤسسات، التي تضم موظفين أجنب، لتعليمهم اللغة العربية بوصفها متطلباً للتوظيف.

وتتفق الباحثة مع العينات الثلاث، فمع العولمة وارتباط العالم أجمع، سيكون هناك انفتاح على اللغة العربية، لكن الأمر يحتاج إلى دراسة جيدة، ورأس مال كافٍ لإقامة هذا المشروع.

٣-٣-٢ المحور الثاني/ ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية:

جاءت درجة الموافقة بين العينات الثلاث من (كبيرة) إلى (كبيرة جداً)، فجاءت عينة المعلمين في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢٧, ٤)، تليها عينة المستثمرين بمتوسط حسابي (٠٧, ٤)، وأخيراً عينة المتعلمين بمتوسط حسابي (٣, ٤٤)، كانت ميادين الاستثمار وفق رؤية عينة المعلمين بحكم احتكاكهم مع المتعلمين، وخبراتهم في تعليم العربية لغة ثانية، ومعرفتهم بطبيعة المعاهد التي يعملون فيها بصفة دائمة، أو بنظام المعلم المتعاون. أما المستثمر فقد كرّس جهده في الاستثمار في معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية، دون النظر للميادين الأخرى، سواء أكانت برامج تعليمية أم غير تعليمية. أما المتعلمون فهم حديثو العهد بمثل هذه التجارب، فكانت إجاباتهم في ضوء خبرتهم في هذا المجال.

وبينت الدراسة إجماع العينات الثلاث على وجود ميادين استثمارية في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وأن أكثر المجالات أولوية، والتي أكدت عينا المتعلمين والمستثمرين عليها هي: إقامة المتعلم مع الأسرة العربية، لأن ممارسة اللغة في مجتمعها الأصلي تساعد الناطق غير العربي في تعلّم اللغة العربية، وممارستها بيسر وسهولة حتى يتقن اللغة، وهو ما يحقق استثماراً معنوياً ومادياً للمتعلّم، ومادياً للمستثمر.

كما اتفقت عينات الدراسة على الاستثمار في تأليف الكتب وإعداد المناهج التعليمية، فالمتعلم يرغب في تعلّم العربية عن طريق الكتب الورقية، التي تمثل تيسر علمية التعليم والتعلم لسهولة استخدامها. أما البرمجيات فتشكّل صعوبة عند تعلّم لغة جديدة، لذا يعد تأليف الكتب جانباً استثمارياً مادياً للمستثمر، سواء بإفادة معهده من هذه المؤلفات، أو طرحها في

السوق وبيعها على المتعلمين أو المعاهد الأخرى، وتتفق عينة المعلمين مع المستثمرين بأن إعداد المناهج من المجالات الاستثمارية، فالمعلم هو أقرب للمتعلمين وأعلم بها، وهذا يمكنه من إعداد مناهج صالحة لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم من المواد والمناهج التعليمية.

أما البرمجيات فيراها المستثمرون والمعلمون جانباً استثمارياً جيداً، لكن لا يميل لها المتعلمون، فتعلمه اللغة الجديدة يتطلب تعليمًا حضوريًا وبمواد تعليمية ورقية، لذا يمكن توظيف البرمجيات مواد تعليمية مساعدة؛ لأنه يصعب على المتعلمين تعلّم لغة جديدة عن طريقها.

وقد اتفقت عينة المعلمين والمستثمرين على أن مجال تدريب المعلمين، أكثر الميادين استثماراً في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، فهم يرون أن بعض المعلمين يحتاج إلى تدريب أساس، أو تدريب مستمر لزيادة كفاءة المعلمين، ومن ثمّ تحقيق معايير الجودة في المعهد.

ويرى المستثمرون أن مجال اختبارات اللغة من المجالات الاستثمارية، ولكن يحكم ذلك شرط حتى يدخل ضمن الاستثمار المعنوي والمادي، وهي: أن يقيّم المتعلم غير الناطق بالعربية _سواء المتعلم لأغراض خاصة أو الموظف الأجنبي المتقدم للوظيفة_ في المهارات الأربع، وعليه يقيّم لدراسة اللغة العربية، ويكون ذلك بمقابل مالي، ويكون عن طريق اختبارات الكفاءة في اللغة العربية، التي صارت مهمة في اختيار المتعلمين للدراسة أو للعمل في بعض البلدان العربية.

٣-٣-٣ المحور الثالث/ وسائل ومقومات ومتطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية

لغة ثانية:

كانت درجة الاستجابة للعينات الثلاث (كبيرة جداً)، والمتوسطات الحسابية متقاربة، لكن كانت الأولوية في درجة الاستجابة لدى عينة المستثمرين، بمتوسط حسابي (٤,٦٥)، ثم عينة المعلمين بمتوسط حسابي (٤,٥٩)، وأخيراً عينة المتعلمين بمتوسط حسابي (٤,٤١)، وسيتم الحديث عن أكثر الوسائل والمقومات والمتطلبات التي جاءت في المراكز الأولى.

العينات الثلاث لها متطلباتها في التعلم والتعليم وفي الاستثمار أيضًا، فكل متعلم يبحث عن معهد يتصف بالجودة العالية، وبتكلفة تناسب وضعه المادي. أما المعلمون فهم يريدون تحسين دخلهم في ميادين استثمارية أخرى، مثل: تأليف المواد التعليمية وغيرها، أما المستثمرون فيرى بعضهم أن معاهده متكامل، ولكنه يطمح للأفضل، ويرى آخرون أن معاهدهم بحاجة إلى تطوير أكثر، لكن يعوقه ضعف الميزانية أو رأس المال.

وقد اتفقت العينات الثلاث على أن أهم متطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وجود كوادرات تعليمية مؤهلة لتعليم اللغة العربية؛ لذا يحرص المستثمر على انتقاء معلمين من أصحاب الدرجات العلمية العالية، والمؤهلين لتعليم اللغة العربية لغة ثانية، وإن لم يجدهم فإنه يُخضَع معلميه لدورات تدريبية تأهيلية، ومنهم من يعتمد التدريب المستمر للحصول على كادر تعليمي جيد، كما أن المعلم المتمكن يختار ما يناسب المتعلمين من أساليب تدريسية جيدة. أما المتعلمون فهم يطمحون إلى معلمين متمكنين؛ لأجل الحصول على تعلم جيد يمكنهم من إتقان اللغة العربية، وهذا كله يرفع العائد المادي للمعهد.

كما يرتبط عائد المعهد بالإدارة المتمكنة التي يتمتع بها، وذلك بوضع ضوابط واشتراطات تلائم العملية التعليمية، بالإضافة إلى توفير آلية تواصلية فعالة بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد؛ لمعرفة رغبات المتعلمين ومعالجة مشكلاتهم ومتابعة العملية التعليمية، كما يحرص المعهد على تقديم برامج تعليمية تناسب احتياجاتهم وتحقق أغراضهم من تعلم اللغة العربية، وتوفر بيئة تعليمية ملائمة، وحتى تكتمل عملية الاستثمار في المعاهد لا بد من تسويق جيد؛ يعكس ما يقدمه المعهد من برامج تعليمية وأنشطة وخدمات للمتعلمين.

كما أن المتعلمين يحرصون على انتقاء المعاهد التي تقدم تعليمًا جيدًا، ويطمحون أيضًا للحصول على شهادة معترف بها، ليستطيع أن يفتح مشروعًا استثماريًا في بلده، أو أن تعينه على الالتحاق بوظيفة في بلده.

٣-٣-٤ المحور الرابع/ عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانية:

كانت درجة استجابة العينات الثلاث من (متوسطة) إلى (كبيرة)، كما أن المتوسطات الحسابية بين المتعلمين والمستثمرين متقاربة، فالمتوسط الحسابي لعينة المتعلمين (٣,١٣)، والمتوسط الحسابي لعينة المستثمرين (٣,١٠). أما عينة المعلمين فكان المتوسط الحسابي أعلى منهما (٣,٥٧)، وستستعرض الباحثة العوائق الثلاثة التي جاءت في المراكز الأولى وتعوق العملية الاستثمارية في اللغة العربية.

المعلمون أكثر اتصالاً بالمتعلمين وأعرّف بما يحتاجون إليه، ويسعون لتوفير تعليم جيد يعين المتعلمين في اكتساب اللغة العربية وإتقانها؛ لذا يعد المعلم الأساس في التعليم، خاصة إذا كان معلمًا ومستثمرًا في الوقت نفسه، فهو يرى معوقات الاستثمار بوصفه معلمًا ومستثمرًا، كما ستكشف أمامه الكثير من العوامل التي تؤثر في تعليم اللغة وتعلمها، وتؤثر في المعهد.

وقد اتفقت عينتا المتعلمين والمستثمرين على أن أحد عوائق الاستثمار، هو: عدم اشتراط اللغة العربية متطلبًا للتوظيف، حيث أعربت عينة المتعلمين عن أن اللغة العربية في بلادهم تنحصر في المجال الديني، كما أن الحاصل على شهادة اللغة العربية لا يحصل على حوافز مادية أو ترقية وظيفية.

وعليه فلو فرضت الدولة سياسة لغوية محكمة بتخطيط سليم، تشترط على الموظفين الأجانب العاملين في الشركات والمؤسسات إتقان اللغة العربية متطلبًا للتوظيف، حينها ستسعى الشركات والمؤسسات على عقد شراكات مع المعاهد، لتعليم منسوبيها اللغة العربية، وهذا سيعمل على زيادة فرص توظيف الخريجين في تخصص تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وزيادة أعداد المتعلمين والمعلمين، الأمر الذي يسهم في تحقيق عائد مادي مجزٍ للمعاهد.

كما بينت عينة المستثمرين أن التسويق للمعاهد والدراسة فيها يعد من المتطلبات المهمة، ولكن المعاهد تعاني ضعفًا في التسويق؛ وهو ما أكدته عينة المعلمين، بعدهم التسويق عائقًا أمام الاستثمار في تعليم العربية لغة ثانية؛ وأنه لا يوجد تسويق جيد للمعاهد يجعل ربحها

عاليًا، كما بينت عينة المعلمين أن ضعف كفاية بعض المعلمين يقف عائقًا أمام نجاح الاستثمار في تعليم العربية لغة ثانية، لكونهم لم يحصلوا على تأهيل جيد لتدريس العربية لغة ثانية، كما أفادوا أن من العوائق تفاوت المرتب الشهري نتيجة في التفاوت الدرجات العلمية بين المعلمين، وهو ما يراه بعضهم إجحافًا في حقهم، لحاجتهم إلى حوافز مادية مقابل ما يقدمونه من تعليم جيد، في حين أن عيني المتعلمين والمستثمرين اختلفتا في هذا الرأي، فهما يجدان أن المعلمين يمتلكون كفاءة عالية لتعليم اللغة العربية، كما بينت عينة المستثمرين أن المرتبات مجزية ومناسبة لدرجاتهم العلمية.

كما بين المعلمون أن المعهد يفتقد لوجود برامج جاذبة للمتعلمين، وقد اتفق المتعلمون في هذا الرأي، فهم يحتاجون إلى مثل هذه البرامج الجاذبة؛ حتى تنمي اللغة لديهم وتساعدتهم في ممارستها بشكل سليم خارج المحيط التعليمي، لكن عينة المستثمرين بينوا أن معاهدهم تقدم برامج تناسب المتعلمين، فكل من العينات الثلاث تنظر للبرامج من وجهة نظرها وحسب احتياجها.

ومن عوائق الاستثمار في اللغة العربية أيضًا ما بينته عينة المستثمرين الذين أكدوا ضعف العائد المادي في هذا النوع من الاستثمار، على الرغم من تأكيد وجود الاستثمارية فيها؛ والسبب في ذلك أن العائد المادي لا يكاد يغطي احتياجات المعهد من رواتب للعاملين، وإصلاحات، وتكاليف خاصة بالمعهد، وإن كان فيه ربح فهو قليل.

وعليه فإن إعادة النظر في موضوع فرض سياسة لغوية بتعليم الموظفين الأجانب اللغة العربية أمر في غاية الأهمية، فبه ستزداد أعداد المتعلمين، وتُفتح معاهد لتعليم اللغة العربية لغة ثانية، ثم يكون هناك وظائف لخريجي اللغة العربية، ويزيد دخل المعهد وترتفع رواتب المعلمين، بالإضافة إلى توفير وسائل وأساليب جيدة وحديثة للتعليم.

ومن هنا يبين الجدول السابق رقم (٣-١٨) أن أكثر العينات استجابة لمحاور الدراسة الأربعة هم: عينة المعلمين والخبراء بمتوسط حسابي عام (٤,٠٩)، ثم عينة المستثمرين بمتوسط حسابي عام (٤,٠٣)، وآخرها عينة المتعلمين بمتوسط حسابي عام (٣,٦٩).

فقد جاءت عينة المعلمين والخبراء في المرتبة الأولى من حيث الاستجابة؛ لما لديهم من خبرة في الاستثمار الذي لا يكون محصوراً على المعاهد فحسب، بل على التأليف والتعليم عن بُعد وغير ذلك، ومعرفة ما يعوق العملية التعليمية، خاصة إذا كان معلماً ومستثمراً في الوقت نفسه.

أما في المرتبة الثانية فقد جاءت عينة المستثمرين من حيث الاستجابة، فالمستثمر يعلم ما يحتاجه المعهد من مقومات ومتطلبات تطوره نحو الأفضل، ولكن كان تركيزه على الاستثمار في تعليم العربية لغة ثانية في معهده، بعيداً عن المجالات الاستثمارية الأخرى غير التعليمية.

أما في المرتبة الثالثة فقد جاءت عينة المتعلمين من حيث الاستجابة؛ وهذا راجع لضعف خبراتهم في الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية على وجه العموم.

خاتمة الدراسة

١-٤ تمهيد.

٢-٤ خلاصة الدراسة.

٣-٤ نتائج إضافية .

٤-٤ التوصيات:

١-٤-٤ توصيات متعلقة بالمحور الأول.

٢-٤-٤ توصيات متعلقة بالمحور الثاني.

٣-٤-٤ توصيات متعلقة بالمحور الثالث.

٤-٤-٤ توصيات متعلقة بالمحور الرابع.

٥-٤ المقترحات.

خاتمة الدراسة

٤-١ تمهيد:

تستعرض الباحثة في الخاتمة النتائج التي توصلت إليها، وأهم التوصيات التي يمكنها أن تسهم في دعم الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، ثم تعرض أهم المقترحات لإجراء بحوث مستقبلية ذات صلة بموضوع الدراسة.

٤-٢ مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة للكشف عن الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية في معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية، داخل المملكة العربية السعودية وخارجها من البلاد العربية، وعلى هذا سعت الدراسة لتحقيق أهدافها في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة الآتية:

- ١- إلى أي مدى يمكن أن يُعتبر مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية مجالاً ملائماً قابلاً للربحية اقتصادياً وملائماً للاستثمار، بشكل مباشر وغير مباشر؟
- ٢- ما ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟
- ٣- ما الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية بشكل مباشر أو غير مباشر؟
- ٤- ما العوائق التي تحد أو تُضعف من استثمارية مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟

وقد اتبعت المنهج المزجي الذي جمع البيانات الكمية والبيانات الكيفية، وتمثلت عينة الدراسة في (٧) معاهد ومراكز لتعليم اللغة العربية لغة ثانية، داخل المملكة العربية السعودية وخارجها من البلاد العربية، هي: معهد تعليم اللغة العربية للناطقات بغيرها في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في الرياض، ومركز هديل العباسي للتدريب (أستطيع التحدث باللغة العربية) في جدة، ومعهد البيان العربي لتعليم اللغات والخط العربي في جدة، وجميعها في المملكة العربية السعودية. أما المعاهد والمراكز في البلاد العربية فهي: مركز الزعيم الأزهري لتنمية مهارات اللغة العربية لغير الناطقين بها في السودان، ومركز لسان العرب للتدريب واللغة

العربية في السودان، ومعهد سبيل في الأردن، ومركز لسان العرب لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها في مصر.

ولجمع البيانات اختارت الباحثة (٣) عينات، هي: عينة المتعلمين والمتعلمات وتبلغ (٤٨) متعلماً ومتعلمة من المستويات المتقدمة، وعينة المعلمين والخبراء وتبلغ (٣٨) معلماً ومعلمة، وعينة المستثمرين وتبلغ (١٠) مستثمرين ومستثمرات، من العام الجامعي (١٤٤١هـ _ ١٤٤٢هـ/٢٠٢٠م _ ٢٠٢١م).

وقد استخدمت الباحثة الاستبانة والمقابلة أداتين للدراسة، وصممتها بعد الاطلاع على الدراسات ومشاورة الأساتذة الأفاضل، ثم عرضها لتحكيمها على ذوي الخبرة والاختصاص، ثم التحقق من صدقها وثباتها، ثم طبقت الباحثة استبانة إلكترونية _ لظروف جائحة كورونا _ على عينات الدراسة الثلاث، ثم أجرت المقابلة مع (٢٠) متعلماً ومتعلمة، و(١٤) معلماً ومعلمة، و(٧) من المستثمرين والمستثمرات. وبعد المعالجة الإحصائية توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

٤-٣ النتائج:

١- توصلت الدراسة إلى قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وإمكانية تحقيق الربحية فيه.

٢- كشفت الدراسة عن أن ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، تتمثل في:

أ/ الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، بحيث يلتحق المتعلمون والمتعلمات بالمعهد لتعلم اللغة العربية مقابل دفع رسوم، ويتوقع أن يعود على المستثمر عائد مادي مجز، كذلك توفير وظائف للمعلمين والمعلمات والكوادر الإدارية والعمال.

ب/ الاستثمار في إعداد المناهج والمواد التعليمية الورقية والإلكترونية، التي تلبي احتياجات المتعلمين ورغبتهم، بأن تكون الكتب الورقية أساسية للتعليم، والمواد الإلكترونية مساعدة في التعليم.

ج/ الاستثمار في مجال اختبارات اللغة، مثل اختبارات الكفاءة اللغوية، واختبارات تحديد المستوى، وغيرها.

د/ إقامة المتعلم غير الناطق بالعربية مع الأسرة الناطقة بها بالتنسيق مع المعهد، وفق شروط تراعي طبيعة المجتمع العربي.

هـ/ الاستثمار في مجال تأهيل المعلمين وتدريبهم في تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

٣- توصلت الدراسة إلى أن أبرز الوسائل والمقومات والمتطلبات للاستثمار في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية، تتمثل في:

أ/ أن يكون المعلم متمكناً، يمتلك كفايات جيدة تؤهله لتعليم اللغة العربية لغة ثانية.

ب/ أن تمكن البرامج التعليمية المقدمة المتعلمين الناطقين بلغات أخرى من إتقان اللغة العربية.

ج/ يعد كل من الموقع الجغرافي، والبيئة التعليمية، والعملية التعليمية، والأعداد الكافية للمتعلمين، والمعلم صاحب الكفاءة العالية، والإدارة المتمكنة في المعهد، من أهم الوسائل والمقومات والمتطلبات الملائمة لنجاح الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، وبدون أحدها يفشل المشروع.

د/ تقديم شهادة معترف بها من معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية، تمكن المتعلم من الاستفادة منها في حياته العلمية والعملية.

٤- كشفت الدراسة أن عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية، تتمثل في:

أ/ ضعف العائد المادي لمعاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية، بسبب عدم اشتراط اللغة العربية مطلباً للتوظيف للموظفين غير الناطقين بها، في حين يلزم الناطق بها اشتراط اللغة الإنجليزية مطلباً لتوظيفه، على الرغم من استقراره في بلده العربي.

ب/ عدم وجود برامج تعليمية وغير تعليمية جاذبة للمتعلمين.

ج/ ارتفاع أجور بعض المعلمين في معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية؛ بسبب مؤهلاتهم التعليمية، وسنواتهم التدريسية، والموقع الجغرافي للمعهد.

د/ عدم وجود حوافز مادية كالتقنيات، سواء للمعلمين في معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، أو للمتعلمين الحاصلين على شهادة اللغة العربية لغةً ثانيةً.

هـ/ شهادة تعلم اللغة العربية لغةً ثانيةً التي يحصل عليها المتخرج في المعاهد تحصره في وظائف في مجال تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، أو المجالات الدينية مثل: التدريس في المدارس والمساجد والدعوة والوعظ والإرشاد.

٥- يعد تعلم اللغة العربية لغةً ثانيةً استثمارًا طويل الأجل للمتعليم؛ إذا يستطيع أن يفتح معهدًا في بلده لتعلم اللغة العربية وأصول الدين.

٦- إن تعلم اللغة العربية هو استثمار في العقول البشرية في المقام الأول.

٧- من أهم عوامل نجاح الاستثمار في تعليم العربية لغة ثانية، تحقيق التواصل الجيد بين المتعلم، والمعلم، وإدارة المعهد.

٨- تراجع أعداد المتعلمين للغة العربية؛ بسبب جائحة كورونا، التي أدت إلى انتقال التعليم الحضوري إلى التعليم عن بُعد.

٩- كشفت الدراسة عن أن هدف المستثمرين من إنشاء المعاهد هو الاستثمار الذي يحقق العائد المادي والمعنوي معًا.

١٠- يعد التسويق فنًا وعلماً، وهو من أهم عوامل نجاح الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

١١- معظم المستثمرين متخصصون في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، عاد فئة قليلة تخصصت في الإدارة والاقتصاد، والإدارة التربوية.

٤-٤ التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الباحثة بالآتي:

١- الاعتراف بشهادة اللغة العربية لغةً ثانيةً لكل متعلم يرغب في الحصول على وظيفة، أو الالتحاق للدراسة في بلده.

٢- فرض سياسة لغوية محكمة تُلزم الموظفين غير الناطقين بالعربية بتعلمها بصفقتها متطلبًا للتوظيف، وعليه يتم عقد شراكة مع المؤسسات والشركات _التي تضم هؤلاء الموظفين_ ومعاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية بمقابل مادي.

٣- الإفادة من الاستثمار المادي غير التعليمي في ميادين أخرى، مثل: السياحة والثقافة، وذلك بالتعاون مع الهيئة السعودية للسياحة.

٤- تشجيع الاستثمار في اختبارات اللغة العربية، مثل اختبار الكفاءة، واختبار التصنيف اللغة العربية لغةً ثانيةً، تسهم في قبول الموظفين الناطقين بلغات أخرى في حالة اشتراط اتقانهم العربية، أو قبول المتقدمين للدراسة في الجامعات العربية.

٥- الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً عن بُعد، بإقامة منصة تعليمية إلكترونية موثقة برسوم مادية، يقوم عليها مختصون ومؤهلون لتعليم اللغة العربية ثانية، للأغراض العامة والأغراض الخاصة، وتقديم الاستشارات المتعلقة بتعليم العربية وتعلمها، بالإضافة إلى إجراء اختبار الكفاءة في اللغة العربية واختبارات التصنيف المعترف بها على مستوى الوطن العربي.

٦- أن تُكَلِّف وزارة الحج والعمرة بالاتفاق مع معاهد تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً، لاستهداف الحجاج والمُعتمرين غير العرب؛ وذلك بإنشاء مركز في مكة المكرمة والمدينة المنورة، لتلبية لحاجات الحجاج والمُعتمرين في تعلم اللغة العربية.

٧- إقامة مسابقات باللغة العربية، تستقطب الزوار العرب وغير العرب، تناسب جميع الفئات العمرية ذكورًا وإناثًا، كذلك مسابقات في القصة، والشعر غيرهما.

٨- أن تصرف الدولة حوافز مادية لمعلمي اللغة العربية العاملين في معاهد تعليم اللغة العربية لغة ثانية؛ لما يبذلونه من جهد في نشر اللغة العربية.

٤-٥ المقترحات:

بعدما توصلت الباحثة إلى أبرز نتائج دراستها، وذلك في ضوء الدراسات السابقة والعمل التطبيقي على العينات؛ تقترح الباحثة إجراء مجموعة من الدراسات التي ترى أهميتها في هذا المجال، وهي:

- ١- إجراء دراسات للكشف عن الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية خارج الوطن العربي، مثل: أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا وغيرها.
- ٢- إجراء دراسات للكشف عن الاستثمار اللغوي في مجالات الثقافة والسياحة وغيرها.
- ٣- التعمق في أسباب عدم انتشار الاستثمار في تعليم اللغة العربية بالصورة الموجودة في الاستثمار في تعليم لغات أخرى، مثل: اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية.
- ٤- المقارنة بين الاستثمار في تعليم اللغة العربية وبين غيرها من اللغات في الدول العربية والإسلامية مثلاً.

المراجع

قائمة المراجع:

أولاً/ المراجع العربية.

ثانياً/ المراجع الأجنبية.

ثالثاً/ المواقع الإلكترونية.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم.

أولاً/ المراجع العربية:

- ١- أبو الشامات، مُحمَّد أنس (٢٠١٢)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج (٢٨)، ع (١).
- ٢- أبو شعله، مُحمَّد (٢٠١٦)، اقتصاديات تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية، دبي.
- ٣- أبو علام، رجاء محمود (٢٠١١) مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط٦.
- ٤- أخضر، فائزة مُحمَّد حسن (٢٠٠٣) اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، اللقاء السنوي الحادي عشر، الرياض.
- ٥- الأغا، إحسان (١٩٩٧)، البحث التربوي، عناصره، مناهجه، أدواته، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ٦- الأنصاري، بدر مُحمَّد (٢٠٠٠)، قياس الشخصية، دار الكتاب الحديث، الكويت، د.د.
- ٧- بدر، ماجد (١٩٨٩)، اقتصاديات التعليم والتطوير التربوي، مجلة رسالة المعلم، الأردن، مج (٣٠)، ع (٢٠١).
- ٨- بن ناجي، أيمن الطيب (٢٠١٨)، التخطيط والسياسة اللغوية في ليبيا : قراءة في القوانين والتشريعات الصادرة، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية ، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، السنة الثالثة ، ع (٦).
- ٩- بوارس، ياسين (٢٠١٧)، الاستثمار في اللغة العربية : مجالاته وعائداته، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر ، ع (٣٧).

- ١٠- بوطية، فيصل أحمد (٢٠١٣)، العائد من الاستثمار في التعليم، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، د.ت.
- ١١- البياتي، فارس، وأبو حسين، هدى (٢٠١٥)، اللغة العربية في العلوم والتكنولوجيا ودورها في تنمية اقتصاديات المعرفة في الدول العربية، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي.
- ١٢- البياتي، فارس رشيد (٢٠١٨)، الحاوي في مناهج البحث العلمي، دار السواقى العلمية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط (١).
- ١٣- بيومي، سعيد أحمد (٢٠٠٢)، أم اللغات : دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، كتب عربية، ط (١).
- ١٤- التويجري، عبد العزيز بن عثمان (٢٠١٥)، مستقبل اللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، ط (٢).
- ١٥- جابر، جابر عبد الحميد، وكاظم، احمد خيري (١٩٨٩)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة المصرية، القاهرة.
- ١٦- جابر، زينب (٢٠١٤)، الاستثمار في الترجمة ، استثمار في العربية : تداعيات استراتيجيات الترجمة على اللغة واقتصادها، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، دبي.
- ١٧- الجابري، توفيق نور الدين (٢٠١٦)، اقتصاديات التعليم، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط (١).
- ١٨- الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٩٩٠)، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٤) ، ج (٣) .
- ١٩- حساني، أحمد (٢٠١٤)، ترقية اللغة العربية بين التخطيط الاستراتيجي والاستثمار المؤسسي، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية ، دبي.
- ٢٠- الحسن، كاشف جمال ضياء (٢٠١٦)، اللغة العربية وتحديات العصر الحاضر في ظل العولمة، صوت الأمة ، الهند، مج (٤٨) ، ع (٩).

- ٢١- الحقباني، أحمد عبد الله (٢٠١٨)، تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة : تجارب وتقويم، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ط (١).
- ٢٢- حوتية، عمر (٢٠١٦)، الاستثمار في إتقان العلوم والتكنولوجيا باللغات القومية وأثره في بناء اقتصاديات الدول، المؤتمر الدولي حول العلوم الإنسانية "اللغة والفكر الإنساني"، جاكرتا.
- ٢٣- حمدامين، دلدار غفور، ومحمود، نشأت علي (٢٠١٤)، الاستثمار في اللغة العربية : تجربة معهد إيران مثلاً، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، دبي.
- ٢٤- خالد، إيمان عبد المنان مصطفى (٢٠١٤)، العربية والاقتصاد ، دراسة في الجدوى الاقتصادية، كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية / الدراسات العليا، رسالة ماجستير، جامعة البترا، الأردن.
- ٢٥- خسارة، ممدوح مُحمَّد (٢٠١٦)، الاستثمار في اللغة العربية : ميادينه وعوائده، مجلة التعريب، سوريا، مج (٢٦)، ع (٥١).
- ٢٦- خضر، مُحمَّد زكي مُحمَّد (٢٠١٢)، اللغة العربية والترجمة الآلية: المشاكل والحلول، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، مج(٢٢)، ع(٤٣).
- ٢٧- خلف، فليح حسن (٢٠٠٦)، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، ط (١).
- ٢٨- داوود، مُحمَّد مُحمَّد (٢٠٠٣)، اللغة والسياسة في عام ما بعد ١١ سبتمبر، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط.
- ٢٩- دربال، بلال (٢٠١٤)، السياسة اللغوية : المفهوم والآلية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، ع (١٠).
- ٣٠- الرشدان، عبد الله زاهي (٢٠٠١)، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ط (١).

- ٣١- الرماني، زيد بن مُجَّد (٢٠٠٤)، اللغة الاقتصادية، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، ط (١).
- ٣٢- الرهيمي، سعد خضير عباس (٢٠١١)، الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، جامعة بابل، مج (١٩)، ع (٤).
- ٣٣- الزراعي، حسين، وآخرون (٢٠١٥)، الاستثمار في اللغة العربية، تحرير: مُجَّد أبو ملح، مركز الملك عبد الله بين عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط (١).
- ٣٤- الزوكاني، مُجَّد قاسم (٢٠١٤)، مستقبل اللغة العربية والاستثمار فيها، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، الإمارات العربية المتحدة، دبي.
- ٣٥- زيتون، كمال عبد الحميد (٢٠٠٦)، تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها إلكترونياً، عالم الكتب، القاهرة، ط (١).
- ٣٦- زيدان، جرجي (٢٠١٤)، تاريخ آداب اللغة العربية، مؤسسة دار الهلال، ج (١).
- ٣٧- زيدان، سميرة بنت حسن بن مُجَّد (٢٠١٤)، الاستثمار في اللغة العربية تعليمها للناطقين ولغير الناطقين بها: نماذج من بريطانيا، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، دبي.
- ٣٨- ستراك، رياض بدري (٢٠٠٨)، تخطيط التعليم واقتصادياته، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط (١).
- ٣٩- سلامة، ياسر خالد (٢٠١٠)، اقتصاديات التعليم، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط (١).
- ٤٠- السلامي، فاطمة عبد الأمير (٢٠٠٧)، اللغة العربية : الاقتصاد والتنمية، حوليات اللغة العربية بمراكش ، المغرب.
- ٤١- السيد، محمود مُجَّد (٢٠١٥)، الاستثمار في اللغة العربية ثروة قومية في عالم المعرفة، مجلة مجمع اللغة العربية، سوريا، دمشق، مج (٨٨) ، ج (٣).
- ٤٢- شافعي، مُجَّد زكي (١٩٦٧)، التنمية الاقتصادية، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مج (٥٨)، ع (٣٣٠).

- ٤٣- الشريف، حسن (٢٠٠٢)، **العولمة والثقافة واللغة : القضايا الفنية**، أعمال ندوة أسئلة اللغة، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، المغرب ، الرباط.
- ٤٤- الشيخ، خالد ياسين (٢٠١٦)، **الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، المعهد العالي للتنمية الإدارية، الهندسة المعلوماتية، جامعة دمشق، سوريا، رسالة ماجستير.
- ٤٥- صلاح الدين، عبد الوهاب (٢٠١٤)، **الاستثمار في تعليم اللغة العربية في نيجيريا**، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، دبي.
- ٤٦- الضامن، منذر (٢٠٠٧)، **أساسيات البحث العلمي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط (١).
- ٤٧- ضرار، سعاد سعيد محجوب (٢٠١٤)، **استثمار اللغة العربية في تعزيز مجالات التجارة الخارجية : جمهورية الصين نموذجاً**، المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي الدولي.
- ٤٨- طرية، عمر (٢٠٠٨)، **اللغة العربية وتحديات العولمة**، مجلة الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع (٧).
- ٤٩- طعان، صادق علي (٢٠٠٩)، **الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية**، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ٥٠- عابدين، محمود عباس (١٩٨٩)، **علم اقتصاديات التعليم : النشأة ، المفهوم ، المجالات ، الجدوى**، رسالة التربية، الإصدار الأول، سلطنة عمان، ع (٧).
- ٥١- عابدين، محمود عباس (٢٠٠٠)، **علم اقتصاديات التعليم الحديث**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط (١).
- ٥٢- عباس، عباس عبد الحليم (٢٠٠٦)، **دور اللغة العربية في نقل المعلومات الرقمية والتبادل الثقافي عبر الشبكات : صناعة المعجم الآلي نموذجاً**، المؤتمر السابع عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الشراكة بين المكتبيين والأرشيفيين، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات والأرشيف الوطني الجزائري، الجزائر.

- ٥٣- عبد العظيم، مُجدد (٢٠١٢)، اللغة القومية عامل خفي في النمو الاقتصادي، مجلة التعريب، مج (٢٢)، ع (٤٣).
- ٥٤- العبد الفتاح، فاطمة حسن (٢٠١٤)، الاستثمار في اللغة العربية : مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية نموذجاً، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثالث للغة العربية، دبي.
- ٥٥- العجلوني، مُجدد محمود (٢٠٠٥)، معايير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العربي الأول: الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الإسكندرية.
- ٥٦- العساف، صالح بن حمد (٢٠١٢)، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ط (٢).
- ٥٧- علوي، هند (٢٠١٤)، اللغة العربية وتحديات العولمة، مجلة الدراسات اللغوية، مختبر الدراسات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ع (١٠).
- ٥٨- علي، نبيل (٢٠٠١)، الثقافة العربية وعصر المعلومات : رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع (٢٦٥).
- ٥٩- عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط (١)، ج (١).
- ٦٠- غربي، صباح (٢٠٠٨)، الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ع (٣٢).
- ٦١- الغنام، مُجدد أحمد (١٩٨٣)، المدرسة المنتجة: رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع، التربية الجديدة، ع (٢٩)، السنة العاشرة.
- ٦٢- فليح، فاروق عبده (٢٠٠٧)، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، ط (١).

- ٦٣- الفهري، عبد القادر الفاسي (٢٠١٣)، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، بيروت، ط (١).
- ٦٤- القرني، علي بن حسن يعن الله (٢٠٠٩)، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة: تطور مقترح، جامعة أم القرى، مكة المكرمة رسالة دكتوراه.
- ٦٥- القصبي، راشد، استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، مستقبل التربية العلمية، المركز العربي للتعليم والتنمية، مج ٩، ع ٢٨، ٢٠٠٣.
- ٦٦- كالفي، لويس جان (٢٠٠٨)، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ت/ حسن حمزة، مراجعة/ سلام بزي - حمزة، المنظمة العربية للترجمة بدعم من مؤسسة مُجّد بن راشد آل مكتوم، لبنان، ط (١).
- ٦٧- كندو، ولي الله (٢٠١٥)، السياسة اللغوية لدى الأمم الحية، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الأولى، ع (١).
- ٦٨- كوبر، روبرت (٢٠٠٦)، التخطيط اللغوي والتغير الاجتماعي، ت/ خليفة أبو بكر الأسود، راجعه لغوياً وقدم له /الطاهر خليفة القراضي، مجلس الثقافة العام، ليبيا، طرابلس، ب.ط.
- ٦٩- كولماس، فلوريان (٢٠٠٠)، اللغة والاقتصاد، ت/ أحمد عوض، مراجعة/ عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع (٢٦٣).
- ٧٠- اللبد، أمينة إبراهيم (٢٠١٣)، الأهمية والمجالات في اقتصاديات التعليم، مجلة التربية، البحرين، مج (١٣)، ع (٣٥).
- ٧١- اللواتي، مُجّد بن شهاب بن حبيب (٢٠١٠)، علم اقتصاديات التعليم : منشأه وتطوره ومجالاته وأوجه الاستفادة، رسالة التربية، سلطنة عمان، ع (٢٩).

- ٧٢- مُجَّد، جعير (٢٠١٥)، اللغة العربية وتحديات العولمة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ع (١٣).
- ٧٣- مُجَّد، ممدوح نور الدين عبد رب النبي (٢٠١٣)، الاستثمار في تعليم اللغة العربية بين الكتب الدراسية وبرمجيات الحاسوب، دراسة مقارنة، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية، دبي.
- ٧٤- محمود، كريمة شافي جبر (٢٠١٠)، استثمار البحث العلمي في مشاريع التنمية الاقتصادية، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع (٩٤).
- ٧٥- المحمود، محمود (٢٠١٨)، التخطيط اللغوي الاقتصادي : رؤية نحو العربية، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، مج (٩)، ع (٢).
- ٧٦- المحمود، محمود (٢٠١٨)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، السنة الثالثة، ع (٦).
- ٧٧- المحمود، محمود (٢٠١٥)، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا : دراسة حالة، مجلة الدراسات اللغوية، مج (١٧)، ع (١).
- ٧٨- مراياقي، مُجَّد (٢٠٠٢)، أثر اللغة العلمية والتكنولوجية في النمو العربي، أعمال ندوة أسئلة اللغة، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، المغرب.
- ٧٩- مراياقي، مُجَّد (٢٠١٠)، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو "الاقتصاد القائم على المعرفة"، أعمال اليوم الدراسي: لغة التدريس والنموذج التنموي أي علاقة ؟، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوحدة المغرب ، المغرب.
- ٨٠- المرصفي، مُجَّد علي مُجَّد (٢٠٠١)، اقتصاديات التعليم، المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، استراتيجيات التحديث والجودة للاقتصاديات العربية في إطار المنافسة العالمية، مصر، القاهرة.

- ٨١- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج (٢٠١٢)، **اقتصاديات التعليم** ، الكويت، ط (١).
- ٨٢- مشري، محمد بن صالح (٢٠١٠)، **مجالات استثمار اللغة**، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بقسنطينة، الجزائر، ع (٧).
- ٨٣- مقدم، عبد الحفيظ سعيد (٢٠١٥)، **مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية**، دار النشر الدولي للنشر والتوزيع، الرياض، ط (١).
- ٨٤- المنذري، ريا بنت سالم بن سعيد (٢٠١٧)، **معلم اللغة العربية والاقتصاد القائم على المعرفة**، المؤتمر الدولي الثالث لكلية التربية جامعة (٦) أكتوبر بالتعاون مع رابطة التربويين العرب بعنوان: مستقبل إعداد المعلم وتنميته في الوطن العربي، مصر، مج (٥).
- ٨٥- ميرزا، غريب، وفخر الدين، يوسف، وسلامة، يوسف (٢٠١٦)، **مقدمة في مناهج البحث العلمي والاجتماعي**، معهد الجمهورية لمنهجيات البحث العلمي، ط (١).
- ٨٦- الهاشمي، عبد الرحمن عبد علي، والعزاوي، فائزة محمد فخري (٢٠١٥)، **دور اقتصاد المعرفة في الجودة الشاملة لتعليم اللغة العربية**، بحث مقدم في المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية، دبي.
- ٨٧- هيجان، علي جمال الدين بن أحمد (٢٠٠٠)، **اقتصاديات التعليم الواقع والمأمول**، وقائع اللقاء الرابع بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية، الكويت، مج (٢).
- ٨٨- الودغيري، عبد العلي (٢٠١٤)، **لغة الأمة ولغة الأم : عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية**، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط (١).
- ٨٩- وعلي، بوجمعة (٢٠١٨) ، **اللغة العربية والتنمية : الميسرات والمعوقات**، الناشر e-Kutub Ltd، شركة بريطانية مسجلة في إنجلترا برقم (٧٥١٣٠٢٤)، لندن، ط (١).

ثانيًا/ المراجع الأجنبية:

- 1- Breton, A (1998), **Economic Approaches to Language and to Bilingualism**, Department of Public Works and Government Services, Canada.

- 2- Chiswick, B (2008) , **The Economics of Language: An Introduction and Overview**, IZA DP No 3568 .
- 3- Darvin, R,& Norton, B (2016), **Investment And Language Learning In The 21st Century** , Éditions de la Maison des sciences de l'homme - « Langage et société » /3 N° 157.
- 4- Djite, P (1994), **From language policy to language planning**, National Languages and Literacy Institute of Australia Limited, National Library, Australia.
- 5- Grin, F (1994), **The Economics of Language: Match or Mismatch?**, International Political Science Review, 15: 25-42.
- 6- Grin, F (1996) , **Economic Approaches to Language and Language Planning: an Introduction**, International Journal of the Sociology of Language 121, 1.
- 7- Grin, F (2008), **The Economics of Language Education**, In: May & Hornberger. Encyclopaedia of Language and Education. New York : Springer.
- 8- Kong , M (2016), **Investment in language learning** , September 14.
- 9- Marschak, J (1965), **The Economics of Language** , Behavioral Science, 10: 135-140.
- 10- Phaahla, P (2015), **Economics of languages: The interplay between language planning and policy, and language practice in South Africa**, South African Journal of African Languages .
- 11- Sharma, B (2016), **A focus on reliability in developmental research through Cronbach's Alpha among medical, dental and paramedical professionals**, Asian Pac. J. Health Sci., 3 (4):271-278.
- 12- Siniver, E (2015), **Chapter 11 Culture, Investment in Language and Earnings In Migration and Culture**, Published online: 09 Mar, 269-292.
- 13- Stanciu , D, & Ștefan, L (2009) , **Multilingualism And Economic Development**, West University, TIMIȘOARA Buletin Ș TIIN Ț IFIC Nr. 2 (28).
- 14- Zhang, W, & Grenier, G (2012) , **How can Language be linked to Economics? A Survey of Two Strands of Research**, WORKING

ثالثًا/ المواقع الإلكترونية:

- ١- ملتقى (اقتصاديات تعليم اللغة العربية لغةً ثانيةً) في مركز الملك فيصل بالشراكة مع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، على الرابط: <https://n9.cl/95a0l> تاريخ زيارة الصفحة ١٤٣٩/١١/٤ هـ.
- ٢- الدراسات البينية، على الرابط: <https://n9.cl/zfpi8s> تاريخ زيارة الصفحة: ١٤٣٩/١٢/٤ هـ.
- ٣- تعريف نظرية اللعبة، على الرابط: <https://n9.cl/vagsr> تاريخ زيارة الصفحة: ١٤٣٩/١٢/١٨ هـ.
- ٤- نظرية اللعبة ودراساتها لمنفعة اللغة، على الرابط: <https://n9.cl/xg8fs> تاريخ زيارة الصفحة ١٤٣٩/١١/٢ هـ.
- ٥- الدول النامية، على الرابط: <https://n9.cl/62uzh> تاريخ زيارة الصفحة: ١٤٤٠/٣/٢٠ هـ.
- ٦- بلدان العالم الثالث، على الرابط: <https://n9.cl/a602b> تاريخ زيارة الصفحة: ١٤٤٠/٣/٢٠ هـ.
- ٧- مشروع نيوم، على الرابط: <https://n9.cl/sixjb> تاريخ زيارة الصفحة: ١٤٤٠/٣/١٩ هـ.
- ٨- جائحة كورونا (COVID-19)، على الرابط: <https://n9.cl/pq2up> تاريخ زيارة الصفحة ١٤٤١/١٠/٢٦ هـ.
- ٩- مؤتمر "صاحبة الجلالة اللغة العربية"، على الرابط: <https://n9.cl/69qb3> تاريخ زيارة الصفحة: ١٤٤٠/٤/٤ هـ.

- ١٠- أفضل المواقع في مجتمع المعرفة والمعلوماتية للغة العربية، على الرابط:
<https://n9.cl/pgi9b> تاريخ زيارة الصفحة ١٢/٤/١٤٤٠هـ.
- ١١- المنهج الإثنوغرافي، على الرابط: <https://n9.cl/82xjc> تاريخ زيارة الصفحة
١٥/٣/١٤٤٠هـ.
- ١٢- معهد تعليم اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية
السعودية، على الرابط: <https://n9.cl/9kzmt> تاريخ زيارة الصفحة: ٨/٨/١٤٤٠هـ.
- ١٣- دار زايد للثقافة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي، على الرابط:
<https://n9.cl/snlylc> تاريخ زيارة الصفحة: ٨/٨/١٤٤٠هـ.
- ١٤- مركز لوح وقلم لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في المغرب بمدينة الرباط، على
الرابط: <https://n9.cl/rfb6r> تاريخ زيارة الصفحة: ٨/٨/١٤٤٠هـ.
- ١٥- معهد جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن (تعليم اللغة العربية للناطقات بغيرها) في
المملكة العربية السعودية، في الرياض، على الرابط: <https://n9.cl/1tpz5> تاريخ زيارة
الصفحة: ٩/٨/١٤٤٠هـ.
- ١٦- مركز لسان العرب للتدريب واللغة العربية في السودان، على الرابط:
<https://n9.cl/ruwgl> تاريخ زيارة الصفحة ٩/٨/١٤٤٠هـ.
- ١٧- معهد سبيل في الأردن، على الرابط: <https://n9.cl/36jup> تاريخ زيارة الصفحة:
٩/٨/١٤٤٠هـ.

الملاحق

ملحق (١)

الاستطلاع المقدم للمحكمين

استطلاع للمحكم

سعادة الدكتور الموقر: حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

اسمي ريم راشد مُجد الدوخي، طالبة دكتوراه بجامعة الإمام مُجد بن سعود الإسلامية ، بمعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، قسم علم اللغة التطبيقي.

أعمل حالياً على إنجاز رسالة الدكتوراه الموسومة بـ " الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية" ، وتتكون الدراسة من شقين : نظري وتطبيقي ، وبفضل الله تم الانتهاء من الجزء النظري، ولم يتبق سوى الجزء التطبيقي، الذي يعتمد على أداتي الاستبانة والمقابلة؛ لطرحها على عينة الدراسة التي تتكون من ثلاث فئات، هي:

١ - طلبة معاهد تعليم اللغة لغة ثانية.

٢ - خبراء تعليم اللغة العربية لغة ثانية وعلم اللغة التطبيقي.

٣ - المستثمرون في مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ - إلى أي مدى يمكن أن يُعتبر مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية مجالاً ملائماً

قابلاً للربحية اقتصادياً وملائماً للاستثمار، بشكل مباشر وغير مباشر؟

٢ - ما ميادين الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟

٣ - ما الوسائل والمقومات والمتطلبات اللازمة لتحقيق استثمار جيد في مجال تعليم

اللغة العربية لغة ثانية بشكل مباشر أو غير مباشر؟

٤ - ما العوائق التي تحد أو تضعف من استثمارية مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية؟

وقد رأيتُ أن تكون أسئلة البحث هي محاور الاستبانة ، ويندرج تحتها بعض الأسئلة التي
تخدم الدراسة ، وتكون هذه المحاور على النحو الآتي :

محاور الاستبانة

المجال	مناسب	غير مناسب	التعديل الذي ترونه
مجال تعليم اللغة العربية لغة ثانية قابل للربحية			
ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية			
الوسائل والمقومات لتحقيق استثمار جيد للغة العربية			
العوائق التي تضعف من الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية			

محاور ترون إضافتها:

لذا يرجى منكم التكرم بإبداء آرائكم حول المحاور التي اقترحتها للاستبانة الموجهة إلى عينة
الدراسة، وتعديل أو إضافة ما ترونه مناسباً.

شاكرة لك حسن تعاونك وتعاملك

ملحق (٢)

أسماء محكمي أداتي الاستبانة والمقابلة

م	اسم المحكم	الدرجة العلمية	الجهة	التخصص	الجامعة
١	أ.د. خالد سليمان القوسي	أستاذ	معهد تعليم اللغة العربية	علم اللغة التطبيقي	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٢	د. صالح فهد صالح العصيمي	أستاذ مشارك	معهد تعليم اللغة العربية	علم اللغة التطبيقي	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٣	د. أنور أحمد بدوي	أستاذ مساعد	معهد تعليم اللغة العربية	علم اللغة التطبيقي	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
٤	د. الصديق آدم بركات	أستاذ مشارك	معهد اللغة العربية	علم اللغة التطبيقي	جامعة أفريقيا العالمية
٥	أ. جمعان القحطاني	خبير تطوير مناهج سابق	وزارة التعليم	لغة عربية	مركز الملك فهد الثقافي

ملحق (٣)

استبانة عينة المتعلمين والمتعلمات في صورتها الأولية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

عزيزي الطالب / عزيزتي الطالبة بداية أشكرك لإعطائي دقائق من وقتك الثمين لتعبئة هذه الاستبانة، والتي ستخدمني في دراستي العلمية للكشف عن الاستثمار اللغوي في اللغة العربية لغة ثانية، آمل التكرم بتعبئة الاستبانة كاملة علماً بأن جميع المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط.

بيانات شخصية:

اسم المعهد الذي ألتحق به:	مقر المعهد:
دولة الطالب/ة:	المهنة:

معلومات عن الاستبانة:

تضم هذه الاستبانة قسمين: يحتوي القسم الأول على خمسة محاور، في كل محور مجموعة من البنود التي تتطلب الإجابة عنها باختيار إجابة واحدة فقط، أما القسم الثاني يحتوي على أحد عشر سؤالاً شخصياً لن يستخدم إلا لغرض البحث فقط.

معلومات عن الدراسة:

شكّل تعلم اللغة العربية وتعليمها للناطقين بغيرها بشكل مباشر أو غير مباشر نقطة تحول للطلبة غير الناطقين بالعربية في حياتهم العلمية والعملية، إذ يتركز التعليم المباشر في المعاهد، والجامعات، أما التعليم غير المباشر فهو القائم على إنتاج الأفلام، والتقنيات الحديثة، وإنتاج لعب الأطفال وغير ذلك، وقد تزايد الطلب على سوق اللغة العربية في العالم في الآونة الأخيرة، إذ تطلب الأمر ضرورة الالتفات للغة العربية في الجانب الاقتصادي، وذلك بعمل دراسات ميدانية إحصائية أكثر لبيان حجم الاستثمار والمؤسسات المشتركة فيه، وحجم النفقات والعوائد في هذه السوق من خلال الآراء المستهدفة.

القسم الأول: يضم خمسة محاور، هي:

٢	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	تعلم اللغة العربية يحقق لي عائداً مادياً مجزياً					
٢	تعلم اللغة العربية يزيد فرص حصولي على وظيفة مقارنة بمن لا يتقنون العربية.					
٣	إن تعلم اللغة العربية يعد استثماراً طويلاً الأجل بالنسبة للمتعلمين					
٤	هدفي من تعلم اللغة العربية استثماري مادي بحت					
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	العمل مترجماً من اللغة العربية وإليها.					
٢	العمل معلماً للغة العربية					
٣	العمل خطيباً أو إماماً أو داعيةً في بلدي أو أي بلد آخر.					
٤	العلم في تسويق المنتجات في المجتمعات الناطقة باللغة العربية					
٥	العمل في الحقل الدبلوماسي (الوظائف التي تتطلب إتقان اللغة العربية)					
٦	العمل داخل البلاد العربية للحصول على دخل مادي مجزي					
٧	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية					
٢	المحور الثالث: متطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	بيئة تعليمية ملائمة لتعليم العربية وتعلمها					
٢	مناهج تعليمية وفق معايير الجودة المطلوبة في مؤسسات تعليم العربية لغة ثانية.					
٣	معلم متمكن في تعليم العربية لغة ثانية					
٤	عدد كافٍ من المتعلمين في المعهد وفي كل صف					
٥	برنامج تعليمي يمكن المتعلمين من إتقان اللغة العربية					
٦	خدمات متكاملة يوفرها المعهد (سكن، إعاشة، نقل،					

					قاعات اطلاق، ترفيه ...)	
٢	المحور الرابع: مقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	حرص الطالب على انتقاء المعهد الذي يقدم تعليمًا جيدًا					
٢	أن تكون الشهادة المقدمة له من المعهد معتمدة					
٣	تعلم اللغة توفر للمتعلم كفاية لغوية تؤهله للانتحاق بوظيفة مناسبة.					
٤	تحديد شروط القبول وضوابطه بصورة واضحة (الفحص الطبي، الصحيفة الجنائية، اختبار تحديد المستوى)					
٥	تحقيق أنشطة تعليمية متنوعة للطلبة					
٦	توفر العملية التواصلية الجيدة بين الطلبة والمعلمين وإدارة المعهد					
٧	أن تكون البيئة في معهد تعليم اللغة العربية ذات طابع إنساني واجتماعي					
٢	المحور الخامس: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف					
٢	ضعف العائد المادي من الوظيفة التي تتطلب اللغة العربية					
٣	لا توجد حوافز للترقية في التوظيف أثناء عملي بشهادة اللغة العربية					
٤	عائد متعلمي اللغات الأخرى في التوظيف أعلى من عائد متعلمي اللغة العربية					
٥	انحصار اللغة العربية في المجال الديني في بلدي					
٦	ضعف الإمكانيات لتعلم اللغة العربية في البيئة الجغرافية التي أعيش فيها					
٧	عدم الاعتراف بشهادتي المعتمدة من المعهد من قبل الجهات التي أرغب بالالتحاق بها					
٨	الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من عائد الاستثمار في اللغة العربية					

ملحق (٤)

استبانة عينة المعلمين والخبراء في صورتها الأولية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أستاذي الفاضل / أستاذتي الفاضلة بداية أشكرك لإعطائي دقائق من وقتك الثمين لتعبئة هذه الاستبانة، والتي ستخدمني في دراستي العلمية للكشف عن الاستثمار اللغوي في اللغة العربية لغة ثانية، أمل التكرم بتعبئة الاستبانة كاملة علماً بأن جميع المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط.

بيانات شخصية:

اسم المعهد الذي أعمل فيه:	مقر المعهد:
دولة الأستاذة/ة:	الدرجة العلمية:

معلومات عن الاستبانة:

تضم هذه الاستبانة قسمين: يحتوي القسم الأول على خمسة محاور، في كل محور مجموعة من البنود التي تتطلب الإجابة عنها باختيار إجابة واحدة فقط، أما القسم الثاني يحتوي على سبعة أسئلة شخصية لن تستخدم إلا لغرض البحث فقط.

معلومات عن الدراسة:

شكّل تعلم اللغة العربية وتعليمها للناطقين بغيرها بشكل مباشر أو غير مباشر نقطة تحول للطلبة غير الناطقين بالعربية في حياتهم العلمية والعملية، إذ يتركز التعليم المباشر في المعاهد، والجامعات، أما التعليم غير المباشر فهو القائم على إنتاج الأفلام، والتقنيات الحديثة، وإنتاج لعب الأطفال وغير ذلك، وقد تزايد الطلب على سوق اللغة العربية في العالم في الآونة الأخيرة، إذ تطلب الأمر ضرورة الالتفات للغة العربية في الجانب الاقتصادي، وذلك بعمل

دراسات ميدانية إحصائية أكثر لبيان حجم الاستثمار والمؤسسات المشتركة فيه ، وحجم النفقات والعوائد في هذه السوق من خلال الآراء المستهدفة.

القسم الأول: يضم خمسة محاور، هي:

م	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	تعليم اللغة العربية لغة ثانية مجال استثمار مجزي					
٢	تعلم اللغة العربية تزيد من فرصة التوظيف للخريجين الجدد من الناطقين بالعربية					
٣	تعلم اللغة العربية تزيد من فرصة التوظيف لغير الناطقين بالعربية في بلادهم					
٤	الشراكة بين المعاهد والمؤسسات من أجل تعليم الموظفين الأجانب العربية يؤدي لاستثمار في اللغة					
٥	استثمار متعلمي تعلم اللغة العربية في أعمال أخرى غير التدريس يحقق لهم عائداً مادياً					
٦	عندما تفرض سياسة الدولة على القطاعات الحكومية والأهلية تعليم موظفيهم الأجانب اللغة العربية سيكون هناك معاهد تعليمية برسوم مادية					
٧	يوفر الاستثمار في تعليم اللغة العربية فرص عمل في المؤسسات غير التعليمية					
م	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	الاستثمار في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها					
٢	الاستثمار في مجال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد					
٣	الاستثمار في مجال تدريب المعلمين					
٤	الاستثمار في مجال المناهج والمواد التعليمية					
٥	الاستثمار في مجال إنتاج البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية (المرئية والمسموعة والمقروءة) على الأجهزة الذكية أساسها اللغة العربية					

٦	الاستثمار في البرامج الترفيهية للطلبة				
٧	الاستثمار في مجال الطباعة باللغة العربية على المنتجات التجارية والإعلانية الدعائية كالأكواب والملابس				
٨	الاستثمار في خدمات المعهد (السكن والمطاعم والرحلات والأنشطة الثقافية) برسوم مادية				
٩	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية				

مجالات أخرى تقترحها :

٢	المحور الثالث: متطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
١	البيئة التعليمية التي يوفرها المعهد مناسبة للتعليم				
٢	المناهج التعليمية التي يقدمها المعهد مناسبة لتعليم العربية				
٣	المعلم الذي يمتلك كفايات تعليم اللغة العربية لغة ثانية				
٤	العدد الكافي من المتعلمين والمستفيدين من الدراسة في المعهد ومن برامجه الأخرى				
٥	البرنامج التعليمي المتكامل لتعليم اللغة العربية لغة ثانية				
٦	مراعاة معايير الجودة في برامج تعليم اللغة العربية لغة ثانية				
٢	المحور الرابع: مقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
١	المعلم الذي يمتلك كفايات تعليم اللغة العربية لغة ثانية				
٢	تحقيق الرضا الوظيفي للمعلمين من حيث الرواتب المجزية				
٣	قيام المعهد على ضوابط واشتراطات عامة تلائم العملية التعليمية ككل				
٤	ضبط العمليات الحسابية في المعهد للمعلمين				
٥	تحقيق أنشطة تعليمية متنوعة للطلبة				
٦	تحقيق أنشطة غير تعليمية متنوعة للطلبة كالرحلات الترفيهية برسوم مادية				

٧	توفر العملية التواصلية الجيدة بين الطلبة والمعلمين وإدارة المعهد					
٨	تحقيق معايير الجودة في إدارة المعهد					
م	المحور الخامس: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	عدم وجود مناهج دراسية مناسبة للطلبة					
٢	ضعف كفاية بعض المعلمين					
٣	ضعف التسويق لبرنامج المعهد					
٤	رسوم الدراسة للطلبة في المعهد لا تحقق عائد استثماري مجزي					
٥	عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف					
٦	سوء المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع الطلبة					
٧	سوء المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع المعلمين					
٨	عدم وجود برامج تعليمية جاذبة					
٩	عدم وجود برامج غير تعليمية جاذبة					
١٠	تعقيدات الالتحاق بالمعهد مثل تأشيرة الدخول للطلبة					
١١	اختلاف عادات وتقاليد الطلبة مع المجتمع الذي يتعلم فيه اللغة					

ملحق (٥)

استبانة عينة المستثمرين في صورتها الأولية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

عزيزي المستثمر / عزيزي المستثمرة بداية أشكرك لإعطائي دقائق من وقتك الثمين لتعبئة هذه الاستبانة، والتي ستخدمني في دراستي العلمية للكشف عن الاستثمار اللغوي في اللغة العربية لغة ثانية، أمل التكرم بتعبئة الاستبانة كاملة علماً بأن جميع المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط.

بيانات شخصية:

اسم المعهد المستثمر فيه:	مقر المعهد:
الدولة:	الدرجة العلمية/ المهنة:

معلومات عن الاستبانة:

تضم هذه الاستبانة قسمين: يحتوي القسم الأول على خمسة المحاور، في كل محور مجموعة من البنود التي تتطلب الإجابة عنها باختيار إجابة واحدة فقط، أما القسم الثاني يحتوي على سبعة أسئلة شخصية لن تستخدم إلا لغرض البحث فقط.

معلومات عن الدراسة:

شكّل تعلم اللغة العربية وتعليمها للناطقين بغيرها بشكل مباشر أو غير مباشر نقطة تحول للطلبة غير الناطقين بالعربية في حياتهم العلمية والعملية، إذ يتركز التعليم المباشر في المعاهد، والجامعات، أما التعليم غير المباشر فهو القائم على إنتاج الأفلام، والتقنيات الحديثة، وإنتاج لعب الأطفال وغير ذلك، وقد تزايد الطلب على سوق اللغة العربية في العالم في الآونة الأخيرة، إذ تطلب الأمر ضرورة الالتفات للغة العربية في الجانب الاقتصادي، وذلك بعمل

دراسات ميدانية إحصائية أكثر لبيان حجم الاستثمار والمؤسسات المشتركة فيه ، وحجم النفقات والعوائد في هذه السوق من خلال الآراء المستهدفة.

القسم الأول: يضم خمسة محاور، هي:

٢	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	تعليم اللغة العربية لغة ثانية مجال استثماري مجزي					
٢	هدفي من إنشاء المعهد استثماري مادي بحت					
٣	عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات التي تضم موظفين أجانب يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة					
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	الاستثمار في معاهد تعليم اللغة العربية					
٢	الاستثمار في مجال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد					
٣	الاستثمار في مجال تدريب المعلمين					
٤	الاستثمار في مجال المناهج والمواد التعليمية					
٥	الاستثمار في مجال البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية					
٦	الاستثمار في مجال المنتجات التجارية والإعلانية في الطباعة باللغة العربية على الأكواب والملابس					
٧	الاستثمار في مجال اختبارات تحديد مستوى اللغة العربية للقبول في الجامعات للطلبة الأجانب					
٨	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية					

مجالات أخرى تقترحها :

٢	المحور الثالث: متطلبات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	توفير البيئة التعليمية المناسبة لعمل مشروع استثماري					
٢	وجود طاقم تعليمي جيد للنهوض بالمشروع					

٣	تجهيز المعهد بتقنيات تعليم حديثة متكاملة					
٤	التسويق الجيد للمشروع					
٥	حصول المتخرجين في المعهد على شهادة معترف بها					
٦	توفير الخدمات التي يحتاجها المتعلمون والمعلمون (سكن، نقل، مطاعم... إلخ)					
٢	المحور الرابع: مقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	تحديد شروط القبول وضوابطه بصورة واضحة (الفحص الطبي، الصحيفة الجنائية، اختبار تحديد المستوى)					
٢	يتمتع المعهد بالإدارة المتمكنة					
٣	مراعاة معايير الجودة في الرامج التعليمية للمعهد					
٤	يوفر المعهد فرصاً تدريبية لمنسوبيه من معلمين وإداريين					
٥	توفر رأس المال الكافي للاستثمار في تعليم اللغة العربية					
٦	توفير قنوات التواصل مع المعهد وتيسير الحصول على المعلومات حول المعهد وبرامجه					
٧	تنويع الأنشطة داخل المعهد					
٢	المحور الخامس: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	وجود منافس في السوق كمعاهد تعليم اللغات الأجنبية					
٢	وجود جامعات تقدم منح مجانية لتعليم اللغة العربية					
٣	موقع المعهد الجغرافي له أثر في نجاح الاستثمار في تعليم اللغة العربية					
٤	عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف أو الدراسة الجامعية					
٥	عدم وجود حوافز كالترقية والتدريب					
٦	ضعف رواتب العاملين في المعهد					
٧	ارتفاع الرسوم الدراسية والمنصرفات الأخرى بالنسبة للمتعلمين والمستفيدين عامة.					

ملحق (٦)

استبانة عينة المتعلمين والمتعلمات في صورتها النهائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عزيزي الطالب / عزيزتي الطالبة في معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وفقك
الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

بداية شكراً جزيلاً لك لإعطاء هذه الاستبانة دقائق من وقتك الثمين لتعبئتها، والتي
ستستخدم الباحثة في دراستها العلمية للكشف عن الاستثمار اللغوي في اللغة العربية لغة ثانية.
تقوم الباحثة بإجراء دراسة مكتملة لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم اللغة
التطبيقي بعنوان: (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية)؛ وذلك بسبب
تزايد الطلب على سوق اللغة العربية في العالم في الآونة الأخيرة، فتطلب الأمر إلى ضرورة
الالتفات للغة العربية في الجانب الاقتصادي.

وإيماناً من الباحثة بأهمية رأيك ومشاركتك في هذه الدراسة، فقد قامت بتصميم هذه
الاستبانة التي تضم أربعة محاور، وفي كل محور مجموعة من البنود التي تتطلب الإجابة عنها
باختيار إجابة واحدة فقط، وأن يكون الرأي بكل صدق وموضوعية حتى تصل الدراسة إلى
نتائج صادقة بإذن الله، أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة كاملة علماً بأن جميع المعلومات المقدمة
لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط.

الباحثة

ريم بنت راشد بن محمد بن دوخي

بيانات شخصية:

اسم المعهد الذي ألتحق به:	مقر المعهد:
---------------------------	-------------

دولة الطالب/ة:	المهنة:
----------------	---------

٢	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	تعلم اللغة العربية يحقق لي عائداً مادياً مجزياً					
٢	تعلم اللغة العربية يزيد فرص حصولي على وظيفة مقارنة بمن لا يتقنون العربية.					
٣	إن تعلم اللغة العربية يعد استثماراً طويلاً الأجل بالنسبة لي					
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية في معهد محترف برسوم					
٢	أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية في معهد بالجامعة يقدم بالجان					
٣	أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية عن بعد					
٤	أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية من البرمجيات والمواد الإلكترونية					
٥	أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية من الكتب الورقية					
٦	أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية عن دروس مطروحة على اليوتيوب					
٧	أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية عن طريق الدورات					
٨	أُفضِّلُ تعلم اللغة العربية بتلقي دروس فردية خصوصية					
٩	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد					
٢	المحور الثالث: متطلبات ومقومات البيئة المناسبة لتعلم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	بيئة تعليمية ملائمة لتعليم العربية وتعلمها					
٢	مناهج تعليمية وفق معايير الجودة المطلوبة في مؤسسات تعليم العربية لغة ثانية.					
٣	معلم متمكن في تعليم العربية لغة ثانية					
٤	برنامج تعليمي يميّن المتعلمين من إتقان اللغة العربية					
٥	خدمات متكاملة يوفرها المعهد (سكن، إعاشة، نقل، قاعات اطلاع، ترفيه ، اندماج ثقافي...)					
٦	أن تكون شهادة التخرج في المعهد معتمدة في بلد المتعلم					
٧	تعلم اللغة توفر للمتعلم كفاية لغوية تؤهله للالتحاق بوظيفة					

					مناسبة.	
					توفير أنشطة تعليمية متنوعة تلبي حاجات المتعلمين	٨
					توفير آلية تواصلية جيدة بين المتعلمين والمعلمين وإدارة المعهد	٩
أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	المحور الرابع: عوائق الإفادة من مشروعات تعليم اللغة العربية لغة ثانية	م
					عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف	١
					ضعف العائد المادي من الوظيفة التي تتطلب اللغة العربية	٢
					لا توجد حوافز للترقية في التوظيف أثناء عملي بشهادة اللغة العربية	٣
					عائد متعلمي اللغات الأخرى في التوظيف أعلى من عائد متعلمي اللغة العربية	٤
					انحصار اللغة العربية في المجال الديني في بلدي	٥
					ضعف الإمكانيات لتعلم اللغة العربية في البيئة الجغرافية التي أعيش فيها	٦
					عدم الاعتراف بشهادتي المعتمدة من المعهد من قبل الجهات التي أرغب بالالتحاق بها	٧
					الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من عائد الاستثمار في اللغة العربية	٨
					الكلفة المادية لتعلم اللغة العربية أكثر من قدرتي المالية	٩
					أن تكون مدة تعلم اللغة العربية طويلة مقارنة بالمعاهد الأخرى	١٠

ملحق (٧)

استبانة عينة المعلمين والخبراء في صورتها النهائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أستاذي الفاضل / أستاذتي الفاضلة في معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.. وفقك الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

بداية شكراً جزيلاً لك لإعطاء هذه الاستبانة دقائق من وقتك الثمين لتعبئتها، والتي
ستستخدم الباحثة في دراستها العلمية للكشف عن الاستثمار اللغوي في اللغة العربية لغة ثانية.
تقوم الباحثة بإجراء دراسة مكتملة لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم اللغة
التطبيقي بعنوان: (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية)؛ وذلك بسبب
تزايد الطلب على سوق اللغة العربية في العالم في الآونة الأخيرة، فتطلب الأمر إلى ضرورة
الالتفات للغة العربية في الجانب الاقتصادي.

وإيماناً من الباحثة بأهمية رأيك ومشاركتك في هذه الدراسة، فقد قامت بتصميم هذه
الاستبانة التي تضم أربعة محاور، وفي كل محور مجموعة من البنود التي تتطلب الإجابة عنها
باختيار إجابة واحدة فقط، وأن يكون الرأي بكل صدق وموضوعية حتى تصل الدراسة إلى
نتائج صادقة بإذن الله، أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة كاملة علماً بأن جميع المعلومات المقدمة
لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط.

الباحثة

ريم بنت راشد بن محمد بن دوخي

بيانات شخصية:

اسم المعهد الذي أعمل فيه:	مقر المعهد:
دولة الأستاذة/ة:	الدرجة العلمية:

٢	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
١	تعليم اللغة العربية لغة ثانية مجال استثمار مجزٍ					
٢	تعلم اللغة العربية يزيد من فرصة التوظيف للخريجين من الناطقين بالعربية					
٣	تعلم اللغة العربية يزيد من فرصة التوظيف لغير الناطقين بالعربية في بلادهم					
٤	عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات التي تضم موظفين أجانب يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة					
٥	عندما تفرض سياسة الدولة العربية على القطاعات الحكومية والأهلية تعليم موظفيها الأجانب اللغة العربية سيكون هناك معاهد تعليمية برسوم مادية					
٦	يوفر الاستثمار في تعليم اللغة العربية فرص عمل في المؤسسات غير التعليمية					
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
١	الاستثمار في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها					
٢	الاستثمار في مجال التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد					
٣	الاستثمار في مجال تدريب المعلمين					
٤	الاستثمار في مجال إعداد المناهج وتأليف السلاسل والمواد التعليمية					
٥	الاستثمار في مجال إنتاج البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية (المرئية والمسموعة والمقروءة) على الأجهزة الذكية أساسها اللغة العربية					
٦	الاستثمار في البرامج الترفيهية للمتعلمين (رحلات، مسابقات، ألعاب...)					
٧	الاستثمار في مجال الطباعة باللغة العربية على المنتجات التجارية والإعلانية الدعائية كالأكواب والملابس وغيرها					
٨	الاستثمار في الخدمات التي يقدمها المعهد (السكن والمطاعم والنقل ...) برسوم مادية					
٩	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية					

٢	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	البيئة التعليمية المناسبة التي يوفرها المعهد للعملية التعليمية					
٢	مناسبة البرنامج التعليمي المتكامل التي يقدمها المعهد لتعليم اللغة العربية لغة ثانية					
٣	المعلم الذي يمتلك كفايات تعليم اللغة العربية لغة ثانية					
٤	العدد الكافي من المتعلمين والمستفيدين من الدراسة في المعهد ومن برامج الأخرى					
٥	تحقيق الرضا الوظيفي للمعلمين من حيث الرواتب المجزية					
٦	قيام المعهد على ضوابط واشتراطات عامة تلائم العملية التعليمية ككل					
٧	توفر العملية التواصلية الجيدة بين الطلبة والمعلمين وإدارة المعهد					
٢	المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	عدم وجود مناهج دراسية مناسبة للطلبة					
٢	ضعف كفاية بعض المعلمين					
٣	ضعف التسويق لبرنامج المعهد					
٤	رسوم الدراسة للطلبة في المعهد لا تحقق عائداً استثمارياً مجزياً					
٥	ضعف فرص التوظيف لمعلمي العربية					
٦	عدم احترافية المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع الطلبة					
٧	عدم احترافية المعاملة من قبل الإدارة في المعهد مع المعلمين					
٨	عدم وجود برامج تعليمية جاذبة					
٩	عدم وجود برامج غير تعليمية (أنشطة ترفيهية مساندة) جاذبة					
١٠	تعقيدات الالتحاق بالمعهد مثل تأشيرة الدخول للطلبة					
١١	اختلاف عادات وتقاليد الطلبة مع المجتمع الذي يتعلم فيه اللغة					

ملحق (٨)

استبانة عينة المستثمرين في صورتها النهائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أستاذي/تي المستثمر/ة في معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وفقك الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

بداية شكراً جزيلاً لك لإعطاء هذه الاستبانة دقائق من وقتك الثمين لتعبئتها، والتي
ستستخدم الباحثة في دراستها العلمية للكشف عن الاستثمار اللغوي في اللغة العربية لغة ثانية.
تقوم الباحثة بإجراء دراسة مكملية لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم اللغة
التطبيقي بعنوان: (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية) ؛ وذلك بسبب
تزايد الطلب على سوق اللغة العربية في العالم في الآونة الأخيرة، فتطلب الأمر إلى ضرورة
الالتفات للغة العربية في الجانب الاقتصادي.

وإيماناً من الباحثة بأهمية رأيك ومشاركتك في هذه الدراسة، فقد قامت بتصميم هذه
الاستبانة التي تضم أربعة محاور، وفي كل محور مجموعة من البنود التي تتطلب الإجابة عنها
باختيار إجابة واحدة فقط، وأن يكون الرأي بكل صدق وموضوعية حتى تصل الدراسة إلى
نتائج صادقة بإذن الله، أرجو التكرم بتعبئة الاستبانة كاملة علماً بأن جميع المعلومات المقدمة
لن تستخدم إلا لأغراض البحث فقط.

الباحثة

ريم بنت راشد بن محمد بن دوشي

بيانات شخصية:

اسم المعهد المستثمر فيه:	مقر المعهد:
الدولة:	الدرجة العلمية/ المهنة:

٢	المحور الأول: قابلية الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية لتحقيق الربحية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	تعليم اللغة العربية لغة ثانية مجال استثماري مجزٍ					
٢	هدفي من إنشاء المعهد استثماري مادي					
٣	عقد شراكة تعليمية بين المعاهد والمؤسسات التي تضم موظفين أجانب يؤدي إلى تحقيق الاستثمار في اللغة					
٢	المحور الثاني: ميادين الاستثمار في اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	الاستثمار في معاهد (مراكز) تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها					
٢	الاستثمار في التعلم عن بعد					
٣	الاستثمار في مجال تدريب المعلمين					
٤	الاستثمار في مجال إعداد المناهج (الكتب) والمواد التعليمية					
٥	الاستثمار في مجال البرمجيات والتطبيقات الإلكترونية					
٦	الاستثمار في مجال المنتجات التجارية والإعلانية في الطباعة باللغة العربية على الأكواب والملابس ونحوها					
٧	الاستثمار في مجال اختبارات اللغة (اختبار التصنيف، اختبار الكفاية اللغوية) للقبول في الجامعات للطلبة الأجانب					
٨	إقامة المتعلم مع الأسرة الناطقة باللغة العربية بإشراف المعهد					
٢	المحور الثالث: متطلبات ومقومات الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
١	توفير البيئة التعليمية المناسبة لعمل مشروع استثماري					
٢	وجود كوادر تعليمية مؤهلة جيد للنهوض بالمشروع					
٣	تجهيز المعهد بتقنيات تعليم حديثة متكاملة					
٤	التسويق الجيد للمشروع					
٥	حصول المتخرجين في المعهد أو المتدربين على شهادة معترف بها					
٦	توفير الخدمات التي يحتاجها المتعلمون والمعلمون (سكن، نقل، مطاعم... إلخ)					
٧	موافقة البرامج التعليمية لحاجة سوق العمل					

٨	تحديد شروط القبول وضوابطه بصورة واضحة (الفحص الطبي، الصحيفة الجنائية، اختبار تحديد المستوى)						
٩	يتمتع المعهد بالإدارة المتمكنة						
١٠	مراعاة معايير الجودة في الرامح التعليمية للمعهد						
١١	يوفر المعهد فرصاً تدريبية لمنسوبيه من معلمين وإداريين						
١٢	توفر رأس المال الكافي للاستثمار في تعليم اللغة العربية						
١٣	توفير قنوات التواصل مع المعهد وتيسير الحصول على المعلومات حول المعهد وبرامجه						
م	المحور الرابع: عوائق الاستثمار في تعليم اللغة العربية لغة ثانية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	
١	وجود منافس في السوق كمعاهد تعليم اللغات الأجنبية						
٢	وجود جامعات تقدم منح مجانية لتعليم اللغة العربية						
٣	عدم توفر موقع جغرافي مناسب للمستفيدين						
٤	عدم اشتراط اللغة العربية كمتطلب للتوظيف أو الدراسة الجامعية						
٥	عدم وجود حوافز للعاملين كالترقية والتدريب						
٦	ضعف رواتب العاملين في المعهد						
٧	ارتفاع الرسوم الدراسية والمصروفات الأخرى بالنسبة للمتعلمين والمستفيدين عامة.						
٨	ضعف العائد الربحي لهذا النوع من الاستثمار						

ملحق (٩)

أسئلة المقابلة لعينة المتعلمين والمتعلمات في صورتها الأولية

السؤال الأول: هل تفضل / تفضلين تعلّم اللغة العربية بالدولة التي تعيش / تعيشين فيها؟
ولماذا؟

السؤال الثاني: كم الرسوم التي تدفع / تدفعين للمعهد في الفصل الدراسي الواحد؟ وهل
يستحق المعهد هذا المبلغ؟ ولماذا؟

السؤال الثالث: ماذا تتوقع / تتوقعين بعد تعلّمك للغة العربية أن تكون / تكوني بعد التخرج؟

السؤال الرابع: هل تتوقع / تتوقعين الحصول على وظيفة ملائمة بعد تعلّمك للغة العربية؟

السؤال الخامس: هل فكرت / فكرتِ بالاستثمار في مجال اللغة العربية؟

السؤال السادس: لماذا وقع الاختيار على هذا المعهد دون سواه؟

ملحق (١٠)

أسئلة المقابلة لعينة المعلمين والخبراء في صورتها الأولية

- السؤال الأول/ بحكم الاحتكاك بالطلبة لماذا يُقبل الطلبة على هذا المعهد دون سواه؟
- السؤال الثاني/ هل المعهد يقوم على كادر تعليمي مختص ومدرب بشكل جيد؟
- السؤال الثالث/ هل تجد في اللغة العربية مجالاً استثمارياً ؟ مع التوضيح؟

ملحق (١١)

أسئلة المقابلة لعينة المستثمرين في صورتها الأولية

السؤال الأول: ما الذي دفعك للاستثمار في اللغة العربية؟

السؤال الثاني: هل كل سنة يتغير مدخول المعهد نحو الأفضل أو الأسوأ؟ وضح ذلك بالأرقام؟

السؤال الثالث: على أي أساس وُضعت الرسوم؟

السؤال الرابع: كم كان رسوم الطالب الواحد عند بداية مشروع المعهد؟ وكم أصبح الآن؟

السؤال الخامس: كم مدة خبرتك في الاستثمار في هذا المجال؟

السؤال السادس: كم تكلفة إنشاء المشروع؟ وهل فاق المردود قيمة التكلفة؟ وضح ذلك بالأرقام؟

ملحق (١٢)

أسئلة المقابلة لعينة المتعلمين والمتعلمات في صورتها النهائية

- س١/ لما تتعلم اللغة العربية ؟
- س٢/ أين تفضل تعلم اللغة العربية؟ ولماذا؟
- س٣/ كم الرسوم التي تدفع للمعهد في الفصل الدراسي الواحد (بالدولار)؟
- س٤/ هل تدفع مبالغ أخرى غير الرسوم؟ حددها مع ذكر الرسوم بشكل تقريبي؟
- س٥/ ماذا تتوقع أن تكون بعد أن تتعلم اللغة العربية ؟
- س٦/ هل فكرت بالاستثمار في مجال اللغة العربية بعد التخرج؟ وضح ذلك؟
- س٧/ لماذا وقع الاختيار على هذا المعهد دون سواه؟
- س٨/ هل ترى أن المعهد الذي تتعلم فيه يحقق ربحاً مادياً؟ أرجو توضيح ذلك؟
- س٩/ إلى أي مدى تشكل قيمة الكتب والبرامج التعليمية عبئاً كبيراً عليك؟

ملحق (١٣)

أسئلة المقابلة لعينة المعلمين والخبراء في صورتها النهائية

س١/ كيف تشكل معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها عائداً مادياً مجزياً ؟

س٢/ إلى أي مدى يوفر لك عملك في المعهد دخلاً مجزياً؟

س٣/ إلى أي مدى ترى عمل الطلاب المتخرجين في معاهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها يحقق لهم عائداً اقتصادياً كافياً؟

س٤/ ما مصادر دخلك من هذه الأعمال: (يمكن تحديد أكثر من نقطة)

- التدريس.
- تأليف الكتب المقررة.
- برامج تدريب المعلمين.
- إعداد المواد التعليمية.
- الساعات الإضافية.
- أخرى تذكر:

س٥/ كم يتراوح دخلك الشهري من عملك في المعهد ؟ (بالدولار)

- ١٠٠٠ فأقل
- من ١١٠٠ إلى ٢٩٠٠
- من ٣٠٠٠ فأكثر

ملحق (١٤)

أسئلة المقابلة لعينة المستثمرين في صورتها النهائية

- س١/ ما الذي دفعك للاستثمار في اللغة العربية؟
- س٢/ إلى أي مدى يتطور مدخول المعهد سنوياً نحو الأفضل أو الأسوأ؟ وضح ذلك بالأرقام بشكل تقريبي؟
- س٣/ كم تبلغ رسوم الطالب الواحد قبل بداية مشروع المعهد؟ وكم أصبح الآن؟
- س٤/ وعلى أي أساس وُضعت الرسوم؟
- س٥/ كم مدة خبرتك في الاستثمار في هذا المجال؟
- س٦/ كم تكلفة إنشاء المشروع؟
- س٧/ وهل فاق المردود قيمة التكلفة؟ وضح ذلك بالأرقام بشكل تقريبي؟
- س٨/ إلى أي مدى تفضل الاستثمار في تعليم اللغة خارج البلاد أم داخلها؟
- س٩/ وهل ستشجع المستثمرين الآخرين لميدان الاستثمار داخل بلدك أم خارجها؟ وضح ذلك؟
- س١٠/ ما أكثر البلاد التي تزيد فيها فرص الاستثمار؟ ولماذا؟

ملحق (١٥)

خطاب تسهيل مهمة باحث

الرقم:	رؤية 2030 الجمهورية العربية السعودية KINGDOM OF SAUDI ARABIA	الجمهورية العربية السعودية وزارة التعليم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث
التاريخ: 10-09-2020 م 22-01-1442 هـ		
تسهيل مهمة باحث		
سعادة وكيل جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للدراسات العليا والبحث العلمي حفظه الله		
سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. أما بعد :		
فأشير إلى رغبة الدارس/ة ريم راشد محمد الدوخي بـ معهد تعليم اللغة العربية بـ جامعة الامام في إجراء دراسة بعنوان (الاستثمار اللغوي في ميدان تعليم اللغة العربية لغة ثانية) استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة بـ علم اللغة التطبيقي.		
ونظراً لأن موضوع البحث يتطلب إجراء دراسة ميدانية والحصول على بيانات علمية وإحصائية لذا أمل تسهيل مهمة مقدم الطلب ريم راشد محمد الدوخي لتطبيق أداة الدراسة وتزويده بالبيانات اللازمة.		
والله ولي التوفيق ,,,		
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي		
أ.د. عبدالله عبدالعزيز بن عبدالله التميم		
Ref No: 637-353-280-362-446-784		
		
يمكنك التحقق من صحة هذه الشهادة بالدخول على : dv.imamu.edu.sa		